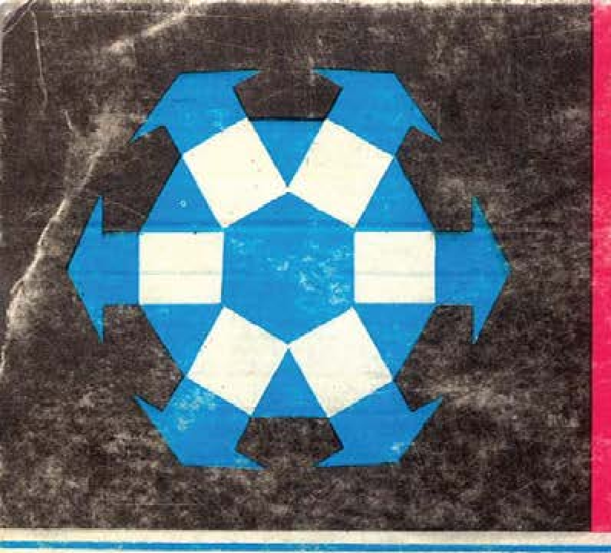


سلسلة الدراسات الكبرى

د. ناصر الدين سعيدوني

النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية

[1800 - 1830]

د. ناصر الدين سعيدوني

النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية

(1800 - 1830)

الشركة الوطنية للنشر والتوزيع
الجزائر



كلمة شكر :

لا يسعني ، وأنا اقدم هذه الرسالة جاهزة للطبع ، الا ان أذكر بالعرفان والتقدير فضل الأستاذ المشرف : أبي القاسم سعد الله ، الذي تتبع خطوات هذا البحث من أولها الى آخرها توجيها ونصحا وارشادا .

ولا يفوتني كذلك أن أرفع شكري لكل الاخوة الذين ساعدوني على انجاز هذا العمل ، وأخص بالذكر منهم المشرفين على دور المحفوظات بالجزائر وفرنسا ، والقائمين على المكتبات والعاملين بها المساعدات التي قدموها لي أثناء البحث .

ناصر الدين سعيدوني

الجزائر

الاهــداء :

الى والــدي



المقدّمَة

يعود اختياري للنظام المالي كموضوع لهذا البحث ، الى اهتمامي بأحداث الفترة العثمانية من تاريخ الجزائر . وقد تأكد هذا الميل بفضل توجيهات الأستاذ المشرف التي عرفتني بمدى أهمية الجوانب الاقتصادية لتاريخ الجزائر العثمانية . اذ أن القضايا الاقتصادية من أفضل الطرق لاستكشاف خبايا الأحداث السياسية ، كما أنها من أهم الوسائل التي تساعد الباحث على تفسير الأحداث التاريخية المطروحة أمامه .

وبعد القراءة التمهيدية حول موضوع البحث ، زاد ارتباطي بالمسائل المالية للجزائر العثمانية ، وذلك لعدة اعتبارات ، منها :

أن الفترة العثمانية لم تلق العناية الكافية من الباحثين ، فبقيت جوانبها الاقتصادية والاجتماعية مهملة أو منسية ، بينما الجانب السياسي بأحداثه الداخلية وعلاقاته الخارجية تناولته أقلام بعض الكتاب الفرنسيين ، وبقي بدون تقييم حقيقي ، اذ أن جل هذه الكتابات المتعلقة بالأحداث السياسية والقضايا الدبلوماسية كان الغرض الأساسي منها الوصول بالقاريء الى فكرة مفادها أن الفترة العثمانية ليس فيها ما يكسب الجزائر شخصية وطنية وكيانا سياسيا ونظما اقتصادية ، فالحضور الفرنسي ، بناء على ذلك لم يفعل أكثر من أنه وضع حـدا للتعسف والاستبداد التركي بالجزائر . وهذا الرأي يتماشى مع أهداف مدرسة مؤرخي الاستعمار الفرنسي بالجزائر .

أما الامر الآخر الذي لفت انتباهي ، وزادني تصميما على مواصلة البحث والدراسة ، فهو كون النظام المالي فى حد ذاته يقدم لنا صورة صادقة عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للجزائر قبل الاحتلال تساعدنا على تفسير أحداث تلك الفترة والخروج منها بتقييم منطقي وحكم موضوعي .

وقد رأيت من المفيد أن أحصر فترة البحث فى الثلاثين سنة الاخيرة من حياة الجزائر العثمانية ، فهي تبتدىء مع مستهل القرن التاسع عشر وتنتهي مع الاحتلال الفرنسي للجزائر العاصمة يوم 5 جويلية 1830 .

وتعتبر هذه الفترة بحق فترة حاسمة فى تاريخ الجزائر الحديث ، لما تميزت به من أحداث مهمة وما شهدته من تغيرات جذرية طرأت على أوجه الحياة الاقتصادية ، ولا سيما الانظمة المالية منها .

وتتلخص هذه الأحداث والتغيرات فى ضعف الأسطول الجزائري والتحالف الأوربي ضد الجزائر ، وتكالب الشركات الأوربية والتجار اليهود على استغلال خيرات الجزائر ، مستغلين الظروف الداخلية التي تعيشها البلاد متسترين وراء مبدأ التبادل التجاري الحر والمعاهدات غير المتكافئة .

ومن جهة أخرى شهدت الفترة المذكورة تحولا فى اهتمامات الدولة الجزائرية تدريجيا نحو الداخل ، وذلك بالاعتماد أكثر فأكثر على المواد الأولية للبلاد . بعد أن ظل النشاط البحري يوجه السياسة الجزائرية نحو الخارج مدة طويلة قبل ذلك .

وقد كان لهذا التحول كما سنرى انعكاسات مباشرة على الأنظمة المالية ، التي أصبحت لها بفعل هذه الظروف وضعية خاصة وأهداف محددة ترمي الى تحقيقها .

وتنعكس تلك الوضعية الخاصة فى الضرائب العديدة المفروضة على سكان الريف والمدن على حد سواء ، وفى النفقات المتنوعة التي تتطلبها أجهزة الدولة الجزائرية آنذاك .

أما الأهداف المحددة التي ترمي اليها الأنظمة المالية ، فهي المحافظة على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والادارية والعسكرية بالايالة الجزائرية ، وذلك بفضل القوانين المالية المعمول بها أو المتعارف عليها .

أما الصعوبات التي واجهتني عند التصدي لدراسة هذا الموضوع فترجع أساسا الى طبيعة مصادر النظام المالي .

فالفترة المحددة للبحث تتصف بالغموض وندرة المصادر ، وهي تكاد تخلو من الكتب والدراسات المتعلقة بالأمور المالية .

ذلك أن جل المعلومات المتوفرة حول الموضوع عبارة عن دراسات مختصرة أو كتب موجهة أو دفاتر دور محفوظات لا تزال فى مرحلة التنظيم والتصنيف ، وهذا ما يزيد فى صعوبة البحث ويحول دون تحديد الخطوط الرئيسية لسير العمل .

وعملا بالقول المأثور : « اذا ضاعت الأصول ضاع التاريخ معها » (1). انصب اهتمامي أولا وقبل كل شيء على تلمس مادة البحث فى مضانها الأساسية ، وهي دور المحفوظات . وقد اضطرني ذلك الى السفر الى فرنسا فى ثلاث دورات دراسية ، قصد الاطلاع على الوثائق التي تتصل بالبحث والموجودة فى دور المحفوظات التالية :

- المحفوظات الوطنية بباريس .

---

1 ـ رستم ، أسد : **مصطلح التاريخ** ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بدون تاريخ ، ط 3 ، ص 1 .

ـ محفوظات ما وراء البحر بايكس ـ آن ـ بروفانس .

ـ محفوظات الغرفة التجارية بمرسيليا .

ـ محفوظات وزارة الحربية الفرنسية بفانسان .

وقد أثبت الدفاتر المهمة من هذه المحفوظات في ببلوغرافية البحث ، مع بقية المصادر الأساسية للنظام المالي ، كما وضعت للبحث قائمة بالمصطلحات العربية والاجنبية حتى لا يثقل البحث بتكرار بعض الكلمات المستعملة ، كما أن هناك ببليوغرافية ، وفهارس مرتبة لكل ما ورد من معلومات تتصل بدراسة الأنظمة المالية .

ويجدر بي أن أشير هنا الى أن هذا النظام المالي قد تناولته من وجهة تاريخية صرفة دون التقيد بمنهج العلوم الاقتصادية في البحث ، كما أني استعملت بعض الكلمات التاريخية للدلالة على مفهوم خاص ، مثل كلمة الايالة ـ الدولة ـ الحكم التركي ـ الجزائر العثمانية .

« فالايالة » لم أستعملها كترجمة لكلمة La Régence في حد ذاتها أو كبديل لكلمة « الولاية » وانما هي قبل كل شيء مجرد تعبير تاريخي رأيت من المناسب استعماله للدلالة على الدولة الجزائرية بأوصافها الخاصة عندئذ ، وعلاقاتها الديبلوماسية مع الدولة العثمانية ، ولهذا فانه عندما يتعلق الأمر بالأنظمة الخاصة بالبلاد الجزائرية أستعمل تعبير « الدولة الجزائرية » ، كما استعملت عبارة « الحكم التركي » ، اذا تعلقت الأمور المالية بالأقلية الحاكمة بالجزائر ، بينما استعملت « الجزائر العثمانية » عندما أتكلم عن انتساب الجزائر للسلطة العثمانية .

وقد درست النظام المالي متبعا في ذلك الخطة التالية :

أولها : المدخل ، وهو بمثابة تمهيد لموضوع الرسالة ، تناولت فيه الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية باعتبارها أرضية يقوم عليها النظام المالي .

فالأوضاع السياسية تبرز لنا كيان الايالة الجزائرية بأنظمته الادارية وعلاقته السياسية ، بينما الأوضاع الاقتصادية ، كالنشاط الزراعي والصناعي والتجاري ، بالاضافة الى الأوضاع الاجتماعية ، ترسم لنا الخطوط العامة التي تؤثر على الأنظمة المالية المختلفة .

وقد حاولت التعرض لهذه الأوضاع ضمن الفترة المخصصة للبحث ، متجاوزا هذه الفترة عندما يتعلق الأمر بالرجوع الى بعض المسائل التي كان لها ارتباط مباشر بفترة البحث .

أما الفصل الأول ، وهو العوامل المؤثرة في النظام المالي ، فقد اعتبرته المنطلق الضروري للدخول في الأنظمة المالية ، وحاولت حصر هذه العوامل المؤثرة ضمن عوامل خارجية وعوامل داخلية .

فالعوامل الداخلية هي التي تتصل بالأحوال الصحية والمعاشية والأوضاع السياسية ، بينما العوامل الخارجية هي التي تشمل مختلف مظاهر علاقة الجزائر بأوربا ، كالهجومات والغارات والمعاهدات والتحالف الأوربي والحصار البحري الذي تعرضت له الجزائر .

ومما يلاحظ أن الطابع العام لهذه العوامل المختلفة كان سلبيا على النظام المالي ، لاسيما وأن تلك العوامل كانت تتمثل في الأمراض والمجاعات والقحط وانعدام الأمن وكثرة الثورات وتكرر الهجمات البرية والبحرية ، مع اشتداد وطأة التحالف الأوربي وما جره من معاهدات مجحفة وحصار بحري خانق .

وتعرضت بعد هذه العوامل ذات التأثير السلبي ، الى الجوانب الحساسة من الأنظمة المالية ، كمصادر الدخل ووجوه الانفاق .

أما مصادر الدخل ، وهي موضوع الفصل الثاني ، فقد عالجتها من حيث كونها مداخل نقدية أو عينية تتعلق بالقطاع الريفي ، أو رسوم مالية ترتبت على نشاط الحياة الاقتصادية فى المدن ، وذلك ليسهل حصرها وترتيبها .

فالقطاع الريفي كان يساهم بضرائب الملكيات الخاصة وفوائد أراضي البايليك ، وكذلك الضرائب المستحقة على أراضي العرش والمناطق المستعصية على نفوذ الدولة .

أما رسوم النشاطات الاقتصادية فى المدن فقد أجملتها فى الدنوش والعوائد الفصلية ، أو فى المبالغ المالية التي اعتاد سكان المدن أن يقدموها فى مناسبات مختلفة ، بالاضافة الى عائدات بيت المال .

والغرض من وراء ذلك هو اعطاء صورة صحيحة عن مختلف مصادر الدخل ، والخروج منها بفكرة واضحة ، قد لا تكون مكتملة الا بالتعرض الى وجوه الانفاق التي خصصت لها الفصل الثالث من البحث .

فوجوه الانفاق كانت تشمل مختلف النفقات المالية : كجرايات الجند، ورواتب الموظفين والعمال ، ونفقات بيت المال ، والهدايا الموجهة الى الحرمين الشريفين أو استانبول ، مع النفقات التي تتطلبها المرافق العامة كالمصاريف المتعلقة بالدفاع والمنشآت العمرانية والثقافية والدينية ، أو التي لها اتصال بالمواصلات البرية والبحرية .

ورغم ندرة المعلومات المتعلقة بمصاريف المرافق العامة ، فقد حاولت، قدر المستطاع ، التعرض لها واعطائها طابعا حضاريا ، طالما حاول الكتاب الأوربيون طمسه وانكاره .

ومن جهة أخرى تناولت وجوه الانفاق باعتبارها نفقات مباشرة كجريات الجند مثلا ، ونفقات غير مباشرة ، كنفقات بيت المال .

وحتى أعطي لهذه النفقات مدلولا تاريخيا ، قيمتها فى جدول عام يسهل معه ابراز أهم الخصائص التي كـانت تمتـاز بها هذه النفقات والمصاريف .

وتناولت دور الخزينة فى الفصل الرابع ، فركزت اهتمامي على استنتاج الأوضاع الحقيقية التي كانت عليها الخزينة العامة ، انطلاقا من صلاحيات الموظفين القائمين عليها . ومن التقديرات المختلفة لثرواتها وودائعهـا الضخمة ، وقد انتهيت فى ذلك ، الى اعتبار الخزينة هي العصب الحساس للنظام المالي للجزائر العثمانية .

وأفردت الفصل الخامس لمعالجة أوضاع العملة ، فتتبعت العملـة الجزائرية من مرحلة سبكها بدار السكة الى مرحلة عرضها فى سـوق التبادل النقدي ، موضحا أثناء ذلك أن النقود الجزائرية لم تكن هي وحدها المستعملة بالايالة ، بل هناك نقود أجنبية كانت رائجة فى المعاملات التجارية .

وتعتبر مزاحمة النقود الأجنبية احدى الصعاب الكثيرة التي واجهت العملة الجزائرية ، وقد تعرضت الى بعض هذه الصعاب : كعدم استقرار أسعار النقود ، وقلة الكميات المطروحة منها بالأسواق وانعدام العملات الورقية ، وموقف الأجانب المتشكك منها ، مع شيوع النقود المزورة .

ومعرفتي لهذه الصعاب التي كانت تعيشها العملة الجزائرية ، مكنتني من تسجيل استنتاجات عامة ، زادتني ادراكا لأوضاع العملة واستعمالاتها المختلفة ، ومدى تأثيرها على مختلف الأنظمة المالية .

وكان الفصل السادس والأخير نتيجة للفصول السابقة وتركيبا لها ، لأنني أردت الخروج من المعلومات التي توصلت اليها بخاتمة للبحث

وتقييم لموضوع الرسالة ، ويكون موضوع هذه الخاتمة هو السياسة المالية للايالة الجزائرية ، ومعالجتها فى شكل نقد واستنتاج .

وقد حاولت معالجة السياسة المالية للحكام الأتراك بروح موضوعية رغم أن جل الكتاب الفرنسيين ، مع اختلاف أحكامهم وتباين اتجاهاتهم، رأوا فى هذه السياسة مناسبة للتهجم على أنظمة الدولة الجزائرية والحط من قيمة النتائج التي أدت اليها .

وقد خرجت بعد ذلك بالنتائج التالية :

1 ــ يقوم النظام المالي على مصادر دخل محددة ، ووجوه انفاق معينة ، تناولتها بالدرس فى مكانها من الرسالة .

2 ــ ارتبط امتداد نفوذ الايالة المباشر ، بمدى تمكنها من تطبيق المطالب المالية ، اذ أصبحت تبعية السكان للدولة ، وخضوعهم لأحكامها تقاس بما يبذلونه من مال .

3 ــ ان الدولة الجزائرية رغم اهتماماتها المتزايدة بالحالة المالية للبلاد ، فانها لم تستطع انتهاج سياسة مالية تخدم مصالحها العليا .

4 ــ ان النظام المالي للايالة الجزائرية عشية الاحتلال ، كان يعاني أزمة تسببت فى اضمحلال موارده ، نتيجة لأسباب خارجية وداخلية.

5 ــ لم يكن النظام المالي يخدم بتنظيماته المختلفة وأساليبه المتعددة ، سوى مصالح الطبقة التركية الحاكمة ، فالأموال التي أثقلت كاهل الأهالي لم تكن تذهب الى خزينة الدولة فقط ، بل كان للتجار اليهود وأثرياء الحضر ومفوضي الشركات الأجنبية قسط وافر منها.

6 ــ كان لليهود ، بما يقومون به من نشاط تجاري ، دور سلبي على الأنظمة المالية للبلاد .

7 ـ كان للدول الأوربية تأثير سيء على الأوضاع المالية ، بما تقوم به من أعمال عدوانية وما تنتهجه من سياسة الامتيازات التجارية التي لا تحترم القوانين المالية المعمول بها فى البلاد .

8 ـ ان الخزينة العامة للدولة الجزائرية كان لها تأثير حاسم على الأوضاع المالية ، فهي العصب الحساس للحيـــاة الاقتصادية والاداريـة والعسكرية .

9 ـ ان العملة هي احدى المظاهر البارزة للاستقلال المـالي للايالـة الجزائرية ، رغم المشاكل التي تعيشها البلاد ، ورغم مزاحمة النقود الأجنبية والمزورة لها .

10 ـ ان الاحتلال الفرنسي للجزائر ، كان ضربة قاضية للتقاليد التي اكتسبتها الجزائر فى مجال الأعمال المالية ، لاسيما وأن تلك التقاليد بدأت تظهر صلاحيتها وفاعليتها ، فى دعـم الاستقلال السياسي والتطور الاقتصادي .

كما أن الاحتلال الفرنسي كان من جهة أخرى نتيجة محتملة للحياة المالية التي كانت تعيشها البلاد .

هذه بعض النتائج التي لا يمكن أن تضع حدا لتطور البحث فى هذا المجال ، واني أعتبر ما قمت به من دراسة وما توصلت اليه من استنتاجات لا يعدو أن يكون مساهمة متواضعة فى مجال بحث علمي ما يزال يحتاج الى مجهودات الباحثين . فعسى أن يوفق آخرون فى اعطائه حقه من الدراسة والعمق .

ولا يفوتني فيختام هذه المقدمة أن أتوجه بالشكر والامتنان الى الاستاذ المشرف الدكتور أبي القاسم سعد الله ، مثبتا هنا بأن هذا العمل ما كان له أن ينجز على هذا الشكل لولا تلك المساعدات الصادقة والنصائح

الغالية والروح العلمية النزيهة التي بذلها لي الاستاذ المشرف مشكورا ، والتي كانت لي نعم العون وخير الزاد فى دروب البحث الصعبة ومسالكه الشاقة .



قائمة المصطلحات
باللغة العربية

ـ أ . س .	أسبـر
ـ ب . ش .	بدقة شيك
ـ ث . ب .	ثمن بوجو
ـ ج .	جنيـه
ـ خ .	خـروبة
ـ د .	دينـار
ـ د . ر .	درهـم
ـ د . س .	دولار اسباني
ـ د و .	دولار
ـ ر .	ريـال
ـ ر . ب .	ربع بوجو
ـ س .	سلطاني
ـ سك .	سكة جزائرية
ـ ص .	صائمـة
ـ صو .	صوردي
ـ ط .	طبعـة
ـ غ .	غـرام
ـ ف .	فـرنك

ـــ فا .	فــلس
ـــ ق .	قــرش
ـــ ل .	لتــر
ـــ م .	مــتر
ـــ ؟	مكان النشر أو تاريخ النشر مجهول .



قائمة المصطلحات
باللغة الأجنبية

— A.A.N. Annales d'Afrique du Nord
— A.ch.C.M. Archives de la chambre de commerce de Marseille
— A.D.B.R. Archives des Bouches de Rhône
— A.D.N. Afrique du nord
— A.E.S.C. Annales économiques, sociétés, civilisations
— A.H.S. Annales d'histoire sociale
— A.I.E.O. Annales de l'institut d'études orientales
— A.M.G. Archives du ministère de la Guerre (Vincennes)
— A.N.A.M.C. Académie nationale agricole manufacturière et commerciale
— A.N.P. Archives nationales de Paris
— A.O.M. Archives d'Outre-mer d'Aix-en-Provence
— A.Sept. Afrique septentrionale
— B.G.A.O. Bulletin de géographie et d'archive d'Oran
— B.G.H.D. Bulletin de géographie, histoire, et descriptive
— B.I.H.F.A. Bulletin d'information historique, faculté des lettres d'Alger
— B.N.A. Bibliothèque nationale d'Alger
— B.N.P. Bibliothèque nationale de Paris
— B.S.G.A.N. Bulletin de Société de géographie d'Alger et de l'Afrique du Nord
— B.S.H.M.C. Bulletin de la section d'histoire moderne et contemporaine du comité des travaux historiques et scientifiques
— C. *en* Constantine
— C.F.L.A. Centenaire de la faculté des lettres d'Alger
— *Cie* Compagnie
— Ed. Edition
— I.H. Information historique
— I.M.P. Imprimerie
— J.A. Journal asiatique
— M.A. Moniteur algérien
— R.A. Revue africaine
— R.A.S.J.E.P Revue algérienne des sciences juridiques économiques et politiques

— R.A.T.L.J. Revue algérienne et tunisienne de législation de jurisprudence
— R.F.A. R. française d'anthologie
— R.H. Revue historique
— R.H.C.F. Revue de l'histoire de colonies françaises
— R.H.M.C. Revue d'histoire moderne et contemporaine
— R.M. Revue de la Méditerranée
— R.M.M. Revue du monde musulman
— R.O.M.M. Revue d'Occident musulman et méditerranée
— R.P. Revue de Paris
— R.P.C. Recueil des notices et mémoires de la société archéologique de la province de Constantine
— S.G.A.O. Société de géographie et d'archéologie de province d'Oran
— S.H.A. Société d'histoire d'Alger
— T. Tome
— T.I.R.S. Travaux de l'institut de recherches sahariennes
— Tr. Trimestre
— Tra. Traduction
— Vol. Volume

تنبيه : وقع تقديم دار النشر عن مكان الطباعة سهوا ، والاصح تأخير مؤسسة النشر عن مكان الطباعة ، وذلك في هوامش الرسالة والبيبليوغرافية الملحقة بها .

مدخل

الأوضاع السياسية والاجتماعية والإقتصادية

نتج عن صراع القرن السادس عشر الميلادي بين القوى المسيحية بزعامة اسبانيا الكاثوليكية ، وبين القوى الاسلامية بزعامة الدولة العثمانية ، امتداد النفوذ العثماني الى غرب المتوسط . وبذلك أصبح المغرب الاوسط ، لأسباب عديدة ، أهمها الوازع الديني ، منظما للسلطة العثمانية تحت اسم ايالة الجزائر .

ويمكن الالمام بالخطوط الرئيسية لتاريخ الجزائر العثمانية ، لاسيما فى الفترة السابقة للاحتلال ، بالتعرض للأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي كانت سائدة آنذاك ، باعتبارها تمهيدا ومدخلا ضروريا لكل دراسة تتصل بالنظام المالي للدولة الجزائرية .

أ ـ الأوضاع السياسية :

ونبدأ بالأوضاع السياسية التي كانت تعيشها الجزائر العثمانية بدراسة وضعها الدولي الخاص ونظامها الحكومي وجهازها الاداري .

فمن ناحية الوضع الدولي للايالة الجزائرية نجده متجاوبا مع سياسة الاتراك العامة اتجاه البلدان التي دخلت تحت حكمهم ، والتي تتصف بعدم التدخل فى الحياة الخاصة لهذه الأقطار الخاضعة ، مما يجعل الحكم التركي ظاهريا أكثر منه حقيقيا لاسيما فى المناطق النائية ، حيث يتضاءل تدخل السلطة المركزية لدرجة العدم (1) .

1 ـ فارس ، محمد خير : **تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني الى الاحتلال الفرنسي** . مطابع ألف باء ـ الاديب ، دمشق 1969 ، ص 54 .

فالجزائر لم تشذ عن هذه القاعدة ، فلقـد كانت تقع فى أقصـى الامبراطورية العثمانية التي كانت تزداد ضعفا مع مرور الزمن ولاسيما

اثر معاهدتي كارلوفيتش Carlovitz 1699 م مع النمسا والبندقية وبولونيا، ومعاهدة استانبول 1670 م مع روسيا التي تخلى فيها العثمانيون عن بعض أراضيهم (2) .

وأمام هـذا الوضع أصبحت الجزائر شبه جمهورية عسكـرية (3) « لا يربطها بالدولة العثمانية سوى رباط ديني ووازع أدبي » (4) ، بينما حكامها ـ الدايات ـ قد « أصبحوا يعتبرون أنفسهم كحلفاء للباب العالي فقط » (5) ، فهم لا يتعاملون مع الدول الاوربية باسـم القسطنطينية « بل يتصلون بالاوربيين مباشرة » (6) دون اعتبار لمصلحة الباب العالي ، كما أن ممثلي الدول الاوربية لدى الجزائر وايالات الغرب الاخرى (طرابلس الغرب وتونس) أصبحوا يتجاهلون السيادة العثمانية فى تعاملهم مع هذه الايالات ، ولا سيما ممثل فرنسا الذي أصبح يلقب منذ بداية القرن التاسع عشر بالمكلف بالأعمال ، وهذا ما جعل العلاقة بين فرنسا والجزائر تكتسي صبغة خاصة (7) ، جعلت فرنسا

---

2 ـ كوران ، آرجمنت : **السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر** . ترجمة : عبد الجليل التميمي . منشورات الجامعة التونسية ، 1970 ، ص 26 .

(3) PANANTI, *Relation d'un séjour à Alger, contenant des observations sur l'état actuel de cette régence* tra. de l'anglais par Mr. Blanquiere, le Normant. Paris 1820 p. 411.

4 ـ عبد القادر ، نور الدين : **صفحات فى تاريخ مدينة الجزائر من اقدم عصورها الى انتهاء العهد التركي** . نشر كلية الاداب الجزائرية . مطبعة البعث ، قسنطينة ، 1965 ، ص 86 .

يحي ، جلال : **العالم العربي الحديث ـ المدخل** ـ مجموعة المكتبة التاريخية . دار المعارف . القاهرة ، 1967 ، ص 21 .

(5) SERRES (J.) *La Politique turque en Afrique du Nord sous la monarchie de juillet,* Goutheser, Paris 1925, p. 9.

6 ـ نفس المصدر ، ص 10 .

7 ـ نفس المصدر .

تنظر الى الجزائر نظرتها الى المغرب الاقصى الذي كان فيه ممثل فرنسي يحمل نفس اللقب .

ويظهر لنا مدى استقلال الكيان الجزائري عن الدولة العثمانية فى الغاء منصب الباشا الذي فرضه السلاطين على الدايات ، سنـة 1711 م « عندما منع الداي علي شاوش ، ابراهيم باشا مبعوث الباب العالي من دخول الجزائر بحجة تسببه فى اثارة القلاقل » (8) .

ونجح علي شاوش بالفعل فى الحصول على لقب الباشا من السلطان بفضل الهدايا وسياسة الامر الواقع ، مما زاد فى تدعيم استقلال الجزائر عن الامبراطورية العثمانية (9) .

وقد كان هذا الوضع الدولي بالايالة الجزائرية يرجع فى أساسه الى تطور نظام الحكم التركي بالجزائر .

فبفعل أحداث وتغيرات لا زالت غامضة لندرة المصادر ، نلاحظ أن الحكم التركي بالجزائر مر بأربعة مراحل حسب السلطة العليا التي كانت تمثله .

أولها مرحلة باي البايات أو باي لارباي « أمير الامراء » (1518 ــ 1588) ، ابتدأت بحكم خير الدين بربروسة وانتهت بمغادرة علج علي الجزائر عام 1587 ، لتبدأ مرحلة الباشوات (1588 ــ 1659) الذين حددت فترة حكم كل واحد منهم بثلاث سنوات .

---

8 ــ نفس المصدر ، ص 194 .

9 ــ انحصرت مظاهر تبعية الجزائر للدولة العثمانية فى تلقي الخلعة وتبادل الهدايا وتوجيه الرسائل التي تصبغ على السلطان العثماني القاب : السيد والرئيس وولي نعمة داي الجزائر ، راجع :

— KURAN E. (La Lettre du dernier Dey d'Alger au grand-Vizir de l'émpire Ottoman) *R.A* (1952), p. 194.

وتمتاز فترة الباشوات بكثرة الاضطرابات والفوضى ، مما ساعد الآغوات ، وهم قادة الجيش ، على الاستيلاء على الحكم تدريجيا عن طريق مجلس الوجاق الذي يرأسه عادة أحد الآغوات ، وبذلك ابتدأت المرحلة الثالثة وهي مرحلة الأغوات (1659 — 1671) القصيرة المملوءة بالفتن واغتيالات الحكام نتيجة عجز هؤلاء الآغوات عن توفير الاستقرار الداخلي والوقوف أمام قوة الرياس المتزايدة .

أما المرحلة الرابعة والاخيرة لنظام الحكم التركي بالجزائر فهي مرحلة الدايات 10 (1671 — 1830) ، الذين كانوا ينتخبون فى أول الأمر من طائفة الرياس (1671 — 1689) ، ثم استرجع الأوجاق نفوذهم ، فأصبح الداي يختار من بين ضباط الانكشارية ، مما أعطى للايالة الجزائرية نظاما حكوميا شبيها بالحكم الجمهوري الحديث ، يمارس فيه الداي سلطة شبه مطلقة فى مجال جمع الضرائب وحفظ الامن الداخلي .

وقد تعززت سلطة الداي بعد الغاء منصب الباشا — مبعوث السلطان الشرفي — سنة 1711 ، وتدهور نفوذ الديوانين : الديوان الصغير الذي اختفى وحل محله مجلس الموظفين الكبار « مجلس الحكومة أو الدولة »، والديوان الكبير « المجلس العام » ، الذي حدد نشاطه فى نطاق احتفال شكلي بمناسبة الاعياد الدينية وحفلات توزيع الأجور كل شهرين فى قصر الداي ، ولكن رغم هذا بقيت سلطة الداي تخضع للتقاليد المتبعة ، مما جعل كونداميني يصف الداي بقوله : « مستبد وليس له حرية ، أرستقراطي لكنه محروم من أرباح القرصنة » (11) .

فالداي رغم اختياره من الوجاق ، من بين ثلاثة موظفين سامين ، هم الخزناجي وآغا العرب وخوجة الخيل (12) ، الا أنه بعد هذا التعيين

---

10 — الداي لقب يعني الخال ، وقد اصبح بمرور الزمن يدل على الحاكم .

(11) EMERIT (M.) (Le voyage de la condamine à Alger 1731), *R.A.* (1954), p. 292.

(12) WEISSMAN (N.), *Les Janissaires*, Imp. Orient, Paris, 1964, p. 69.

الديمقراطي ، كان يتصرف « كحاكم مستبد برأيه وسيد مطلق الصلاحية بالايالة » (13) .

فاسمه يرد في الوثائق الادارية مرادفا لكلمة سيدنا أو أفندي ، ويدعى عند الخطاب بسلطان الجزائر (14) .

ومما تجدر ملاحظته أن مباشرة الدايات لمهامهم الادارية والمالية تتأثر بسلوكهم وأمزجتهم الخاصة ، وعلى هذا الاساس يمكن أن نميز بين صنفين منهم .

الصنف الاول زاهد في متاع الدنيا منصرف الى الأعمال الخيرية مثل الداي بابا محمد عثمان 1766 ــ 1791) الذي أنفق ثروته الخاصة في تشييد المسجد المقابل لقصره (15) ، حيث كان يصلي الجمعة ، وكذلك في تشييد قلاع وحصون لحماية مرسى الجزائر ، وعند ما انتقل الى حصن القصبة ــ نزولا عند رغبة الأعيان ــ بسبب رجوع الاسبان لقنبلة مدينة الجزائر وضع في خزينة الدولة مائتي ألف سكة جزائرية كانت موجودة عنده وهي مقدار ما اقتصده من ماله الخاص ، ورفض أن يستردها بعد ذلك من الخزينة بحجة أنه لا يحتاج شيئا ، وأنه ما دام سيترك بعد موته للخزينة كل ثرواته فالأولى به أن يسلم ذلك وهو على قيد الحياة (16) .

أما الصنف الآخر من الدايات فعرف بعدم المقدرة على تسيير أعمال الدولة ، لأنه توصل الى منصبه بفضل تمرد الانكشارية المطالبة بزيادة

---

(13) PANANTI, p. 420.
— PAYSSONEL et Des FONTAINE, *Voyages dans les régences de Tunis et d'Alger,* Publiées par Mr. Dureau de la malle gide, Paris 1838, T. I, p. 411.

(14) WEISSMAN, p. 69.

15 من الراجح أن يكون هذا المسجد هو جامع السيدة .

(16) Venture de paradjs, *Alger au XVIII siècle,* Edité par Mr. E. Fagnon, Alger, 1868, p. 101.

سوف أشير الى اسم المؤلف فيما يلي هكذا : V. de Paradis

الاجور والهدايا ، بعد أن كان هؤلاء الدايات يباشرون مهنا كانت تعتبر وضيعة كمهنة الفحامين أو الاسكافيين أو الكناسين (17) ، وأصدق مثل على هذا الصنف : الداي علي الغسال ، الذي قيل بأنه كان يشتغل بغسل الاموات قبل سنة 1808 (18) .

وقد عرف هذا الصنف من الدايات أيضا بالاسراف والتبذير كالداي محمد بن بكير باشا (1748 — 1754) ، الذي أنفق كل ما فى الخزينة على رفاهية أولاده ، وزوجته ، وترك الخزينة فارغة أو تكاد (19) .

وهؤلاء الدايات المسرفون غالبا ما تكون نهايتهم مؤسفة ، فقد كانوا يتعرضون لغضب الجند فتصادر أموالهم وتتعرض عائلاتهم وأبناؤهم للانتقام (29) ، عكس الدايات المصلحين الذين كانوا يحظون بالتمجيد وتحتفظ نساؤهم وأولادهم بما عندهم فى المنازل ولا يرث البايليك من ثرواتهم الا ما وجد منها فى القصر عند موتهم (21) .

ونظرا لتطور نظام الحكم فى مرحلة الدايات ، ازداد نفوذ الموظفين السامين ذوي الوظائف الحيوية وتدعمت سلطة الدايات ، وأصبح مجلس الديوان وعلى رأسه الكاهية مجرد هيئة تقليدية ملزمة بقبول قرارات الداي ومساعديه من الموظفين السامين (22) ، بعد أن كان هذا المجلس

---

(17) BENACHANHOU (A.), *L'Etat algérien* à 1830, Alger, S.N.E.D. p. 29

18 — لمزيد من الايضاحات حول هذا الداي راجع :

— GRAMMONT (H.D. DE), *Histoire d'Alger sous la domination turque 1515* 1830. E. Leroux, Paris, 1887, p. 369-370.

(19) V. de Paradis, p. 101.

(20) SHAW (D.), *Voyage dans la régence d'Alger ou description géographique philosophique ect.*, de cet état tra. de l'Anglais avec de nombreuses augmentation de carthy (J. mac), Paris 1830, p. 155.

(21) V. de Paradis, p. 101.

22 — سلفاتور بونو « العلاقات بين الجزائر وايطاليا خلال العهد التركي » ، ترجمة أبي القاسم بن التومي ، **مجلة الاصالة** ، العدد 7 (1972) ص 117 .

ورئيسه الكاهية صاحب اليد الطولى في شؤون الحكم مدة القرن السابع عشر (23) .

وتضم هذه المجموعة من الموظفين السامين التي يعتمد عليها الداي : الخزناجي (24) المشرف على الخزينة ، وبيت المالجى (25) والمتصرف في الاملاك والثروات التي تؤول الى الدولة بعد موت أصحابها أو فقدانهم فيما اذا انعدم ورثة شرعيون من أخوة وأبناء ، كما يدخل ضمن هؤلاء الموظفين السامين خوجة الخيل الذي يدير أملاك البايليك ويشرف على مواشي الدولة المأخوذة من الاهالي ، فهو بهذه الصلاحيات كان يضمن لموظفي الدولة التزود بالمواد الغذائية الضرورية ويسهر على تجنيد الفرسان ويقود في بعض المناسبات الفرق العسكرية لتأديب الثائرين (26).

وكذلك آغا العرب قائد فرق الانكشارية والصبايحية المعسكرة خارج مدينة الجزائر (27) ، مما خول له مراقبة اقليم دار السلطان المحيط بالجزائر العاصمة والسهر على توطيد الأمن والهدوء في أنحاء الجزائر عن الجزائر عن طريق قمع الثورات وتجريد الحملات .

ويضاف الى هؤلاء الموظفين السامين وكيل الحرج الذي كان يراقب النشاط البحري وأعمال الترسانة البحرية ويشرف على تهيئة عتاد الحرب وتوزيع غنائم البحر ، وقد يتسع مجال نشاطه في بعض الاحيان ليشمل الشؤون الخارجية والعلاقات الدولية (28) .

---

(23) BOYER (P.), (Introduction à une histoire intérieure de la régence d'Alger), R H, n° 478, (1960), p. 310.

24 — سوف نتعرض له عند الكلام على وضعية الخزينة في الفصل الرابع من الرسالة .

(25) LAUGER DE TASSY, *Histoire d'Alger et du Bombardement de cette ville en 1816*. Pitan, Paris 1830, p. 229 L. de Tassy. : سأشير اليه فيما يلي هكذا

(26) TACHRIFFAT, *Recueil de Notes historiques sur l'administration de l'ancienne régence d'Alger*. Publié par Mr. Devoulx, Alger 1853, p. 20.

(27) DUBOIS Thainville, *Mémoire sur Alger* 1809, publié par G. ESQUAR, Paris, 1927. p. 182, D. Thainville : سأشير اليه فيما يلي هكذا

(28) BOYER (P.), Des Pachas triennaux à la révolution d'Ali Khodja Dey (1571-1817). *R.H.* (1970), N° 495, p. 115.

ويخضع لأوامر هؤلاء الموظفين السامين الخمسة ، مجموعة كبيرة من الموظفين الثانويين مثل كتاب الدولة أو الخوجات وموظفي الخدمات الاجتماعية والاقتصادية ورجال الامن والاشراف على تطبيق القوانين المعمول بها ، ويمكن تلخيص الاعمال التي كان يقوم بها هؤلاء الموظفين الثانويون في الجدول التالي :

1 ـ جدول مختلف الموظفين الثانويين

فئات الموظفين	نوع الخدمات التي كان يؤديها كل موظف
الكتاب الاربعة الكبار « الخوجا باشي »	الكاتب الاول : المكتباجي الكاتب الثاني : الدفتردار او وكيل الحرج الكبير الكاتب الثالث : وكيل الحرج الصغير الكاتب الرابع : كاتب عام .
الآغوات و القياد والحكام	الآغوات (منهم الكاهية أو الباشي بلوك باشي أو آغا الهلالين ، يصبح معزول آغا) . القياد : بالبوادي ، بعضهم بالمدن كقائد الشوارع وقائد العبيد .. حكام المدن .
البايات و مساعدوهم	كل باي يساعده ديوان محلي ، أهم أعضائه : ـ الخليفة ـ الباش خزناجي ـ آغا الدائرة ـ خوجة الخيل ـ الباش كاتب
جماعات الخوجات	خوجة القصر ـ خوجة الجمارك ـ خوجة الغنائم ـ خوجة الرحبة ـ خوجة مخزن الزرع ـ خوجة العيون ـ خوجات أبواب المدينة ـ خوجات المنازل والدكاكين والحدائق ـ خوجة الملح ـ خوجة الجلد ـ خوجة الفحم ...
موظفو الخدمات الاجتماعية والاقتصادية	شيخ البلد المحتسب المزوار
جماعة الخدم و الشواش	الطباخون : كبيرهم أشجي باشي الشواش : كبيرهم باشي شاوش آغا العزرة الدلال والبراح .

ومما لاشك فيه أن نظام الحكم بالايالة الجزائرية وكذلك مجموعة الموظفين السامين تأثروا بالأوضاع التي كانت سائدة فى الادارة الجزائرية آنذاك والتي كانت ترتكز على تقسيم يتلخص فى الاقاليم الادارية التالية (29) :

1 ـ دار السلطان :

وهي تمتد من دلس شرقا الى شرشال غربا ، ومن ساحل البحر شمالا الى سفوح الاطلس البليدي جنوبا ، وتضم اقليمي : الساحل ومتيجة مع بعض الامتدادات فى بلاد القبائل والتطري ، وتخضع دار السلطان هذه مباشرة لرؤساء السلطة التركية ، وتنقسم الى أوطان يحكمها قواد تحت اشراف آغا العرب قائد الجيش ، وكل وطن مكون من دواوير يسكنها الاهالي ، ومن أحواش يملكها موظفو السلطة التركية والانكشارية والمرابطون وبعض الاثرياء الجزائريين .

2 ـ بايليك الشرق :

كان مركزه قسنطينة ، وقد حكم الاتراك أغلب نواحيه الجبلية والصحراوية عن طريق الرؤساء المحليين ، أما الاراضي السهلية المجاورة لقسنطينة والغنية بفلاحتها فقد وضعت تحت تصرف البايليك مباشرة يوزعها على أعوانه مقابل الخدمات (30) .

3 ـ بايليك الغرب :

وقد استقر مركزه بوهران بعد انتقاله من مازونة ثم معسكر ، واتخذت السلطة التركية به صبغة حربية نظرا لتوتر العلاقات بين الاتراك والمغاربة، وانتفاضات درقاوة وبقاء الاسبان بوهران حتى سنة 1792 .

---

29 ـ راجع خريطة الجزائر الادارية فى أواخر العهد العثماني الملحقة بالرسالة .

30 ـ تعرف هذه الاراضي بالعزل ، راجع خريطة ملكيات البايليك بالجزائر الشرقية الملحقة بالرسالة .

4 ـ بايليك التيطري :

ومركزه المدية ، ويعتبر أصغر البايليكات وأفقرها وأكثرها ارتباطا بالسلطة المركزية . لهذا وضع بجانب الباي حاكم يتصل مباشرة بالجزائر ويهتم بأمور القيادات الاربع التي كان البايليك يتكون منها .

ومما يلاحظ على هذا التقسيم الاداري ، أن حدود القطر الجزائري جنوبا كانت غير واضحة ، كما أن الاراضي الخاضعة مباشرة للسلطة التركية لم تكن تتعدى سدس مساحة الجزائر الشمالية الحالية حسب المعلومات التي أثبتها بعض الكتاب الفرنسيين (31) .

وقد تدعمت التقسيمات الادارية المتميزة بملاءمتها لأوضاع الايالة الجزائرية آنذاك نتيجة اعتمادها على نظام عسكري يرتكز على سلطة شبه مطلقة ، يمارسها الدايات ، وكان هذا النظام العسكري يهدف الى حفظ النظام الداخلي وضمان تحصيل الضرائب ، ولهذا لغرض حافظ العثمانيون على وجود حاميات فى كل النقاط المحصنة التي تؤمن لهم المواصلات وتحد من ثورات الاهالي ، فضلا عن الفرق العسكرية المرابطة بالمدن الرئيسية ، وزادوا من فاعلية هذا النظام بادخال بعض القبائل المحاربة فى خدمتهم مقابل بعض الامتيازات كالاعفاء من الضرائب والرسوم ـ عدا الزكاة ـ .

وتكون هذه القبائل « المخزن » مستعدة لحمل السلاح لاول اشارة لمعاقبة العصاة أو المتهربين من دفع الضرائب لاسيما عند خروج الحملات « المحلات » كل سنة فى نهاية الربيع من الجزائر لمساعدة البايات فى عملية جلب الضرائب .

(31) RINN (L.) (Le Royaume d'Alger sous le dernier Dey), *R.A.* 41 (1897) p. 137.
— ESQUER (G.) *Les commencements d'un empire, la prise d'Alger*. La Rousse Paris 1929 p. 13.

ب ــ الاوضاع الاقتصادية :

يمكن ابراز الخطوط العريضة لاقتصاد الجزائر العثمانية بالتعرض للنشاطات الاقتصادية الرئيسية بالبلاد من زراعة وصناعة وتجارة .

فالزراعة كانت هي المورد الرئيسي التي يؤمن معيشة غالبية السكان ولهذا كان التعرف على خريطة الغطـاء النباتي ضروريا لرسم صورة واضحة للانتاج الزراعي في الفترة التي ندرسها ، فاستنادا الى هذه الخريطة النباتية (32) نجد قسما هاما من أراضي الجزائر الشمالية كان في الفترة التركية مغطى بالغابات ، وقد أزيل قسم كبير من هذه الغابات في أوائل القرن التاسع عشر نتيجة انتشار الحياة الرعوية والاستغلال المفرط ، فمنطقة الهضاب العليا الشرقية أصبحت جرداء لا تـدل على غاباتها المنقرضة سوى بعض المظاهر الجغرافية (33) وحتى منطقة الساحل المجاورة لمدينة الجزائر قطعت أشجارها سنة 1789 م بأمر من الداي لبناء خمسين سفينة (34) ، وتعرضت لاجتياح قطعان البدو ، فلم تعد سوى منطقة أعشاب طفيلية وأشجار غير مثمرة لاسيما بعد التدمير الذي أحدثه الجيش الفرنسي عند استيلائه عليها .

ونفس الأوضاع عاشتها المناطق الشرقية من البلاد بعد أن ظل الأنكليز يتزودون بأخشاب غابات عنابة والقالة وبني صالح وسيبوس مقابل 200 ألف فرنك حتى سنة 1817 م (35) .

---

32 ــ أنظر خريطة الجزائر الزراعية في العهد العثماني الملحقة بالرسالة .

(33) Despois (J.) Raynal (R.), *Géographie de l'Afrique du Nord-Ouest*, Payot, Paris, 1967, p. 180.

(34) BAUDICOUR (L.), *La colonisation de l'Algérie*, J. Le Coffre, Paris 1856, p. 18.

35 ــ نفس المصدر ، ص 53 .

ومن جهة أخرى تعامل الاتراك مع الرؤساء المحليين سمح لهم باستغلال غابات مناطق جرجرة والبابور (36) .

كل هذه الظروف عملت على تقلص مساحة الغابات الجزائرية وتدعيم الحياة الرعوية فأصبحت تربية المواشي حرفة مكملة لزراعة أراضي العرش الجماعية لدى سكان الهضاب العليا القسنطينية ومرتفعات بني راشد ، كما اتخذت حرفة الرعي شكل نشاط اقتصادي مستقل لذاته ترتبط به حياة العديد من القبائل الرحالة بالهضاب الوهرانية وأراضي الجنوب .

أما من حيث الانتاج الفلاحي بالايالة الجزائرية فقد اختصت كل منطقة بانتاج نوع من المحاصيل حسب ظروفها الطبيعية والمناخية .

فالحبوب اشتهرت بها نواحي غريس ووهران ومجانة وقسنطينة ، وكانت تعتبر محصولا رئيسيا معداللاستهلاك الداخلي والتصدير الخارجي ولذا عمل البايليك جاهدا للاستيلاء على أراضي الحبوب حتى أصبحت أملاك الدولة بنواحي مدينتي قسنطينة ووهران تغطي حوالي أربعة وثمانين ألف هكتار عشية الاحتلال (37) .

بينما ارتبطت زراعة الاشجار المثمرة بالمناطق الجبلية بالقبائل وطرارة والمدية ، وازدهرت البساتين بأراضي الفحوص المحيطة بالمدن الرئيسية كوهران ومعسكر وتلمسان والمدية ومليانة والبليدة والقليعة وعنابة وقسنطينة ، وان كانت فحوص مدينة الجزائر أكبرها مساحة وأكثرها انتاجا ، فهي تمتد بمحاذاة المدينة على مسافة عشرة فراسخ ، وتضم 20000 ما بين بستان ومزرعة (38) كما تلحق بها 16000 حوش بسهل متيجة الخصيب (39) .

---

36 ــ راجع نظام الكرازنة :

— GARROT (H.), *Histoire général de l'Algérie*, Alger : 1910, p. 587-589.

(37) BAUDICOUR, p, 19.

(38) *Itinéraire du royaume d'Alger*, J.M.H.B. Seconde tirage, Toulon 1830, p. 40.
وان كنا نرى في هذا الرقم وهو 2000 بستان ومزرعة ، شيئا من المبالغة .

(39) V. de Paradis, p. 2.

ولارتباط انتاج هذه الفحوص بالحاجات المعاشية لسكان المدن من خضر وفواكه ضرورية ، أصبحت بمرور الزمن أراضيها ملكـا لأفـراد الطائفة التركية وجماعة الكراغلة والحضر الموسرين مثل حمدان خوجة الذي ذكر أن ملكيته بسهل متيجة تتطلب زراعتها كل سنة 160 حمولة حنطة ومن 100 الى 120 حمولة شعير (40) .

ويستعين هؤلاء الملاك القاطنون بالمدن لخدمة بساتنهم بالفلاحين مقابل خمس الانتاج أو ببعض العبيد والأسرى المسيحيين (41) .

ويضاف الى انتاج البساتين بعض المزروعات النادرة مثل القطن بنواحي مستغانم والتبغ بالقرب من الجزائر وعنابة والارز بالاراضي المـروية بسهول الشلف ومينة (42) .

ورغم تنوع هذه المحاصيل فان الفلاحة الجزائرية فى أواخر الفترة التركية كانت تعاني عدة مشاكل وصعوبات عاقت تطورها وازدهارها . وتعود هذه الصعوبات الى الاساليب العتيقة المتبعة والآلات البـدائية المستعملة فى خدمة الارض ، فأدوات الفلاح الجزائري آنذاك كانت لا تتجاوز المحراث الخشبي والمنجل البدائي والفرشاة البسيطة ، كما أن وسائل الري وتحسين الانتاج واستصلاح مستنقعات السهول الساحلية حول الجزائر وعنابة ووهران ظلت غريبة عن سكان الارياف ، فسهل متيجة الخصب كان يعتبر منطقة غير صحية لانتشار حمى المستنقعات به (43) .

---

(40) Hamdane Ben Othman Khodja (sidy) *Aperçu historique et statistique sur la régence d'Alger, Intitulé en arabe le Miroir*, T. I. Goetschy fils, Paris 1830, p. 51.
سوف أشير اليه فيما يلي هكذا : H. Khodja

(41) VIALAR (Mr. Le Baron), *Alger appendice au rapport de Mr. Passy ministère de la guerre*. Herham Paris 1835, p. 7.

(42) V. de Paradis : Op. cit. p. 23-24.

(43) H. Khodja, p. 48-49.

ويضاف الى ذلك الظروف الصعبة التي كان يعيشها الفلاح الجزائري فقد كان معرضا للحملات العسكرية ، ومهددا من قبائل المخزن المسلحة ، كما أنه كان عرضة للأمراض والمجاعات التي كانت تجتاح البلاد بين الحين والآخر .

كل هذه المشاكل والصعوبات دفعت بكثير من الفلاحين الى تفضيل تربية المواشي على الاستقرار فى الارض لخدمتها ، أو الالتجاء الى الزراعة المؤقتة والرعي المتنقل لاسيما فى المناطق التي انعدم فيها الامن وأصبحت تعرف ببلاد البارود أو أرض الخلاء (44) .

كذلك عملت نفس الظروف الصعبة فى المناطق الجبلية الحصينة على تكوين طبقة من الفلاحين قادرة على ممارسة الزراعة وحمل السلاح عند الحاجة تحت قيادة بعض الاشراف والمرابطين ، فكان هذا الصنف من الفلاحين الدعامة الاساسية للمشيخات والعائلات الوراثية ببلاد القبائل الكبرى والصغرى وجبال الونشريس والاوراس ومواطن النمامشة والحنانشة .

أما النشاط الصناعي فقد ظل متواضعا بالايالة الجزائرية لا يتعدى الصناعات المحلية اليدوية وبعض الصناعات المعدنية التحويلية البسيطة .

فالصناعات المحلية التي استمدت تقاليدها من الماضي السحيق ، تعتمد فى نشاطها على ارضاء متطلبات أسواق المدن والارياف من المصنوعات اليدوية مثل : صناعة الاغطية الصوفية والاحزمة الحمراء بتلمسان ، والبرانس والزرابي والحصر بالأطلس الصحراوي (45) ، والفخار بندرومة والاحذية والزرابي بقلعة بني راشد ، والادوات الجلدية والاقمشة

(44) RINN, p. 131.

(45) EMERIT (M.) (La situation économique de la régence d'Alger en 1830), *I.H.*, Mars-Avril (1952), p. 170.

بمازونة(46)، ومهن الحدادة وصنع الاسلحة والفضة بمناطق جرجرة(47)، ومعالجة الاصواف والجلود وصنع السروج والجواهر بقسنطينة (48) ، وصناعة الحلي والاحذية والشواشي بمدينة الجزائر .

ويرجع الفضل فى المحافظة على هذه الصناعات المحلية المختلفة الى بعض الأسر من الحضر الاندلسيين واليهود ، التي توارثت صناعتها وحافظت عليها من الاندثار .

فالطائفة اليهودية اختصت بصنع الجواهر الثمينة والأحجار الكريمة فى مدن تلمسان والجزائر وقسنطينة ، تشجعها فى ذلك الارباح الوفيرة التي تصل فوائدها كما هو الحال بقسنطينة الى 30 ٪ أو 50 ٪ من الجواهر المصنوعة (49) .

وعكس هذا النشاط والحيوية التي عرفتها الصناعات المحلية اليدوية فان الصناعة المعدنية أو الثقيلة لم تشهد تطورا ملموسا لا من حيث الكمية ولا من حيث الكيفية فان الصناعة الاساسية مع مرور الزمن لا تتعدى استخراج الملح من سباخ وهران ومعالجة الجير المستخرج من المحاجر الواقعة قرب المدن ، أو بناء بعض السفن الخشبية بميناء الجزائر أو تحضير البارود وسبك المدافع بمدينتي قسنطينة والجزائر .

---

(46) SARI (Dj.), *Les villes précoloniales de l'Algérie occidentale,* Thèse de III[e] cycle, Alger 1969, p. 7.

47 ـ اختصت كل قبيلة من سكان جرجرة بانتاج معين ، فاشتهر بنو عباس وفليسة بالأسلحة ، وبنو يني بصياغة الفضة ، وبنو منقلات بالمصنوعات الخشبية والأساور ، وبنو يحي بالاقمشة القطنية ، وبنو سليمان باستخراج الحديد ، وبنو بوهالي بمعالجة حديد بني سليمان ، وبنو عميود بصنع أحجار الرحي ، وبنو بوهالي باستخراج الملح .

48 ـ كانت قسنطينة قبل الاحتلال تضم 33 مجلدة و 75 مصنعا للسروج و 167 اسكافي ، راجع :

— NOUSCHI (A.), (Constantine à la veille de la conquête française) *C.T.* n° 11 (1955), p. 382.

(49) RICHE (R.), (Notes et documents de la corporation des Bijoutiers à Constantine avant 1830) *R.A.* (1961) n° 466 et 467, p. 181.

وذكر أحد الرحالة أن هناك مصنعـــا للبارود تشرف عليه الحكومة بمدينة قسنطينة قرب القصبة يعمل به عشرون عاملا (50) لا تقل أهميته الحربية عن فن تذويب الحديد الذي يقوم بخدمته الاسرى المسيحيون بباب الواد بمحاذاة أسوار مدينة الجزائر .

وبالجملة فان الصناعة الجزائرية في الفترة التركية بفرعيها التقليدي أو التحويلي امتازت بصفات وخصائص تتلخص في عدة نقاط .

1 ـ اعتمدت الصناعة الجزائرية على المواد الاولية المتوفرة بالبـــلاد كالاصواف والجلود والاخشاب .

2 ـ اتجهت الصناعة المحلية البسيطة في البوادي الى تلبية الحاجات الضرورية للعيش ، بينما الصناعة التقليدية في المدن حافظت على طابعها الوراثي واعتمدت في انتاجها على الاشياء الكمالية والترفيهية (51) التي تجد رواجا لدى سكان المدن مثل الحلي والجواهر والاحزمة والمناديل والعطور .

3 ـ خضعت صناعة المدن الكمالية لتحكم ومراقبة النقابات المهنيه ، بعد أن تطورت هذه النقابات المهنية حسب تقاليد متوارثة مما أكسبها شكل مجموعات اقتصادية بعيدة عن أي صبغة دينية أو سياسية(45) ، بحيث انحصرت صلاحيات أمناء هذه النقابات في الاشراف على أصول المهنة والحرص على جودة البضاعة وتحديد كميتها .

لكن أنظمة هذه النقابات المهنية تحولت مع مرور الزمن الى عائق في وجه التطور الصناعي ، اذ حالت القيود المفروضة على المصنوعات من

---

(50) Desfontaines, *Voyages dans les régences de Tunis et d'Alger*, T. II, p. 341.

51 ـ يذهب بوتان الى أن ليس هناك صناعة بالبلاد الجزائرية قبل الاحتلال ســـوى الصناعة الترفيهية مهملا الصناعات المعاشية بالريف ، راجع :

— BOUTIN, *Reconnaissance des villes forts et Batteries*, publie par G. Esquer Paris 1927, p. 78.

(52) RICHE, p. 178.

حيث الكمية والكيفية ، دون أي توسع أو تجديد أو خلق أو اقتباس فى المجال الصناعي .

4 ـ اضطرت الصناعة الجزائرية الى رفع أسعار بضائعها لتغطية الالتزامات المالية والضرائب الثقيلة المفروضة عليها ، وبذلك انخفضت قيمة المنتوجات الزراعية بالنسبة للمواد المصنعة وارتفع مستوى معيشة الحضر على حساب الفلاحين .

5 ـ اضرت منافسة المصنوعات المستوردة المصنوعات الجزائرية ، وقد ساعد على هذه المنافسة غلاء أسعار المصنوعات الجزائرية (53) من جهة وعدم انتهاج الحكومة سياسة الحماية الجمركية من جهة أخرى ، بل يستنتج من سلوك بعض الحكام أنهم كانوا يشجعون الاستراد الخارجي ، حتى أصبحت تلمسان مستودعا لبضائع تجار فاس ومنفذا لتصريف الاحذية والسروج والالجمة وقطع الحرير الاتية من المغرب الاقصى ، كما وجدت شاشية تونس الحمراء رواجا جعل الشاشية الجزائرية ينحط نوعها ويقصر استعمالها على الطبقات الشعبية الفقيرة (54) ، بينما غدت المصنوعات الاوربية متوفرة فى الاسواق وشائعة الاستعمال ، فهي تستورد بكميات كبيرة مقابل تصدير الانتاج الوطني الفلاحي والحيواني .

وكانت نتيجة هذه المنافسة الاجنبية وفتح باب الاستيراد الخارجي والاكثار من الضرائب وتحكم النقابات المهنية فى الصناع أهم العوامل التي حالت دون قيام صناعات حقيقية فى الجزائر العثمانية حتى فى مجال المنسوجات والمواد الغذائية وبناء السفن رغم توفر المادة الاولية والخبرة الضرورية لهذه المصنوعات .

---

(53) EMERIT, (La situation...) p. 170.
(54) V. de Paradis, p. 16.

ولكن القطاع الاقتصادي الذي كان له تأثير مباشر على الاوضاع المالية والاقتصادية للايالة الجزائرية ، هو قطاع التعامل التجاري على الصعيدين الداخلي والخارجي على السواء .

فالتجارة الداخلية كانت تتم داخل المدن أو بواسطة الاسواق الاسبوعية والسنوية في الارياف .

وقد عزز التبادل التجاري الداخلي عاملان هما : أولا تشجيع الحكومة للاسواق التجارية سعيا لفرض نفوذها على سكان الارياف عندما يختلفون الى هذه الاسواق . وثانيا مرور القوافل عبر الاراضي الجزائرية نحو المشرق العربي أو بلاد السودان .

فالطرق ذات الاتجاه الافقي الرابطة بين شرق البلاد وغربها ، أهمها طريقان ، طريق التل الواصلة بين تلمسان والجزائر وقسنطينة وتونس ، وطريق الواحات الصحراوية المنطلقة من تافلالت والرابطة بين عين صالح ومتليلي وورقلة وغات (55) .

وقد تدعمت المدن الداخلية كتلمسان وقسنطينة (56) بفضل الطريق الاول كما حافظت الواحات الصحراوية على مكانتها التجارية ومركزها العمراني بفضل الطريق الثاني .

كما أن لطرق التبادل التجاري الداخلي اتجاه آخر رأسي يصل بين التل والصحراء باعتبار أن كلا الاقليمين مكمل للاخر اقتصاديا وبشريا .

---

55 ـ لمزيد من التفاصيل حول الطريقين راجع :

— AUCAPITAINE (B.H.), *Etude sur la caravane de la mecque et du commerce de l'intérieur d'Afrique*, Paris, p. 4.

(56) JULIEN (Ch. A.), *Histoire de l'Algérie contemporaine la conquête et les débuts de la colonisation* 1827-1871, P.U.F., Paris 1964, p. 18.

ونتج عن هذا التبادل بين الشمال والجنوب ازدهار المراكز العمرانية الواقعة بين التل والصحراء كبوسعادة والبرواقية وبوغار وبسكرة ، وازدياد أهمية أسواق التبادل الموسمي كسوق اللوحة قرب تيارت والربايع جنوب التطري والعثمانية قرب قسنطينة (57) .

أما التجارة الخارجية فانها كانت تتم مع بقية بلدان المغرب العربي والاقطار العثمانية بالمشرق بالاضافة الى الدول الاوربية التي ما فتئت أهمية التبادل التجاري تتزايد معها .

فالتجارة مع تونس والمغرب الاقصى وبقية الاقطار العثمانية بالمشرق كانت تعتمد على الحاجات الكمالية والترفيهية (58) ، وكانت هذه التجارة ، لاسيما المتصلة بموسم الحج ، تدر أرباحا وافرة على المساهمين فيها ، مما جعل رأس المال المستثمر عن طريق القوافل الذاهبة الى الشرق يبلغ مليوني فرنك في أوائل عهد الاحتلال (59) .

وتؤكد أهمية التجارة مع البقاع المقدسة العديد من الروايات التاريخية التي مفادها أن تاجرا من ميزاب يسمى الحاج ناصر ذهب الى الحج برأسمال لا يتجاوز تسعة آلاف فرنك وعاد بأرباح بلغت : 5250 فرنكا، أي بفائدة تزيد على 50 ٪ (60) .

---

57 – لمزيد من الايضاح حول هذه الأسواق الاسبوعية راجع :

— MAUROY, *Du commerce des peuples de l'Afrique septentrionale,* Paris 1845, p. 174-175.

— CARETTE (E.), *du Commerce de l'Algérie avec l'Afrique centrale et Etats Barbaresques*, Guyot, Paris 1844, p. 21.

58 – نفس المصدر : ص 22-24 .

(59) PRAX (M.), *Algérie, commerce de l'Algérie avec la mecque et le Soudan* Just. Ronvier, Paris 1849, p. 29.

60 – نفس المصدر : ص 4 . حسب ما يفهم من هذه الرواية انها تعود الى سنة 1811 م .

أما التجارة مع بلاد السودان فكانت تعتمد على الحاجات الضرورية للعيش الى جانب بعض المواد الكمالية ، مقابل استيراد العبيد والتبــر وريش النعام وبعض المنتوجات المدارية الافريقية .

ولكن هذه التجارة مع بلاد السودان قد أصابها الضعف والانكماش فى مستهل القرن التاسع عشر ، بعد انفتاح بلاد السودان على المحيط الاطلسي والغاء النخاسة وانعدام الامن بالطرق الصحراوية نتيجة التنافس بين أهل البدو من جهة والتوازن من جهة أخرى (61) .

ومع هذا فان التجارة مع الاقطار الافريقية والاسلامية لا تمثل غير جزء ضئيل بالنسبة للتبادل التجاري مع الدول الاوربية رغم جو العداوة والاضطراب الذي كان يسود العلاقة بين هذه الدول الاوربية وايالة الجزائر .

وكانت الدول الاوربية ، وبالخصوص فرنسا ، تستورد المواد الاولية المتــوفرة بكميات تجارية كالاصواف والجلــود والشمع والـــزيوت والحبوب ، مقابل تصدير الاشياء الكمالية والترفيهية كالعطور والمصبرات من فرنسا ، والزليج من ايطاليا ، والعتاد الحربي مــن اسكندنافيا ، والرصاص والاقمشة القطنية من اسبانيا والسكر والقهوة والاقمشة من انكليترا عن طريق جبل طارق (62) .

جـ ـ الاوضاع الاجتماعية :

أول ما يلفت الانتباه من الناحية الاجتماعية هو اختلاف الروايات المتعلقة باحصاء سكان البلاد الجزائرية فى أواخر الفترة العثمانية ، اذ

(61) EMERIT (M.), (Les liaisons terrestres entre le Soudan et l'Afrique du Nord au XVIII siècle et au début de XIX siècle) *T.I.R.S.* 1.9. 1954, p. 29.

(62) EMERIT (M.) (La situation...), p. 171.

أن بعض التقديرات تشير الى أن مجموع السكان لا يتجاوز مليون نسمة (63) ، بينما هناك روايات تضخم هذا العدد فترفعه الى عشرة ملايين نسمة (64) . وعملا بأكثر الاحتمالات تواردا نعتبر أن عدد السكان يتراوح بين ثلاثة ملايين وثلاثة ملايين ونصف مليون نسمة (65). وتعيش غالبية هؤلاء السكان في الارياف بينما المدن لا يؤلف سكانها سوى أقلية ضئيلة لا تتعدى حسب المعلومات المتوفرة 5./ من مجموع السكان (66) . وهذه النسبة المتواضعة من سكان المدن تختلف كثافتها من ناحية الى أخرى ، فهي : في الناحية الغربية تبلغ 7./ أو 8./ وفي الناحية الوسطى تنخفض الى 6./ بينما في الناحية الشرقية لا تتجاوز 3 ./ من مجموع سكان الحواضر (67) .

ذلك أن مدينة الجزائر ، مقر الحكم التركي بالبلاد ، تناقص سكانها كثيرا بسبب الاوبئة التي اجتاحت المدينة بين سنتي 1787 — 1791 م ، ولم يعد مجموع السكان يتجاوز الأربعين ألف نسمة ، بعد أن كان عددهم يناهز في القرن السابع عشر 130 ألف نسمة ، منهم حوالي 30 ألف أسير نتيجة نشاط القرصنة (68) ، وزاد الطين بلة الاحتلال الفرنسي

---

63 — من هذه التقديرات نذكر :

— SHALER (W), *Esquisse de l'état d'Alger,* tra. de l'anglais et enrichi de notes par Bianchi (X), ladvocat, Paris 1830, p. 22.

— *Aperçu historique, statistique et topographique sur l'état d'Alger,* Paris 1830, p. 222.

— Berteuil (A), *Algérie française*, T. I, 1856, p. 22.

(64) H. KHODJA, p. 1.

65 — كثير من الكتاب الاوربيين قدروا عدد السكان بحوالي ثلاثة ملايين نسمة أمثال :

— BOUTIN, p. 72.

— De la Pinsonnière, procès-verbaux et rapports de la commission nommée par le roi le 7 juillet 1833, p. 352.

وقد وافقهم على ذلك بعض المعاصرين أمثال :

— GALLISSOT (R), JULIEN (Ch. A), AGERON (Ch. R)

(66) GALLISSOT (R.), (Essai de la définition du mode de production de l'Algérie pré-coloniale), *R.A. S.E.P.*, n° 2 (1968), p. 387-386.

67 — نفس المصدر :

(68) JULIEN (Ch. A), *Histoire d'Afrique du Nord*, T. II, 2ème éd. Payot, Paris, 1964, p. 277.

الذي دفع بكثير من سكان الجزائر العاصمة الى الهجرة ، وبذلك انخفض عدد سكان المدينة الى حوالي 25 ألف نسمة فقط . أما المدن الأخرى فلم تكن أحوالها أحسن من مدينة الجزائر . فمدينة قسنطينة كان عدد سكانها يناهز 25 ألف نسمة ومدينة تلمسان لا يتجاوز سكانها 14 ألف نسمة ، بينما مدينة وهران ومعسكر كان يقدر سكان كل واحدة منهما بـ 10 آلاف نسمة .

أما التنظيم الاجتماعي لسكان المدن في العهد التركي فقد اتخذ شكلا هرميا تحتل قمته الطائفة التركية التي لم يتجاوز عددها — حسب المعلومات المتوفرة — عشرين ألف نسمة (69) ، والتي كانت منعزلة عن بقية السكان .

وكان الدافع الى هذه العزلة على ما يظهر هو رغبة الجماعة التركية في ابقاء هيمنتها على المناصب الحكومية ، وصيانة تقاليدها الخاصة في نظم العيش والسلوك ، فالتركي فخور بعمله العسكري متمسك بلغته الاصلية لا يميل الى استعمار الارض . ويقنع بالعيش من مرتبه الاداري أو من مدخول دكانه الخاص أو بستانه الواقع بالفحوص المجاورة للمدينة التي يقطنها (70) .

وحتى يحافظ الاتراك على وضعهم الاجتماعي الخاص كانوا يستقدمون بين فترة وأخرى جماعات من أتراك الاناضول للعمل في فرق الاوجاق .

ونظرا لهذه الاوضاع الخاصة التي تعيشها الاقلية التركية الحاكمة أصبحت علاقاتها مع بقية السكان تتصف بالروح العدائية والنفور

69 — لمزيد من المعلومات حول عدد الجالية التركية ، أنظر الفصل الثالث ، فقرة جرايات الجند التركي .

70 — لمزيد من المعلومات حول حياة الاتراك ، راجع :

— ROZET (M.P.), *Voyage dans la régence d'Alger ou description du pays occupé par l'armée française en Afrique,* T. II, A. Bertrand, Paris 1833, p. 276-277.

المتبادل ، حتى أن هايدو كتب يقول : « بأنه لا يوجد فى الامبراطورية العثمانية علاقة أسوأ من علاقة الترك بالعرب فى مملكة الجزائر » (71) .

وقد نتج عن هذه العلاقة السيئة ابقاء الاهالي بعيدين عن أي مساهمة جدية فى أمور الدولة ، والحيلولة دون امكانية اندماج الاتراك بالاوساط المحلية عكس ما حدث فى عهد الاسرة الحسينية بتونس ، أو حكم محمد علي بمصر (72) ، وان كانت بعض الاحداث التي جرت بالايالة الجزائرية منذ مطلع القرن التاسع عشر ، تفيد بأن تقاربا بدأ يحدث بين الطائفة التركية الحاكمة وأوساط الاهالي ، مثل مشاركة الكراغلة وفرق زواوة فى القضاء على عصيان الانكشاريين . فى عهد علي خوجة 1817 م الا أن نتائج هذه الاحداث لم تتبلور بعد نتيجة الاحتـلال الفرنسي .

أما المجموعة السكانية التي تحتل المرتبة الثانية فى السلم الاجتماعي فهي ، جماعة الكراغلة التي تكونت نتيجة التزاوج بين الجند الانكشاري ونساء البلاد .

وقد تكاثر عدد هذه الجماعة مع مر السنين بالمدن الكبرى حتى بلغوا فى نهاية القرن الثامن عشر فى مدينة الجزائر حوالي 6000 نسمة (73) ، كما أصبحوا يكونون غالبية سكان مدينة تلمسان وأصحـاب الـرأي فيهـا (74) .

---

(71) HAEDO (Fray Diégo de), *Histoire des rois d'Alger, Epitiome de los reyes de argel,* vu et annotée. H.D. de Grammont, A. Jourdan, Alger 1881, p. 219.

(72) NETTEMENT (A.), *Histoire de la conquête d'Alger,* J. le coffre, paris 1856, p. 97-98.

(73) ALBERTINI (E.), MARÇAI (G.), *L'Afrique du Nord française dans l'histoire,* Ed. Archat, Paris 1937, p. 222.

(74) BOYER (P.), Le problème Kouloughli dans la régence d'Alger), *R.O.M.M.* N° spécial , (1970), p. 87.

ورغم اشتراك الكراغلة مع الأتراك فى الأصل الا أنهم أبعدوا عن المهام الكبرى خوفا من سيطرتهم على شؤون البلاد ، لا سيما أن الكراغلة بحكم قرابتهم من الأهالي وارتباطهم بالبلاد كانوا قادرين على تكوين حلف وطني يهدد امتيازات الطائفة التركية .

وقد برهنت الاحداث على فاعلية هذا التحالف الوطني عندما استعان علي خوجة لقمع ثورة الانكشارية بجموع الكراغلة وفرق زواوة 1817 م

ولم يستطع الأتراك الحد من شوكة الكراغلة الا بعد أن سمح لهم الداي شعبان آغا (1661 ـ 1665) بحق الانتساب للأوجاق (75) ، ولو كان هذا الانتساب لم يصل الى حد المشاركة الفعالة فى الجيش والادارة .

وكانت نتيجة سياسة الترضية التي انتهجها الداي شعبان آغا ارتقاء بعض الكراغلة الى مناصب سامية اذ تولى بايليك الغرب الكرغلي مصطفى العمر (1636 ـ 1648) وبيليك التطري الكرغلي محمد الذباح (1608 ـ 1671) ، وبايليك الشرق الباي أحمد (1826 ـ 1837 م).

وقد كان لسياسة التقارب هذه أثر سيء فى العلاقة بين الكراغلة والأهالي ، اذ أصبح الجزائري العادي ينظر الى الكرغلي نظرة لا تختلف عن نظرته للسادة الأتراك الحاكمين .

وربما كان موقف الامير عبد القادر من كراغلة تلمسان وزواتنة القبائل ذوي الاصل الكرغلي ، تعبيرا صادقا عن تلك العاطفة التي يحملها الاهالي نحو هذه الجماعة المتعاملة مع الاتراك (76) .

أما باقي سكان المدن فيمكن تصنيفهم حسب أوضاعهم الاجتماعية الى ثلاث طبقات ، طبقة الحضر وطبقة البراني وطبقة الدخلاء .

---

75 ـ نفس المصدر : ص 84 .

76 ـ نفس المصدر : ص 93 .

فطبقة الحضر كانت تتكون من العائلات الحضرية المتأصلة بالبلاد ، ومن مهاجري الأندلس بعد أن تكاثر عددهم نتيجة قرارات الطرد الاجباري التي تعرضوا لها باسبانيا سنة 1610 م .

وقد كان العنصر الاندلسي عاملا ايجابيا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية قبل أن تحد من نشاطه مضايقة الاتراك واستبدادهم .

فبفضل نشاط الاندلسيين وثرواتهم التي حملوها معهم أو تحصلوا عليها من ممارسة التجارة والقرصنة ، نهضت كثير من المدن من خرائبها بعد أن كادت تنقرض كشرشال والبليدة والقليعة .

وازدهرت زراعة البساتين ، وأدخلت مزروعات جديدة كقطن مستغانم وعناب عنابة ، كما أصبحت القليعة مشهورة بانتاج الحرير الطبيعي (77) .

وعلى كل فطبقة الحضر عموما كانت قانعة بما تملكه من دكاكين وبساتين ، ولم تطمح الى ارتقاء المناصب السياسية ، وان كان بعض أفرادها قد تولوا مناصب القضاء والافتاء والكتابة ، وبعضهم الآخر كان محل ثقة واحترام الحكام مثل السيد حمدان خوجة ، عكس طبقة البراني التي بقي أفرادها ينتسبون الى مواطنهم الاصيلة التي قدموا منها قبل أن يستقروا في المدن الرئيسية .

وأغلب أفراد طائفة البراني كانوا يشتغلون في مهن متواضعة ، ففي مدينة الجزائر كانت تختص كل جماعة بمهنة متواضعة تشتهر بها ، فالاغواطيون اشتهروا بالتنظيف ، والبساكرة بحمل الاثقال والحراسة ، والقبائل بأعمال البناء ، والزنوج بخدمة المنازل ، الخ .

---

(77) DEVOULX (A.), *Notice sur les corporations religieuses d'Alger,* Alger 1912, p. 71-72.

ولا تستكمل صورة البناء الاجتماعي لسكان المدن الا بالتعـرض للطبقة الثالثة ، وهي طبقة الدخلاء المتميزة عن مجموع السكان لاسباب دينية وحضارية ، فهي لهذه الاسباب تعتبر دخيلة على مجتمع المدن وان كانت أحسن حالا من طبقة البراني من حيـث الأوضاع الاقتصادية ومستوى المعيشة .

وتضم طبقة الدخلاء جماعات الاسرى المسيحيين المستخدمين فى الحانات أو السجون أو مسخرين للخدمة فى قصر الداي أو رعاية بعض البساتين .

وقد بدأت أهمية الاسرى تتناقص فى بداية القرن التاسع عشر ، وكاد عددهم يتلاشى بعد هجوم اللورد اكسموث 1816 ، ولهذا أصبحت طبقة الدخلاء تتكون غالبيتها من الجالية اليهودية سواء من كان منها مستقرا بالبلاد منذ القديم أو من أتى اليها من اسبانيا فى أوائل القرن السابع عشر ، وهذه الطائفة الاخيرة من اليهود الاندلسيين تنتمي اليها أغلب العائلات اليهودية الموسرة .

ورغم الاحتقار الذي يكنه السكان لليهود ، فان أغلب هؤلاء قد تحصلوا على ثروات ضخمة (78) نتيجة ممارسة السمسرة والمراباة والقيام بدور الوساطة فى كل العمليات التجارية مهما كانت بسيطة أو تافهة ، حتى أصبح العربي فى مدينة الجزائر على حد تعبير روزي : « لا يستطيع أن يبيع دجاجتين بدون وساطة مأجورة من أحد اليهود » (79) .

78 — من اشهر أغنياء اليهود فى أواخر الفترة التركية : ناردوخي دارمون Nardochée DARMON وقد مكنته ثرواته الطائلة من بناء بيعة وهران على نفقته الخاصة ، راجع :

— LESPES (R.), *Oran, étude géographique et d'histoire urbaine,* F. Alcon 1938.

وكذلك عائلتا بكري وبوشناق المشهورين لتورط شركتهما فى المضاعفات التي اتصفت بها قضية الديون بين الجزائر وفرنسا .

(79) ROZET, *Voyage,* T. II, p. 226-227.

فاليهودي بعمله هذا كان أشبه شيء بالبنك المتنقل ، فهو يعرض خدماته ويقدم القروض بفوائد مرتفعة ، وان اضطرته الظروف يذهب الى تخوم الصحراء يبادل بدوها ، بما تحمله بغاله الثلاث من حبوب مقابل ريش النعام والجلود وقليل من مسحوق التبر (80) .

وقد جرت هذه الاعمال والاساليب التي اشتهر بها اليهود للحصول على الاموال على حساب الدولة الجزائرية وسكانها ، غضب الاهالي وسخطهم .

وقد تحول سخط الاهالي فى بعض الاحيان الى ثورات انتقامية ، كما حدث فى سنوات 1801 و 1804 و 1805 و 1815 (81) .

وتمتاز الثـورة التي تعرض لها اليهود فى سنـة 1805 م بحدتهـا وخطورتها ، لما خلفته من ضحايا وما نتج عنها من تدمير وهجرة الى الخارج ، فقد ابتدأت هذه الثورة يوم 28 جوان 1805 عندما قتل كبير اليهود نفتالي بوشناق عند خروجه من قصر الجنينة ، من طـرف أحد الانكشاريين ، وقد عبر هذا الانكشاري عن الفكرة التي كانت تراود الاهالي عندما صاح فى كبير اليهود وهو يجهز عليه : « السلام عليك يا ملك الجزائر ! » وتبع ذلك نهب الحي اليهودي وقتل الداي مصطفى (1798 ـــ 1805) المتعامل مع كبار التجار اليهود رغم تقربه ومجاراته للرأي العام فى 30 أوت من نفس السنة (82) .

وكان لهذه الحادثة تأثير سيء فى الاوساط اليهودية بالجزائر ، اذ التجـأ منهم حـوالـي 200 شخص الى مركب القنصـل الفرنسـي Dubois Thainville

(80) EMERIT, (Les liaisons), p. 37.

81 ـ كان من جملة ضحايا انتفاضة سنة 1815 الحبر اليهودي الكبير : Issa BLOCH
لمزيد من الايضاحات راجع :

— EISENBTH (M.), (Les juifs en Algérie et en Tunisie à l'époque turque (1516-1830). *R.A.* 96 (1952), p. 134-146.

(82) GRAMMONT, *Histoire d'Alger*, p. 361.

كما هاجرت نهائيا من مدينة الجزائر 100 عائلة يهودية الى تونس و 200 عائلة أخرى الى ليفورن بايطاليا فى 10 جوليت سنة 1805م (83) .

وهذه الانتفاضات مع أنها تبين الجانب السلبي من حياة الجالية اليهودية بالجزائر ، الا أنها فى نفس الوقت تعبر بصدق عن بقاء هذه الجالية دخيلة على المجتمع الجزائري المسلم ، اذ لا يربطها ببقية السكان سوى مصالحها المادية التي كانت تحصل عليها من الاعمال التجارية والصفقات الاقتصادية المربحة .

وبعد أن تعرفنا على سكان المدن ، أصبح من الضروري أن نلقي نظرة على سكان الارياف ، لاسيما وأنهم الغالبية الساحقة ، وأن الاقتصاد الجزائري اكتسب بفضل ممارستهم الفلاحة وتربية المواشي طابعا فلاحيا رعويا كان من العمق والشمول بحيث أصبحت معه الحياة الحضرية — رغم تأثيرها الملموس فى بعض أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي للبلاد — هامشية منغلقة على نفسها داخل أسوار المدن لا يربطها بالارياف وساكنيها سوى رابطة المصلحة المتبادلة ، فالريف كان يقدم منتوجاته مقابل اقتناء الادوات المصنوعة محليا أو المستوردة من أوربا عن طريق المدن الساحلية (84) .

---

(83) CHOURAQUI (A.), *Marche vers l'occident les juifs d'Afrique du Nord*, P.U.F., Paris, 1952, p. 84.

— FERAUD (L. Ch.), (Ephémérides d'un secrétaire officiel sous la domination Turque à Alger de 1775 à 1805), *R.A.* 18 (1874), p. 308.

حسب هذا المصدر الاخير يكون تاريخ هذه الانتفاضة يوم الجمعة 7 ربيع الثاني 1220 هـ — 1805 م ، وذلك عندما قتل أحد الانكشاريين وكان يدعى يحي ، كبير اليهود بوجناح ، وفى الغد عمت الاضطرابات والهياج ، وكانت حصيلة هذه الانتفاضة قتل 107 من اليهود وجرح أكثر من 80 شخصا .

(84) VALENSI (L.), *Le Maghreb avant la prise d'Alger 1790-1830*, Paris 1969, p. 49.

ويمكن أن نصنف سكان الأرياف والبوادي حسب موقفهم من الحكومة التركية ، اذ نجد قسما منهم متعاملا مع الحكام الاتراك ، وقسما آخر خاضعا مباشرة للسلطة التركية ، وقسما ثالثا يعيش مستقلا عن النفوذ التركي بعيدا عن سلطة وتحكم رجال البايليك .

فالنصف المتعامل مع السلطة التركية مقابل فوائد مادية ومعنوية يعرف عادة بقبائل المخزن التي اتخذت مع مرور الزمن رغم تباين أصولها شكل قبائل مستقلة بذاتها كقبائل الدوائر والزمالة ، أو تكونت نتيجة ظروف تاريخية فى مجموعات عرقية مغلقة كمخزن الكراغلة أو العبيد (85) .

أما النصف الخاضع مباشرة للاتراك ، فيعرف (بقبائل الرعية) المعرضة لصنوف الضغط والاستغلال ، الامر الذي دفعها فى بعض الاحيان الى شق عصا الطاعة ضد الحكام الاتراك وحلفائهم قبائل المخزن ، أملا فى تحسين ظروفها المعاشية أو تحت تأثير التحريضات الخارجية .

وعلى النقيض من قبائل الرعية الخاضعة ، هناك صنف آخر من السكان بقي بعيدا عن السلطة التركية متحصنا فى المناطق الجبلية كالاوراس والونشريس والبابور والقبائل ، أو ظل ممتنعا عن أيدي الحكام بأراضي الجنوب الملائمة لحياة الرعي والترحل .

وينتمي غالبية السكان المستقلين عن السلطة التركية الى مجموعات قبلية على رأسها عائلات تعتمد فى فرض نفوذها على السلطة الروحية أو الكفاءة الحربية .

واذا أخذنا بتصنيف بعض الكتاب الفرنسيين (86) المهتمين بالتجمعات السكينة ، نجد أن العائلات ذات الطابع الثيوقراطي المعتمدة فى سلطتها

(85) BOYER (P.), (La conquête de l'Algérie), in *Initiation à l'Algérie,* Paris 1957, p. 126.

(86) CARETTE et WARNIER, *Description et division de l'Algérie,* Paris 1847, p. 17-19.

— BERQUE (Au.), (Esquisse d'une histoire de la seigneurie algérienne), *I.R.M.,* p. 19.

على النفوذ الروحي تسود الجزائر الغربية ، والعائلات الارستقراطية المستمدة نفوذها من استعمال السيف تتركز فى الشرق الجزائري وجنوب التطري بينما الحياة الديمقراطية القبلية قد انحصرت فى المناطق الجبلية الحصينة فى شمال وشرق الجزائر الوسطى .

ومما يلاحظ أن بعض العائلات الاقطاعية الكبرى كانت تتحكم فى توجيه الجماهير الريفية لاسيما ببايليك الشرق ، مما دفع السلطات التركية الى التعامل معها حتى يستتب لهم الامر ، فصالح باي (1771 — 1791) بقسنطينة ، رغم المدة الطويلة التي قضاها فى بايليك الشرق ، لم يتحكم فى كثير من المناطق الا بالتعامل مع رؤساء الاسر الكبرى كأولاد مقران بمجانة وأولاد بوعكاز بالصحراء ، وأولاد عاشور بفرجيوة والاحرار وأولاد قاسم فى شرق وجنوب شرق قسنطينة (87) .

ولا تكتمل هذه الخطوط العامة للاوضاع الاجتماعية الا بالتعرض للسلطة القضائية ، لأنها ترتبط بالنظام الاجتماعي وتؤثر عليه ، وقد كانت هذه السلطة تعتمد على الشريعة الاسلامية ، ويمثلها لدى الداي مفتي وقاض لكل من المذهب الحنفي الذي يمارسه الاتراك ، والمذهب المالكي الذي يتبعه الاهالي ، على أن تكون الرئاسة الدينية والقضائية للمفتي الحنفي أو المفتي الاكبر الذي يرشحه الباب العالي نظـرا لأن المذهب الحنفي كان يعتبر مذهب السلطة الحاكمة .

وتمتاز السلطة القضائية لايالة الجزائر بعدة صفات تطبعها بطابع خاص:

فهي تقر الامتيازات الاجتماعية عند تطبيق أحكامها وعقوباتها بـين الاتراك والاهالي . فالاتراك يعاقبون سرا فى دار آغا الانكشارية ، حتى

(87) PICQUET (V.), *Les civilisations de l'Afrique du Nord*, A. Colin, Paris 1909, p. 257.

لا تهـان كرامتهم ، بينما الحضر والنصارى واليهـود يشهر البـراح بجرائمهم ، وفى حالة الحكم بالاعدام يعلقون عند باب عزون حتى يكونوا عبرة لمن اعتبر .

كما أن لقناصل النصارى ، ومحاكم اليهود الخاصة الحق فى تطبيق أحكامها فى حالة المخالفات التي لا تمس أمن الدولة أو لا تتصل بالاهالي المسلمين مما زاد فى انعزالهم عن بقية الشعب .

كما تتصف السلطة القضائية لايالة الجزائر بقسوة أحكامها وعقوباتها، وببساطة مرافعاتها ومحاكماتها ، فهي تتم بدون ثمن وبلا استدعاء ، وبدون تأخير ، وتعتمد على رأي الداي والقاضي وأقوال الشهود ، وفى حالة عدم توفر الحجج تبرأ ساحة المتهم ، أو تؤجل محاكمتـه شهـرا وهي أقصى مدة .

لكن عدم تقاضي موظفي العدالة أجورا محددة عن عملهم ساهم فى شيوع الرشوة وانحراف القضاة فى بعض الاحيان .

ومما يلاحظ على هذا الجهاز القضائي ، كون أجهزته مركزة فى المدن والمناطق الواقعة تحت النفوذ التركي المباشر ، بينما البوادي والارياف كانت تخضع قضائيا لشيوخها ومرابطيها وأهل الرأي فيها .



الفصل الأول

عوامل التأثير في النظام المالي

لتحديد معالم السياسة المالية للايالة الجزائرية وابراز مميزات نظامها المالي ، يجب التعرض أولا الى العوامل المتحكمة فى الاوضاع المالية ، ثم ربطها ثانيا بالانظمة المالية من ضرائب مختلفة ومصاريف متعددة .

وتنقسم هذه العوامل الى داخلية وخارجية ، وتدخل ضمن الاولى الاحوال الصحية والظروف المعاشية وأنظمة الحكم المتبعة .

فقد كانت الاحوال الصحية عائقا أمام تحسن الاحوال المالية ، ومرد ذلك أن البلاد كانت عرضة للأوبئة الفتاكة والكوارث الطبيعية لا سيما فى أوائل القرن التاسع عشر .

فاعتمادا على تقارير بعض الرحالة والاطباء الاوربيين (1) ، الذين تعرفوا فى تلك الفترة على أحوال البلاد ، نستنتج أن البلاد الجزائرية ، تعتبر بيئة صحية خالية من الأوبئة والامراض المعدية (2)،وأن تلك الامراض

1 ـ أمثال الطبيب شاو D. Shaw الذي اقام بالجزائر مدة تقارب اربعة عشر سنة ، والقنصل الهولندي فربسينال Fraissinel الذي مكث فى الجزائر أكثر من أربعة وعشرين سنة مع كل أفراد عائلته ، ولم يصب بمرض معد ، وكذلك القنصل الفرنسي دي بوا تانفيل Dubois Thainville راجع : BOUTIN, p. 68. —

2 ـ نفس المصدر : ص 67 .

المهلكة كانت تتسبب فيها علاقة الجزائر بأقطار المشرق العربي (3) وبلاد السودان ، وجنوب المغرب الاقصى وبعض المناطق بأوربا .

ومن الراجح أن طريق الحج كان من أهم الطرق التي انتقلت بواسطتها تلك الطواعين والاوبئة ، فالسفن التي كانت تنقل الحجاج من الاسكندرية الى مدن الايالة الساحلية كانت سببا فى انتشار بعض الامراض (4) .

ومما زاد فى حدة هذه الامراض جهل أغلبية الاهالي بأبسط قواعد الصحة ، وبالتالي لم يهتموا بمحاربة الاوساخ ، ولم يعملوا على استصلاح المستنقعات المنتشرة فى سهول متيجة ووهران وعنابة ، رغم أنها كانت تتسبب فى زيادة انتشار حمى المستنقعات وبالخصوص فى فصلي الربيع والخريف .

كما أن قلة الادوية زادت الحالة الصحية سوءا ، فالبلاد كانت تكاد تخلو من صيدليات أو حوانيت بيع الادوية ، فحسب المعلومات المتوفرة لم تكن توجد بالبلاد سوى صيدلية واحدة بمدينة الجزائر ، لم يكن لها أثر يذكر فى الحد من هذه الآفات (5) .

ومما يلاحظ أن هذه الامراض التي كانت تفتك بالسكان طيلة الحكم العثماني للبلاد (6) ، زادت حدتها واشتدت وطأتها فى نهاية القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر .

---

3 ـ نفس المصدر .
— KEHL (C.), (Oran et l'Oranie avant l'occupation française), *B.S.G.A.O.*, T. 63, (1942), p. 52.

(4) GUYON, (Sur la Peste d'Alger 1817-1818), *M.A.*, 3e année, n° 108 et 109.

5 ـ فهي حسب أحد الرحالة الالمان ، عبارة عن دكان به مجموعة من القناني والكؤوس المملوءة بمجموعة من العقاقير والتوابل ، يشرف عليها أحد الاتراك ، ومع أن هذا التركي يجهل استعمال اغلب التوابل المعروضة فى صيدليته ، الا انه يمتهن مهن الصيدلي والطبيب والجراح ، راجع :
— MARSIOL (E.), (La Régence d'Alger, vue par un Allemand à la fin du XVIIIe s. 2e *O.N.SC.H.A.*, (1930), p. 310.

6 ـ لاخذ فكرة عن الأمراض التي عرفتها البلاد الجزائرية قبل 1830 ، راجع :
— BERERUGGER (A.), *D'un mémoire sur la peste en Algérie, depuis 1552 jusqu'en 1819* in *exploitation scientifique de l'Algérie*, T. II, Imp. Royale, Paris 1847, p. 205-228.

ولقد تركت هذه الحالة أثرا سلبيا فى الحياة الاقتصادية ، وكانت لها انعكاسات خطيرة على الاوضاع المالية للبلاد .

فالارياف كادت تقفر ، وتناقص عدد سكان المدن كثيرا ، وربما تكون مدينة الجزائر مثالا حيا لذلك اذ تناقص عدد سكانها الى خمسين ألف نسمة بعد أن ذهب وباء عام 1787 م بحوالي 16821 نسمة من أهاليها(7)

وأهم هذه الاوبئة وباء سنة 1817 (8) ، فقد ظهر مع قدوم سفينة عثمانية حاملة الحجاج من الاسكندرية (9) ، ودام ثلاث سنوات ، وعم جميع أنحاء البلاد ، وحسب شهادة القنصل البريطاني فان جماعات كثيرة من الاهالي فى مدينة وهران كانت تموت فى الشوارع (10) .

أما فى مدينة الجزائر فقد هلك ما يناهز 13330 شخصا فى الفترة من 21 جوان 1817 الى 6 سبتمبر 1818 (11) ، وهي الفترة التي بلغ فيها المرض أشده (12) .

ولم يقتصر الأمر على المدن، بل فتك المرض بسكان المناطق الجبلية أيضا مثل منطقة جرجرة ، التي انتقلت اليها جرثومته عن طريق جماعة من الاهالي التجأت الى هناك ، ولم تخف وطأة هذا الطاعون الا بحلول سنة 1822 (13) .

(7) RAYNAL (l'Abbé), *Histoire philosophique et politique des établissements et du commerce des Européens dans l'Afrique septentrionale*, P. Maurus et Cie, Paris 1826, T. II, p. 112.

8 ـ هناك وباء لا تقل خطورته عن وباء 1817 ، وقع سنة 1799 ، وانتشر فى جهات واسعة من الايالة ، راجع :

— MACHIKA (J.), *La peste en Afrique septentrionale, histoire de la peste en Algérie de 1363 à 1830*, J. Carbonel, Alger 1927, p. 149.

(9) BERBRUGGER, (Un mémoire), p. 231-232.

10 ـ نفس المصدر : ص 232 .

(11) GUYON, (Sur la peste).

(12) MARCHIKA, p. 149.

13 ـ نفس المصدر .

وبالاضافة الى هذه الامراض فان المجاعات التي عرفتها البلاد حدت من النمو الاقتصادي وتسببت في اشتداد الضائقة المالية ، بعد أن عجزت مصادر الدخل على تغطية نفقات سنوات القحط والجفاف واجتيــاح الجــراد .

وقد تعرضت البلاد لمجاعات مهلكة سنوات متلاحقة (14) ، ففي سنة 1800 حدثت مجاعة بالبلاد ، اختفت فيها الاقوات من الاسواق حتى أضطر الداي مصطفى باشا الى استيراد القموح من موانيء البحر الاسود، وتشديد حراسة الجنود على مخازن الحبوب (15) .

ثم أعقب هذه المجاعة قحط عم البلاد سنتي 1806 و 1807 (16) ، وكان له أثر سيء على المداخيل المالية للايالة الجزائرية .

كما أن الضرائب العينية كادت أن تنعدم بعد تضرر المزروعات من الجراد الذي اجتاز الصحراء الى المناطق التلية عام 1816 (17) .

وقد أرغمت هذه الكارثة التي تسبب فيها الجراد ، الداي على فتح مخازن الحبوب أمام الجائعين حتى يأمن شر الثورة والشغب .

وبظهور المجاعة من جديد سنة 1819 ، ازدادت الحالة الاقتصادية سوءا والاوضاع المالية تدهورا ، ولم تجد الحكومة بدا من استيراد 50000

---

14 ـ هناك عدة مجاعات حدثت في أواخر القرن الثامن عشر منها مجاعة 1722 التي تسبب فيها الجراد ، ومجاعة 1793 التي اشتدت وطأتها على القطاع الوهراني ، ومجاعة عام 1794 التي انحطت بسببها نوعية انتاج الاشجار المثمرة وارتفعت فيها الاسعار ارتفاعا فاحشا ، لزيادة الايضاح ، راجع :

— FERAUD, (Ephémérides), p. 308.

— FEY (H.L.), *Histoire d'Oran, avant, pendant et après la colonisation espagnôle*, A. Berrier, Oran 1858, p. 270.

(15) H. KHODJA, 143.

(16) (Notes chronologiques pour l'histoire de Constantine), *R.A.* (1895), p. 294.

(17) BEBRUGGER, (D'un mémoire), p. 321.

صاع من القمح من أوربا لتغطي استهلاك مدينة الجزائر وحدها (18) ، ولم تقتصر هذه المجاعة على منطقة الجزائر العاصمة ، بل تضررت منها أيضا أغلب نواحي البلاد ، وبالخصوص الجهات الشرقية ، التي عانت منها مدة لا تقل عن ثلاث سنوات (19) .

أما انعكاس هذه المجاعات على الاحوال المالية ، فيظهر فى ارتفاع الاسعار ارتفاعا لم يكن معهودا ، وبذلك أصبحت المواد الاولية غالية الثمن لا يقدر الكثير من الاهالي على تحملها .

كما أن ندرة المواد الغذائية بالاسواق ، اضطر خزينة الدولة الى المساهمة فى استيراد كميات من الحبوب ، بعد أن كانت هذه الخزينة تعتمد فى جزء من مصادرها على تصدير المنتوجات الحيوانية والزراعيـة للبلاد الاوربية .

ومن جهة أخرى فان غلاء الاسعار أضر بالقوة الشرائية للاهالي ، وبالتالي كان عائقا فى وجه تحسن الاحوال المالية ونمو المعاملات النقدية .

فصاع القمح أصبح يباع فى مدينة البليـدة بسعـر سبعـة دنانـير سنة 1794 م / 1209 هـ ، (20) ، وفى نفس السنة كان صاع القمح يباع فى مدينة الجزائر : 4 سلطاني ، وصاع الشعير : 3 سلطاني (21) .

وتعتبر هذه الاسعار فى حد ذاتها مرتفعة جدا فى تلك الفترة (22) ، وان كانت لا تقل عن الاسعار التي تسببت فيها مجاعة عام 1800 .

---

(18) SHALER, 103.

19 — العنتري ، محمد الصالح . سنين القحط والمسغبة ببلد قسنطينة . مخطوط رقم 2330 بالمكتبة الوطنية ص 3 .

(20) FERAUD, (Ephémérides), p. 308.

21 — نفس المصدر .

22 — راجع جدول أسعار المواد الغذائية الملحق بالفصل الخامس .

ذلك أنه في مجاعة 1800 بلغ سعر الصاع الواحد من القمح المستورد من موانيء البحر الاسود 28 فرنكا (23) ، وكذلك الحال في مجاعة 1219 هـ / 1805 م ، اذ بيع أثناءها الصاع الجزائري من الحبوب بـ 15 بوجو (24) .

وقد استمر ارتفاع الأسعار نتيجة هذه المجاعة الأخيرة مـدة ثلاث سنين بالشرق الجزائري ، حتى بلغ ثمن صاع القمح هناك 15 ريالا ، وصاع الشعير 7 ريالات (25) ، ولم تعد الأسعار الى حالتها الطبيعية الا مع حلول سنة 1223 هـ ـ 1808 م (26) .

ويضاف الى سوء الأحوال الصحية والاقتصادية (27) ، انعدام الامن بالايالة على النطاقين الخارجي والداخلي أيضا .

فعلى النطاق الداخلي أصبح جهاز الحكم غير مستقر نظرا لتعـرض كثير من الدايات والبايات الى الاغتيال والعزل والتغريم والمصادرة .

ففي الفترة الممتدة بين سنتي 1798 ـ 1830 اغتيل ست دايات من مجموع ثمانية (28) ، كما أن كثيرا من الموظفين السامين لاقـوا نفس

---

(23) H. KHODJA, 143.

24 ـ مذكرات نقيب الاشراف ، عن : المدني ، أحمد توفيق ، **محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766 ـ 1791 ، وخلاصة مفصلة عن تاريخ الجزائر في العصر التركي** ، المطبعة العربية بالجزائر ، الجزائر 1356 هـ ، ص 112 .
وسوف اكتفي بالاشارة الى المذكرات المنشورة ضمن الكتاب ، هكذا : مذكرات نقيب الاشراف .

25 ـ العنتري : ص 3و7 .

26 ـ نفس المصدر : ص 7 .

27 ـ ويضاف الى سوء الأحوال الصحية ، تلك الكوارث الطبيعية من فيضانات وزلازل ، ونذكر من الزلازل المدمرة : زلزال مدينة الجزائر 1716 والمدية 1632 وشرشال 1735 والبليدة 1825 . راجع :
— DELPHIN (G.), (Histoire des pachas d'Alger de 1515 à 1745), *J.A.* série 19 (1922), p. 217-218.

28 ـ منهم الداي مصطفى 1805 والداي أحمد 1808 والداي علي الغسال 1809 والداي الحاج علي 1809 والداي الحاج محمد 1815 .

المصير ، كخزناجي الداي مصطفى سنة 1805 ، ومساعدي الداي أحمد 1808 ، والخزناجي محمد الذي اغتيل فى السجن سنة 1815 وكذلك الآغا يحي .

كما أن الانكشاريين شقوا عصا الطاعة على الحكومة سنة 1816 ، وبذلك حالت هذه الأوضاع المضطربة ، وما صاحبها من تغيرات فى سلك الحكام والموظفين ، دون تحسن الأحوال المالية للبلاد (29) .

ولم يقتصر هذا الاضطراب على الجهاز الحاكم للبلاد بل أن الانتفاضات الداخلية زادت حدتها ، وتكاثرت مع نهاية القرن الثامن عشر فى أغلب جهات البلاد ، ونذكر منها ثورات جبال جرجرة فى سنوات 1804 و 1810 و 1823 ، وثورة درقاوة بالغرب الجزائري سنة 1805 و 12—1817 م ، وثورات النمامشة والأوراس وسوف التي استمرت من سنة 1818 الى سنة 1823 ، وثورة التجانية 1816 ، وثورة الشريف بن الأحرش شمالي قسنطينة سنة 1218 (1804) والتي تسببت فى مقتل عثمان باي قسنطينة (30) ، وكان لها كبقية الثورات (31) تأثير على الجهاز المالي .

وقد كتب صالح العنتري يصف تأثير ثورة ابن الأحرش على اولأضاع المالية للبلاد ما يلي : « .. أتلفت فيها خزائن الباي عثمان .. وانعدمت الحراثة ، وافتقدت الحبوب ، وقل من يأتي الى الأسواق ، فحصلت للناس شدة ومجاعة قد أشرف فيها الضعفاء على الهلاك خصوصا بعض نواحي القبلة فانهم تشتتوا بسبب الهول فى وطنهم » (32) .

(29) BOURBON (Prince de), *La dernière conquête du Roi d'Alger 1830*, T. II, C. Lévy, Paris 1930, p. 16.

30 — المبارك ، الشيخ الحاج احمد ، **تاريخ حاضرة قسنطينة** ، تصحيح وتعليق نور الدين عبد القادر ، الجزائر 1952 ، ص 14-15 .

31 — لأخذ فكرة عن هذه الثورات العديدة ، راجع :
— GRAMMONT, *H. d'Alger*, p. 364-366, 373 et 383-385.

32 — العنتري : ص 3 و 6 و 7 .

ورغم التأثير السلبي لهذه الثورات على الحياة الاقتصادية الا أنها لم تتمكن من الاطاحة بالحكم المركزي المستقر بمدينة الجزائر ، وذلك لتعدد الطرق الداعية لها ، واختلاف اتجاهات زعمائها ، وعدم تمكن أي زاوية من بسط نفوذها على كامل البلاد ، اذ بقيت الرحمانية تسود بلاد القبائل والتجانية تتركز بالصحراء ، والدرقاوية تتحكم بالجهات الغربية ، والشاذلية تؤثر في النواحي القريبة من قسنطينة .

كما أن الهدوء النسبي الذي تميزت به علاقة الجزائر بأوربا نتيجة انشغال الدول الأوربية بحروب نابليون كان له دور في تمكين حكومة الدايات من تجنيد قواها والتفرغ للقضاء على هذه الثورات .

ومع هذا فان هذه الثورات ، بغض النظر عن بواعثها الدينية ، كانت في واقع الأمر بمثابة رد فعل على التكاليف المالية التي أرهقت كاهل الأهالي من ضرائب وعوائد ورسوم (33) ، لا سيما بعد أن تضاءل دور رجال الدين في التوفيق بين المتطلبات المالية للجهاز التركي الحاكم، وبين مجموعات السكان المحليين المتأثرين بالنفوذ الروحي لرجال الدين (34) .

وقد جاء في كتاب الاستقصا ، ما يدل على تعاطف رجال الدين مع أتباعهم من الأهالي ، اذ اشتكى ابن الشريف الدرقاوي المحاصر آنذاك لمدينة وهران ، لمبعوث السلطان المولى سليمان عندما قدم اليه سنة 1220 هـ — 1806 م : «ما نال الفقراء والمنتسبين وسائر الرعية من

---

(33) COUR (A.), *L'établissement des dynasties des chérifs au Maroc et leur rivalité avec des Turcs de la régence d'Alger* 1509-1830, Ed. Leroux, Paris, 1904, p. 245.

34 — راجع السياسة الدينية لأتراك الجزائر :

— BOYER (P.), (Contribution à l'étude de la politique religieuse des Turcs dans la régence d'Alger (XVI-XIX), *R.O.M.M.*, n° 1, (1966).

عسف الترك وجورهم وانهائهم فى ذلك الى القتل والطرد من الوطن » (35) .

وازاء هذه الحالة أصبح الفلاحون فى موقف عداء تقليدي مع السلطة التركية ، منذ بداية القرن التاسع عشر (36) ، فقد أصبح الشغل الشاغل لهؤلاء الفلاحين هو ترقب الحملات الانتقامية التي يشنها عليهم البايليك لضمان المتطلبات المالية المتزايدة ، دون أن ترى فيها عائقا فى وجه تطور الزراعة ، وعاملا يزيد فى تدعيم حالة الفوضى والحروب الأهلية بين العشائر البدوية (37) .

أما العوامل الخارجية التي كان لها تأثير على السياسة المالية للايالة الجزائرية ، فتتمثل أولا فى تعرض حدود الايالة الشرقية والغربية للخطر ، بعد أن بدأ تدخل المغاربة والتونسيين يأخذ شكل مساعدة مادية ومعنوية للزعماء المحليين الناقمين ، باعتبارهم حلفاء تقليديين لبايات تونس وملوك المغرب ، كالطريقة الدرقاوية ذات الميول المغربية (38) ، وعشائر الحنانشة المتأثرة بالدعوة الشاذلية بالجنوب الغربي التونسي .

ونرى أن هذا التدخل من الدولتين المجاورتين كان أمرا متوقعا ، لأن الجزائريين أنفسهم كانوا يتدخلون بدورهم فى شؤون جيرانهم فى الأوقات المناسبة وخاصة فى شؤون الايالة التونسية .

ففي سنة 735 تمكن الجزائريون من تنصيب حليفهم علي باشا بايا على تونس ، وقد استغل حسن باي قسنطينة هذه الحادثة فبادر

---

35 ــ الناصري ، الشيخ أبو العباس أحمد بن خالد ، **كتاب الاستقصا لاخبار دول المغرب الاقصى** ، تحقيق وتعليق جعفر ومحمد الناصري ، دار الكتاب ، الدار البيضاء ، 1956 ، ج 8 ، ص 110 .

(36) EMERIT (M.), (L'essai d'une marine marchande berbaresque au XVIII[e] siècle), C.T., n° 11 (1955), p. 370.

(37) BERNARD (A.), LACROIX (N.), *L'évolution du nomadisme en Algérie*, A. Jourdan, Alger, A. Challamel, Paris, 1906, p. 27-28.

(38) Cour, p. 230-236.

بحمل خزائن علي باشا الى قسنطينة وجمع الأموال الطائلة بطرق غير شريفة ، مثل مصادرة حلي النساء (39) . كما أن الجزائريين مدوا يد المعونة الى أبناء حسين باي سنة 1756 ، وفرضوا اتاوة ماليـة على الحكومة التونسية (40) .

وبهذه الأعمال كان الجو مهيئا لتجدد النزاع التونسي الجزائري فى مستهل القرن التاسع عشر .

وقد قام الرايس حميدو بدور رئيسي فى هذا النزاع (41) ، اذ هاجم البحرية التونسية سنة 1808 ، بعد أن تعرضت النواحي الشرقية من الجزائر فى عهد باي قسنطينة حسين بن صالح باي لهجوم جيش تونسي مؤلف من عشرين ألف مقاتل ومجهز بالأسلحة والمدافع تحت قيادة حمودة باشا (42) .

ورغم أن الجزائريين رفعوا الحصار عن مدينة الكاف التـونسية ، وانهزمت جموعهم فى معركة وادي سيرات يـوم 10 جويليـة 1807 (1221 هـ) ، ورغم تصميم وعزم حسين بن صالح باي على تحقيق الانتصار (43) ، فان الصراع بين الايالتين ظل على حدته طيلة الفتـرة الممتدة من 1806 الى 1817 (44) ، ولم تتوصلا الى وضع حد لهذه الحالة ، الا بعد توسط الباب العالي سنة 1817 بينهما .

39 — المبارك : 24 .

(40) PICQUET, *Civilisation*, p. 257.

(41) DEVOULX, *Raïs Hamidou*, p. 123-129.

42 — العنتري : ص 10 .

(43) GRAMMONT, *H. d'Alger*, p. 368.

44 — لزيادة الايضاح راجع : أبي الضياف ، أحمد بن . **اتحاف أهل الزمـان باخبـار ملوك تونس وعهد الامان** . تونس ، 1963 . ج 3 ، ص 37 — 51 .

ولم يقتصر الأمر على تعرض حدود البلاد للهجوم والغارات ، بل أن الهجمات الأوربية على المدن الساحلية للايالة كان لهـا هي الأخـرى انعكاسات خطيرة على النظام المالي للبلاد .

فمع أن الجزائريين اعتادوا طيلة الفترة التركية قصـف الأساطيـل البحرية الأوربية لمدنهم الساحلية ، الا أنهـم فى الخمس عشرة سنـة الأخيرة من الوجود التركي ، وجدوا أنفسهم أمام تحالف أوربي قوي ، فى الوقت الذي ضعفت فيه بحريتهم وتعرضت فيه سلطتهم داخل البلاد لعداء الأهالي وثوراتهم العديدة .

وقد كان مؤتمر فيينا 1814 ، ومؤتمر ايكس لاشابيل 1818 ، من أهم المناسبات التي أظهر فيها الأوربيون اهتمـامهم المتزايد بالملاحـة البحرية بالمتوسط ، ومما زاد فى تدعيم قراراتهم المتعلقة بأمن الملاحة ومحاربة القرصنة والغاء الرق ، تلك الصبغة الدولية التي أخذتها وكأنها جزء من القانون الدولي .

وكان من بين من عملوا بحماس على تطبيق هذه القرارات السـير سدني سميث ، الذي سعى الى تكوين جمعية محاربة القراصنة وجمعية محرري الرقيق الأبيض فى أفريقيا .

وترمي هذه القرارات الى اخلاء المياه البحرية من السفن الاسلامية ، وذلك بتفتيش تلك السفن ومصادرتها وتدمـيرها بحجـة ممارستهـا لتجارة العبيد (45) .

ولهذا تعتبر هذه التجمعات والمؤتمرات الدولية وما نتج عنها مـن قرارات ، من العوامل المساهمة فى تحطيم الاقتصاد الجزائري ، لا سيما بعد أن تعهدت كل من فرنسا وانكلترا بابلاغ الداي ، رغبة الرابطة

45 — يحي ، جلال ، **المدخل** ، ص 132 — 133 .

العامة للدول الكبرى المشتركة فى مؤتمر ايكس لاشابيل فى المحافظة على أمن الملاحة وما ترتب عليها من اطلاق للاسرى والغـاء للقرصنـة وامتناع عن قبول الأتاوات .

وفى هذه الظروف شن الأسطول الانكليزي حملتين بحريتين عـلى مدينة الجزائر سنتي 1816 و 1824 ، ردا على سياسة الجزائر المنافية للتطور التجاري كما تفهمه الدول الأوربية .

وقد قام بالحملة الأولى الأسطول الانكليزي بقيادة اللورد اكسموث وبمشاركة الهولنديين ، أما الحملة الانكليزية الثانية فقد أشرف عليها السير هنري نيال Sir Henri Néal (46) ، ولم يحقق الانكليز من ورائها ما كانوا يأملونه ، عكس حملة اللورد اكسموث (26— 30 أوت 1816) التي نتج عنها تسريح الأسرى المسيحيين بدون مقابل ، وارغام الداي على التعهد باحترام ما اعتبره رئيس الحملة بالحقوق الانسانية والتعهد بقوانين الحرب ومعاملة الأسرى كما تقضي القوانين الأوربية ، مع تعويض عن كل المبالغ المالية المأخوذة مقابل اطلاق الأسرى المستعبدين منذ بداية سنة 1816 ، فضلا عن دفع مبلغ مالي مقابل الاضرار التي لحقت بالقنصل الانكليزي . كما حصلت البلاد المنخفضة (هولندا) على عقد معاهدة سلم مع الجزائر بنفس الشروط لاشتراكها فى الحملة .

وحتى يكون لهذه الشروط القاسية المفروضة على الجزائر أثر فى الأوساط الجزائرية ، أجبر اللورد اكسموث ، داي الجزائر على قراءة اعتذار رسمي أملي عليه من طرف قبطان السفينـة المسمـاة بالملكـة

---

46 — كانت هذه الحملة الانكليزية الثانية ردا على طرد القنصل الانكليزي لمخالفته تعيمات الداي ، عندما رفض هذا القنصل تسليم بعض الخدم الجزائريين العاملـين فى القنصلية للسلطات الجزائرية .

شارلوت La Reine Charlotte بحضور رجال الحكومة الجـزائرية ووجهاء البلد .

ويمكن اعتبار هذه الحملة (47) ، ضربة قاصمة لنشـاط البحـرية الجزائرية ، وذلك لأنها حدت من قدرة البلاد الدفاعية والاقتصادية ، وتسببت فى خسائر مالية باهظة ألحقت بخزينة البلاد ، فبالاضـافة الى الخسائر البشرية التي تكبدها الطرفان (48) ، أطلقت الجـزائر سراح حوالي 1200 أسير مسيحي (49) ، كان من المفروض أن تأخذ مقـابل اطلاق سراحهم ما يعادل مليوني ريال فرنسي (50) .

وهكذا بلغت خسائر الجزائريين فى هذا الهجوم البحري ، من جراء احراق السفن وتدمير المنازل وهلاك الأشخاص أثناء قنبلة المـدينة ، ما يقدر بـ 1015625 جنيه استرليني حسب بعض المعلومات (51) .

فكان من الطبيعي والحالة هذه أن تتأثر الأوضاع المالية للبلاد الى حد كبير بالسياسة الأوربية المعادية للنشاط البحري للايالة الجـزائرية من الموارد المحترمة للخزينة العامة .

---

47 ـ وردت تفاصيل هذه الحملة فى كثير من الكتب والمجلات التاريخية نذكر منها :

— A.O.M. 13 vol. 14 M I 15.

— TEMIMI (A.), *Recherches et documents d'histoire maghrébine, la Tunisie, l'Algérie et la Tripolitaine de 1816-1871*, Tunis 1971, p. 230 et 231.

— PLAYFAIRE (R.L.), « Episodes de l'histoire des relations de la Grande Bretagne avec les Etats barbaresques avant la conquête française », *R.A.* T. 23, (1879).

48 ـ هناك تناقض ومبالغة فى تحديد هذه الخسائر ، فهي 600 شخص بين قتيل وجريح من جانب الجزائريين حسب السيد كارتي ، راجع

— D. SHAW, Voyage, p. 298.

بينما فى رسالة عمر باشا الى السلطان العثماني يرتفع عدد أموات العدو المهاجم الى أربعين مرة أكثر من خسائر المسلمين ، راجع :

— TEMIMI, *Recherches*, document n° 7, p. 231.

49 ـ وكذلك الشأن بالنسبة لتحديد عدد الأسرى المسرحين فهم حسب القنصل دوفال 1038 أسير وفى تقرير علي رايس يبلغون 1500 شخص ، راجع :

— TEMIMI, *Recherches*, p. 216.

(50) TEMIMI, *Recherches*, Lettre d'Omar bacha au sultant, p. 231.

(51) SALAME Ibrahim, *A narrative of the expedition to Algiers the* E816, *inder the commed of lord mouth Bey, London*, 1819, p. 179.

وعلى كل فان «القرصنة» (52) وهي «جهاد» بحري التجأ اليه المغاربة عند تعرض سواحلهم للغزو الاوربي المسيحي ، شهدت ازدهارا ملحوظا في القرنين السادس عشر والسابع عشر ، بحيث أصبحت تتحكم في الانظمة المالية ويقوم عليها البناء الاقتصادي للدولة الجزائرية (53) ، وبالتالي زاد اهتمام السلطة الحاكمة بالمسائل الخارجية على حساب الامور الداخلية للبلاد ، باعتبار أن الدولة كانت تعتمد الى حد كبير على ما توفره البحرية من أرباح وأسرى ، وما تفرضه هيمنتها البحرية من اتاوات وهدايا وترضيات دولية .

لكن الأحوال تغيرت بصورة جذرية منذ نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر حتى غدت القرصنة من النشاطات التي لا يعول عليها في سد النفقات المالية للدولة ، فالنشاط البحري أصابه الضعف والانهيار بعد أن أصبح الجزائريون غير قادرين على الوقوف في وجه الأساطيل البحرية الأوربية المتفوقة عليهم في التسليح والتدريب .

ومما يلاحظ في هذا المجال أن الأسطول الجزائري خلال سنوات 1800 — 1830 ، لم يتعرض دفعة واحدة للانهيار بل عاش فترات ازدهار قصيرة مستفيدا من خبرة بعض الرياس المشهورين أمثال الرايس حميدو ، ومستغلا الظروف الدولية الملائمة لانشغال الدول الأوربية آنذاك بالحروب النابوليونية .

52 — تعتبر القرصنة التي مارستها الايالة الجزائرية جهادا بحريا وامتدادا للحروب الصليبية وذلك نظرا لاسبابها الدينية ودوافعها العاطفية ، وان كانت الفوائد المادية هدفا رئيسيا للقرصنة منذ القرن السابع عشر ، ومع هذا فالقرصنة الجزائرية بعيدة كل البعد عما يلصقه بها بعض الاوربيين من أنها لصوصية واعتداء وتعدى على القوانين الدولية .

53 — يعتبر السيد اميري ، أن سكان شمال افريقيا قرصان بالضرورة ، اكثر مما هم قرصان بالاستعداد ، راجع : Emérit, « La Situation » P.I. 72.

وبذلك ارتفعت أرباح القرصنة من سنة 1805 الى 1815 الى مايعادل ثمانية ملايين فرنك (54) ، وكانت غنائم سنة 1821 مرتفعة بصفة خاصة حيث قدرت أرباحها بـ 2136675 فرنكا ذهبيا (55) ، بعد أن كادت أرباح القرصنة تتلاشى فى الفترة السابقة ، مثل سنة 1801 ، التي تحصلت فيها الجزائر على أربع غنائم ، وسنة 1803 التي كانت حصيلتها غنيمة واحدة فقط (56) ، لكن هذا الازدهار المؤقت سرعان ما تلاشى بعد تعرض الأسطول الجزائري لانكسارات حدت من قدرته ، مثل حملة اللورد اكسموت 1816 التي سبق ذكرها ، ومثل معركة نافرين البحرية 1827 التي شاركت فيها السفن الجزائرية الى جانب الباب العالي فى حرب اليونان ، وتحطمت بعيدة عن قواعدها الأصلية ولم ينج منها سوى فرقاطتين استحال رجوعهما للجزائر بعد أن طاردتهما عمارتان بحريتان فرنسيتان ، وفرض الحصار البحري الفرنسي على السواحل الجزائرية .

وقد تم بيع هاتين الفرقاطتين فى مدينة الاسكندرية من طرف بحارتهما بالتقسيط لمواجهة متطلبات العيش ، بعد أن انقطع كل اتصال بين البحارة الجزائريين وقواعدهم بالمراسي الجزائرية (57) .

كما يعتبر الحصار البحري (58) هو الآخر عملا عدائيا ضد البحرية الجزائرية ، تسبب فى خنق النشاط البحري وشل فاعلية الدفاع الجزائري على السواحل .

---

(54) BOURBON, T. II, p. 16.

(55) VALENSI, Le Maghreb, p. 68.

56 — نفس المصدر .

(57) CLAUSOLLES (P.), *L'Algérie pittoresque, histoire de la régence d'Alger depuis les temps les plus reculés jusqu'à nos jours,* 2e partie, partie moderne, paya Toulouse 1843, p. 215.

58 — لأخذ فكرة عن الحصار البحري الفرنسي على السواحل الجزائرية ، راجع :

— CHARLES-ROUX, *France et Afrique du Nord avant 1830, les précurseurs de la conquête,* Félix-Alcan, Paris 1932, p. 600.

— CLAUSOLLES, Partie moderne, p. 11.

— كوران : ص 34 .

وقد فرض هذا الحصار البحري الفرنسي على سواحل الايالة الجزائرية يوم 16 جوان 1827 ، عقب رفع الداي اعطاء ترضية لقائد الأسطول الفرنسي الراسي في مواجهة مدينة الجزائر ، عن حادثة المروحة التي وقعت يوم 29 أفريل 1827 .

وكان لهذا الحصار آثار سلبية على الجزائريين والفرنسيين على حد سواء (59) . فمن الجانب الجزائري حال هذا الحصار دون التبادل التجاري بين أوربا والجزائر ، وتسبب في تحويل الطرق التجارية بالنسبة للقطاع الشرقي من البلاد الى تونس ، ولم تبق سوى مراسي وهران وآرزيو ورشقون على اتصال بأسبانيا مستفيدة من موقعها القريب من جبل طارق .

وبما أن الشرق الجزائري كان يساهم بقسط وافر في تصدير المواد الأولية ، فقد كان لهذه الوضعية أثرها السيء على النظام المالي ، لأنها حالت بين الجزائر والمتعاملين معها تجاريا كليفورن ومرسيليا ومراسي شرق أسبانيا وأزمير والاسكندرية وانكلترا ، بالاضافة الى تضاؤل الرسوم التي كانت توفرها الديوانة الجزائرية .

ولقد اضطرت الجزائر الى الاعتماد على الموارد الداخلية حتى تتمكن من سد هذا النقص المالي الناتج عن الحصار البحري (60) ، الأمر الذي أدى الى زيادة الضغط المالي على الأرياف والمدن بصفة عامة ، وبذلك تضعضع اقتصاد البلاد ونقصت الثروة من أيدي الأهالي (61) .

---

59 – جاء في خطاب النائب Dubourg يوم 9 جوان 1829 ما يلي : « ان الحصار كلف فرنسا في سنتين خسائر قدرت باكثر من مليوني فرنك ، بينما لم يستول الاسطول الفرنسي على أية سفينة تزيد قيمتها على 20 ألف فرنك » راجع :

— JULIEN (Ch. A.), « La question d'Alger devant des chambres sous la restauration d'après A. dépt., t. 60, 164e», *R.A.*, T. 63 (1922), p. 428.

(60) CLAUSOLLES, Partie moderne, p. 11.

61 – عبد القادر ، ص 288 .

والحقيقة أن المتطلبات المالية أصبحت فوق طاقة السكان نتيجة لضعف البحرية وفرض الحصار وعدم تمكن الدولة الجزائرية من ايجاد موارد دخل أخرى تعوض بها هذه الخسارة المالية (62) .

وفي نطاق المؤثرات الخارجية على السياسة المالية تبرز قضيتان مرتبطتان بأوضاع البحرية الجزائرية (63) ، وهما قضية الاسرى ، وقضية الاتاوات .

فبالنسبة للاسرى تناقص عددهم نتيجة انهيار البحرية ، وبالتالي انخفضت أرباح الدولة التي تحصل عليها مقابل اطلاق سراحهم (64) ، فبعد أن كان عددهم في القرن السابع عشر يقدر بـ 25 ألف أسير عند هايدو ، و 35 ألف أسير عند غراماي Gramaye، أي ما يقارب ربع سكان مدينة الجزائر ، انخفض عددهم الى 2000 أسير في النصف الاول من القرن الثامن عشر حسب شاو Shaw ثم لم يعد يتجاوز 500 أسير في نهاية القرن الثامن عشر حسب بارادي V. de Paradis، ثم ارتفع عددهم الى حوالي 1200 أسير في أوائل القرن التاسع عشر ، ولقد وضعت حملة اللورد اكسموث حدا نهائيا لوجود الأسرى المسيحيين بالجزائر .

وزيادة على تضاؤل عدد الأسرى فان المبالغ الناتجة عن عتقهم لم تكن تذهب كلها الى خزينة الدولة ، فالوسطاء المسيحيون واليهود كانوا يتحصلون لأنفسهم على حوالي 40 ٪ من هذه الصفقات في غالب الأحيان (65) .

---

(62) BOYER, (Contribution», p. 49.

63 ـ راجع الخطوط البيانية لتطور النشاط البحري للايالة الجزائرية الملحقة بالرسالة .

64 ـ راجع جدول تطور النشاط البحري في آخر الفصل .

65 ـ حسبما يستنتجه مارسيل امري ، راجع :

— EMERIT, « La situation », p. 171.

وفي بعض المرات كان يتم استبدال الأسرى المسيحيين بأسرى جزائريين وقعوا في يد الاعداء ، فقد جاء في مذكرات نقيب الاشراف ما نصه : « فلما كانت سنة 1199 هـ أتى الاصبانيول للصلح ، وأتى معه بالأسرى الذين عنده وأبدلهم بالنصارى الأسرى » (66) .

كما نتج عن اضمحلال قوة البحرية الجزائرية أن أصبحت الاتاوات قليلة لا تحصل عليها الايالة الجزائرية الا باستعمال الضغط والالتجاء الى التهديد ، مع أن الاتاوات في واقع الأمر ، ما هي الا مبادلة مادية مقابل احتكار تجاري ، وذلك حسبما نستنتجه من طبيعة علاقة الجزائر الخارجية بالدول الأوربية .

وقد عملت الفكرة القائلة بحرية التبادل على تشجيع الدول الأوربية بأن تتناسى هذا الواقع ، وتعتبر الأتاوات مجرد عملية عدائية عنصرية تمارسها الجزائر مع بقية ايالات الشمال الافريقي ضدهم (67) ، لا سيما وأن وضع البحرية الجزائرية ساعدهم على التملص من الالتزامات المالية المترتبة على الاتاوات والهدايا الالزامية .

وقد تخلصت بالفعل أغلب الدول الأوربية من طائلة هذه الاتاوات ، وطورتها الى ما يشبه الهدايا الالزامية والترضيات البروتوكولية بمناسبة اعتماد القناصل ، أو تجديد المعاهدات وتأكيد الروابط السلمية .

وتتلخص الوسائل التي اتبعتها هذه الدول ، في تجسيد الحملات البحرية والالتجاء الى المفاوضات والمساومات في بعض الأحيان (68) .

---

66 ـ مذكرات نقيب الاشراف : ص 125 .

67 ـ وقد نبه الى هذه الحقيقة الاستاذ العروى ، راجع :

— LAROUI (A.), *L'histoire du Maghreb, un essai de synthèse* (textes à l'appui), Maspero, Paris 1970, p. 249.

(68) PLANTEL (E.), *Les consuls de France à Alger avant la conquête 1579-1830*, Extrait des études, Paris 1930, p. 56-57.

وقد كانت الأساليب السياسية فى غالب الأحيان أفضل من استعمال القوة والمجابهة العسكرية ، فقد استطاعت فرنسا بالمفاوضات أن تحصل على شروط أفضل فى علاقتها مع الجزائر سنة 1808 ، عكس الهجوم الانكليزي على الجزائر سنة 1824 ، الذي كانت نتيجتـه متواضعة رغم اعتماده على مبدأ القوة (69) .

وكذلك الولايات المتحدة توصلت الى صيغـة معاهـدة وقعت فى الجزائر بتاريخ 5 سبتمبر 1795 أطلق بمقتضاها الجزائريـون الأسرى وتخلصت بفضلها الحكومة الأمريكية من دفع العوائد والرسوم ، كما حصلت على تعويض عادل لأملاك الأمريكيين الذين تركوها بالايالة ، مع التزام الجزائر بدفع تعويض للقنصل الامريكي قدر بـ 10.000 دولار ، واعـادة أكيـاس القطن التي تركهـا هـذا القنصل بمدينة الجزائر (70) ، مقابل دفع مبالغ مالية تعادل حوالي مليون دولار ، منها واحد وعشرون ألفا وستمائة دولار تدفع فى شكل معدات بحرية (71) .

ومن العوامل الخارجية المؤثرة على السياسة المالية الجزائرية ، تلك المعاهدات غير المتكافئة التي تميزت بها علاقة الجزائر مع بعض الدول الأوروبيـة ، كفـرنسا وانكلتـرا وبعض الـدويلات الايطـالية .

اذا كانت هذه المعاهدات المجحفة فى حق الجزائر تقوم على تصدير المواد الأولية بأثمان بخسة ، مقابل استيراد المواد الجاهزة الغالية الثمن .

ومما زاد هذه المعاهدت اجحافا تدخل الوسطاء اليهـود والتجـار الأوربيين فى كل صفقة تعقد أو بضاعة تصدر .

---

(69) CARTHY, Voyage de d'Shaw, tra. et augmentation de M. Carthy, p. 302.

(70) DUPUY (E.), *Américaines et Barbaresques 1776-1824*, R. Roger et E. Chernoviz, Paris 1901, p. 344-345.

71 ـ سعد الله ، أبو القاسم ، « الديبلوماسية الجزائرية الامريكية قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر » **مجلة المعرفة الجزائرية** ، العدد 15 (1964) ص 13 .

فالعلاقة مع فرنسا بدأت منذ عهد مبكر باصطياد المرجان بالسواحل الشرقيــة للجــزائر سنة 1520 فى عهد فرانسوا الأول (72) .

ثم أصبحت فى شكل امتيازات تجـارية سنة 1524 عندما احتكر المرسيليان توماس لنش Thomas Linch صيد المرجان وتصدير البضائع وكارن ديد Carlin Didas بمنطقة عنابة (73) .

وتأكدت هذه الامتيازات الفرنسية ببناء حصن بجوار القالة سنة 1561 وتنصيب قنصل فرنسي بمدينة الجزائر سنة 1577 (74) .

وقد استمر نشاط هذا الحصن التجاري الذي أصبح مركزا ومحطة للمصالح الفرنسية بالشرق الجزائري ، رغم تعرضه فى بعض الاحيان الى التضييق والتدمير ، الى قطع العلاقة بين فرنسا والجزائر سنة 1827 حيث وقع هدمه نهائيا .

لكن المنافسة القاسية التي تعرضت لها الامتيازات الفرنسية من بعض الدول الاوربية والبيوتات اليهودية ، جعلت التجارة الفرنسية فى الجزائر تفقد تلك الأهمية التي كانت لها فى منتصف القرن الثامن عشر . وقــد ساعدت على الحد من التفوق التجاري الفرنسي تلك الأحداث السياسية والحروب البحرية التي عاشتها فرنسا فى عهد نابليون .

فلم تعد الامتيازات الممنوحة لبيت بارى Paret فى أوائل القرن التاسع عشر سوى اجراء شكلي (75) فقد كل أهميته التاريخية بعد أن أصبحت صادرات مرسيليا للجزائر لا تتعدى سنويا حمولة باخرة أو باخرتين (76) .

---

(72) FILLIAS (A.), *Notice sur les produits maritimes du littoral algérien*, Cursach, Alger 1878, p. 20.

(73) BOUYAC (R.), *Histoire de Bône depuis leur fondation jusqu'en 1830*, A. Challamel, Paris 1892, p. 85.

(74) MAUROY, p. 21.

(75) DEVOULX (A.), « Relevé des principaux Français qui ont résidé de 1686-1830 », d'après Jobert Armand le 9 avril 1821. *R.A.*, 19 (1873), p. 447.

(76) VALENSI, p. 80.

وكانت الامور تسير في صالح انكلترا ، التي حصلت على الامتيازات الفرنسية في الشرق الجزائري سنة 1807 مقابل 297500 فرنك (77) .

لكن الانكليز لم يستفيدوا كثيرا بهذه الامتيازات ، اذ تركوا صيد المرجان للايطاليين والمالطيين والقطلانيين ، لجهلهم بطرق صيده الفنية ، كما تنازلوا عن امتيازاتهم التجارية بالقل وجيجل لصالح بيت دافيد بكرى (78) ، وبذلك لم يستغلوا كل الامتيازات الممنوحة لهم (79) ، ولم يسارعوا الى تجديد العقد واعادة نشاطهم التجاري بالسواحل الشرقية .

وقد شجع الانكليز على هذا الانسحاب التجاري تعرضهم لعداوة الاهالي وتكبدهم الخسائر التجارية (80) ، بالاضافة الى ان عودة السلم الى أوربا بعد سقوط نابليون قد سمح لهم بالحصول على المؤن الضرورية لتزويد حامياتهم بجبل طارق ومالطة (81) ، وبالتالي فقدت امتيازاتهم بالقالة أهميتها الاستراتيجية والتجارية (82) .

ولهذا سارع الجزائريون بعد هجوم اللورد اكسموت 1816 الى وضع حد لهذه الامتيازات التي فرضتها الاوضاع السياسية ، ولم توفر لهم نفس الفوائد المالية التي كان يتعهد بها الفرنسيون سابقا .

---

77 ـ يرى السيد ماسون أن عدد السفن الفرنسية المتعاملة مع الجزائر سنويا لم يكن يزيد عددها الكلي عن 21 سفينة ، كما أن حمولتها لم تزد عن 2754 طنا ، استنتاجا من الجدول الذي نشره لسنوات 1806 ـ 1809 راجع :

— MASSON (P.), « A la veille d'une conquête, concessions et compagnies d'Afrique 1800-1830 », *B.G.H.D.*, (1909), p. 78.

(78) FILLIAS, *Notice*, p. 22.

(79) MASSON, « A la veille », p. 75.

(80) BOUYAC, p. 112.

81 ـ نفس المصدر .

(82) MASSON, « A la veille », p. 76.

وهذا الحادث لا يعني تخلي الانكليز عن كل مصلحة تجارية لهم بالايالة ، لأن المصالح الانكليزية في الحقيقة كانت تنمو باستمرار بالمراسي الغربية مثل أرزيو ، التي شحن من مرساها سنة 1814 أربعين ألف بقرة موجهة للحامية الانكليزية باسبانيا (83) . كما أن تاجرا من نفس المدينة قام بتصدير سبعين ألف قفيز من الحبوب الى جبل طارق سنة 1822 (84)

وتبرز لنا هذه الصفقات المهمة الوضع الممتاز الذي آلت اليه المصالح الانكليزية بالايالة ، والذي خول لانكلترا أن تكون في طليعة الدول الاوربية المتعاملة مع الجزائر مع حلول سنة 1822 (85) .

أما باقي الدول الاوربية فكانت لها ايضا علاقات تجارية مع الجزائر ، فاسبانيا نالت بفضل الصلح المبرم مع الجزائر سنة1791 (86)،حقوق امتياز صيد المرجان بالسواحل الغربية ، وتحصلت على رخصة اشتراء 1000 حمولة قمح ، مع تخفيض الرسوم الجمركية على سفنها بالمرسى الكبير بحيث لا تتجاوز هذه الرسوم 56 ريالا أي 63 فرنكا ، مقابل اتاوة سنوية تقدر ب 120 ألف فرنك سنويا (87) .

ولقد سمحت هذه الامتيازات لدولة اسبانيا بالحصول على جزء من الحبوب المصدرة من آرزيو والتي تقدر كميتها ما بين 250 الى 300 ألف طن (88) . مع التخلص من التكاليف المالية التي كانت تقع على عاتق

---

(83) *Tableau de la situation des établissements français dans l'Algérie*, T. I, 1830-1837, Ministère de la Guerre, Imp. Royale, Paris 1839, p. 323.

84 – نفس المصدر .

(85) JULIEN, *H. d'Afrique*, T. II, p. 290.

86 – لمعرفة تفاصيل شروط الصلح مع اسبانيا راجع : المدني ، أحمد توفيق ، **حرب الثلاثمائة** مع اسبانيا 1492 – 1792 ، وثائق ودراسات ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، قسنطينة 1968 .

(87) PECHOT (L.), *Histoire de l'Afrique du Nord avant 1830*, T. III, Gojasso, Alger 1914, p. 112.

(88) Tableau 1830-1837, p. 323.

الحكومة الاسبانية من جراء احتلالها لوهران والمقدرة بـ 7ر4 ملايين ريال كل سنة (89) .

كما أن الولايات المتحدة انتفعت بعقد معاهدة بشروط مغرية مع الجزائر سنة 1795 ، ثم اكدتها بمعاهدة أخرى سنة 1816 حرصا على ضمان المكاسب التجارية والامتيازات الخاصة (90) .

ولعل أهم الدول المنتفعة تجاريا مع الجزائر هي دول السويد وليفورن والبندقية . فليفورن احتلت مرتبة ممتازة فى استرداد المواد الاولية من الجزائر منتفعة بالطائفة اليهودية المحتكرة لثلثي التجارة الخارجية للجزائر (91) .

أما البندقية فقد نالت حق التجارة مقابل اتاوات سخية قدرت فى معاهدة 1747 المعقودة بين الداي بابا علي ومندوب البندقية ، 2200 سكة ذهبية (92) ، ثم ارتفعت هذه الاتاوات اثر معاهدة 1763 الى ما يقارب 50000 سكة جزائرية بالاضافة الى عتق خمسة عشر مسلما كانوا مستعبدين بأوربا (93) .

بينما السويد كانت سفنها تتمتع بامتيازات الحياد أثناء حروب نابليون بونابرت ، وتعمل لصالح انكلترا وفرنسا وهولندا ، وتتعاطى التجارة مع الجزائر مقابل اتاوة سنوية تصل قيمتها الى 50 مليون فرنك ، كانت تتعهد السويد بتقديمها للداي منذ القرن الثامن عشر .

(89) CAZENAVE (J.), « Les présides espagnoles d'Afrique leur organisation au XVII[e] siècle », d'après B.N.P. *R.A.*, (1922), p. 483.

(90) DUPUY, 344-348.

91 ـ حسب المعلومات التي أوردها جوليان

— JULIEN, *H. d'Afrique*, T. II, p. 290.

(92) GRAMMONT (H.D. DE), « Etudes algériennes, la course, l'esclavage et rèdemption à Alger », *R.H.*, T. 25, (1884), p. 46.

(93) SACERDOTI (A.), « Venise et la régence d'Alger », tra. de Mr. Despois, *R.A.*, 101, (1957), p. 294.

ثم نالت السويد امتياز حرية التجارة البحرية اثر معاهدة 1729 وذلك مقابل دفع 10000 ريال كل عشر سنوات ، وتزويد الجزائر بما قيمتـه 15000 ريال من العتاد الحربي وأخشاب البناء ، وتقديم 6000 ريال عند تنصيب قنصل جديد لها بالجزائر (94) .

واذا أخذنا بعين الاعتبار الميزان التجاري للجزائر فى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ، فاننا نجد أن مجمـوع قيمـة المعاملات التجارية بين الجزائر وأوربا 1473000 دولار منها 1200000 دولار للواردات و 273000 دولار للصادرات حسب المعلومات التـي أوردها شالير قنصل الولايات المتحدة بالجزائر ، والتي تعود الى سنة 1822 (95) .

أما اذا أخذنا بعين الاعتبار تقرير اللجنة الافريقيـة فاننـا نجـد أن المعاملات التجارية الجزائرية الاوربية كان يبلغ مجموع قيمتها 4800000ف، منها 2200000 ف للواردات و 2600000 ف للصادرات ، وهي تتوزع فى أهميتها كما يلي : 125ر0 لانكلترا ، 125ر0 للبندقية ، 25ر0 لهولندا، 25ر0 لفرنسا (96) .

وقد ألحقت العلاقـات الاوربية الجزائرية غير المتكافئة منذ أوائـل القرن التاسع عشر ، أضرارا بالاقتصاد الجزائري ، وكان لهـا انعكاس سلبي على الاجهزة المالية للبلاد، فهذه العلاقات كانت فى أساسها لا تتماشى مع المصلحة المالية للايالة الجزائرية ، لما انجز عنها من اتفاقيات غير عادلة .

وربما كان الشيء الايجابي منها يتمثل فى الموارد التي توفرها للخزينة العامة .

(94) BERENGUER (A.), « Documents suèdois sur la prise d'Alger 1830 », *R.H.C.*, n° 4, (1968), p. 35-36.

(95) SHALER, p. 102.

(96) YACONO (X.), « La régence d'Alger en 1830 d'après l'enquête des commissions de 1833-1834 », *R.O.M.M.*, n° 1 (1966), p. 238.

ففرنسا مثلا كانت تدفع مقابل امتيازاتها ما لا يقل عن 37000 جنيه ، وحسب المعلومات التي أدلى بها القنصل الفرنسي فالبير Valière فان هذا المقدار قد ارتفع الى 27000 قرش أي ما يعادل 108000 فرنك ، وذلك اثر معاهدة 1790 (97) .

وبعد حصول فرنسا على امتيازاتها بالشرق الجزائري من جديد سنة 1816 بلغت قيمة الاتاوات المطلوبة منها 200000 فرنك (98) .

وحتى قبيل فرض الحصار الفرنسي بقليل ، كانت الشركة الفرنسية تدفع مقابل امتيازاتها بمقاطعة قسنطينة ما بين 8ر9 ملايين فرنك فى شكل قروش اسبانية (99) .

كما كانت حقوق امتيازات انكلترا فى سنة 1807 تقدر ب 267500 ف .(100)

ونستطيع أن نتبين الجانب السلبي لهذه العلاقات الأوربية الجزائرية على النظام المالي للبلاد، فى أن هذه الامتيازات التجارية كثيرا ما كانت تمنح مقابل اشياء تافهة وترضيات بسيطة ، لم يكن لها أي مساهمة ايجابية فى ميزانية البلاد ، ومن الامثلة على ذلك أن الغرفة التجارية بمرسيليا قدمت للداي فى 8 مارس 1764 كمية من الفواكه والمصبرات وبعض المواد الغذائية الاوربية ، مقابل تحسين أوضاعها وتأكيد امتيازاتها (101) .

والواقع أن الاموال التي كانت تقدمها الدول الاوربية للجزائر مقابل منح الامتيازات تتضاءل أهميتها وتفقد قيمتها أمام كرم الجزائر ازاء

(97) MASSON, « A la veille », p. 76.

(78) FILLIAS, *Notice*, 23.

(99) YACONO, « La régence », p. 237.

(100) FILLIAS, *Notice*, 22.

(101) PARES (A.J.), *Un Toulonnais à Alger au XVII siècle ,Meifrund (P. Josephe)* 1723-1814, rieder, Paris 1931, p. 12.

تلك الدول ، فحكومة الادارة الفرنسية مثلا نالت قرضا بدون فائـدة قيمته مليون فرنك مع تسهيلات وتشجيعات لنشاطها التجـاري سنـة 1793 (102) .

ويظهر الجانب السلبي لهذه العلاقة ايضا فى تصرف الدول الاوربية صاحبة الامتيازات وكأنها صاحبة الحق الشرعي فى البلاد ، فهي فى هذه الحالة تقوم بدور الوساطة بين الجزائر وبين الراغبين فى الانتفاع بحق الصيد والتجارة ، ففرنسا كانت تمنح لكثير من المراكب رخصة الصيد مقابل فوائد مالية تحصل عليها لنفسها على حساب الجزائر ، فهي تتحصل على فائدة قدرها 1000 ف فى الصيف و 500 ف فى الشتاء (103) . مقابل منح رخصة للايطاليين والمالطيين ، متجاهلة بذلك سيادة الجزائر على مياهها الاقليمية .

كما أن الشركة الملكية الافريقية كانت تقوم بتزويد مالطة بالحبوب واللحوم وكل ما تحتاجه من الاقوات بواسطة احتكاراتها بالشرق والوسط الجزائري ، وبذلك أصبحت الجزائر فى الواقع تقدم الطعام والمؤونة الى ألد أعدائها فى الصراع البحري ولو بطريق غير مباشر (104) .

وفضلا عن هذا فان الاحتكارات الاجنبية الناجمة عن العلاقات غير المتكافئة تسببت فى خسائر تكبدها الاقتصاد الجزائري ، ومن ذلك أن شركة لنش Linche كانت عند تعاملها مع الجزائر تتجاهل اتفاقيات تصدير القمح وتخول لنفسها حق السيادة المطلقة على مراكزها التجارية ، فهي تقوم بتصدير الحبوب حتى فى سنوات القحط والمجاعة متحديـة

---

(102) ESQUER, p. 18.
مما يلاحظ ان قيمة هذا القرض عند Garrot تبلغ 250000 ف ، راجع :
(103) FILLIAS, *Notice*, 23.
(104) MATHIEX(J.), « Le ravitaillement maghrébin du Malte au XVIII^e siècle », *C.T.* (1954), p. 193.

بذلك أوامر السلطات الجزائرية ، وهذا هو السبب فى تعرض المصالح الفرنسية بالشرق الجزائري الى التضييق والعداء فى كثير من الاحيان .

وبالفعل كان تصرف الفرنسيون فى المناطق التي نالوا فيها الامتيازات تصرف السادة فى أرض محتلة (105) ، هو الذي دفع الجزائريين الى انتهاج سياسة التضييق والعداء ازاء المصالح الفرنسية ، فالحصن وهو مركز هذه الامتيازات تعرض للهدم عدة مرات فى 1568 و 1637 و 1799 و 1827 .

أما المظهر السلبي الآخر لعلاقة الجزائر بالدول الاوربية ، فيكمن فى أن تلك الامتيازات الأوروبية قد نتج عنها ارتباط اقتصاد بعض المناطق الساحلية مثل آرزيو وعنابة والقالة والقل بالشركات الاجنبية .

ونستنتج هذه التبعية الاقتصادية من عدة أحداث عاشتها تلك المناطق، مثل تضرر سكان ناحية القل من انقطاع التجارة مع الشركة الفرنسية وسعيهم لاعادة تنصيب أحد وكلاء هذه الشركة بالمركز التجاري بالقل سنة 1798 (106) .

وقد اضطرت السلطات الجزائرية الى السماح ببناء حصن فرنسا من جديد بعد أن هدمته سنة 1640 ، وذلك لاخماد عصيان شيوخ العشائر المتعاملين مع الشركة والمنتفعين ببيع حبوبهم ومنتوجاتهم من أصواف وشموع ومواش للمركز التجاري بالحصن (107) .

كما أن ارتباط اقتصاد الجزائر بتلك الشركات الاجنبية يظهر فى تدخلات موظفي الشركات الاجنبية فى المسائل المتعلقة بالاقتصاد المحلي ، ففي نواحي القالة كان يقوم مسؤولو الشركة الفرنسية بتوزيع الحبوب

(105) JULIEN, *H. d'Afrique du Nord*, T. II, p. 283.

(106) FERAUD (L. Ch.), « Causes de l'abandon du comptoir de Collo par la compagnie française en 1795 », *R.A.* 21 (1877), p. 140.

107 – كوران . ص 30–31 .

المخصصة للزرع على الاهالي ليستفيدوا من تصديرها من جديد ، كما ساهم هؤلاء المسؤولون فى نواحي عنابة فى تكوين شركات مؤسسة على مبدا مد الاهالي بقطيع من المواشي أو بجزء منه لرعايته والعناية به ، ويقسم الفائض بنسب متفق عليها مسبقا (108) .

وهكذا أصبحت المراكز التجارية الأوربية ولا سيما الفرنسية منها تعتبر مواطن ضعف فى الاقتصاد الجزائري . فهي تساعد على استنزاف المنتوجات الجزائرية وتسربها الى البلاد الاوربية بأثمان بخسة وبكميات كبيرة . وحسبما يذكره فانتور دي بارادي فان المواد الأولية المصدرة من الجزائر الى فرنسا كانت تقدر : 300 الى 400 قنطار من الشمع والعسل ، و: 7 الى 8 آلاف قنطار من الصوف و: 20 الى 23 ألف قطعة من الجلد ، هذا من ميناء الجزائر فقط ، أما من ميناء عنابة فكانت كميات العسل والشمع المصدرة لفرنسا تبلغ ما بين 300 و 400 قنطار ، بالاضافة الى 000 1200 قنطار من الصوف (109) . هذا بغض النظر عن المواد المهربة أو التي تصدرها الشركة بدون علم الحكومة الجزائرية ، متحدية بذلك القوانين المعمول بها فى البلاد (110) .

وكانت نتيجة هذه الأوضاع ارتفاع أسعار المواد الأولية بالأسواق الجزائرية بعد أن قلت كميتها وزاد الطلب عليها داخل البلاد .

أما الحكومة الجزائرية وهي صاحبة الحق الشرعي فى الاستفادة بخيرات أرضها فلم تنل الا النزر القليل من الفوائد المترتبة عن التعامل التجاري الخارجي .

---

(108) MASSON, « A la Veille », p. 79.

(109) V. de Paradis, 18-20.

110 – نفس المصدر : 20 .

بينما الشركات الأجنبية والتجار اليهود كانوا يحصلون على فوائد فاحشة مثل الشركة الفرنسية العاملة بالشرق الجزائري التي يوفر لها صيد المرجان وبيعه مداخيل مالية هامة ، ففي سنة 1821 مثلا كانت عائدات صيد المرجان تبلغ363000 قرش أي ما يعادل2400000 ف (111).

وفي سنة 1827 كان ثمن ما صيد من المرجان في عين المكان يبلغ 1812450 ف (112) مع العلم بأنه بعد المعالجة ترتفع قيمته كثيرا ، حتى أن بعض قطع المرجان الجيدة تباع ب 10 قطع ذهبية من صنف لويز (113). ونفس الشركة كانت تحصل على حوالي مليون فرنك مقابل ما تصدره من مواد أولية كالحبوب والشمع والجلود (114) .

ومما يلاحظ أن تلك الدول الاوربية وعلى رأسها فرنسا وانكلترا كان هدفها الوحيد عند تعاملها مع الجزائر هو الحصول على أكبر فائدة ممكنة عن طريق شراء المواد الاولية وبيع مصنوعاتها ، أو بواسطة ممارسة صيد المرجان على سواحل الجزائر ، ولبلوغ هذه الاهداف الاقتصادية سعت كل من انكلترا وفرنسا للتخلص من الجمارك المرتفعة ، بحيث أصبحت سفن الدولتين لا تدفع عن بضائعها الداخلة الى المرسى سوى 5 ٪ بعد ما كانت هذه الرسوم المفروضة على سفن فرنسا وانكلترا لا تقل عن 12 ٪ من قيمة الحمولة قبل منتصف القرن الثامن عشر (115) .

ولم تكتف فرنسا بهذه التنازلات بل حصلت لشركتها المتمركزة في الحصن المذكور على أمر حكومي يعفيها من دفع رسوم سفينتين كل سنة ، ورغم هذه التنازلات من الجزائر فان الدول الاوربية كانت تنظر

(111) RAYNAL (G.T.), p. 157.
(112) DECHAUD (E.), *La marine à la prise d'Alger*, P. Perrier, Oran, ?, p. 24.
(113) DES FONTAINES, *Voyages*, 231.
(114) YACONO, « La régence d'Alger », p. 238.
(115) L. de TASSY, 97 et 298.
— CARETTE (E.), *Algérie*, F. Didot, Paris 1862, p. 148.

الى قضية الاحتكــارات كوسليــة لتسويــة علاقــاتها مع الحكومة الجزائرية ، على حساب الاوضاع المالية ودون اعتبار للمصالح الاساسية للاقتصــاد الجزائري .

ولهذا فاننا كثيرا ما نجد فى التقارير التجارية لتلك الفترة تهجما على سياسة الداي ازاء القناصل الاوربيين لشراهته وتكالبه على الامــوال وصعوبة المفاوضات معه ، مع التأسف البالغ على ضعف وانكمــاش الحركة التجارية (116) ، رغم أن الواقع كان عكس ذلك .

ويمكن الاعتماد على الميزان التجاري الجزائري فى تلك الفترة التي سبقت الاحتلال لمعرفة مدى تأثر العلاقات الجزائرية الاوربية على الانظمة المالية .

فالميزان التجاري كان فى غير صالح الجزائر وذلك لغلاء المواد المجهزة المستوردة وبخس أثمان المواد الاولية المصدرة ، وهذا الاختلال فى ميزان المدفوعات الجزائرية قد تسبب فى خسارة مالية تكبدتها الخزينة ، وتقدر هذه الخسارة المالية حسب المعلومــات التي أوردها شــالــير بـ 937.000 دولار (117) ، وحسب الارقام التي أثبتها جانتي دوبوسي Genty DEBUSSY تناهز خمسة ملايين فرنك (118) .

وهذا الوضع الذي كانت عليه المعاملات التجارية بين الجزائر وأوروبا يمكن الحكم عليه من الجــانب المــالي ، بأنه مناقض لمصلحة الدولة

---

(116) MASSON (P.), *Histoire des établissements de commerce français dans l'Afrique Barbaresque 1560-1793*, Hachette, Paris 1903, p. 579.

(117) SHALER, p. 104.

(118) GENTY DE BUSSY (M.P.), *De l'établissement des Français dans la régence d'Alger*, T. II, 2ème éd. Paris 1839, p. 8.

سأشير الى المؤلف فيما يلي هكذا : G. de Bussy

الجزائرية (119) ، ومناف لكل تطور اقتصادي معتمد على تنمية الموارد الداخلية للبلاد .

ونستنتج من كل ما سبق ذكره من الاسباب المختلفة التي كان لها تأثير مباشر على الاوضاع المالية للبلاد ، سواء منها العوامل الداخلية أو العوامل الخارجية كتعرض الايالة الجزائرية للخطر المحدق على السواحل أو على الحدود الشرقية والغربية ، مع انهيار أسطولها البحري ، وما نتج عنه من قلة الغنائم والاتاوات والمعاهدات غير المتكافئة .

كل هذه العوامل الداخلية أو الخارجية أضرت بالنظام المالي للبلاد ، وتسببت فى ازدياد اهتمام الحكام بالشؤون الداخلية للايـالة ، حتى يعوضوا تلك الموارد البحرية الهامة التي لم يعد النشاط البحري يوفرها لهم .

وهكذا أخذت الحكومة الجزائرية فى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ، تفقد صبغتها البحرية الغالبة عليها ، ليزيد ارتباطها بالارض الجزائرية ، لكن هذا الاهتمام بالشؤون الداخلية للبلاد ، كان فى غير صالح الاهالي لأنه حمل فى طياته مطالب مالية للدولة زادت فى شقاء السكان وخصوصا الريفيين منهم .

كما تسببت هذه العوامل فى تضعضع الانظمة المالية للدولة بعد أن أصبحت العلاقات الخارجية لا تحترم المراسيم المعمول بها بالجمارك أو المتبعة فى تصدير المنتوجات ، فضلا عن أن نظاما حساسا كالنظام المالي فى الدولة ، لا يمكن أن يبقى بمعزل عن تضرر السكان بالمجاعة والامراض وتزعزع السلطة الحاكمة بموجة من الانتفاضات والاغتيالات ، وهذا ما

(119) GALLISSOT (R.), « Les rapports ville campagne dans l'histoire du Maghreb », colloque de géo-maghrébine, Tunis 5-10 Octobre 1967, *La Pensée*, n° 142, (1968), p. 87.

جعل الموارد التي يقوم عليها النظام المالي تتوقف عن النمو وتؤدي الى حالة الجمود والتدهور الاقتصادي .

وهناك نتيجة منطقية لهذه الحالة التي أصبحت عليها الانظمة المالية ، وهي أن الاوضاع المالية بصفة عامة لم تعد فى صالح الدولة الجزائرية . وأصبحت الايالة مقبلة على ضائقة مالية وانهيار اقتصادي ، اذا لم يحدث ما يوقف هذه الوضعية السيئة التي كانت عليها اقتصاديات الجزائر ، ولسوء الحظ لم يظهر أي عامل ايجابي حسبما نستنتجه من الأحداث ، لوقف ذلك التيار ، بل أن الحصار البحري الفرنسي ، ثم نزول الجيوش الفرنسية بسيدي فرج يوم 14 جوان ، واحتلالها العاصمة يوم 5 جويلية كان الضربة القاضية لهذه الاوضاع الاقتصادية المتداعية .

الفصل الثاني

مصادر الدخل

من الصعوبات التي تواجه الباحث عند التعرض لمصادر دخل الايـالة الجزائرية فى أوائل القرن التاسع عشر ، ما يتصل بكيفية معالجة هذه المصادر المتعددة ، فهل يتناولها باعتبارها رسوما أو ضرائب مباشرة وغير مباشرة (1) ، أو يعالجها كما فعل كثير من المستشرقين مثلا بوصفهـا ضرائب شرعيــة وغير شرعية (2) ، أو يحصـرها فى ضـرائب قـارة ثابتة وضرائب غير ثابتة (3) كما فعل بعض الكتاب مثل سيد شالير Shaler والسيد لوجى دوتاسي Lauger de Tassyأم يدرجها ضمن ترتيب حسابي كما فعل كثير من كتاب تلك الفترة أمثال السيد بوتان (4) Boutin

---

1 ـ الضرائب المباشرة تتعلق بانتاج الاراضي الفلاحية كالمحاصيل ، أما الضرائب غـير المباشرة فهي تمس عائدات الجمارك والاحتكارات وحقوق المكس مثلا .

2 ـ نعني بالضرائب الشرعية العشور والزكاة والخراج والجزية ، وهناك ضرائب محلية كالحكور واللزمة والغرامة والخطية ، وهي عادة ضرائب مستحدثة لضرورة أو لغرض اجتماعي ، ولزيادة الايضاح راجع مقال :

— PARFENTIEFF (B. de), «Etude de droit public malikite», *R.O.M.M.*, n° 1 (1966), p. 161-199.

3 ـ من مصادر الدخل القارة أو الثابتة Les Fixes العشور ، الغرامة ، الحكور ، العوائد ، الدنوش . أما المصادر غير الثابتة أو غير القارة (les Casuels) فهي تخضع للتغيرات حسب الظروف والاحوال زيادة أو نقصانا ، كأرباح القرصنة والمصادرات والهدايا والمعونات المختلفة .

4 ـ حصر السيد بوتان مصادر دخل الايالة فى ثمانية أنواع : كراء حقوق الشمع والجلد والزيت ـ الهدايا غير العادية ـ هدايا القناصل ـ اتاوات هـولندا والبـلاد الاسكندنافية ـ التغريمات ـ شراء العبيد ـ احتكارات الشركة الفرنسية بعنابة ونواحيها ـ حقوق بيع الحبوب استثنائيا .

ولم يهتم بحقوق الديوانة لقلتها ، كما أهمل غنائم القرصنة لاشرافها على الانقراض ، راجع :

— BOUTIN, 80.

والسيد دى بواتانفيل Dubois Thaïnville، والسيد لوكونت دوبيرسار Le conte d'Haubersant (6) والسيد بافي Pavy (7) ، أم يقتدى ببعض الكتاب المعاصرين أمثال بواي Boyer (8) ، ونوشي Nouschi (9)، وبرونان Prenant (10) .

ولكن ما دام الهدف هو اعطاء فكرة صحيحة عن هذه المصادر المتعددة تمكننا من مناقشتها وابراز مميزاتها وقيمتها الفعلية فى التأثير على النظام المالي ، فاننا نرى ادراج هذه المصادر تحت تقسيم بسيط شامل يعالجها من حيث مصادرها الاساسية ونوع الاقتصاد الذي يوفرها ، فمصادر الدخل لا تعدو ، حسب هذا التقسيم ، كونها ضرائب تؤخذ على القطاع

---

5 — اجمل السيد دي بواتانفيل مصادرة الدخل فى خمسة فروع : القرصنة ، حقوق الامتيازات والاقطاع كالاحتكارات اليهودية والاجنبية ، حقوق الديوانة ، عتق الأسرى المستعبدين ، مساهمة اليهود المالية « الجزية » ، راجع .

— D. THAINVILLE, p. 141.

6 — أما السيد لوكونت دو بيرسار ، فى تقريره للجنة الافريقية حول مساهمة مالية الايالة ، فقد أدرج مصادر الدخل فى خمسة عشر مصدرا ، أهمها : ضرائب بايليك الغرب والشرق ، ضرائب قياد دار السلطان السبعة ، مدخولات الاملاك العامة ، عوائد بيت المال ، التغريمات والمصادرات ورسوم المرسى والاسواق ، فوائد احتكار الصوف والشمع والجلد والملح ، رسوم النقابات وجزية اليهود ، حقوق الاختكارات الفرنسية ، اتاوات الدول الاوربية الخ . راجع :

— YACONO, « La régence d'Alger », p. 240.

7 — يرى السيد بافي ، أن مصادر الدخل لا تتعدى ثلاثة انواع ، هي : اللزمة والعوائد والتغريمات (Avaries) راجع :

— PAVY (M. Gr.), « Supplément, la piraterie musulmane », *R.A.*, 2 (1857), p. 347.

(8) POYER (P.), *L'évolution de l'Algérie médiane (ancienne département d'Alger) de 1830 à 1956*. Adrien-Maisonneuve, Paris 1960, p. 37-40.

9 — يميز السيد نوشي بين نوعين من الضرائب : ضرائب كبرى كالعشور والحكور والغرامة واللزمة ، وضرائب اضافية متنوعة ، راجع :

— NOUSCHI (A.), *Enquête sur le niveau de vie des populations rurales Constantinois de la conquête jusqu'en 1919, essai d'histoire économique et sociale*, P.U.F., Paris 1961, p. 101.

10 — حاول السيد برونان ، أن يتناول مصادر دخل الايالة ضمن دراسة تحليلية تمثل النشاطات الاقتصادية من فلاحة وصناعة تقليدية وتجارة على نمط الدراسات الاقتصادية الحديثة ، متغاضيا عن ظروف تلك الفترة وملابساتها ، راجع :

— PRENANT (A.), LACOSTE (Y.), NOUSCHI (A.), *L'Algérie passé et présent*. Ed. sociales, aPris 1960, p. 199-217.

الريفي ورسوما تمس نشاطات الحياة الاقتصادية في المدن وما يتصل بها من حقوق تتعلق بالتبادل الداخلي أو الخارجي .

أ ــ ضرائب ورسوم القطاع الريفي :

الصنف الاول من مصادر الدخل يأتي أساسا من الانتاج الفلاحي للريف ولهذا أصبح من الممكن معالجة ضرائب ورسوم القطاع الريفي حسب وضعية الاراضي من حيث كونها ملكيات خاصة ، أو أملاك بايليك ، أو أراضي عرش ، أو مناطق مستعصية على نفــوذ البايليك لصعوبة تضاريسها وبعدها عن مراكز وطبيعة سكانها الرحل وشبه الرحل .

فأراضي الملكيات الخاصة تخضع عادة لضرائب العشور والزكاة ، أما أراضي البايليك فهي تستغل مباشرة عن طريق نظام الخماسة أو التويزة ، أو تؤخذ عنها رسوم الحكور عند كرائها أو تسلم للاهالي مقابل أعمــال وفوائد ومرتبات ، بينما أراضــي العــرش والاراضي المستعصية عن السلطة الحاكمة تطبق عليها الضرائب المعروفة بالغــرامة والمعونة واللزمة ، واذا امتنعت عن تقديم هذه الضرائب تتعرض للحملات العسكرية .

وفضلا عن هذا التقسيم المبدئي للضرائب المنبثق من وضعية الأراضي وحيازتها الشرعية (11) ، توجد بعض الرسوم المختلفة التي تشترك فيها هذه الاراضي ، مما يؤكد أن هذا التقسيم الاجمالي للضرائب المتعلق

11 ــ هناك كتب ومقالات عديدة عالجت أوضاع الملكيات العقارية وما يترتب عليها ، منها :

— ABADI (L.A.), *Essai sur la constitution de la propriété individuelle en Algérie*, L. Merle, Constantine 1882, p. 3-4.

— GALLISSOT (R.), « Le Mode de la propriété des terres algériennes en 1830 ». *B.I.H.F.A.*, n° 1 (1965), p. 15-17.

— GALLISSOT, « Essai de définition du mode », p. 385-412.

بالقطاع الريفي لا يتجاوز نطاق الخطوط العامة التي تتداخل ضمنها التفاصيل الثانوية ، التي ستبرز عند التعرض لأنواع الضرائب بالتفصيل حسب الترتيب التالي :

(1) ضرائب الملكيات الخاصة : العشور والزكاة : (12)

يعتبر العشور من الضرائب الشرعية المباشرة التي تمس أراضي الملكية الخاصة الخاضعة لمراقبة البايليك الفعلية ، والعشور نظريا حسب ما يفهم من صريح لفظه لا يتجاوز أخذ البايليك لعشر المحاصيل الزراعية ، غير أنه في الواقع مخالف لذلك . فهو يطبق حسب الاعراف المعمول بها آنذاك والمعتمدة أساسا في تقديراتها على مبدأ « الزويجة » أو الجابدة التي هي عبارة عن مساحة أرض زراعية يمكن أن يقوم بحراثتها ثوران ، وهي عادة من ثماني الى عشر هكتارات (13) .

فبهذا الاعتبار تحدد كمية المحاصيل الزراعية المأخوذة كعشور على الاراضي الزراعية مبدئيا بعدد الزويجات أو الجابدات المحروثة ، بغض النظر عن كمية الحصاد الحقيقية (14) . الا أن التقديرات النهائية والدقيقة هي من اختصاص قائد العشور أو خوجة المعونة أو كاتب مخزن الزرع (15) ، الذي عليه أن يوفر

---

12 ـ سوف لا نتعرض هنا للزكاة التي تؤخذ عادة على قطيع المواشي ، لأنها تندرج ضمن ضرائب اضافية اخرى كالمعونات والعوائد المأخوذة على رؤوس المواشي ، راجع لزيادة الايضاح :

— PRENAND (P.), *Les anciennes impôts de l'Afrique du Nord,* éd. Tablettes, st. Raphaël, Paris 1925, 23-38.

(13) A.M.G. H1 227, Province de Constantine.

14 ـ ضريبة العشور هي حملا جمل ، أحدهما من القمح والآخر من الشعير ، وقد تساهل أحمد باي في أوائل عهد الاحتلال مع رعيته فأصبح يقبض مقابل كمية العشور من الحبوب مبلغ خمسة عشر (ف) ، راجع :

— H. KHODJA, 125-127.

(15) URBAIN (I.), *Appendice, notice sur l'ancienne province de Titteri à été rédigée en 1843,* in Algérie situation 1844-1845, p. 402.

المخازن فى المدن أو المراكز المؤقتة فى البوادي لايداع كميات العشور الهامة (16) .

وترجع أهمية عائدات العشور الى المساحة الشاسعة التي كانت تؤخذ منها ، فثلث أراضي بايليك الشرق الزراعية كانت ملكيات خاصة تخضع لهذا النظام الجبائي (17) ، وتوفر لمخازن الدولة كل سنة : 20762 قيسة من القمح والشعير (18) ، كما أن مداخل أراضي العشور سنويا ببايليك التيطري كانت تقدر بـ 1330 حمولة جمل (19) ، وهذا يجعلنا نتسائل عن الطريقة التي كان يتم بها جمع هذه الكميات الضخمة من الحبوب .

ولعل التنظيمات الخاصة ببايليك الشرق ، والتي ظل العمل جاريا بها منذ حكم صالح باي (1771 ـ 1791) تقدر لنا فكرة تقريبية عن كيفية الحصول على مداخيل العشور . وذلك لدقة نظام هذه التنظيمات وملاءمة اجراءاتها لأوضاع البايليك آنذاك (20) . كما أنها تمثل آخر تطور انتهى اليه نظام العشور بالايالة الجزائرية .

وبموجب هذه التنظيمات قسم بايليك الشرق الى : شرقي وغربي يفصلهما وادي الحمـــام (21) . وكان كل قطاع تحت اشراف قـــائد جبرى (22) ، يخضع لقائد الدار ، وكان قائد جبرى يقوم بجولتين فى

---

16 ـ أحسن مثال لنظام مخازن العشور نجده ببايليك التطري حيث توجه كميات العشور الى مخازن المدية ، والى مؤسسة البرواقية ، والى المراكز المخصصة لهذا الغرض بداخل المقاطعة : — URBAIN, 402.

17 ـ نفس المصدر

(18) A.M.G.H. 227 province de Constantine.

(19) URBAIN, 402.

(20) VAYSSETTES (E.), Histoire des derniers Beys de Constantine depuis 1793 jusqu'à la chute d'Hadj-Ahmed », *R.A.*, 3 (1858), p. 116.

(21) A.N.P. F8° 1822, Rapport Warnier. من الراجع أن وادي الحمام هو : الواد المعروف الآن بهذا الاسم ، وهو ينبع شمالي قالة ويصب فى البحر بالقرب من راس الحديد ، تحت اسم الوادي الكبير الغربي ، مارا بالاحجار السود .

22 ـ يعرف العشور حسب هذا النظام بالجبري ، كما أن الاراضي التي يؤخذ منها العشور تعرف عند الاهالي بالاراضي « الجوابرية » : — VAYSSETTES, 116.

قطاعه احداهما في الخريف والاخرى بعد الحصار لتقدير المحصولات بحضور قائد القبيلة وشيخ الدوار والفلاح المعني بالامر

وكان من حق الفلاح الاعتراض على النتائج المسجلة في مذكرة كاتب قائد جبرى ، قبل أن ترفع الى الباي ليعيد تقدير المبالغ المسجلة في هذه المذكرة من جديد ، وبعد اتخاذ الاجراءات على ضوء تقرير القائد تسلم القوائم النهائية للقياد ليتحصلوا على كميات العشور عند خروجهم مع المحلة ، وكان القياد يلتجئون الى الاستعانة بالمالات العسكرية حتى يسهل عليهم الحصول على مداخيل العشور المطلوبة (23) .

(2)فوائد ورسوم أراضي البيليك :

تكون الاراضي التابعة للبايليك قطاعا فلاحيا هاما له تأثيره الكبير على الحياة الاقتصادية في الريف . ذلك أن قسما كبيرا من الاهالي سواء منهم القار أو المتنقل (24) ، ترتبط معيشتهم بهذا القطاع عن طريق كراء الارض (25) أو العمل بها كأجراء أو خماسين .

وكان البايليك قد تحصل على هذه الاراضي بطريق المصادرات المتعددة التي يقوم بها البايات بالبايليك أو الأغوات بدار السلطان ، مثل مصادرة أحمد باي لأراضي قبائل أولاد عبد النور بالهضاب العليا الشرقية (26) .

فالراجح أن أغلب أراضي البايليك تعود الى عمليات المصادرة ، لأن شراء الأراضي من طرف الدولة أو حيازتها بسبب غياب الورثة الشرعيين

---

(23) NOUSCHI, *Enquête*, p. 97-98.

24 — يرتبط معاش قبائل الرحل بهذه الاراضي لأنها تستأجر مساحات من هذا القطاع لرعي مواشيها مدة معينة قد تبلغ الثلاث سنوات ، راجع :

— GARETTE, WARNIER, Description, p. 68.

25 — يعرف رسم كراء أراضي البايليك بحق الحكور ، وهو عادة 5 دورو للجابدة ، راجع :

— FERAUD (F.), *Notice historique sur la tribu des Oulad-Abd-Nour*, Constantine 1864, 151.

26 — نفس المصدر : 54 و 122 .

أمر نادر الحدوث ، ولعل لفظ العزل الذي أطلق على أراضي هذا القطاع يدل على أصولها الاولى ، فلفظ العزل معناه : التنحي والتخلي (27) .

والواقع إن هذه المصادرات ، هي التي جعلت أراضي العزل تختلف من بايليك الى آخر فأراضي عزل بايليك التطري ووهران أو قطاع دار السلطان كانت عبارة عن قطع متناثرة وسط أراضي العرش والملكيات الخاصة ، وتقدر مساحتها ببعض مآت من الهكتارات (28) .

أما أراضي عزل بايليك الشرق فقد كانت ضمن دائرة مركزها مدينة قسنطينة ــ لا تكاد تفصلها الا بعض الملكيات الخاصة التي لا تتجاوز مساحتها عشرة آلاف هكتار (29) ــ على امتداد أودية الرمال وبومرزوق ووادي الزناتي والوادي الكبير ، وبعض القطع المنعزلة بضواحي عنابة أو على سفوح الجبال (30) .

وهذا ما جعل أراضي عزل بايليك الشرق تكسب أهمية خاصة ترتكز على جودة الاراضي وسعة المساحة الاجمالية التي يقدرها السيد وارنيي فى تقريره سنة 1841 ؛ 112351 هكتارا (31) .

ولعل التقديرات التي تعود الى سنة 1867 أقرب الى الحقيقة ، وذلك لدقتها وعدم حدوث أي تغيير جذري فى هذا النـــوع من الملكيات العقارية أثناء الفترة الاولى للاحتلال ، ومفاد هذه التقديرات أن أراضي عزل البايليك تبلغ مساحتها 146693 هكتارا (32) .

27 ــ ابن منظور ، لسان العرب ، ط . دار صادر بيروت 1956 ، المجلد 11 ، ص 440 .

(28) CARETTE-WARNIER, *Description*, p. 69.

(29) CARETTE-WARNIER, *Notice*, p. 396.

(30) CARETTE-WARNIER, *Description*, 69.

(31) A.N.P. F 8° 1822, Rapport Warnier 1841, propriété indigène et propriété de l'état dans la province de Constantine.

(32) A.N.P. E 8° 1807 sénatus Consulte du 22 Avril 1863. Statistique au 1er Janvier 1867. Azels de la province de Constantine.

لكن هذه التقديرات تبقى بدون نتيجة ايجابية ، اذا لم تتعرض للفوائد التي تحصل عليها الدولة من أراضي البايليك .

فالفوائد المترتبة على أراضي الدولة تختلف حسب طرق الانتاج المتبعة فى استغلالها فقد يتم استغلال هذه الاراضي مباشرة من طرف الدولة عن طريق :

ـ نظام الخماسة :

وهو نظام يمكن الفلاح من العمل فى الارض لفائدة الدولة مقابل خمس الانتاج ، بعد أن توفر له الارض والمحراث والحيوانات والبذور، وقد دعم العرف السائد فى الارياف الجزائرية آنذاك هذا التعـــامل الفلاحي ، فأصبح يقوم أساسا على اثبات حق اقطاعي فى العمل الزراعي مقابل جزء من المحصول بأحواش دار السلطان (33) أو برتب (3) بايليك قسنطينة (35)، ومزارع بايليك التيطري وبايليك الغرب .

وقد وفر الخماس من العمل فى أرض البايليك مدخولا ماليا محترما يقدر بثلاثمائة وثلاثة وأربعين فرنكا لليوم حسب احصائيات أجريت فى أوائل عهد الاحتلال . وان كنا نميل الى أن هذا الدخل المحترم الذي حظي به الخماس راجع فى أساسه الى اشتغاله بمهن أخرى مدة ثلاثة أرباع السنة (36) ، أو لخصوبة الاراضي ووفرة الانتاج (37) .

وفضلا عن نظام الخماسة فان الدولة غالبا ما كانت تلجأ الى تسخير الفلاحين فى أعمال السخرة فترغم قبائل الرعية الخاضعة لخوجة الخيل

---

(33) ISNAR (H.), *La réorganisation de la propriété rurale dans la Mitidja*, Joyeux, Alger, ?, p. 15-16.

34 ـ الرتب : لفظ محلي يطلق على مزارع البايليك بالشرق الجزائري .

(35) VAYSSETTES, 115.

(36) NOUSCHI, *Enquête*, 81.

(37) *Tableau*, T. I, 1837, p. 82.

أو البايات على التطوع للعمل لصالح الدولة بعدة جابدات ، ويعرف هذا الاجراء عند الفلاحين باسم « التويزة » (38) .

وبجانب هذا الاستغلال المباشر لاراضي البايليك هناك اجراء آخر تلجأ اليه الدولة للانتفاع بأراضيها ، ويتم بعدة طرق منها :

ـ كراء الاراضي الزراعية : (39)

مقابل منافع عينية أو نقدية تسلم للجباة آخر السنة بدون اعتبار للخسائر والجوائح التي تتعرض لها المزروعات ، بحيث تكون هذه الخسائر على حساب الفلاح (40) .

فتأخذ الدولة 12 صاعا من القمح و 12 صاعا من الشعير على الجابدة أي بنسبة أقل من 50 ٪ مما زرعه الفلاح ، اذا أخذنا بعين الاعتبار تقديرات السيد وارنيي Wannier لسنة 1841 (41) ، أي ما يساوي بأسعار فترة أوائل الاحتلال حوالي 25 فرنكا للجابدة (42) .

ومما يلاحظ أن هذا الشكل من الاستغلال غير المباشر لاراضي الدولة، قد خلق روابط ومصالح متبادلة بين المدينة والبادية . ذلك أن الحضر ، ولا سيما الطبقة الموسرة منهم ، هم الذين كانوا يقومون بدور الوساطة بين الفلاحين العاملين والدولة ، لأن كراء الاراضي عادة ما تحظى به هذه الطبقة الغنية ، التي تلجأ بدورها الى الفلاحين للعمل في الاراضي المكتراة .

---

(38) FERAUD, *Notices des Oulad-Abd-Nour*, 151.
— V. de Paradis, p. 25.

39 ـ نظام كراء الاراضي الزراعية التابعة للدولة يعرف بالحكور في أغلب الجهات ، وتتميز الناحية الشرقية بتسميتها الخاصة ، وهي عزل جبري .

40 ـ حسب المعلومات التي أوردها فانتور دو بارادي ، تأخذ الدولة عن كل جابدة « 10 هكتارات » ثلاث أو أربع أو خمس بدقات شيك حسب جودة الارض ، راجع :
— V. de Paradis, p. 25.

(41) A.N.P. F 8° 1822 Rapport Warnier 1841.

(42) VAYSSETTES, 115.

وتظهر النتائج المحسوسة لهذا الوضع الاقتصادي المترابط المصالح بخضوع المناطق المجاورة لمدينة قسنطينة مباشرة اثر سقوط هذه المدينة فى أيدي الفرنسيين ووقـوع الطبقة الحضرية بهـا تحت السلطـة الفرنسية (43) .

وبالاضافة الى نظامي الخماسة المباشر وكراء الاراضي غير المباشر ، هناك شكل ثـالث لاستغـلال الدولـة لأملاكهـا ، وهـو تسليـم أراضي البايليك مقابل أعمال وخدمات أو سد مرتبات وتقديم مكافآت لبعض الموظفين والمرابطين من ذوي النفوذ (44) ، وقد استحدث هذا الشكل لقوة شوكة الرؤساء المحليين وحاجة الدولة الى استمالة المرابطين، وعدم التمكن من فرض السلطة المباشرة عسكريا على بعض المناطق لاسيما الجبلية أو النائية منها ، فاستحداثه كان استجابة لظروف محلية وأوضاع تاريخية كان يعيشها قطاع كبير من بايليك الشرق وأراضي الجنـوب وقيادة سباو .

وهذا ما يبرز فى نظرنا سياسة صالح باي العملية فى استحداث حكور المكافآت والترضيات (45) ، فالبايليك لا تتضرر سلطته بهذا الاجراء بل يوطد به نفوذه ويدعم هيمنته ويحافظ على مصالحه المادية والمعنوية .

وتلحق بالشكل الاخير من أنواع الاستغلال ، الفوائد الناتجة عن تكليف بعض القبائل بتغذية وتربية قطعان البايليك مقابل الحصول على الارض والاعفاء من الضرائب ، باستثناء العشور المحدد فى هذه الحالة بصاع قمح وصاع شعير للجابدة أي ما قيمته عشرة ريالات قوية (46) .

---

(43) CARETTE et WARNIER, *Description*, 69.

44 ـ مثل قبائل عبد النور والتلاغمة والسقنية وسلاوة واولاد كباب وأولاد غمريان .

45 ـ مثل قبائل جرجرة والبابور والاوراس وشمال قسنطينة ، فهؤلاء الاخيرون « لا يحصل الباي على أي شيء منهم الا بالقوة أو الحيلة أو المفاجأة أو السيف » النص مأخوذ من : A.M.G.H. N° 11.

46 ـ القبائل الصحراوية فى بايليك الشرق وحدها تزود الدولة بما قيمته 80970 قطعة نقدية « قطعة الفضة = 20,5 فرنكا » من : A.M.G.H. 227. —

3 ــ الضرائب المستحقة على أراضي العرش والمناطق المستعصية على نفوذ البايليك :

أهم الضرائب التي تؤخذ على هذا النوع من الاراضي (47) ، هي الغرامة واللزمة والمعونة والخطية (48) .

ــ الغــرامــة : (49)

تفرض على المناطق الخـارجـة عن السلطة الفعليـة للبـايليـك بالصحـراء والهضـاب العليـا والمناطـق الجبليـة ، مثـل بـلاد القبائل الكبرى والشمال القسنطيني ، عوضا عن العشور ، وهي تسدد اما نقدا أو عينا وغالبا ما تؤخذ الغرامة عينا فى شكل مواشي ومواد غذائية لتوفرها لدى الاهالي .

فالقبائل التي تمارس نوعـا بسيطا من الزراعة فى الهضاب العليـا والواحات تفرض عليها الغرامة عن طريق الزويجة ، أما العشائر التي تعتمد فى حياتها على الرعي والانتاج مثل الحنانشة وأولاد سيدي يحي بن طالب والنمامشة ببايليك الشرق ، وأولاد مختـار ببايليك التطري فتفرض عليها الغرامة مرة واحدة ، اعتمادا على معلومات بسيطة لا تستند الى أي احصاء . لأن القائد بمعونة شيوخ الدواوير يقوم بالكشف عن الثروات ويوزع حصص الغرامة على كل دوار حسب عدد الخيام فى أوائل الربيع ، لتسلم مباشرة بعد ذلك لخليفة الباي فى شكل خيل أو غنم أو جمال أو زبدة أو عسل أو صوف .

---

47 ــ هذا النوع من الغرامة يعرف لدي الأهالي بحق البشة .
Province de Constantine

48 ــ تقدم القبائل الصحراوية الغربية مقابل حق المرور الى ميناء وهران لتصريف بضائعها هدية تقدر بـ 30 الف بوجو ، راجع :
— EMERIT, « Liaisons », p. 37.

(49) VAYSSETTES, 116.

فاذا عرفنا مما سبق طبيعة المناطق المستخلصة منهـا ضريبة الغرامـة والظروف التي تتم فيها كان من الطبيعي أن تتساءل عن الوسائل التي تلجأ اليها الدولة للحصول على هذه الضريبة ، ونجد الجواب فى اعتماد الدولة على المحلات العسكرية التي تجردها على المناطق السهلية الواقعة

جنوب قسنطينة (50) والمدية ومعسكر ، أو فى الاكتفاء بالمراقبة المشددة على الاسواق والمناطق الحيوية التي يتردد عليها سكان المناطق الجبلية(51) أو بدو الصحراء (52) أو رعاة الهضاب العليا لاستبدال منتوجاتهـم المحلية بما يحتاجونه من بضائع ومصنوعات أو لطلب المراعي الضرورية لقطعانهم فى فصل الصيف (53) ، أو للحصول على حق المرور لقوافلهم لتصريف بضاعتهم بالموانيء البحرية (54) ، فعلى كل حمـل يشترى من الاسواق يدفعون دورو اسبانيا واحدا ، وعلى كل قطيع يرعى فى المناطق التلية يقدمون خروفا مقابلا له (55) .

ـ اللزمـة والمعـونة :

وتستند على مبدأ المحافظة على قوة الجماعة الاسلامية ، لتموين الجند فى الارياف ، فهي بمثابة الخراج الذي تنص عليه الاحكام الاسلامية ، باعتبارها ضريبة قبائل الرعية المغلوبة على أمرها ، كما أنها تتشابه فى

---

(50) NOUSCHI, *Enquête*, 99.

51 ـ نفص المصدر : 81 .
يعرف نمط تكاليف القبائل بتربية قطعان البايليك فى الناحية الشرقية بعـزل الغراب .

52 ـ لا يشمل هذا النوع من الاراضي ، الملكيات الخاصة ولا أملاك البايليك التي سبق التعرض لها .

53 ـ من الصعب تحديد تعاريف دقيقة لهذه الانواع من الضرائب لورودها متداخلة فى السجلات الرسمية ، ولاختصاص كل منطقة بتسمية خاصة بها ، مثل أهل البرواقية الذين يطلقون على الغرامة لفظ المعونة رغم الاختلاف الصريح بينهما .

54 ـ تعتبر الخطية المفروضة على القبائل المتخاصمة أو العاصية لأوامر الباي أو على الاشخاص المرتكبين لجرائم وجنح ضد الشيوخ والقياد نوعا من أنواع الغرامات ، راجع : 403 ،

(55) URBAIN, 403.

بعض وجوه تطبيقها مع اعانات العصور الوسطى (56) باعتبارها رسوما عينية أو نقدية ـ تتراوح كميتها حسب المناسبات ـ ويتقاضاها القياد كلما دعت الضرورة ، وذلك بتكليف شيوخ الدواوير فى البوادي بجمعها .

ويجدر بنا أن نثبت قبل التطرق الى ذكر التفاصيل والامثلة ، أن اللزمة والمعونة كثيرا ما يرد لفظها مترادفا ، وان اللزمة غالبا ما تمس قبائل الرعية الخاضعة ، بينما المعونة تطلب من كل القبائل الداخلة تحت نفوذ القياد أو المتعاملة معهم .

وهذا هو السبب فى جعل اللزمة والمعونة تتعدد تسمياتها بتعدد المناسبات التي تؤخذان فيها ، وتباين كيفيات تطبيقهما (57) .

وفى هذا السياق يستحسن أن نشير الى بعض هذه الانواع من اللزمة والمعونة :

ـ معونات بلاد القبائل :

وهي تتكون من كميات محددة من التين والزيتون والاغنام مع بعض الكميات من الحبوب ومقادير من الفضة ، تساهم بها مجموعة قبيلة فليسة التي تقدم ما قيمته خمسمائة ريال بوجو ، وقبائل قيادة بوغني التي تتكفل كل قبيلة منها بدفع مائة وخمسة وعشرين ريالا (58) .

---

56 ـ لزيادة الايضاح حول اعانات العصور الوسطى او الضرائب الاقطاعية ، راجع :

— CLAMAGERAN (J.I.), *Histoire de l'impôt en France,* Guillaumin et Cie. Paris, ?, p. 222-224.

57 ـ امتد مفعول اللازمة الى أغلب القبائل غير المخزنية ، ومع هذا الفيت عشية الاحتلال ، ربما بأمر من الامير عبد القادر ، حسب ما أشار الى ذلك السيد برنار ، راجع :

— BERNARD, *Les anciennes impôts,* p. 41.

(58) ROBIN (N.). « Note sur l'organisation militaire et administrative des Turcs dans la Grande Kabylie », *R.A.* 17 (1873), p. 200.

والقبائل المتعاملة مع قائد برج سباو التي توفر للدولة ثلاثة آلاف بوجو وخمسمائة وخمسين قلة زيت ثمنها ألفا بوجو ، ومائة حمولة جمل من التين الجاف قيمتها خمسة آلاف بوجو (59) .

فكل هذه المعونات التي تساهم بها بلاد القبائل فى خزينة الايالة تقدر حسب المعلومات التي أدلى بها آخر وكيل تركي ببرج سباو والمدعو بالحواسين المعوج : بألفي صاع شعير وألف صاع قمح ومائة حمولة زيت ومائة حمولة تين وأربعة وستين خروفا سمينا ومائة خروف عادي (60) .

ـ ضيفة الدنوش أو ضيفة الباي :

بفضلها يشتري الباي جل الهدايا المخصصة لداي الجزائر ، وهي تقدم غالبا كل ستة شهور ويطلق عليها أهالي التطري اسم غرامة الصيف وغرامة الشتاء ، وتساهم فيها قبيلة غريب على ضفاف الشلف غرب المدية (61) ، وأولاد علان شرق البرواقية ، وأولاد شايب جنوب شلالة مما يوفر لخزينة الدولة من بايليك التطري وحده 248،000 بوجو (62) سنويا ، فضلا عن ضيفة الدنوش الخاصة بقسنطينة ووهران .

ـ الفرح أو البشارة :

وهي بمثابة رمز الفرح والابتهاج بتولية الباي أو اقراره من جديد أو بمناسبة الأحداث السعيدة ، وتكاد تكون سنوية وتوفر للخزينة ثروات مهمة ، فهي ببايليك قسنطينة وحده تبلغ عشرين ألف بوجو أي حوالي ستة وثلاثين ألف فرنك ، اعتمادا على معلومات تقرير روسو Rousseau (63) .

---

(59) G. DE BUSSY, 183-194.
(60) ROBIN, 200.
(61) URBAIN, 411.
(62) G. DE BUSSY, 183-194.
(63) A.M.G. Série, H. Algérie, Carton, 226.

ـ خيـل الرعيـة :

وتلتزم بها قبائل الرعية بالناحية الغربية بالخصوص ، وهي عبارة عن مساهمة مادية من طرف هذه القبائل وتشتمل على عدد من الخيل يكفي لركوب هيئة كبيرة من الفرسان ، ومجموعات من دواب النقل لتكون فى خدمة البايليك ، وبفضلها تتمكن السلطات من تعويض خيل فرسان المخزن عند موتها أو ايفادها فى مهمات ، وقد يباع قسم من هذه الخيل والدواب اذا لم تكن الحاجة ماسة اليه (64) .

ومن أنواع اللزمة والمعونة المتبقية (65) نستطيـع أن نذكر حـق البرنوس (66) وحق الزمام (67) ، ومهر باشا (68) والفرس (69) .. الخ.

ب ـ رسوم تتعلق بالحياة الاقتصادية فى المدن :

الصنف الثاني لمصادر دخل الايالة الجزائرية توفره الدنوش وعوائد البايليك والرسوم المفروضة على سكان المدن ونقاباتهم المهنية ، وجزية اليهود والنصارى ، وحقوق الالتزام والتنصيب ورسوم المجمـارك ومكس الأسواق . واحتكار التعامل التجاري مع البيـوتات التجارية

---

(64) Domination Turque dans l'ancienne Régence d'Alger. Ch Paris 1840, p. 206

65 ـ لمزيد من التفاصيل ، راجع :
— A.N.P. F 8° 1822 résumé des recherches sur l'impôts.
— BERNARD, *Les anciennes impôts*, 59-62.

66 ـ حق البرنوس : هدية تقدم بمناسبة تسلم الشيوخ الخلعة رمز اسناد المنصب أو تجديده .

67 ـ حق الزمام : رسم اضافي يتسلمه ، قائد العشور كتعويض له على خدماته أثناء جمع العشور ، وهو لفائدة متوسطي وصغار الموظفين .

68 ـ اعانة يساهم بها الاهالي فى نقل هدايا الدنوش الى الجزائر ، تختلف قيمتها من جهة الى أخرى فهي فى بايليك قسنطينة مثلا تتراوح بين 600و700 حصان .

69 ـ الفرس مساهمة اضافية تلتزم بها بعض القبائل الخاضعة ، التي لا تمارس زراعة معتبرة ، وهي تتمثل فى تقديم فرس حربي .

اليهودية والاوروبية واتاوات الدول الاجنبية والاملاك والثروات العائدة للدولة عن طريق المصادرات والتغريم .

ولأخذ فكرة واضحة عن هذه الانواع من مصادر الدخل ، سوف نتعرض الى كل منها بشيء من التفصيل .

1 ـ الدنوش والعوائد :

وتساهم فيها بايليكات قسنطينة ووهران والتطري ، بالاضافة الى قيادة سباو وأوطان دار السلطان بكميات معتبرة من الاموال والثروات، منها ما يذهب الى خزينة الدولة ومنها ما يحظى به موظفو الايالة فى شكل هدايا وترضيات عينية ونقدية ، تسلم فى مواعيد محددة وحسب طرق متعارف عليها ، فاذا تكفل الباي بتقديمها شخصيا مرة كل ثلاث سنوات عرفت بالدنوش (70) ، واذا قام خليفة الباي بتبليغها فى فصلي الربيع والخريف أطلق عليها لفظ الدنوش الصغرى أو العوائد أو اعتبرت زكاة أو عشورا يدفعها البايات والقياد عن رعاياهم (71) .

ويمكن أن نجد لمراسيم تقديم هذه الدنوش والعوائد وصفا قريبا من الواقع فى مذكرات بعض المعاصرين ، أمثال تيدينا (72) خزندار باي معسكر ، وابن جلول (73) مرافق أحمد باي الى الجزائر ، ونقيب الاشراف (74) . ويتلخص هذا الوصف فى استعداد الباي ورجال حاشيته

---

70 ـ الدنوش على ما يظهر لفظ محلي معناه المحاسبة على الضرائب شاع استعماله فى هذا النوع من الالتزامات المالية ، ومما يلاحظ أن لفظة الدنوش لم ترد فى كتاب المرآة ، عندما تعرض حمدان خوجة لهذا النوع من الضرائب ، راجع : H. Khodja, 16

71 ـ مذكرات نقيب الاشراف ، ص 142 ـ 143 .
ورد فى تقرير وكيل الشركة التجارية الفرنسية (باري Paret) أن خليفة باي قسنطينة أحضر فى 12 ديسمبر 1825 ما يخص بايليك الشرق من دنوش نصف سنوية ، فكان ثمنها يقدر بـ 9543 بوجو ، راجع : A.M.G. H[1] 1825

(72) EMERIT (M.), « Les aventures de Thedenat, esclave et ministre d'un Bey d'Afrique XVIII[e] siècle », *R.A.* (1948), p. 59-60.

(73) BEN DJELLOUL, « La prise d'Alger en 1830 d'après un écrivain musulman ». Tra. Féraud (L. Ch.), *R.P.C.* (1865), p. 67-79.

74 ـ مذكرات نقيب الاشراف ، ص 128 ـ 145 .

لحمل الدنوش والعوائد للجزائر يحف به ثلاثة آلاف فارس من القبائل الحليفة (75) ، وهو على رأس قافلة الدنوش المكونة عادة من ثمانين بغــلا (76) محملة بأكياس النقود وأنواع المصنوعات المحلية كالحياك الرفيعة والبرانس البيضاء والسوداء وجلود الفلالي الحمر وأقمشة الصوف وقطع الحرير والاحذية والسروج المطرزة وقناني العنبر والروائح الطيبة، فضلا عن جماعات العبيد وقطعان الخيل والبغال والجمال والمواشي ، وكميــات الشمــع والعســل والزبــدة والأرز والحبوب والزيتــون والكسكس (77) .

وعندما تنتهي القافلة الى ضواحي الجزائر يستقبلها آغــا العرب والخزناجي وبعض الموظفين عند عين الربط (78) ، ليصحبوا البــاي وحاشيته الى قصر الداي فى احتفال بهيج يوزع أثناءه الباي الامــوال بكميات كبيرة على مستقبليه ، فينال كل موظف نصيبــا من الهدايــا والترضيات كل حسب رتبته الاجتماعية ، فالداي يحظى بعشرين ألف دورو مع المصوغ والهدايا الثمينة ، والخزندار ينال ألفي دورو مع بعض الهدايا ، وحتى الشواش يصيب كل واحد منهم كمية من النقود .

ولهذه الهدايا والترضيات دور حاسم فى اكتساب عطف الداي وديوانه، أو فى اثارة الغضب والانتقام ، ففي حالة الرضى يلبس الباي الخلعة ويكرم ويبقى فى ضيافة الداي وحاشيته سبعة أيام يلحق بعدها بمركز ولايته .

ومما يلاحظ أن الدنوش والعوائد الفصلية ، تكثر أو تقل تبعــا للاوضاع الاقتصادية السائدة فى كل منطقة ، ولهذا يأتي بايليك قسنطينة

(75) BEN DJALLOUL, 72.
(76) ROZET, *Voyage*, T. III, p. 396.

77 ـ لمزيد من المعلومات راجع :

— V. de Paradis.
— PECHOT, *H. d'Afrique du Nord*.
— ROZET, *Voyage*, T. III.

78 ـ مكانها يعرف اليوم بساحة أول ماي بالجزائر العاصمة .

فى معظم الاحيان فى الطليعة من حيث كمية الدنوش التي يساهم فيها ؛ ويكاد يقاربه بايليك الغرب ، بينما بايليك التطري وقيادة سباو وأوطان دار السلطان لا تمد الدولة الا بموارد ضئيلة من الثروة ، وهذا ما يؤكده جدول عائدات الدنوش التالي :

المصادر المعتمدة مرتبة زمنيا	دنوش بايليك الشرق	دنوش بايليك الغرب	دنوش بايليك التطري	دنوش أوطان دار السلطان	المجموع
لوجي دوتاسي 1725	120 000 ق أو 300 000 ف	100000 ق 250000 ف	50000 ق 125000 ف	50000 ق 125000 ف	
بايصونال 24 / 1725	112 000 ق مع هدايا وترضيات				
شاو (79) 1720	من 80 000 الى 100 000 ر	40000 أو 50000	12 000 ر	12000	
فانتور دوبارادي 1788 / 1890	228 000 ق	273000 ق	67000 ق	50000 ق	6613000 ق مع هدايا 750900 ق
دي بواتانفيل 1809					230000 ق مع هدايا
شالير 1822	60 000 د س	75000 د س	4000 دس	16000 س	
جيردان (80) 32 1830	294150 ف	302482ر50 ف			
روزي 1833	778811 ف	622402 ف	1401213 ف	لم يشر اليها	
جدول المؤسسات الفرنسية (81) 1833	1211550 ف				

(79) SHAW, Ed. la Haye, p. 109.

(80) ــ السيد جيرادان Guérardin هو مدير الاملاك والعائدات فى أوائل عهد الاحتلال ، معلوماته الواردة فى هذا الجدول ، حققها مراقب المالية السيد فوجرو Fougeroux وأشر عليها مقتصد المتلكات الفرنسية بشمال افريقيا السيد : فالان M. le Baron Valland. راجع :

— CLAUZEL, *Observation de général Clauzel sur quelques actes de son commandemant à Alger,* Paris 1831, p. 116.

(81) Tableau en 1840, p. 344. - Tableau 1830-37, p. 3.

عائدات بيت المـال :

تحتل عائدات بيت المال مكانة مرموقة في التنظيم المالي للايالة ، وتعود مداخليها الى عدة مصادر ، أهمها :

ـ مردود الاملاك العقارية التي تعود ملكيتها مباشرة للبايليك ، ونرجح الفكرة القائلة بأن قسما كبيرا من ثروات بيت المال يوفره هذا النوع من أملاك البايليك اذا أخذنا بعين الاعتبار الاحصائيات التي تقول بأن أملاك البايليك تناهز خمسة آلاف بناية بالجزائر العاصمة وحدها يقدر ثمنها بأربعين مليونا من الفرنكات آنذاك (82) .

ـ التركات والودائع العمومية التي تعود الى بيت المال عند موت أصحابها الشرعيين أو فقدانهم ، بعد أن تؤدى حقوق الغائبين والورثة ، وبعد أن تدفع أيضا المصاريف المترتبة عليها والمتعلقة بتكاليف الدفن والصدقة ونفقات الادارة مثل أجور الموثقين والكتاب ومصاريف البيع العام شريطة أن لا تزيد هذه المصاريف عن 7 ٪ من قيمة التركات والودائع ، وأن لا تتجاوز وصية الهالك المقدار الذي تسمح به الشريعة الاسلامية وهو ثلث التركة (83) .

ورغم هذه المصاريف والاجراءات التي تأتي على قسم من هذه التركات والودائع فانها تساهم بكمية وفيرة من الاموال قدرت في أواخر القرن الثامن عشر بعدة ملايين من الفرنكات (84)

ومن الراجح أن ضخامة هذه التركات تعود الى الوضع الاجتمـاعي الذي يعيشه جل أفراد الجالية التركية ، اذ أن كثيرا من الاتراك يفضل حياة العزوبة (85) ، كما تعود أيضا الى الثقة التي يضعها الاهالي في بيت الودائع العمومية (86) ، الامر الذي دفع بكثير من الناس الى ايداع أموالهم وثرواتهم بها خوف المصادرة والتغريم ، أو عند التهييء للسفر

(82) AUMERAT, p. 5.
(83) H. KHODJA, p. 111-112.
(84) V. De Paradis, p. 165.
(85) H. KHODJA, p. 112.
(86) ـ هذا ما تؤكده كثرة السجلات المتعلقة بالودائع العمومية بمحفوظات دار ولاية الجزائر سابقا ، ومديرية الوثائق الوطنية بقصر الحكومة « حاليا » ، راجع السجلات : 29-35-52-54-56 .

أو الحج ، وقد نتج عن ذلك انتفاع بيت المال ببعض هذه الودائع عند توفر الحالات الشرعية التي تبيح أخذ هذه الاموال لصالح الدولة كما ذكرنا آنفا .

وبالاضافة الى ما سبق هناك مورد آخر يزيد في اغناء بيت المال ، يتمثل في عائدات الأحباس والأوقاف (87) ، والتي تزود بيت المال بموارد مالية في بعض الاحيان رغم وقفها على الاعمال الخيرية والخدمات الاجتماعية والثقافية .

3 — عوائد سكان المدن :

من أهم العوائد المفروضة على سكان المدن ما يعرف عند الاهالي بضيفة دار الباي وبضيفة دار السلطان (88) ، وتؤخذ الاولى من سكان المدن التي ليس بها نوبة معسكرة وتتراوح بين 800 و 2000 ريال ، يضاف اليها أربعة عشر حصانا (89) ، بينما الثانية وهي ضيفة دار السلطان تقدم للآغا عن طريق شيخ البلد بمناسبة استبدال الحامية المعسكرة في المدينة ، وهي وان كانت أهم من الاولى الا أنها تختلف من مدينة الى أخرى ، فقد تبلغ في المدن الرئيسية مثل المدية ثلاثة آلاف بوجو (90) ، بينما في المدن المتوسطة الاهمية كدلس لا تتجاوز 350 بوجو (91) .

---

(87) — راجع الفقرة المتعلقة بالاوقاف والاحباس في الفصل الثالث .

(88) — تعرف ايضا بضيفة خير الدين بربروسة ، واضع أسس الايالة وتنظيماتها العسكرية .

(89) ESTERHAZY, *De la domination*, p. 279.

(90) — نفس المصدر .

(91) — هذه المساهمة التي تتكفل بتقديمها مدينة دلس هي ثمن 250 قطعة قماش ، راجع :

— BOYER, *L'évolution*, p. 38.

4 ــ الرسوم المفروضة على اليهود والنصارى :

ترجع فى أصولها الى الجزية المفروضة على أهل الذمة القاطنين البلاد الاسلامية مقابل أمنهم وصيانة معتقداتهم (92) . فهذه الرسوم يتكفل بدفعها أمين جماعة أهل الذمة نيابة عن أفراد طائفته بمعدل قرش واحد عن كل فرد (93) .

الا أن الترضيات التي كان يلجأ اليها غالبا أغنياء اليهود ــ سعيا وراء كسب الامتيازات التجارية (94) ــ تضيف الى خزينة الدولة مبالغ ضخمة تجعلها لا تقل فى مدينة الجزائر وحدها عن 500 بدقة شيك أسبوعيا (95) ان لم تصل الى ألف بدقة شيك (96) .

عائدات بيت المال : (97)

تحتل عائدات بيت المال مكانة مرموقة فى التنظيم المالي للايالة ، حتى أنه أفرد لصندوقها الملحق بالخزينة ثلاث سجلات يحتفظ بها كل من

---

(92) *Itinéraire de la régence d'Alger*, p. 114.

93 ــ نفس المصدر

94 ــ نثبت مثالا لذلك ورد فى دفتر التشريفات ملخصه : ان يعقوب بن زهوت كبير اليهود قدم فى 16 صفر من سنة 1231 هـ (1816) هدايا متنوعة تشمل 8 قطع من قماش الملابس وقطعة واحدة من قماش هولندي و 8 قطع من قماش أسود و 8 قطع من الحرير الخفيف وقطعة موسلين للعمائم و 25 رطل قهوة و 200 بوجو ،

— *Tachriffat*, p. 23.

(95) V. de Paradis, p. 98.

(96) D. THAINVILLE, p. 141.

ورد فى كتاب تاريخ البلاد البربرية وقراصنتها للاب دان ، أن جزية اليهود السنوية تعادل ستة آلاف قطعة ذهبية ، راجع :

— DAN (P.), *Histoire de la barbarie et de ses corsaires des royaumes et des villes d'Alger, de Tunis, de Salé et de Tripoly*, Seconde, éd., P. Rocdet, Paris 1637, p. 83.

97 ــ هناك فرق بين العائدات والعوائد ، فالعائدات لفظ يدل على الضرائب المالية والعينية التي تؤدى الى خزينة الدولة وتمول بيت المال والاحباس ، بينما العوائد لفظ شاع استعماله محليا وأصبح له دلالة محددة وهو عبارة عن نوع من الضرائب والعطايا كان يساهم بها الاهالي فى مواسم معينة وبكميات محددة ، ولهذا أصبح لكلا اللفظين ــ العوائد والعائدات ــ استعمال خاص به .

السايجي والعادل والخوجة (98) وقد اكتسبت هذه المكانة لما توفره من أموال وثروات تساعد على سد عجز الخزينة ، وتساهم بقسط كبير فى مصاريفها الكثيرة . فصندوق بيت المال كان يمد الخزينة — عشية الاحتلال — بأربعمائة بوجو شهريا (حوالي 700 فرنك آنئذ) (99) ، وقد ذكر حمدان خوجة فى (المرآة) أن أموال بيت المال تنقل الى الخزينة كلما بلغت الخمسين ألف فرنك (100) .

وتحصل بيت المال على هذه الثروات من عدة مصادر ، أهمها :

5 — رسوم النقابات المهنية والدكاكين التجارية :

يتكفل أمناء النقابات بمد الخزينة بمبالغ مالية وتوفير الخدمات الاقتصادية وتزويد موظفي الدولة بمواد مصنوعة من طرف الصناع مجانا ، مثل تجهيز حدادي مليانة الوجاق بما يحتاجه من الأسلحة والسروج والالجمة .

وعن طريق هذه التنظيمات النقابية أيضا يساهم كل دكان بضريبة شهرية تقدر بثلاثين سنتيما حسب العملة الفرنسية فى ذلك الوقت (101) وكذلك الحانات التي ينظر اليها وكأنها نوع من الدكاكين التجارية (102)

---

(98) G. DE BUSSY, 89.
يثبت هذا الكاتب بان هؤلاء الموظفين الثلاثة يعينون مباشرة من طرف الباشا ويتم عزلهم واقالتهم من مناصبهم بأمر منه ، راجع : G. de Bussy, 90

(99) AUMERAT (J.F.), *La propriété urbaine et le Bureau de bienfaissance musulman d'Alger*, A. Jourdan, Alger 1900, p. 7.

(100) H. KHODJA, p. 112.

(101) JULIEN, *H. d'Algérie cont.*, p. 14.

102 — يمكن أن تضيف الى مصادر الدخل المستخلصة من المحال التجارية ما يتكفل به الزوار من أموال تتقاضاها من بيوت الدعارة ، والتي قد تصل فى مدينة الجزائر وحدها الى 24000 فرنك ، عن Shaw 176

ولهذا نجد كل صاحب حانة ملزما بدفع اثنين دورو اسباني شهريا أي حوالي ثلاثين فرنكا عن دكانه وبوجو واحد أي حوالي ستة فرنكات عن كل برميل خمر يبيعه مع كراء شهري اذا كانت الحانة ملكا للدولة (103) .

6 ـ الفوائد المترتبة على أنظمة التعامل التجاري :

تأتي بالخصوص من حقوق الجمارك ، ورسوم المكس على الاسواق وأرباح تصدير المواد الأولية التي تحتكرها الدولة . فحقوق الجمارك التي يتقاضاها لصالح الدولة قائد المرسى والترجمان وبعض القباطنة متنوعة منها حق التوقف بالموانيء الجزائرية المقدرة بعشرين قرشا على السفن المنتمية للايالة الجزائرية أو الدولة العثمانية ، ولو كانت ملكا للتجار اليهود أو النصارى ، وأربعين قرشا عن السفن المنتمية للدول المسيحية المسالمة وثمانين قرشا على سفن الدول المعادية (104) .

وأهم من الرسم الاول تلك الضريبة النسبية المفروضة على البضائع والسلع المستوردة أو المصدرة على ظهر السفن ، والمحددة بـ 5ر12٪ على الواردات و 2٪ على الصادرات (105) ، وان كانت هذه النسب المئوية

---

(103) BOYER (P.), *La vie quotidienne à Alger à la veille de l'intervention française,* Hachette, Paris 1963, p. 251.

104 ـ على الدول المعادية أن تحترز من الوقوع فى أيدى البحارة الجزائريين عند بلوغها أو مغادرتها لميناء الجزائر ، لكن اذا بلغت المرسى تمتعت بالامن والحماية مقابل رسم تدفعه ، راجع :

— L. de TASSY, 296.

— ROY (J.J.E.), *Histoire de l'Algérie depuis les temps les plus anciens jusqu'à nos jours,* A. Mam et Fils, Tours 1864, p. 144.

— CARETTE, *Algérie*, p. 148.

(105) DAPPER (D'O.M.D.), *Description de l'Afrique,* Woflgang, Amsterdam 1686, p. 178.

— L. de TASSY, p. 297.

— CARETTE, *Algérie*, p. 148.

— PECHOT, p. 33.

لا تحترم فى كل المناسبات ، فالواردات التركيـة لا يتجـاور أداؤهـا 4٪ (106) ، كما أن صادرات البلاد فرض عليها أداء نسبي يصل الى 10٪ بأمر من عمر باشا بتاريخ فيفري 1817 (107) .

ويضاف الى هذه الرسوم الجمركية ، المبالغ التي تدفعها السفن مقابل الاسترشاد بفنار المرسى ، وهي 12 فرنكا عن كل سفينة ، أو تتكفل بمنحها للرياس المستأجرين لمصاحبة السفن العاملة بين المراسي الجزائرية، وهي 10 سكات جزائرية ، أو للتراجمة الملحقين بالسفن الراسية بالميناء وهي 3 سكات محبوب (108) ، وكذلك الهدايا التي يحصل عليها قائد المرسى مثل الهدية الالزامية المعروفة بحق البشماق والمقدرة ب 4 ريالات التي ينالها عند زيارته للسفن الاجنبية واستقباله لقباطنتها (109) .

وتشبه رسوم الجمارك فى تنوعها واختلاف مقاديرها رسوم المكس على الأسواق فى المدن والبوادي ، فعلى كل سوق قائد ينصب لاستخلاصها وتنظيم جبايتها (110) ، وعلى كل سلعة موظف يراقب دخولها وخروجها لأسواق المدن ليأخذ ما يترتب عليها من رسوم المكس ، فقنطار الكتان الصغير رسمه خمسة وعشرون درهما ، وحمل التمر يتوجب على صاحبه

(106) B.A.H.H. 22 559 d'après Temimi. « مقدمة للدفاتر العربية التركية » (مضروبة على الآلة الكاتبة) .

(107) A.O.M. 15 M. 13, Vol. 14, d'après Temimi. « مقدمة للدفاتر العربية التركية »

(108) *Tachriffat*, 45.

(109) BOYER, *La vie quotidienne*, p. 39.

110 – مثل سوق علي خوجة المهمة الواقعة ببلاد القبائل عند ملتقى وادي الكلاب ووادي عمراوة ، وترجع فائدة هذه السوق فضلا عن تحكمها فى طرق المواصلات ومساعدتها على مراقبة القبائل المتنعة ببلاد جرجرة ، الى الأرباح التي تعود من رسومها المقدرة بـ 10 ٪ من ثمن البضاعة الداخلة اليها ، راجع :

— AUCAPITAINE (B.H.), *Confins militaires de la Grande Kabylie sous la domination Turque province d'Alger*, Moquet, Paris 1857, p. 29.

خمسون درهما ، وكذلك حمل الزيتون يؤخذ عليه خمسون درهما ، أما قنطار الارز فيستخلص عليه عشرون درهما (111) ، وهكذا .

وتساهم كذلك فى هذه الرسوم القوافل القادمة الى مدينة الجزائر من مختلف جهات الايالة ، كقافلة تلمسان التي يتوجب على كل حمل منها دينار واحد (112) .

لكن اذا اكتفينا بسرد هذه الارقام المتعلقة بمكس الاسواق أو بجمرك المرسى لا نحصل على طائل لأن الفائدة الحقيقية تكمن فى الاستنتاجات التي تنتهي بنا الى أخذ فكرة عامة عن اجراءات الجمرك وقوانين المكس . ومفادها ان نظام الجمرك الجزائري بسيط فى قوانينه لا يهتم بمقدار الحمولة (113) ، بل يعطي أهمية وأولوية للحماية الجمركية بما يسبغه من امتيازات على السفن المتمتعة بالحماية الجزائرية ، الا أن هذا النظام كان عرضة للتغيرات والتعديلات التي عملت على أحداثها الدول الأجنبية للتخلص من رسوم الواردات المرتفعة ، حتى يسهل عليها غزو الأسواق الجزائرية .

وقد استطاعت أنكلترا بالفعل بعد استرجاع الجزائر لوهران 1792 أن تحصل على تخفيض ، ملموس لرسوم التوريد ، فأصبحت لا تدفع

---

111 — مجموعة أوامر تركية ، مخطوط بالمكتبة الوطنية الجزائرية ، رقم 1378 ، ص 7 و 68 .

112 — نفس المصدر : مما يلاحظ أن فى هذه المجموعة من الاوامر معلومات قيمة تتعلق برسوم الاسواق والجمرك وأسعار المواد الاستهلاكية .

113 — فكل سفينة محملة مهما كان حجمها يترتب عليها ، مقابل نشاطها التجاري مع الجزائر 23 ريال بوجو ، كما أن كل سفينة فارغة ملزمة بدفع 16 ريالا ،
— BOYER, *La vie*, p. 38-39.

عن بضائعها الداخلة للمراسي الجزائرية سوى 5٪ (114) . بعد أن نالت فرنسا هذا الامتياز اثر معاهدة 16 جانفي 1728 المعززة بأسطول الكونت دوكين Conte dequesne (115) ، كما حصلت شركتها المتمركزة بحصن فرنسا « شركة افريقيا » على الاعفاء من دفع رسوم سفينتين كل سنة (116) .

وعكس هذه النتائج السلبية التي تتجت عن التطورات المتعلقة بنظام الجمرك ، نجد أن اجراءات رسوم الأسواق قد أدت خدمات لا تنكر للنظام المالي الجزائري ، فهي الوسيلة العملية لاستخلاص الضرائب من المناطق المستعصية على نفوذ البايليك ، وهي الوسيلة المثلى فى نظر أصحابها لتشديد المراقبة على الأقاليم النائية ، وهي العامل الأساسي فى اشعار السكان بوجود السلطة المركزية ذات التأثير القوي فى الحياة الاقتصادية .

وبعد أن تعرضنا لحقوق الجمارك ورسوم المكس بقي علينا أن نتطرق الى نوع آخر من فوائد التعامل التجاري يدخل ضمن مصادر دخل الايالة،

---

114 — يرى حمدان خوجة أن هذا الامتياز وهو أداء 5 ٪ على الواردات تمتعت به السفن الاوربية والجزائرية على حد سواء ، راجع : — H. KHODJA, p. 90.
أما شالير فانه يفيدنا بأن الأداء المفروض على الواردات هو 5 ٪ ، لكن اذا كانت الواردات تخص اليهود والاجانب فان الاداء يبلغ 10 ٪ ، — SHALER,
بينما بعض الكتاب يثبتون الامتيازات الانكليزية مثل :

— L. de TASSY, p. 297-298.

— ROY, 145.

(115) CARETTE, *Algérie*, 148.

116 — ربما هذا الاعفاء هو الذي دفع الداي حسين سنة 1825 الى تأسيس رسم 10 ٪ ليضمن مراقبة المبالغ المالية التي كانت تقدمها فرنسا مقابل امتيازاتها التجارية بالشرق الجزائري والتي بلغت حسب تقرير قنصلي 214000 ف ، راجع :
— A. Ch. C.M. Algérie concession d'Afrique, rapport du consul général.

وينتج من أرباح تصدير بعض المواد الأولية المحتكرة من طرف الدولة كالحبوب والزيتون والصوف والجلد والشمع والملح .

فهذه المواد الأولية يشتريها البايليك من الأهالي بأثمان بخسة ، أو يأخذها مقابل ضرائب معينة ليعيد بيع جزء كبير منها للبيوتات التجارية اليهودية أو للوكالات الأجنبية ، بفائدة قد تصل الى 50 أو 60 ٪ من ثمنها الأصلي (117)، فأرباح الحبوب وحدها تقدر 000 80 فرنك (118).

ورغم هذه الفوائد الضخمة ، فان البايليك لم يكتف باحتكار الوساطة التجارية ، بل وسع نطاق احتكاره الى تصريف بعض هذه المواد بالتقسيط للاهالي ، ليزيد من أرباحه فمادة الملح (119) الموضوعة بمخازن الدولة تباع القيسة منها ب 9 صايمة للاستهلاك الشعبي (120) .

7 ـ المصادرات :

تعتمد سلطات الايالة على عمليات المصادرة والتغريم والعزل من المناصب للحصول على الثروات والاموال (121) ، عند اشتداد الضائقة

(117) LESPES, *Alger, esquisse de géographie urbaine,* 2ème éd., Paris 1830, p. 145.

(118) Procès verbaux et rapports de la commission d'Afrique (12-12-1833) 24-1-1834.

119 ـ أصبحت مادة الملح لمدة قصيرة تجارتها حرة خلاف العادة بأمر من عثمان باشا مؤرخ بعشرين رمضان 1203 هـ (1788) الا ان هذه المادة الاولية ما فتئت أن دخلت من جديد ضمن قوانين الاحتكار ،ص 47 . — *Tachriffat,*

120 ـ نفس المصدر : ص 50 .

(121) H. KHODJA, p. 120.
— PANANTI, p. 459-460.
— RAYNAL, T. I, p. 137.
— *Algérie en 1830, vue à travers des témoignages de l'époque documents algériens,* Alger 1957, p. 22.

المالية ، أو تحت ضغط الرأي العام المعادي للاحتكارات اليهودية (122)، أو للحد من نفوذ بعض الموظفين ، أو لمعاقبة البايات الطموحيين ، أو عند تعرض الدايات لحوادث الاغتيال والشغف .

ولأخذ فكرة تقريبية عن ضخامة الثروات المصادرة وكثرة حوادث التغريم نثبت بعض عمليات المصادرة والتغريم الواردة فى حوليات أحد الخوجات الاتراك ، وهو كاتب باي التطري ابراهيم بورصالي ، فقد جاء فيها أنه تمت مصادرة ثروات عصمان باي وهران المكونة من سفينة تقل الاثاث والتحف وقافلة تضم 39 جملا تحمل الهدايا والاموال والسلاح و 30 حصانا و 26 عبدا .

وهناك أيضا تغريم محمد شاوش صهر الوزناجي بـاي قسنطينة بـ 3000 ريال و 4000 دينار و 500 محبوب سنة 1797، والحاج حميدة بـ 4000 محبوب و 3000 ريال وأشياء أخرى تقدر بـ 14200 ريال .

وكذلك تغريم الباش سايس ولد عمار بـ 1000 ريال و 6 بغال و 4 أسلحة نارية و 20 ثورا و 70 تليسا من القمح و 600 صاع من الشعير .

كما أن اطلاق سراح سي حسن باي التطري المحجوز كان مقـابل 102000 سلطاني وبعض الجواهر والملابس والعبيد سنة 1801 (123) .

---

122 ـ الذي تسبب فى الانتفاضة الشعبية ضد اليهود فى 28 جوان 1805 من طرف الانكشاريين والاهالي وقتل فيها كبير اليهود نفتالي بوشناق ، راجع :
— GRAMMONT, *H. d'Alger*, 361.

(123) FERAUD, « Ephémérides », p. 307-315.

8 ـ أرباح القرصنة (أو غنائم الجهاد البحري) :

ظلت القرصنة لمدة طويلة موردا للرزق ومصدر للثروة وعاملا حاسما فى تنشيط الاقتصاد بالجزائر العاصمة ، فقد كانت مهنة مربحة فى نظر كثير من المؤرخين المحدثين ، تنال الدولة من غنائمها حصة تتراوح بين السبع (124) والعشر (125) ، وتحظى بـ 12 ٪ من أسعار السفن المحتجزة (126) ، وتضع تحت تصرفها كل الاسلحة المصادرة فى عمليات القرصنة باعتبارها غنائم حرب مشروعة ، كما أنها تنال قسطا وافرا من المبالغ التي تدفع لافتداء الاسرى الاروبيين (127) .

لكن أرباح القرصنة لم تعد فى الفترة المحددة لهذه الدراسة مصدر ثروة محترمة ، اذ بدأ نشاطها يخف وعوائدها تقل منذ القرن الثامن عشر الميلادي ، رغم فترة الازدهار القصيرة التي عرفتها القرصنة الجزائرية فى السنوات الاولى من القرن التاسع عشر ، بفضل جهود قراصنة مشهورين كالرايس حميدو (128) وملائمة الظروف الدولية (129) ،

(124) DAPPER, p. 178.

(125) DAN, p. 83.
حسب ما أفادنا به لوجي دوتاسي تقدر حصة الدولة من غنائم القرصنة بـ (ثمن) الغنائم :

(126) *Tachriffat*, p. 48.

127 ـ مما يدل على أهمية المبالغ المالية لافتداء الاسرى المسيحيين أن أسبانيا وحدها كانت تدفع سنويا ما قيمته 60 ألف قرش ، لافتداء من مجموعة من الاسرى بين 200 و 300 أسير ، عن :
— TURBET DELOF (G.), « Un état présent du royaume d'Alger en 1684 », *R.H. C.H.*, n° 6-7, p. 249.

128 ـ من أشهر غزوات الرايس حميدو البحرية ، استيلاؤه على السفينة البرتغالية (Le Cygne) فى 8 ماي 1802 ، مما وفر للجزائر أرباحا بلغت 166246 ريالا اي 19423125 فرنكا ، راجع :
— DEVOULX, « Registres des prises », 70.
— DEVOULX, « Un exploit », 126-127.

129 ـ اشتغال الدول الاوربية بالحروب النابليونية .

والتي ساعدت بقسط وافر فى تغطية العجز المالي للايالة بين سنتي 1805 و 1815 بأرباحها البالغة ثمانية ملايين فرنك .

وقد وضعت حدا لهذا الانتعاش حملة اللورد اكسموث 1816 التي نتج عنها تحطيم أغلب السفن واطلاق ما تبقى من الاسرى بدون مقابل وهم 1606 أسرى (130) .

كما أدى تدمير السفن الجزائرية المشاركة فى معركة نافرين البحرية ، وفرض الحصار البحري الفرنسي على السواحل سنة 1827 الى تدهور أرباح القرصنة ثم انقراض نشاطها (131) .

9 ـ الاتاوات والهدايا :

تزخر مراسلات القناصل(132) وكتب الرحالة الاوربيين(133) وسجلات الدولة الجزائرية (134) ، بقوائم طويلة للاتاوات والهدايا القنصلية .

ومما يلاحظ أن هذه الاتاوات والهدايا لم تعد فى الفترة الاخيرة من حياة الايالة الجزائرية التزامات مالية بالمعنى الصحيح تساهم بدخل محترم

---

(130) *Tachriffat*, 86.
— TEMIMI, *Recherches*, 207-237.

(131) DECHAUD, 70.
حسب شالير ان السفن الجزائرية 1822 تتكون من 12
وحدة بحرية بين الصغيرة والكبيرة ، عن : Shaler, 61

(132) PLANTET, *Les consuls*.
— GRAMMONT (H.D. De), *Correspondance des consuls d'Alger* (1690-1742) *d'après les archives de la chambre du commerce de Marseille A.A. 490*, Alger 1890.

133 ـ مثل شاو ـ فانتور دو بارادي ـ بوتان ـ دي بواتانفيل ـ شالير .

134 ـ دفتر تشريفات ـ مذكرات نقيب الاشراف ـ ارشيف دار ولاية الجزائر ـ مجموعة أوامر تركية .

للخزينة ، بل أصبحت مجرد هدايا دبلوماسية وترضيات مالية تقدم مقابل حرية الملاحة ونيل الاحتكارات والامتيازات التجارية (135) .

وقد أدى الى هذا الوضع الجديد الذي آلت اليه قضية الاتاوات ، انكماش الاسطول الجزائري وعدم الاستقرار الداخلي الذي عرفته الجزائر في تلك الفترة ، فضلا عن أن نمو الفكرة القائلة بضرورة التبادل التجاري الحر (136) وتبدل الوضع الدولي بعد سقوط نابليون بالخصوص دفع بكثير من الدول الاوربية الى العمل على محو ما تعتبره أعتداء واغتصابا واهانة تلحقها الايالة بالشرف المسيحي والحق الدولي .

وبذلك التجأت دول أوربية الى استعمال القوة أو التظاهر بها ، مثل فرنسا سنة 1690 وانكلترا وهولندا 1816 والولايات المتحدة 1825 (137) ، كما أن بعض الدول الاوربية الاخرى فضلت الالتجاء الى حماية الدول القوية (138) ووساطة الدول الصديقة (139) .

وبذلك تضاءل مورد الاتاوات ، فلم يعد متوسط ما تقدمه الدول للايالة من الترضيات والهدايا يتجاوز 125 ألف فرنك سنويا (140) ،

---

135 – مما يؤكد هذا الراي تصريح كوندومين في مذكرته ، واشارة القنصل فيليب جان دوران في مراسلاته ، راجع :
— EMERIT, « Voyage », p. 378.
— GRAMMONT, *Correspondance,* 60.

(136) LAROUI, 249.

(137) PLANTET, *Les consuls,* p. 56.

138 – توسطت انكلترا لدول سردانيا وهانوفر وبريمن ، وتوسطت فرنسا لدولة الكنيسة .

139 – كما توسطت الدولة العثمانية لدول النمسا والسويد وبروسيا . لزيادة الايضاح حول هذه الوساطات ، راجع :
— V. DE PARADIS, 141.
— PLANTET, *Les consuls,* 56-57.
— D. THAINVILLE, 156.

(140) PLANTET, *Les consuls,* 56.

أغلبها مواد استهلاكية (141) ، يحصل عليها أغلب الموظفين ولو باستعمال التهديد والعنف حسب ما نستنتجه من بعض الكتاب (142) .

ج ـ مميزات مصادر دخل الايالة الجزائرية :

وربما لا تكتمل الفائدة من هذه الدراسة عن مصادر دخل الايالة الجزائرية الا بعد ابراز مميزاتها ومناقشة تأثيراتها الايجابية والسلبية على النظام المالي . وذلك بتناول أصول هذه المميزات وأسسها العامة ، وعلاقتها الشاملة بالنشاط الاقتصادي .

1 ـ الأسس والأصول التي ترتكز عليها مصادر الدخل :

تخضع تنظيمات مصادر الدخل فى جوهرها لأحكام الشريعة الاسلامية فهي تقر حق العشور والزكاة والجزية والخراج ، كما أنها تأخذ بالتنظيمات العثمانية وتتأقلم مع ظروف البلاد ووضعيتها .

فالتنظيمات العثمانية المتـأثرة أساسـا بالنظم الفـارسية السلجوقيـة والبيزنطية وبأوضاع البلقان والبحر المتوسط ، كان لها تأثير قوي فى قوانين غنائم البحر والاتاوات والهدايا الالزامية وحكـور المكافـآت وحقوق الديوانة واحتكار بعض المواد الاولية ، كما أن قـوة العرف

141 ـ تتراوح كمية هدايا الفواكه التي تساهم بها فرنسا من 6 الى 7 آلاف جنيه توزع على 60 شخصية ، كل موظف ينال هدية حسب مرتبته الاجتماعية ، عن :
— V. DE PARADIS, 141-142.

142 ـ من هؤلاء الكتاب :

— PLANTET, *Les consuls*, 65.
— GRAMMONT, *Correspondance*, 164.
— D. THAINVILLE, 149.

القبلي وشيوع الحياة البدوية وطبيعة الحياة فى الريف والمدن تساعد على الالتجاء الى أنظمة مالية كان العمل جاريا بها فى الفترة التي سبقت مجيء العثمانيين ، كالمعونة واللزمة ورسوم الحرف ومكس الاسواق (143) .

ولهذا لا نطمئن الى التقسيمات التي ترجع موارد الدخل الى ضرائب شرعية أو غير شرعية ، قرآنية أو غير قرآنية ، لأننا نرى أن هذا التقسيم يعتمد على نظرة سطحية تتجاهل الأحكام الشرعية ومرونتها (144) .

2 ـ تعدد مصادر الدخل وتأثيرها على النشاطات الاقتصادية المنتجة :

يمتاز نظام ضرائب الايالة بتعدد مصادره وتأثيره على النشاطات الاقتصادية المنتجة ، فلم يفلت من هذا النظام الجبائي أي فرع من الانتاج الفلاحي والصناعي والتجاري ، ولا أي مادة قابلة للدفع (145) .

وقد أدى هذا التوسع فى جلب الضرائب الى جعل الدولة أداة استهلاك تعيش على موارد البلاد دون أن تسعى الى تنميتها أو تطويرها ، فكل ما تنتجه البلاد يستهلك فى دفع رواتب الموظفين والجند (146) ، أو يودع فى خزائن الدولة دون التفكير فى تطوير وسائل الانتاج التي عرفت آنذاك نموا ملحوظا بالبلاد الاوربية .

كما كان من نتائج هذا التوسع فى استخلاص الاموال والثروات عن كل نشاط اقتصادي بالبلاد أن أصبحت أغلب أنواع الضرائب والرسوم

143 ـ لزيادة الايضاح حول طبيعة نظام الضرائب فى الامبراطورية العثمانية راجع : انيس محمد ، **الدولة العثمانية والشرق العربي 1514 ـ 1914** ، القاهرة ، بدون تاريخ ، ص 95–97 .

144 ـ لزيادة الايضاح حول الايرادات العامة فى الشريعة الاسلامية ، راجع : عبد الرسول ، علي ، **المبادىء الاقتصادية فى الاسلام والبناء الاقتصادي فى الدولة الاسلامية** ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1968 ، ص 241–262 .

(145) GRAMMONT, *H. d'Alger*, 410.

(146) ROY, 141.

تمس المهن والوظائف التي يباشرها الشخص الداخل ضمن النقابة المهنية أو المجموعة العرقية ، أو تطبق على الملكيات العقارية والجماعات الريفية لا على الاشخاص أنفسهم ، وربما هذا هو السبب فى حكم بعض الكتاب على ضرائب الايالة على أنها ضرائب غير مباشرة فى مجملها باستثناء ضريبة الرأس المفروضة على أفراد الطائفة اليهودية وبعض النصارى والحضر بالمدن .

3 ـ النظرة الواقعية لنظام الضرائب :

يتصف نظام ضرائب الايالة بالنظرة الواقعية (147) ، فهو رغم النتائج المتواضعة التي انتهى اليها، يأخذ بعين الاعتبار واقع البلاد ونفسية الاهالي، وربما كان هذا هو السبب فى عدم تعرض أجهزة النظام المالي للتغييرات والتعديلات الجذرية كما أن هذه النظرة الواقعية لأوضاع البلاد هي التي ساعدت على نمو المصالح المتبادلة بين البايليك والفلاحين ، فبفضل واقعية نظام الضرائب وتوفر العامل الزمني أصبح حق العمل فى المزارع واستعمال الارض له صفة الملكية الخاصة وقوة القانون (148) .

ولعل أهم مظاهر النظرة الواقعية لنظام الضرائب يتمثل فى سعي الحكام الى استمالة المرابطين لاستخدام نفوذهم الروحي فى الاوساط الشعبية عند استخلاص الضرائب ، والعمل على كسب ولاء رؤساء وشيوخ القبائل تجنيد قبائل المخزن للاعتماد عليها فى فرض الطاعة على القبائل الملتزمة . بمساهمات مالية (149) .

---

147 ـ تتمثل النظرة الواقعية لنظام الضرائب فى أنها تأخذ بعين الاعتبار واقع البلاد الاقتصادي والاجتماعي .

148 ـ هذا ما سلم به السيد نوشي ، راجع : 91 ، NOUSCHI, *Enquête,* —

149 ـ كوران ، ص 27 .

كما تتمثل هذه الواقعية فى اختصاص كــل منطقة بضريبة تتــلائم وطبيعة تضاريسها وأحوالها المناخية، فالصحراء تؤخذ منها المعونة والعسة، والهضاب العليا تفرض عليها الغرامة والمعونة ، والتل تسود فيه ضريبة العشور .

وبذلك أصبحت الضرائب بالايالة الجزائرية أخف وطأة من الضرائب التي كان يفرضها مثلا البايات الحسينيون وحكامهم على الايالة التونسية (150) ، لأنها تتماشى مع ظروف البلاد الاقتصادية والاجتماعية .

4 ـ عدم التمكن من تقييم وتقدير مصادر دخل الايالة :

وذلك لأسباب عدة أهمها :

أولا : أن المعلومات التي تجود فى السجلات الرسمية نادرة وغير كاملة لسوء الحظ ، تتداخل فيها الارقام والمعلومات الجزئية ، ما يجعــل استخراج نتائج عامة منها ضربا من المستحيل .

ثانيا : اختلاف مقادير الكيل والوزن الواردة فى السجلات الرسمية ، من منطقة الى أخرى ، فالصاع فى مدينة الجزائر يساوي 60 لترا ، وفى التطري قد يصل الى 140 لترا (151) ، والزويجة

فى دار السلطان وحدها تتراوح بين 5 هكتارات و12 هكتار حسب تضاريس الاراضي الفلاحية وجودتها (152) .

---

150 ـ التميمي ، عبد الجليل ، فهرس موجز للوثائق العربية والتركية ، عمل مضروب على الآلة الكاتبة .

(151) FERDERMANN et AUCAPITAINE, « Baylik de Tetteri », *R.A.* T. XI (1876) p. 118.

(152) Urbain, 402.

— Vayssettes, 115.

حسب التقرير الذي سمحت به تحقيقات السلطة الملكية الفرنسية :
أن الزويجة بالجزائر الوسطى تقدر بـ 12 هكتارا فى السهل . و7 هكتارات فى الساحل ، و 5 هكتارات فى الجبل ، كما أن الجابدة فى الناحية الشرقية تقدر بـ 15 هكتار حسب تقديرات السيد فاسات

ولهذا أصبح تحديد مقدار الضرائب لاسيما اذا كانت من المـواد العينية شيئا صعب المنال . ولم يبتعد التاجر البروفانسي ـ الذي مكث فى الجزائر ثلاثين سنة ـ عن الحقيقة عندما كتب : بأن أرباح القرصنة غير مستقرة كأسوام القمح والشعير والمواشي والدواب (153) .

ثالثا : بقاء قسم هام من الضرائب العينية او النقدية خارج مراقبة الدولة وحساباتها الرسمية بعيدا عن أنظار الكتاب والمؤرخين ، وذلك أن استخلاص الضرائب يتم اما عن طريق الوسطاء والالتزام ، ممـا يعطي الحق للموظف أن يأخذ مرتبه من الضريبة التي يجمعها ، أو يحتفظ بجزء من الضرائب التي عمل على تحصيلها (154) .

رابعا : خضوع مصادر الدخل للمواسم الفلاحية التي تتحكم فيها تقلبات الطقس وسوء الحالة الصحية فى الارياف ، فكـرة الأوبئـة والمجاعات كانت فى كثير من الاحيان سببا فى توقف النشاط الاقتصادي، أو التأثير عليه .

خامسا : عدم تمكن السلطة التركية من بسط نفوذها على مساحات شاسعة من الايالة الجزائرية ، فحتى ثلاثة أرباع الجزائر الشمالية التي كانت تمارس فيها السلطة سيادتها كانت تضم مناطق ظلت ممتنعة عن دفع ما يتوجب عليها من التزامات جبائية (155) .

ولهذا لا تعطي لنا الضرائب المستخلصة حكما صحيحا على قـدرة الجزائر المالية ، ما دامت هناك مناطق عديدة خارجة عن نظام الضرائب .

---

(153) d'Estry, p. 141.

154 ـ نفس المصدر .

(154) H. Khodja, 127.

155 ـ هناك دراسة حول المناطق الخاضعة للسلطة التركية بالجزائر للسيد ربل ، راجع :
— Rinn, 121-124.

5 ـ تأثير الالتزام على مصادر الدخل :

لقد أدى حرص سلطات الايالة على تأمين موارد دخل مضمونة للخزينة الى اقرار نظام الالتزام (156) ، الذي خول للموظفين جمع الضرائب والرسوم مقابل مبالغ مالية محددة تقدم مسبقا ، مما كان له فيما بعد آثار سلبية على النظام المالي بالخصوص ، لأن الجباة يعملون على تعويض الاموال التي اشتروا بها مناصبهم (157) ويحرصون فى الوقت نفسه على الحصول على المبالغ اللازمة للاحتفـاظ بوظائفهم وتأمـين مستقبلهم اذا تعرضوا لغضب السلطات أو نالهم العزل والتغريم .

وقد تنبه حكام الايالة الى مفاسد وعيوب هذا الاسلوب فى الحصول على الضرائب والرسوم (158) ، فعملوا على الحد من اغلاطه ونتائجه السلبية بتحديد نسبة من الضرائب يتقاضاها الجابي على عمله وهو عشر المحصول فى أغلب الحالات أو ربع الضريبة فى بعض الحالات الخاصة مثل ما كان جاريا به العمل عند جمع عائدات العشور بالمدية (159) .

ولكن هذا الاسلوب الاخير المتمثل فى اعطاء نصيب من الضرائب للموظفين المكلفين بجمعها ، لم تكن نتائجه أفضل من نتائج نظام الالتزام

---

156 ـ استحدثت الدولة العثمانية منذ عهد محمد الفاتح نظام الالتزام ، لعجز الدولـة عن جمع الضرائب مباشرة ولضمان الحصول على موارد دخل محددة ، وعنـد ضعف الدولة زادت عيوبه وعوض بنظام الامانات سنة 1839 ، لكن انخفاض المردود اضطر الدولة العثمانية الى اعادة نظام الالتزام وظل متبعا حتى انقراض السلطنة العثمانية ، راجع :

— *Encyclopédie de l'Islam*, nouvelle édition E.J. Brill, Paris 1954-60, p. 151-152.

157 ـ من النصوص التاريخية المتعلقة باشتراء المناصب ، الذي اقتبسه بودان من طلعة سعد السعود للمزاري والذي جاء فيه « ليعلم الحاضرون .. أن القائد المزارى بن اسماعيل قد دفع لنا ما قيمته 7500 ريال بوجو فى شكل رسم التزام يوم الباسه الخلعة وتوليته هذا المنصب بتاريخ 15 من شهر ربيع الاول سنة 1241 هـ (29 اكتوبر 1825) ، من :

— Boudin (M), « La prève chronique de Bey Hasan extrajt et tra. de la Tal'at-Os-

(159) *Tachriffar*, 53.

(158) H. KHODJA, 126-127.

جاء فى دفتر التشريفات ما نصه : « على كل زويجة من مدينة المدية 2 ريال وربع ، ويترك ربع ريال للمكلف باحصاء الزويجة » .

السابق فكلا الاسلوبين لم يعمل على نمو الاجهزة المالية للبلاد وتسبب فى حرمان الدولة من فوائد وأرباح وفيرة ذهب قسم كبير منها الى جيوب الجباة ، وأدى الى انهاك موارد السكان المتواضعة ، فالفلاح الذي أثقلت كاهله الضرائب وثبطت همته فى العمل والانتاج بسبب هذه الاجراءات المالية لم يعرف الهدوء ولا سعة العيش فاضطر الى ترك ما يقرب من ثلاثة أرباع الاراضي الصالحة للزراعة بدون انتاج ، مما شجع الحياة البدوية وساعد على اجتياحها لمناطق كانت سابقا موطنا للاهالي المستقرين .

6 ـ الحملات العسكرية كوسيلة للحصول على موارد الدخل :

لم تكن جباية الضرائب فى الارياف تجري بصورة اعتيادية بل كانت تتم تحت الضغط والاكراه فى كثير من النواحي ، ولهذا يلتجىء الحكام الى ارسال الحملات التأديبية لارغام الاهالي فى حالة العصيان والتمرد على دفع الضرائب المتوجبة عليهم مثل الغرامة أو الخطية أو المعونة .

وتعتمد هذه الحملات العسكرية على قبائل المخزن ذات الامتيازات الاقتصادية (160) ، فبفضل هذه القبائل الحليفة تتدعم الفرقة التركية (محلة اليولداش) ، التي لا يتجاوز عدد أفرادها فى أغلب الاحيان 270 جنديا ، باعداد وفيرة من الفرسان ، وقد أدى ذلك الى تكوين قوة ضاربة يتراوح عدد رجالها بين 500 و 1000 رجل على رأسهم الباي وآغا

---

160 ـ نظرا للمهام التي تكلف بها قبائل المخزن يمكن وصفها بأنها قبائل ادارية لها صبغة فلاحية وعسكرية . ومن الجدير بالذكر أن قبائل المخزن هذه تتعدد ألقابها بتعدد المناطق التي تستقر فيها ، فهي زمول أو دوائر أو عبيد أو مكاحلة أو عزارة أو مخازنية .

هناك دراسات عن قبائل المخزن نجدها فى :

— H. KHODJA, 117-118.

— CARETTE et WARNIER, *Description.*

— URBAIN, Notice

— ESTERHAZY, *Notice historique sur le Maghzen d'Oran*, Oran, 1849.

المحلة ، ومقسمة حسب تنظيماتها الداخلية الى مجموعة خيام كل خيمة منها تضم فصيلة يشرف عليها شاوش .

ويمكن استنتاج خط سير حملات ، محلات جمع الضرائب .. الموجهة لشرق البلاد وغربها فى أوقات الحصاد ، من استقصاء المعلومات التي يوفرها الشواف (161) العارف بمضارب خيام القبائل ومن تتبع خط سير المحلة وتنقلها بين الدواوير والمداشر .

فمحلة التطري مثلا تنطلق من عين الربط بأعلى ضاحية مصطفى متوجهة الى سهول عريب عن طريق الاخضرية ووادي يسر ومنها الى سهول سور الغزلان لتجتاح قبائل ديرة المتماطلة فى دفع ما عليها من الضرائب ، ثم تمر المحلة بعد ذلك على قبائل الشلالة وعدراوة والمشارف وأولاد علان والفراش بمناطق التطري الجنوبية حتى تبلغ البرواقية حيث تتم مهمة المحلة ويعود الباي الى المدية ويلتحق الآغا ببقية فرسانه بالعاصمة (162) .

ولكن فائدة هذه الحملات لا تكمن فى تجولها وتنقلها فى أرجاء البلاد ولا ترجع الى استعراض قوتها وجبروتها أمام الاهالي العزل ، بل تأتي من النتائج المترتبة على عملياتها الحربية وتأثيراتها على الانظمة المالية للايالة . فهذه الحملات تعتبر وسيلة عملية فى تحصيل الضرائب من المناطق يسهل معه استعمال تكتيك الخيالة فى تتبع العصاة والممتنعين .

فهذه الحملات تعتبر وسيلة عملية فى تحصيل الضرائب من المناطق المستعصية على الحكام ، كأراضي الجنوب حيث يسود اقتصاد رعوي يسهل معه استعمال تكييف الخيالة فى تتبع العصاة والممتنعين .

(161) ESTERHAZY, *De la domination*, 251.
(157) FEDERMANN et AUCAPITAINE, 292 et sq.

كما أن هذه الحملات أيضا أداة فعالة لتنفيذ عمليات المصادرة واكتساب الغنائم ، التي ينال كل مشارك فى الحملة نصيبا محددا منها ، فلقائد المحلة أو الباي ثلثا الغنائم ، ولفرسان المخزن الثلث الباقي ، علاوة على التشجيعات التي يتلقونها مقابل النتائج التي يحصلون عليها (163) ، فضلا على أن هذه الحملات تعتبر فرصة سانحة لأفراد الفرقة التركية (اليولداش) المشاركين فى المحلة ، لجمع الزاد الضروري لبقية السنة والحصول على كميات من ريش النعام الغالي الثمن (164) .

ولعل أهم من هذه النتائج كلها تلك الخسائر الفادحة التي تتكبدها المناطق التي تتوجه اليها الحملات ، وذلك الركود الاقتصادي الخانق الذي تتركه وراءها (165) ، وربما يكون فى حكمنا هذا نوع من المبالغة اذا لم تثبت بعض الامثلة عن هذه الحملات وغنائمها الضخمة . من ذلك أن باي قسنطينة أحمد المملوك قام بحملة على سلاطين بني جلاب بتوقرت بتحريض من فرحات بن السعيد الراغب فى بسط نفوذه على تلك المنطقة مقابل 50 ألف بسيطة ، فاسترضاه محمد بن جلاب بعد أن قطع 200 نخلة انتقاما ، باعطائه مبلغ 000 10 ريال بسيطة سنة 1818 (166) .

ومن ذلك أيضا أن مصطفى بومزراق باي التطري قام بحملة ضد قبيلة الاربعاء سنة 1825 حجز أثناءها 120 من أعيانها واستولى على 10700 جمل بيعت فى مكانها لقبائل القوم (167) .

163 ـ أهم هذه التشجيعات ينالها الفارس عندما يستظهر برأس قتيل من الاعداء ، أو يغنم مكحلة أثناء المعركة ، ففي الحالة الاولى ينال منحة تقدر بـ 30 ريالا (60 فرنكا) ، وفى الحالة الثانية يتلقى مكافاة بـ 10 ريالات (20 فرنكا) ، بينما الخيل تعود للدولة ، وملابس وأمتعة القتلى يحتفظ بها فرسان القبائل الحليفة ، هناك وصف لهذه التشجيعات نجده عند :

— FERAUD, *Notice sur Oulad-Abd-En-Nour*, p. 151.

(164) DAPPER, 177-178.

(165) Tableau, T. I, 1830-1837, p. 78.

(166) FERAUD L. Ch., *Le sahara de Constantine, notes et souvenirs*, A. Jourdan, Alger, 1887, p. 80.

(167) FERDEMANN et AUCAPITAINE, p. 301.

كما قام نفس الباي في السنة التالية بحملة ضد أولاد مختار الشراقة عادت عليه بغنائم تقدر بـ 500 جمل و 4000 خروف (168) .

وفي هذا السياق تندرج غزوة محمد الكبير باي معسكر المكونة من : 15000 رجل منهم 2000 تركي ، والتي جرت وقائعها جنوب معسكر على بعد 20 كلم ، وقد تم فيها معاقبة 14 أو 15 دوارا ، وكانت نتائجها كما يلي : الحصول على غنائم تقدر ب 000 67 رأس من الاغنام والماعز و 5000 جمل و 633 بغلا و 720 بقرة وثورا ، ووقوع 60 شخصا في الاسر أغلبهم من النساء . وقد تم بيع هذه الغنائم وتوزيعها على قبائل المخزن وفرق اليولداش (169) .

لكن هذه الغنائم العديدة والاحصائيات الجزئية والمقادير المشتقة التي كثر تكرارها أثناء تعرضنا لمصادر دخل الايالة ، لا يمكن أن نخرج منها بحكم عام أو نأخذ منها فكرة تقريبية الا اذا أثبتناها ضمن جدول عام معتمد على كتب عديدة عالجت موضوع الموارد المالية .

---

168 ـ نفس المصدر .

(168) EMERIT, « Thedchat », p. 40.

جدول عام لموارد دخل الايالة الجزائرية

المصادر المعتمدة مرتبة زمنيا	مقدار موارد الدخل	ملاحظات
هايدو (1581)	450000 دكا	دكا = بندقية
دابر (170) (1686)	450000 دكا	دكا = بندقية
دان (171) (1634)	بين 100000و450000 دكا	دكا = بندقية
كاتب مجهول فى القـرن 17 (172)	3000000 ج	موارد قارة 40000 ق موارد غير قارة 660000 ق
لوجي دوتاسي (1725)	1100000 ق = 2750000 ف	لا تتجاوز 33000000 د (174)
شاو (17) (20 – 1732)	4000000 ف	اي ريال مستعمل
فانتور دوبارادي (170) (88 – 1790)	6756100 ق	
بوتان (175) (1808)	بين 3000000 و 4000000	كل د.س.= ف. فرنسية
شالير (176) (1822)	434800 د . س .	
جـدول المؤسـسـات الفرنسيـة (178)	تصل الى 3000000 ف	
ونودو (178) (1830)	10000000 ف	
دوزي (180) (1833)	تصل الى 3000000 ، لا تتجاوز 5000000 ف	
ديستري (181) (1845)	671400 ق	
روا (182) (1864)	870400 ق	
تليسي (183) (1936)	لا تتجاوز 3000000 ف	منها 1800000 ف مداخيل نقدية

(170) DAPPER, p. 178.
(171) DAN, p. 83.
(172) EMERIT (H.), « Un document inédit sur Alger au XVII° siècle », *A.I.E.O.* T. XVII, (1959), p. 242.
(173) SHAW, tra. Cathy, p. 209.
(174) La Haye, p. 408.
(175) V. De PARADIS, p. 146-150.
(176) BOUTIN, p. 81.
(177) SHALER, p. 49.
(174) D'après *tableau en 1830-37*, p. 369.
(178) Tableau, en 1840, p. 355.
(179) D'ESTRY, p. 142.
(180) ROZET, T. III, p. 399.
(181) ROY, p. 139-140.
(182) PELLISSIER (E.), *Annales Algériennes*, la Première édition Anselin

الفصل الثالث

وجوه الإنفاق

بعد أن تطرقنا فى الفصل السابق الى مصادر دخل الايالة ، يجدر بنا أن ندرس وجوه الانفاق التي كانت تتحملها خزينة الدولة باعتبارها الجانب الآخر من المعاملات المالية للخزينة ، غير أن الباحث فى هذا الميدان الحيوي فى اقتصاد الايالة قد يجد امكانياته محدودة ومعلوماته متواضعة ، لأن نفقات الخزينة رغم أهميتها وتنوعها لم تلق العناية اللائقة بها . مـن المصادر المعاصرة والوثائق الخاصة بتلك الفترة .

وعلى كل فسوف نتعرض لوجوه الانفاق المختلفة لخزينة الايالـة ، محاولين القاء نظرة شاملة واستخلاص فكرة عامة عن هذا النشاط المالي من الناحية التاريخية .

وسنتناول هذه النفقات المالية من حيث الاغراض التي تنفق فيهـا والأبواب التي تخصص لها ، فهي عبارة عن جرايات للجند أو رواتب للموظفين أو هدايا تقدم للحرمين الشريفين أو ترضيات وهدايا ترسل الى استانبول ، أو قد تكون فى شكل مساهمات فى الأعمال الخيرية والخدمات الاجتماعية ، أو مساهمات فى المنشآت العمرانية .

1 ـ جرايات الجنـد :

تؤلف المبالغ التي تنفق على الجند جانبا هاما من الأموال التي تتطلبها نفقات الدولة ، وهي اما أجور شهرية أو منح ومكافآت طارئة ، فالأجور

الشهرية تنفق على الجند كل شهرين قمريين ، وهذه تعرف بالجرايات الصغرى لأنها تخص قسما من الجند فقط ، بينما بقية الجيش الموزع على الحاميات فى أنحاء الايالة يعين له موعد سنوي يقبض فيه جرايته وهذه المناسبة السنوية تعرف بالجرايات الكبرى .

وقد جاء فى مخطوط لمحمد الصالح العنتري فقرة تتعلق بالراتب السنوي للجندي ، حيث نصت على « أن الرجل العسكري فى ذلك الزمان له راتب سنوي يأخذه من دار باشة الجزائر كل سنة أعني من خزينتها ، قدره مائة ريال جزائري سكة ذلك الوقت ، فيعول عيلته وأولاده منها » (2).

وللأجور الشهرية التي تسدد فى نهاية كل شهرين أو عند حلول الموعد السنوي المتعارف عليه ، حد أدنى لا تنقص عنه، وحد أقصى لا تتجاوزه ، اذ أن هذه الجرايات تبدأ متواضعة جدا لا تتجاوز فى أغلب الأحيان ثماني صائمات ثم تبدأ فى الزيادة بتعاقب السنين ، فتزيد صائمة واحدة بعد انقضاء كل سنة أو تتضاعف عند توفر بعض المناسبات السانحة والظروف الملائمة (3) ، حتى تصل الى الحد الأقصى بعد مدة أقصاها خمسة عشر سنة ، يقضيها الانكشاري فى الخدمة العسكرية (4) . فلا تتجاوز جرايته بعد ذلك ثمانين صائمة ، ويشذ عن هذه القاعدة مرتب آغا الهلالين الذي يبلغ ألفي بطاقة شيك (5) ، والذي يتمتع به كل آغا يتقلد هذا المنصب مدة شهرين قمريين ليصبح بعدهما معزول آغا له مرتب سام .

---

(1) V. De PARADIS, p. 58 et 65.

2 ـ العنتري : ص 9 .

(3) ROY, p. 84.

(4) L. De TASSY, p. 249.
— WEISSMAN, p. 68.

(5) L. De TASSY, p. 251.

وتصرف أجور الجند طيلة أشهر : محرم ، وجمادي الأولى ، ورجب ، ورمضان ، وذو القعدة (6) ، في كل أيام الأسبوع ما عدا يوم الجمعة (7). ويترأس حفل توزيع الجرايات آغا الهلالين الذي يحق له بهذه المناسبة تبوأ مقام الداي في حضور مجلس الديوان العام (8) ، وتصرف الجرايات بعد المناداة على الفرق حسب نظام دقيق ، فان كان أصحاب الأجور ضباطا تدفع لهم الأجرة في قاعة الديوان وان كانوا جنودا توزع عليهم الجرايات في ساحة القصر (9) ، أما اذا كانوا من فرق الرياس وجنود البحر ، فتسلم لهم الجرايات في ثكناتهم بالمرسى حتى يؤمن غضبهم ويكون الداي بعيدا عن بطشهم ، وهذا مرده الى العداء المستحكم بين فرق الوجاق التي يختار منها الداي ، وطائفة الرياس المكونة في أغلبها من رجال الأرنووط .

ولا تكتمل هذه الأجور الا بتلقي مكافآت ومنح مؤقتة ، منها ما هو قار متعارف عليه بمناسبة تولي الداي الجديد أو تلقيه الخلعة من استانبول ، أو لرفع معنويات الجند عند تعرض البلاد للغارات البحرية أو الثورات الداخلية ، وفي هذه الحالة تقدر مكافأة كل جندي بخمس موزونات (10) أو عند حلول المواسم والاعياد الدينية كالمولد النبوي الشريف الذي تنال فيه حامية بسكرة مثلا اثنين وعشرين بدقة شيك من قائدها (11) ، أو شهر رمضان الذي تتسلم بحلوله حامية القصبة منحا مالية تصل الى مائة بوجو ، ليتمكن جنودها من شراء بعض المواد الغذائية الضرورية كالأرز (12) .

---

6 — نفس المصدر : (الطبعة القديمة) ص 381 .

— ROY, p. 85.

(7) EMERIT (M.), « Un document inédit sur Alger au XVII[e] siècle », *A.I.E.O.*, T. XVII (1959), p. 242.

(8) V. De PARADIS, p. 118.

(9) L. De TASSY, p. 250-252.

(10) V. De PARADIS, p. 58.

(11) Tachriffat, p. 71.

12 — نفس المصدر : ص 32 .

كما أن بعض هذه المكافآت والمنح تقدم فى ظروف طارئة عندما يضطر الحكام الى تهدئة الثائرين بسبب حدوث الثورات والمجاعات ، أو عند اعلان الحروب على القبائل المتمردة ، أو تعرض البلاد للاعتداءات الخارجية ، أو قصد تشجيع الجند على الالتحاق بالخدمة العسكرية فى أقاليم الايالة ، مثل تكفل باي قسنطينة بتقديم قنطار دقيق لكل خيمة من خيام الجند المشارك فى محلة الشرق (13) .

وزيادة على هذه الامتيازات هناك المساعدات الاقتصادية التي تتمتع بها طائفة الجنود ، فتحصل بمقتضاها على المواد الغذائية بثمن منخفض (14) ، كاللحم الذي يباع للجنود بثلث السعر العادي فى السوق، والخبز الذي يوزع عليهم بمعدل أربع خبزات صغيرة يوميا للجندي الأعزب وثماني أرغفة صغيرة يوميا للضباط من صف البلوك باشي (15) .

كما تمكن هذه المساعدات الجنود من الحصول على المواد المصنوعة من النقابات المهنية بثمن زهيد ، وتكسبهم حق التمتع بضيافة أهل المدينة التي تقيم بها الحامية مدة معينة ، قد تبلغ ثلاثة أيام مثل ما كان متعارفا عليه فى حامية بسكرة (16) . ويضاف الى ذلك السمعة الأدبية التي كان يحظى بها الجندي وهو الأمر الذي يجعل الحكام يغضون الطرف عن سلوكه أثناء حدوث الفوضى والنهب فى المدن .

ومما تجدر ملاحظته أن هذه الأجور الشهرية والمكافآت المؤقتة كانت تخضع لعدة اعتبارات تؤثر عليها مثل عدد الجند والأقدمية فى الخدمة .

---

13 ـ المصدر السابق .

(14) DELPHIN, p. 170.
(15) SHAW (Ed. Lahaye), p. 409.
(16) Tachriffat, p. 74.

فاذا نظرنا الى عدد الجنود نجده قليلا رغم ضخامة الجرايات المخصصة لهم ، ذلك أن مجموع القوة التركية المستقرة بالايالة لم تكن تتجاوز فى يوم من الأيام اثني عشر ألف رجل (17) ، فالوثائق المعاصرة تشير الى أن العدد الاجمالي لهؤلاء الجنود هو بالتحقيق 11897 جنديا موزعين على 424 وجاقا ، منهم 2545 جنديا فى حالة لا تسمح لهم بأداء مهامهم الحربية بسبب تقدمهم فى السن أو اصابتهم بعاهات جسمية أو أمراض مزمنة ، أو كانوا منصرفين الى ممارسة التجارة والعمل فى السفن ، أو كانوا محالين على التقاعد (18) .

ومن الراجح أن عدد الجند التركي بالايالة ما فتىء يتناقص مع مرور الزمن بسبب تدهور أسطول القرصنة ، وامتناع كثير من أتراك الأناضول عن التطوع فى وجاق الايالة (19)، مع كثرة الأمراض والثورات والعصيان وسعي بعض الدايات الى التخلص من مضايقة الانكشاريين كالداي علي خوجة (1817 — 1818) الذي حاول القضاء على عصيانهم باعلان الحرب عليهم ، وتجنيد فرق زواوة والكراغلة للاستعاضة عنهم ولتحطيم شوكتهم سنة 1817 (20) .

فبعد أن كان عدد الجند التركي سنة 1765 حسب معلومات القنصل النمساوي بالجزائر ستانداري STANDARDI سبعة آلاف رجل (21) أصبحت فرق الوجاق فى الفترة الممتدة بين سنتي 1810 — 1825 لا تتجاوز

---

17 — يثبت لوجي دوتاسي هذا التقدير الاجمالي لعدد الجند ،

— L. De TASSY (Ed. ancienne), p. 387.

(18) DENY, (J.), « Les registres de soldes des janissaires », Conservés à la B.N.A., *R.A. 21* (1920), p. 36-37.

19 — بعد القضاء على فرق الانكشارية فى استانبول على يد السلطان محمود الثاني سنة 1826 أصبح فى حكم المستحيل جاب الجنود الانكشاريين الى الجزائر ، راجع :

— ROZET-PARET. « Quand l'Algérie ne savait pas quelle était algérienne, *Preunes*, Octobre (1966), p. 69.

(20) GRAMMONT, *H. d'Alger*, p. 382 et sq.

21 — سلفاتور بونو : ص 117 .

3661 رجلا موزعين على 819 سفرة ، منهم 96 جنديا فقط ملحقين بحصون القصبة وقصر الداي اعتمادا على احصائيات مستمدة من دفتر التشريفات (22) ، ومما يؤكد لنا هذا ، تلك المعلومات التي أوردها قنصل الولايات المتحدة الامريكية شالير ، والتي مفادها أن القوة التركية تناقصت فى الجزائر الى أقل من أربعة آلاف جندي فى حدود سنة 1822 (23) .

أما الاعتبار الثاني الذي يؤثر على أجور الجند ، فهو الأخذ بمبدا الأقدمية عند صرف الجرايات ، فمدة الخدمة هي التي تحدد نظام الترقيات وتؤهل الجندي للرتبة العسكرية التي يستحقها .

وهذا الاعتبار ربما كان نتيجة طبيعية لوضعية الجند التركي المستقر بالجزائر الذي تعزز وجوده وتعمل على تجديد عناصره وصول جماعات جديدة من أتراك الأناضول (24) لا يميزهم عن زملائهم السابقين سوى الأقدمية فى الخدمة . وهذا ما نلمسه فى اختلاف أجور الجند رغم كونهم فى رتبة واحدة ، ففي هذا الصدد ورد فى دفتر أجور الجند أن ثلاثة من الضباط برتبة البلوك باشي كانوا ملحقين بحامية تلمسان ، ورغم كونهم فى حامية واحدة ولهم رتبة واحدة الا أن أجورهم الشهرية اختلفت عن بعضها ، فالمدعو حسين كان يقبض ثلاثة عشر ريالا ، بينما المدعو يوسف لا يحظى الا بستة ريالات ، والمدعو علي لا ينال سوى خمسة ريالات . فمن المؤكد أن هذا الاختلاف راجع فى أساسه الى مدة الخدمة التي قضاها كل واحد من هؤلاء الضباط الثلاث (25) .

22 ـ هذا ما يؤيده احصاء محمد ألخزناجي الرسمي ، الذي يفيدنا بان عدد الانكشاريين لم يتجاوز أربعة آلاف منهم 3300 فى حالة عجز ، راجع :

— GRAMMONT, « La course, p. 41.

(23) SHALER, p. 39.

24 ـ تهتم بعض الدفاتر الرسمية بتسجيل وصول الانكشاريين الجدد ، مثل دفتر 13 من سجلات البايليك ، بمحفوظات دار ولاية الجزائر العاصمة .

(25) DENY, « Les registres », p. 44.

لكن الأجور لم تكن محددة دائما بمدة الخدمة ، فكثيرا ما رفعت أجور الجند بغتة ولدوافع سياسية (26) قصد كسب التأييد والعطف ، مثل مضاعفة الأجور من طرف أحمد باشا (27) . فقد ارتفعت الجرايات بفضل هذا الاجراء الى خمس وعشرين بدقة شيك سنويا بالنسبة للأجور العليـا (28) .

كما أن هناك أمثلة ونماذج عن عدم التقيد بمبدأ الأقدمية ، نجدها ضمن دفتر أجور الانكشاريين اذ نجد بعض الجنود أصبحوا ضباطا عن طريق القرعة مثل الشخص المدعو محمد بن محمد الملحق بالوجاق رقم 28 ، والذي أصبح فى فترة قصيرة وكيل وجاق رقم 115 . والمدعو محمد بن سليمان التابع للوجاق رقم 21 ، أصبح أوداباشي بالوجـاق رقـم 347 (29) .

ويفيدنا أيضا دفتر أجور الانكشاريين بأن بعض الجنود كانوا يحالون بغتة على التقاعد أو يوضعون فى حالة احتياط عندما يقتضي الأمر (30) .

وتنتهي مدة الخدمة العسكرية بالنسبة للانكشاري عندما يحصل على حق التقاعد ويتمتع بمعاش محترم ، فى أي مكان يختاره من ربـوع الايالة (31) ، وفقا لما يناسب خدماته ورتبته العسكرية (32) .

وقبل هذا الأجل لا يحق لأي جندي أن يتخلص من مهامه العسكرية بدون عذر شرعي والا تعرض للعقاب وذلك بحذف جرايته وانقاص مرتبه ،

---

26 ـ من الامثلة على ذلك توزيع أموال خزينة بايليك الشرق على الجنود من طرف الثائر أحمد شاوش ليقفوا بجانبه ضد الباي أحمد بن طوبال ؛ عن :

— GRAMMONT, *H. d'Alger*, p. 368.

(27) TEMIMI, *Recherches*, p. 222. D'après archive Istanbul 49515.

(28) BOUTIN, p. 142.

(29) DENY, « Les registres* », p. 43.

30 ـ نفس المصدر :

(31) L. De TASSY, p. 251.

(32) H. KHODJA, p. 107.

لكن هذا نادرا ما يحدث لأن انقاص المرتب أو ايقافه لا يطبق الا اذا تعرض الجندي لعقاب صارم (33) .

أما الحالات التي تخول للجندي حق التقاعد أو الاحالة على المعاش فهي الاصابة بعطب جسدي أو مرض مزمن أو عند اتمام مدة الخدمة المقررة عند بلوغ سن الشيخوخة . (34)

لكن اذا توفي الانكشاري فى سن مبكرة فيحفظ عطاؤه وأرزاقه فى بيت المال ليسلم الى ورثته فى حالة وجودهم عملا بالأحكام الشرعية الاسلامية القائلة بأنه : « اذا مات أحدهم أو قتل كان ما يستحق من عطاء فهي الاصابة بعطب جسدي او مرض مزمن أو عند اتمام مدة الخدمة موروثا عنه على فرائض الله وهو دين لورثته فى بيت المال » (35) .

ومما تقدم نرى أن هذه الاعتبارات العديدة كانت ذات تأثير مباشر على كمية الأموال المخصصة لجرايات الجند والداخلة ضمن وجوه انفاق الخزينة ، فكثيرا ما تضخمت الجرايات بسبب الترقيات السريعة أو الاحالة على المعاش لدوافع مختلفة أو الاكثار من الترقيات والامتيازات والتشجيعات على حساب خزينة الدولة والنشاط الاقتصادي للبلاد .

ويمكن أن نستنتج من جدول الجرايات التالي ، أن الفرق كبير بين الحد الأدنى والحد الأقصى للجرايات مع أن الزيادة السنوية للجرايات متواضعة ، كما أن المبالغ المالية التي يتطلبها هذا النوع من النفقات ضخمة بالمقارنة الى النفقات الأخرى ، لا يبررها فى نظرنا سوى احالة قسم كبير من الجند على التقاعد مع بقاء انتفاعهم بهذه الجرايات .

(33) SHAW, p. 188.

(34) PANANTI, p. 468.

35 — الماوردي ، علي بن محمد بن حبيب ، الاحكام السلطانية ، مطبعة بولاق . القاهرة ، 1268 هـ ، ص 196 .

جدول جرايات جند الايالة الجــزائرية

المصادر المعتمدة	الحد الأدنى للجرايات	الحد الأقصى للجرايات	الزيادة السنوية	المبالغ المالية المخصصة للجرايات
لومركور(36)				900000 ق
لوجي دوتاسي(37)	8 صائمات	80 صائمة	صائمةواحدة	
شاو (38)	410 أسبر	5800 أسبر	116 أسبر	200 ألف دولار
فانتوردو بارادي (39)	14 موزونة	400 موزونة		150000 سكة أو 5ر1 مليون جنيه
بانانتي (40)	4 صائمات أو ما بين 400و500 أسبر	مقــدار مـن الاســبر = 4 سكات فرنسية		
شالير (41)				775000 دولار
روا (42)	8 صائمات	80 صائمة	صائمةواحدة	اسباني

2 ــ رواتب الموظفين والعمال :

سبق لنا عند الحديث على خصائص مصادر الدخل (43) الاشارة الى نظام الالتزام والتفويض الذي يسمح للموظف بأخذ مرتبه مــن عائدات مهنته أو نيل الهدايا والتشجيعات مقابل خدماته ، الأمر الذي أدى الى حصر المرتبات التي تتكفل بها خزينة الدولة في جزء ضئيل من الأشخاص أغلبهم كانوا جماعة من الموظفين القائمين عــلى الخــدمات

(36) TURBET DELOF (G.), « Un état du royaume d'Alger en 1684 », *R.H.C.M.* n° 7-6 (1969), p. 61. D'après *Mercure*, Juillet (1684), p. 197-261.

(37) L. De TASSY, p. 249.

(38) SHAW, éd. Lahaue, p. 408.

(39) V. De PARADIS, 60.

(40) PANANTI, p. 467.

(41) SHALER, p. 50.

(42) ROY, p. 84.

43 ــ الفصل الثاني ، مميزات مصادر الدخل .

الثقافية والقضائية ، والعمال المشتغلين فى الورشات البحرية والأعمال العمرانية والخدم الملحقين بقصر الداي ودواوين الحكومة .

فموظفو الخدمات القضائية والدينية تصرف لهم جرايات شهرية ومكافآت موسمية ، حسب درجات السلم الاداري المعمول به آنذاك . باعتبار أن الجراية الشهرية هي فى الواقع مقياس عملي لترتيب هؤلاء الموظفين ، من حيث النفوذ والمكانة الأدبية وسعة العيش .

ففي احدى الفقرات الواردة فى دفتر التشريفات نجد أن المفتي الحنفي كان يتقاضى شهريا ثمانين صائمة والمفتي والقاضي المالكيين يتسلم كل واحد منهما خمسين صائمة ، بينما رئيس الشرفاء لا ينال سوى ثلاثين صائمة (44) ، وهو مع ذلك أحسن حظا من العدول الاثنى عشر الذين كانوا يعملون فى تحرير الوثائق وتقديمها للقاضيين المالكي والحنفي لختمها والمصادقة عليها ، فهؤلاء العدول لا تتعدى أجرة كل واحد منهم سكة جزائرية واحدة (45) .

كما أننا نستنتج من تقاييد سجلات البايليك أن المرتبات الشهرية للقائمين بالخدمات الدينية كانت متفاوتة ، فالخطيب له 5ر15 ريالا ، والمدرس يتسلم 25ر7 ريالا ، والامام يتقاضى 5ر1 ريالا ، والحزاب لا يتعدى أجره نصف ريال (46) .

ونحن اذا قارنا هذه الأجور التي كان يتقاضاها الموظفون العاملون فى المجال القضائي أو الديني بالأجور التي كان يحظى بها الضباط وعلية

---

(44) Tachriffat, p. 51.

(45) V. De Paradis, p. 122-163.

46 ـ محفوظات دار ولاية الجزائر (سابقا) وقصر الحكومة (حاليا) ، سجلات البايليك دفتر رقم 240 ، ص 6 و 7 و 17 .

القوم ، نجدها غير كافية لضمان حياة محترمة (47) ، الأمر الذي دفعهم الى أخذ رسوم اضافية عن أعمالهم القضائية ، فالقاضي كان ينال مقابل مصادقته على كل حيثية موزونة واحدة ، والعدل يتقاضى مقابل تحريره لها بدقة شيك أو نصفها .

وقد يحصل كل من القاضي والعدل على دخل محترم فيما اذا كانت الأمور تتعلق ببيع الأملاك العقارية حيث تتعقد الاجراءات ويتوجب التحري ومراجعة وثائق الملكية (48) .

أما في ميدان الثقافة فان حالة المدرسين والمعلمين كانت لا تختلف كثيرا عن زملائهم السابقين ، فهم يتقاضون تشجيعات وهدايا بمناسبة الأعياد (49) ومنحا من أولياء الطلبة تكفل لهم عيشا محترما لا سيما اذا عرفنا أن هؤلاء المدرسين غالبا ما كانوا يشتغلون في أعمال ثقافية أخرى في المساجد والزوايا . فحسب تقديرات السيد اميري التي تعود الى أوائل عهد الاحتلال ، أن كل معلم كان يأخذ على كل طفل سنويا أربعة عشر فرنكا وينال في الأعياد والمواسم البالغة أحد عشر عيدا خمسة وخمسين فرنكا ، ويحظى بأحد عشر فرنكا على كل مرحلة تعليمية يجتازها التلميذ ، مما يوفر له دخلا يوميا يفوق فرنكين (50) .

ولهذا نجد أن جرايات القائمين بالأعمال القضائية والدينية والثقافية كانت لا تكلف خزينة الدولة الا مصاريف وأعباء مالية متواضعة

49 ــ مثل تقديم باي قسنطينة بمناسبة حلول عيد الاضحى ملابس وهدايا عينية لموظفي الخدمات الثقافية .
— *Tableau en 1840,* p. 385.
(48) V. De PARADIS, p. 162-163.

— *Tableau en 1840,* p. 358.
(50) EMERIT (M.), « L'Etat intellectuel et moral de l'Algérie en 1830 », R.H.M.C., T. 1 (1954), p. 202.

وضئيلة بالنسبة لأجور الجند غير أنها مع ذلك كانت تؤلف أحد وجوه الانفاق الأساسية التي يتحملها جهاز الدولة المالي ، وذلك لكثرة المساجد وتعدد الزوايا والمدارس ، ففي مدينة قسنطينة وحدها نجد 86 مدرسة ابتدائية و 35 مسجدا و 7 مدارس عالية و 16 زاوية ، وفى مدينة تلمسان يصل عدد المدارس الابتدائية الى 50 مدرسة (51) ، وفى مدينة الجزائر يبلغ عدد المساجد وحدها 106 مساجد (52) .

أما الطائفة الثانية من الموظفين ذوي الأجور القارة ، فهي تتكون من عمال الورشات البحرية والمساهمين فى المنشآت العمرانية وبعض الخدم الملحقين بقصر الداي .

ويتسلم جل هؤلاء الموظفين أجورا من الخزينة مقابل أداء أعمال متعارف عليها فمعلم السفائن ينال عن كل سفينة جديدة يتم صنعها بوجو واحدا عن كل مجداف بها ، ويأخذ عن كل سفينة تنزل لأول مرة البحر مائة ريال ، ويأخذ قبطان تلك السفينة أيضا مائة ريال أخرى (53) . أما العامل الأجير فيتقاضى عن عمله اليومي فى بناء المنازل خمسة فلوس وأربعة أرغفة من الخبز الأسود (54) ، وقد ورد فى سجلات البايليك بأن أجرة العامل الأسبوعية بناحية سيدي رمضان تصل الى 23ر25 ريالا (55) .

بينما الخدم الملحقون بقصر الداي كانوا يستلمون هدايا تعتبر بمثابة أجور عن خدماتهم التقليدية ، فالخادم الذي يحمل القفطان للداي

(51) EMERIT, « L'Etat intellectuel », 202-203.

(52) *Tableau 1830-37*, p. 223.

حسب السيد دوفو ، يبلغ عدد الاماكن المخصصة للعبادة فى مدينة الجزائر 176 ، راجع :

— DEVOULX (A.), *Les édifices religieux de l'ancien Alger*, Alger 1870, p. 3.

53 — مذكرات نقيب الاشراف ، ص 175 .

(54) ROZET, T. II, p. 3.

55 — محفوظات دار ولاية الجزائر ، سجلات البايليك ، دفتر 240 ، ص 27 .

يتلقى مقابل هذه الخدمة مائة سكة جزائرية ، والمكلف بتحضير القهوة يتسلم فى كل مرة ترضية من سيده تصل الى عشرين سكة (56) .

ومن الغريب حقا أن نجد مثل هذه الخدمات الثانوية التي يقوم بها هؤلاء الخدم ذات أرباح وفيرة ، عكس أجور عمال الورشات البحرية ورجال الثقافة والقضاء ، ولعل هذا راجع الى العمل بالتقاليد السائدة عندئذ والتي لا تأخذ بالفكرة الاقتصادية القائلة بضرورة تحديد أجر الموظف بمردود عمله .

3 ـ نفقات بيت المال :

بيت المال مؤسسة خيرية ، تعود أصولها الى التنظيمات المالية الاسلامية التي أقرها الخليفة عمر بن الخطاب وأعطاها صلاحيات واسعة (57) ، ثم ظلت تتدعم وتنمو طيلة الفترة الاسلامية بالمغرب الأوسط حتى وضع الاحتلال الفرنسي حدا لها ، بالحاق ممتلكاتها بادارة الأملاك العمومية بقرار رسمي صادر بتاريخ 7 ديسمبر 1830 (58) .

وينحصر نشاط بيت المال فى الاعتناء بتسيير الأملاك العائدة الى اليتامى والغائبين ، وضمان حصة الدولة من التركات حسب الأحكام الشرعية ، ومن هنا اكتسبت بيت المال نوعا من الاستقلال عن مؤسسة الأوقاف التي ترمي تشريعاتها الى الحيلولة دون استيلاء الدولة عن طريق بيت المال على أملاك الأوقاف والأحباس . ومن هذا الجانب أصبحت بيت المال ذات صبغة حكومية (59) أهلتها لأن تشارك فى

---

(56) MARTIN (M.), *La vie et la condition des esclaves chrétiens dans la régence d'Alger*, A. Jourdan, Alger 1900, p. 5.

57 ـ عبد الرسول ، ص 268 .

(58) *Tableau* 1830-37, p. 224.

(59) DELVOULX, *Notice*, p. 78.

مصادر الدخل بما تمده من عون للخزينة (60) ، وأن تساهم فى وجوه الانفاق بما تتكفل به نيابة عن خزينة الدولة من نفقات ومصروفات تتنوع على الشكل التالي :

ـ تقديم هدايا فى المواسم والأعياد الى الداي وكبار الضباط وخدم القصر (61) .

ـ اخراج الصدقات وتوزيعها على الفقراء بحيث يستفيد منها كل يوم خميس حوالي مائتي فقير ، مما يكلف صندوق بيت المال أسبوعيا ما بين 15 و 20 بوجو (62) .

ـ التكفل بنفقات دفن الفقراء ، فكل ميت يكلف بيت المال ما بين 6 الى 8 بوجو ، مع دفع أجور أسبوعية تقدر بـ 5ر2 بوجو للمكلف بحفر القبور ، و 2 بوجو للمرأة المكلفة بغسل الأموات من النساء (63).

ـ المساهمة فى النفقات المتعلقة بالتركات كاعطاء 7 ./. من التركة للموثق والكاتب ، وتحمل مصاريف البيع بالمزايدة العلنية (64) .

ـ تخصيص جزء من أموال صندوق بيت المال لعتق بعض المسلمين الأسرى بالبلاد المسيحية (65) ، وان كان هذا العمل الانساني قد أهمل على ما يظهر فى الفترة الأخيرة من العهد العثماني ، بدليل سكوت المصادر المعاصرة عن الاشارة الى عمليات افتداء الأسرى المسلمين .

---

60 ـ وقد سبق التعرض لهذا فى الفصل الثاني .

(61) *Tableau 1830-37*, p. 224.

(62) AUMERAT, p. 7.

وحسب المعلومات الواردة فى جدول المؤسسات الفرنسية فان هذه الصدقات تقدر بـ 720 فرنكا للاسبوع ، راجع :

(63) G. DE BUSSY, p. 89-90.

(64) H. KHODJA, p. 111.

(65) AUMERAT, p. 7.

كل هذه النفقات المتعددة الوجوه عملت على الحاق بيت المال بوجوه الانفاق المختلفة للايالة الجزائرية ، وان كانت الخزينة فى الحقيقة تتحمل نفقاتها بطريقة غير مباشرة .

4 ـ مساهمة الأوقاف فى نفقات الأعمال الخيرية :

دفع وازع التقوى وطلب الآخرة بعض الحكام والأثرياء للتقرب الى الله تعالى عن طريق وضع جزء من أملاكهم وثرواتهم وقفا على الأعمال الخيرية ، لا سيما بعد تشجيع بعض السلاطين على ذلك ، مثل السلطان بايزيد المعروف بالتقى ، فهو الذي أقر حق الأوقاف فى الدولة العثمانية (66) ، وأسبغ عليها مناعة وحصانة أبعدت عنها أنظار الطامعين وجعلتها فى مأمن من الضرائب والمصادرات ، الأمر الذي أكسب الأملاك العقارية والأراضي الفلاحية والمراعي والغابات التابعة للأوقاف شكل مؤسسة رعاية اجتماعية ، ومركز تعليمي وديني كان له اليد الطولى فى رعاية الأعمال الخيرية والمحافظة على الحياة الدينية والثقافية (67) .

ومن هذه الوظائف الخيرية والانسانية استمدت مؤسسة الأوقاف شرعيتها وتدعم كيانها .

ويمكن أن نميز عدة أنواع من الهيئات الاسلامية المنبثقة عن مؤسسات الأوقاف (68) ، منها :

(66) LUTFIL (O.), « Problèmes fonciers dans l'empire Othman », A.H.S., T. XI, n° 3 Juin (1939), p. 235.

67 ـ لزيادة الايضاح حول صلاحيات أملاك الاوقاف ، راجع :

— MERCIER (E.), « Hobos ou Oukaf ses règles et ses jurisprudences », R.A.M. *T.L.J.*, n° 11(1895), p. 219-222.

— GALLISSET, « Essai de définition », p. 391-392.

— VALENSI (L.), « Archaïsme de la société maghrebine », *La pensée*, n° 142 (1068), p. 81.

68 ـ أرجعها السيد ايفير الى ستة فروع من جملتها أوقاف الحرمين وبيت المال ، راجع :

— YVER (G.), « Mémoire de Bouderbah », *R.A.* 57 (1913), p. 240-241.

ـ مؤسسة سبل الخيرات : وهي التي كان يشرف عليها موظف يعرف بالشيخ الناظر ويسهر على رعاية أملاكها الوكلاء (69) ، وتنفق أموالها فى بناء المساجد والزوايا أو ترميمها ، أو فى اقامة بعض العيون وتعهد الثكنات ومساعدة أشراف المدينة ، كما تتكفل بدفع أجور الطلبة المكلفين بتلاوة القرآن الكريم بالمساجد ، وتوزيع بعض الصدقات (70) .

وينسب بعض الكتاب انشاء مؤسسة سبل الخيرات الى شعبان خوجة التركي سنة 999 هـ 1584 م (71) ، ولهذا اهتمت فى غالب الأحيان بالمساجد الحنفية مثل الجامع الجديد وجامع سفير وجامع دار القاضي وجامع القصبة وجامع كتشاوة وجامع الشبارلية (72) .

وبالاضافة الى أوقاف سبل الخيرات ، هناك أوقاف الأولياء والمرابطين ، ويتولى الاشراف عليها وكيل المرابطين وتخصص مداخلها لرعاية وصيانة أضرحة هؤلاء الأولياء الذين تكاثر عددهم وتضخمت عائدات أوقافهم لا سيما فى مطلع القرن التاسع عشر الميلادي ، حيث أصبحت مدينة الجزائر وحدها تضم أملاكا موقوفة على تسعة عشر وليا (73) ، يأتي فى طليعتهم سيدي عبد الرحمن الثعالبي الذي تقدر مداخيل أوقافه بستة آلاف فرنك توزع على فقراء المدينة بنسبة تتراوح بين فرنك واحد وثلاث فرنكات للفقير (74) .

---

(69) VAYSSETTES, p. 116.

70 ـ ورد فى سجلات البايليك بأن مصاريف جامع بابا عبدي المنصور سنة 1143 هـ بلغت 208 دنانير ذهبية منها 96 دينارا ذهبيا مخصصة للصدقة ، راجع :
ـ محفوظات دار ولاية الجزائر ، سجلات البايليك ، دفتر 231 ، ص 4 .

(71) YVER, p. 240.
— *Tableau 1830-37*, p. 223.

(72) DEVOULX, *Notice*, p. 68.

73 ـ تقع أضرحة هؤلاء الاولياء داخل مدينة الجزائر باستثناء واحد يقع ضريحه ببلاد القبائل الكبرى ، وهو سيدي بن علال أقمون ، عن : AUMERAT, p. 11. —

(74) EMERIT, « L'Etat intellectuel », p. 200.

وكان هذا النمو والتكاثر فى أوقاف الأولياء ناتجا عن تشجيع الحكام ورعايتهم بدافع الورع والتقوى والتقرب الى الله (75) . أو سعيا للحصول على تأييد ومعاضدة السكان المحليين حتى لا تؤثر عليهم دعاية الطريقة التجانية والدرقاوية المعادية ، أو وفاء بنذر يضربها الحكام على أنفسهم حتى يرفعوا من معنويات الجنود والفرسان المشاركين فى الحملات العسكرية ، كالنذر الذي تعهد به حسين بن صالح باي قسنطينة سنة 1222 هـ — 1807 م .

وقد جاء فى نص الوثيقة المتعلقة بهذا النذر : « ليعلم من يقف على أمرنا هذا . أننا شهدنا على أنفسنا .. وهو ان قدمنا تونس ومحالنا وعسكرنا وسهل الله أمرها علينا وأخذناها ، فالشيخ سيدي العريان والسيد محمد بن سي السعيد ما يحتاجوه منا من بناء دار تكون بقربه واصلاح مسجده ، وتجعلوا له أوقافا معلومة يستعينون بها على الطلبة وضيافة الغرباء والواردين عليهم من أبناء السبيل . » (76) .

ويتصل بأوقاف الأولياء والمرابطين نوع آخر من الأملاك الدينية خاص بأهل الأندلس ظهر بعد بناء جامع الأندلسيين بالعاصمة عام 1033 هـ — 1633 م (77) ، واتخذ بمرور الزمن شكل مؤسسة خيرية ما فتئت تنمو حتى أصبحت تؤلف مردودا ماليا محترما يقدر حسب احصائيات أجريت عشية الاحتلال بخمسة آلاف فرنك سنويا توزع على بعض العائلات المنتسبة الى أهل الأندلس (78) .

---

75 — من الامثلة على ذلك تكفل الباي حسن آخر بايات وهران ببناء قبة على ضريح سيدي علي بلعوفة سنة 1243 هـ (27 — 1828 م) ، عن

— BODIN,« Prève chronique »,p. 33.

(76) FERAUD (L. Ch.), « Un vœu d'Hussein Bey de Constantine 1807 ». *R.A.* 7 (1863), p. 92.

(77) IVER, p. 241.

78 — عشية الاحتلال كان عدد الحضر المنتسبين الى الطائفة الاندلسية يقدر بواحد وسبعين رجلا ، عن :

— EMERIT « L'Etat intellectuel », p. 22.

كل هذه المؤسسات الخيرية من سبل الخيرات وأوقاف الأولياء وأملاك الأندلسيين كانت تشترك فى نفقات مالية تعطى لها مكانة مرموقة ضمن وجوه الانفاق غير المباشرة وتكسبها تأثيرا ملموسا على المعاملات المالية للبلاد ، شأنها فى ذلك شأن بيت المال ، لأن الأموال التي تنفقها هذه المؤسسات لتغطية الخدمات الاجتماعية التي تقوم بها تكون على حساب القدرة المالية للبلاد ، التي تحد منها الثروات المخصصة للوفاء بالنذر أو لتشييد أضرحة الأولياء والصالحين أو مساعدة المعوزين أو تقديم العون لأبناء السبيل (79) .

وربما يقدم لنا الجدول التالي (80) الذي ضمناه بعض المعلومات المتعلقة بأملاك الحرمين الشريفين نظرا لارتباطها بالمؤسسات الخيرية الأخرى ، فكرة عن مدى الدور الحيوي الذي لعبته هذه الأملاك الخيرية فى النظام المالي ، تحت الرعاية المادية والأدبية للخزينة العامة ، رغم اختصاره وتواضع معلوماته وتركيزه على مدينة الجزائر دون سواها من أقاليم الايالة .

---

79 ـ ورد فى الترجمانة الكبرى على لسان مؤلفها أبي القاسم الزياني : « واقمت بالجزائر اربعة وعشرين يوما الى ان تهيأنا للسفر فجاء الكاتب والحاجب والصهر والقاضي لوداعنا معهم صلة من حسن باشا (88–1791) وقالوا أن مولانا الباشا يقرئك السلام ويطلب منك الدعاء فى الحرمين الشريفين فاستعن على سفرك بهذا الزاد القليل الذي هو ستمائة سلطاني » . عن الزياني (أبو القاسم) ، الترجمانة الكبرى فى أخبار المعمورة برا وبحرا ، تحقيق وتعليق عبد الكريم الفلالي ، فضالة المحمدية 1967 ، ص 151 .

80 ـ المصادر المعتمدة فى هذا الجدول هي :

— EMERIT, « L'état intellectuel », p. 22.
— DEVOULX, *Notice*, p. 68-69.
—*Tableau 1830-37*, p. 225.

جدول المؤسسات الخيرية

المؤسسات الخيرية	عدد الأملاك الموقوفة عليها	عدد المساجد والزوايا والأضرحة التابعة لها	مدخولها السنوي	نفقاتها السنوية
سبل الخيرات	119 بناية		16000 ف	14583 ف
أوقاف الأولياء والمرابطين		19 ضريحا		
أوقاف أهل الأندلس	40 بناية	61 مكانا دينيا	5000 ف	
أملاك الحرمين الشريفين			05ر703 ف	

5 ـ هدايا الحرمين الشريفين :

ان هدايا الحرمين الشريفين تقليد أملته الروابط الروحية والتقاليد الاسلامية التي تربط بلاد الاسلام ومن ضمنها الجزائر بالبقاع المقدسة . ذلك أن الحكام الأتراك بالايالة الجزائرية كانوا ينظرون الى هذه الهدايا بشكل تقدير واحترام كسبا للشعور الديني وارضاء للأهالي .

أما من الجانب المالي فان هذه الهدايا تكون أحد وجوه الانفاق باعتبارها مساهمات مالية تبعث الى الحرمين الشريفين بمكة والمدينة لتصرف على خدمة العلم والثقافة وتوزع على الأعيان والأشراف ،

وينتفع بها بعض الحكام ، كما أنهــا تخفف من بؤس بعض الفقــراء والمجاورين بتلك الربوع ، وتتعهد الخدمات التي تتعلــق بالمسجــد النبوي (81) ، فضلا عن العون الذي تقدمه بأرض الايالة لكل منتسب الى الحرمين ولو برابطة الولاء فقط ، كتوفير الطعام وايجاد المأوى (82).

ولهدايا الحرمين الشريفين أنظمة تطبق بمقتضى أحكامها ، مما يبرزها فى شكل جمعيات دينية كما هو الشأن فى تنظيمات الأحباس ، موزعة على المدن التي توجد فيها أملاك الحرمين ، ويشرف عليها وكلاء مكلفون باستلام وتسجيل الأموال العائدة للحرمين ، وان كان بعض هــؤلاء الوكلاء يرجعون فى أمورهم الى وكيل الحرمين بالجزائر ، مثل وكــلاء مدن المدية ومليانة والقليعة والبليدة .

فوكيل الحرمين بالجزائر هو الذي كان يوجه هذه الهدايا باسم داي الجزائر الى حكام البقاع المقدسة ، وحتى يتأكد من بلوغ الهدايا سالمة كان يرفقها بقوائم تحتوي على كل أنواع الهدايا بالتفصيل ليعود بها الحجاج بعد توقيعها من طرف هؤلاء الحكام ، ومرد هذا الحرص أن هذه الهدايا الدينية لا يؤمن عليها لتعرضها لمخاطر الطريق ، رغم تجهيز القوافل وكراء السفن لحملها (83) ، ومصاحبة وفود الحجيج لها .

وتشترك فى توفير هذه الهــدايا الدينية كــل أقاليم الايالة ومدنها الرئيسية كالبليدة التي ساهمت سنة 1240 هـ — 1824 م بـ 866 ريال بوجو ، ووهران التي قدمت سنــة 1245 هـ — 1829 م 1500

(81) DEVOULX, *Notice*, p. 34.

(82) EMERIT, « L'Etat intellectuel », p. 200.

83 ـ أغلب هذه السفن أوربية ، كسفينة القبطان ماسان Masin وسفينة القبطان جوني Djounit الفرنسيتين ، وسفينة القبطان بير Bir الانكليزية ، ونادرا ما تكون ملكا للجزائريين أو تابعة للدولة العثمانية مثل سفينة الحاج أحمد بن غانم ، عن :

— DEVOULX, *Notice*, p. 38-40.

بوجو ، وقسنطينة التي أرسلت سنة 1239 هـ ـ 1823 م هدايا قيمتها 355 ريال بوجو (84) . كما أن وكيل الحرمين بمدينة الجزائر كان يبعث كل سنة الى البقاع المقدسة بألفي محبوب (85) .

وترجع ضخامة هدايا وكيل الجزائر (86) ، الى الأموال التي يحصل عليها من وكلاء المدن المجاورة كالبليدة والقليعة والمدية ومليانة ، والى كثرة الأملاك الموقوفة على الحرمين داخل مدينة الجزائر والمكونة فى أغلبها من بناءات سكنية وأراضي زراعية وبساتين وضيعات ودكاكين تجارية ومقاهي وفنادق ومطاحن ومخازن كما تشمـل أيضا الأمـلاك المحبوسة على بعض دور العبادة .

وقد قدرت سلطات الاحتلال عدد هذه الأملاك التابعة للحرمين سنة 1830 بـ 1558 مصدر دخل ذات مردود سنوي يناهـز 43222ر70 فرنكا (87) ، كانت تنفق على هدايا الحرمين ، ونحن لا نرى فى هـذا

---

(84) DEVOULX, *Notice*, p. 22-23.

نظرا لموقع مدينة قسنطينة القريب من تونس وصلاتها الوثيقة بها فان قسما من هدايا الحرمين الخاصة بقسنطينة كان يرسل الى المدن المقدسة رأسا عن طريق تونس ، بينما القسم المتبقى يبعث به كل ستة أشهر الى الوكيل العام للحرمين بالجزائر ، وقد حول هذا الجزء من الهدايا بعد وقوع العاصمة بأيدى الفرنسيين الى تصرف قائد الدار ليضمه فى خزينة البايليك ، عن :

— *Tableau 1838*, p. 86.

(85) DEVOULX, *Notice*, p. 34.

حسب جدول المؤسسات الفرنسية تقدر عشية الاحتلال بأربعة عشر الفا أو خمسة عشر ألف فرنك، راجع :

— *Tableau 1830-37*, p. 221.

86 ـ قد تصل قيمة بعض الهدايا الى 24000 محبوب مثل الهدية المبعوثة الى مكة من طرف سيرازلي محمد شاوش بتاريخ 25 جمادي الثانية 1230 هـ ، الموافق لـ 4 جوان 1815 ، عن :

— TEMIMI, Recherches, d'après A.O.M. 15 M 1 14, vol. 13, p. 44.

(87) DEVOULX, *Notice*, p. 15.

الرقم مبالغة كبيرة اذا عرفنا أن الأحباس المسجلة فى الجزائر باسم الحرمين الشريفين تبلغ ثلاثة أرباع الأحباس حسب ما يستنتجه السيد جانسانس JANSSENS فى دراسته المتعلقة بالأحباس الجزائرية (88) .

لكن هذه الأموال المخصصة لهدايا الحرمين تتحكم فى كميتها وتنقص من قيمتها نفقات الصيانة وأجور العاملين بها مثل الخطباء والأئمة وقارئي القرآن الملحقين بالمساجد التابعة للحرمين الشريفين (89) ، بالاضافة الى رواتب الوكلاء ومساعديهم ، فجل هؤلاء الموظفين يعتمدون فى معاشهم على مردود أملاك الحرمين .

كل هذه النفقات المتعددة كانت على حساب المبالغ التي تتألف منها الهدايا مما يجعلها تتناقص الى النصف وقد تنكمش الى الثلث ، ففي مدينة البليدة مثلا تقدر عائدات كراء أملاك الحرمين بـ 6366 ريالا ، ينفق منها على الخدمات المتعلقة بها 5500 ريال وبذلك لم تعد قيمة الهدايا تتجاوز 866 ريالا (90) .

وبغض النظر عن هذه النفقات الكثيرة التي تتطلبها أملاك الحرمين فان هدايا مكة والمدينة كلفت خزينة الايالة مصاريف مالية تتمثل فى الاشتراك فى تحضير هذه الهدايا وتسخير الموظفين لجمعها والعمل على

---

(88) JANSSENS (Gérard Busson de), *Contribution à l'étude des Habous algériens*, p. 27, in A.O.M. 8 X 80 travail dactylographiéc.

نقلا عن التميمي ، عبد الجليل : فهرس موجز للوثائق العربية والتركية ، عمل على الآلة الكاتبة .

89 — ورد فى محفوظات دار ولاية الجزائر أن أملاك الحرمين التابعة لجامع باب عزون تصرف للخطيب 15 ريالا وللامام 8,5 ريالات ، راجع : سجلات البايليك ، ملف رقم 244 ، ص 22 كما أن قارىء القرآن الكريم « الحزاب » بالجامع الاعظم أو جامع كتشاوة غالبا ما تصرف له جراية سنوية تساوي 52 ريالا سنويا ، راجع : سجلات البايليك ، ملف رقم 240 ، ص 17 .

(90) DEVOULTX, *Notice*, p. 21.

حماية أملاكها ، وفى مساعدة الحجيج لمصاحبتها وكراء السفن لنقلها ، ولهذا أدخلنا هـذه الهدايا ضمن وجـوه الانفـاق الخاصة بالخزينة ، واعتبرت احدى العوامل المؤثرة على النظام المالي للدولة الجزائرية .

6 ـ الهدايا المتبادلة بين الجزائر واسطانبول :

تمثل الهدايا التي ترسلها الجزائر الى اسطانبول احـدى مظاهـر ارتباط الايالة الجزائرية بالدولة العثمانية ولهذا أخذت فى غالب الأحيان طابعا دبلوماسيا يتمثل فى تجديد واحياء الصلات العريقة بين البلدين روحيا وحضاريا رغم كون أهميتها الحقيقية ترجع فى الواقع الى روابط اقتصادية ترضي السلاطين العثمانيين وتمكن الجزائر من الحصول على فوائد عديدة مثل تسهيل الحصول على خلعة التـولية حتى يكتسـب الدايات وضعا شرعيا فى أعين الأهالي ويؤكدوا سيطرتهم على الطائفة التركية الحاكمة .

كما يترتب على هذه الهدايا مساهمة الدولة العثمانية فى تعزيز جهاز الايالة الحربي والاقتصادي ، بما تمدها به من أسلحـة وسـفن (91) وجنود ، لا سيما فى الفترة الأخيرة للوجود التركي حيث أصبح الخطر الأجنبي ماثلا للعيان ، فالهجمات الأوربية زادت حدتها ووطأتها (92) .

وقد كانت هدايا السلطنة العثمانية فى تلك الظروف الصعبة ذات أثر ايجابي على الجهاز الدفاعي للجزائر ، فكانت خير مساعد على الصمود فى وجه هذه الهجمات والمحافظة على كيان الجزائر الدولي ، وقـد

91 ـ حسب السيد بوايي أن السلطان العثماني بعث سنة 1817 ، كهدية لداي الجزائر ثلاث سفن ، ليتمكن هذا الاخير من تجديد أسطوله الذي حطمته حملة اللورد اكسموث ، عن :

— BOYER, *La vie quotidienne*, p. 86.

92 ـ لا سيما هجوم الاسبان على مدينة الجزائر سنة 83 ـ 1784 ، وهجوم اللورد أكسموث على ميناء الجزائر وتحطيمه السفن الجزائرية سنة 1816 .

أمدتنا الرسائل المصاحبة للهدايا والسجلات الرسميـة المتبقية (93) ، بمعلومات عن محتوى تلك الهدايا المكون من العتاد الحربي كالمدافع والبارود والمراكب والسفن الحربية وغير ذلك (94) .

ففي تقرير مؤرخ في 2 شوال 1199 هـ ــ 1785 م ، نجد أن سليـم آغا قد تسلم هدية من السلطان العثماني الى وجاق الجزائر ، تشتمل على 450 قنطارا من البارود و 300 قنطار من الرجينة و 200 بندقية و 17 عودا مثلثا لصواري المؤخرة و 50 مجدافا و 50 قنطـارا من النحاس و 20 ألف قنبلة و 10 مدافع (95) .

وللحصول على هذه الاعانات الحربية والدعم الدبلوماسي تتعهـد الايالة الجزائرية بين الحين والآخر بتقديم هدايا عينية للباب العالي ، وهذا ما دفعنا الى اعتبارها أحد وجوه الانفاق المدرجة ضمن المعاملات المترتبة على النظام المالي لما تستلزمه هذه الهدايا من أموال ونفقـات تتكفل خزينة الدولة بقسط وافر منها .

ونظرا للاهتمام الذي تحظى به هذه الهدايا ، كان على آغا الهدية المكلف بمصاحبتها الى اسطنبول أن يتمتع بثقة أعضاء الديوان وأن تسند اليه المهمة رسميا من طرف أعيان مدينة الجزائر ووجهائها ، مثل المفتي والقاضي ونقيب الأشراف (96) بعد تحـرير الخطـاب الرسمي الموجه للباب العالي .

وترجع أهمية هذه الهدايا في الفترة الأخيرة من الحكم التركي الى الاحترام والهيبة التي اكتسبتها مع مرور الزمن ، أكثر مما تعود الى

93 ــ بالاضافة الى دفتر التشريفات ومذكرات نقيب الاشراف ومجموعة أوامر تركية ، توجد بمحفوظات دار ولاية الجزائر بعض السجلات التي تتعلق بالهدايا المرسلة الى ا ستانبول مثل دفتر 90 من سجلات البايليك .

(94) H. KHODJA, p. 109.
(95) Tachriffat, p. 41.
(96) H. KHODJA, p. 108.

ضخامة كميتها وكثرة أصنافها ، لأن الظروف الاقتصادية السائدة فى الايالة هي التي تتحكم فى مقدار تلك الهدايا ، فبعد أن كانت فى فترة سابقة تقدر بآلاف الريالات ، اذ نجد فى مجموعة أوامر تركية أن زمام الهدايا الذي كان مكلفا به الحاج سليمان ينص على أنه تم انفاق ثمانية آلاف وثلاثمائة واثنين وخمسين ريالا ، كما ورد فى ذكر هدية أخرى فى زمام الهدايا تقدر بسبعة آلاف وسبعمائة وسبعة وعشرين ريالا (97) . بدأت هذه الهدايا تتناقض مع مرور الزمن وتكاثر الغارات الأوربية وازدياد الاضطرابات فى جهاز الحكم التركي ، وهذا ما نستنتجه من الوثائق والسجلات الرسمية (98) ، بحيث أصبحت بشهادة حمدان خوجة نفسه لا تتجاوز ستة آلاف فرنك ولا تتعدى كونها نماذج من الانتاج الصناعي المحلي الجزائري ، تقدم قصد كسب رضا السلطان العثماني وأعضاء حاشيته (99) ، مثل الزرابي والأغطية والحياك الصوفية والبنادق والسيوف والأحذية والسبح ، يقوم بصناعتها عمال محليون تحدد لهم الدولة أجرا معينا وتزودهم بالمواد الأولية اللازمة لذلك ، بالاضافة الى جماعات من العبيد السود أو بعض الأسرى المسيحيين ، وان كان ارسال الأسرى المسيحيين مع الهدايا أصبح نادرا ، لما يسببونه من مضاعفات دبلوماسية لا سيما وأن السفن الأوربية غالبا ما تكلف بحمل الهدايا الى اسطانبول .

فمن هذه الأصناف والأنواع تتكون جل الهدايا التي كانت تبعث بها الجزائر الى استانبول مثل هدية محمد داي الى السلطان العثماني المؤرخة فى 18 شوال 1180 هـ ــ 1767 م ، والتي حوت : 40 زربية

97 ــ مجموعة اوامر تركية ، ص 19ــ20 .

98 ــ السجلات الرسمية المعتمدة هي : دفتر التشريفات ، مذكرات نقيب الاشراف ، مجموعة أوامر تركية .

(99) H. KHODJA, p. 108.

صحراوية و 15 غطاء صوفيا و 50 حزاما من الحرير و 126 حايكا مختلفة الألوان والأنواع و 77 سبحة من المرجان منها واحدة من العاج وأخرى من العنبر للسلطان وساعة مرصعة وخاتم من الماس و 52 عبدا و 20 دزينة من الشواشي التونسية ، و 10 بنادق و 10 غدارات و 10 أكياس لوضع الرصاص و 150 كيسا موشي بالذهب و 10 أغمدة للسيوف مع كمية من الأموال قيمتها 7140 سلطاني (100) .

فأمثال هذه الهدايا تتطلب أموالا ونفقات تقع على كاهل الخزينة ، مما يعطي لهذا الصنف من الانفاق المكانة التي يستحقها فى نطاق النظام المالي للايالة .

7 ـ نفقات المرافق العامة :

وهي لا تكلف خزينة الدولة أموالا باهضة بالنسبة لوجوه الانفاق الأخرى رغم تنوع نشاطاتها وتعدد فروعها ، التي تتسع لتشمل جميع المنشآت الثقافية والدينية والعمرانية والاقتصادية ووسائل الدفاع وشبكة المواصلات ، ولعل مرفق الدفاع أهم هذه المرافق ، لما يتطلبه من نفقات وما يناله من اهتمام الحكام ، وذلك أن نشاط الايالة البحري وتعرضها للغارات الأوربية وتعدد المناوشات على الحدود وكثرة الثورات والفتن الداخلية التي تخل بالأمن وتضر بالمواصلات لا سيما فى المناطق الجبلية ، دفع رجال الايالة الى تعزيز مرافق الدفاع والمحافظة على القوة الحربية للبلاد .

فان كان لمرافق الدفاع الأثر الايجابي فى عمارة البلاد والابقاء على كيانها الدولي (101) ، فذلك يعود الى الأموال التي تصرف فى اشادة

(100) Tachriffat, p. 39-40.

101 ـ العربي (محمد عبد الله) ، **المبادىء المالية العامة والتشريع الاسلامي** ، القاهرة ، 1938 ، ج 1 ، ص 34 .

الحصون فى الأماكن المهمة ، واقامة الأسوار حول المدن وتعهد الثكنات والسجون العديدة وتجديد التجهيزات الحربية .

وقد جاء فى الثغر الجماني أن الدفاع عن وهران استلزم اقامة المتاريس ، التي كلف الواحد منها خزينة البايليك أربعة آلاف ريال (102) .

كما أن اشتراء 250 قنطارا من البارود والآلات من السفن النصرانية بجبل طارق كلف الباي محمد بن عثمان الفاتح (103) أموالا كثيرة (104) .

فضلا عن اشتراء الايالة الجزائرية 1000 مدفع من الاسكندرية على يد الوكيل حاج محمد آغا (105) ، كانت على نفقة الخزينة العامة .

كل هذه المتطلبات الدفاعية أضرت باحتياطي الخزينة المالي ودفعت أولى الأمر الى الالتجاء لسد هذا النقص فى مرافق الدفاع حسب ما يفهم من الوثائق الرسمية للايالة الى تبرعات الموسرين وتجنيد الأهالي القادرين على العمل فى أعمال تطوعية مثل استعانة الدولة بالسكان المحليين لاصلاح طرق المدافع لرد العدو عن وهران (106) . وتجنيد الأهالي لحفر الخنادق حول العاصمة الجزائرية انطلاقا من باب

---

102 ـ ابن سحنون الراشدي ، أحمد بن محمد بن علي ، **الثغر الجماني فى ابتسام الثغر الوهراني** تحقيق وتقديم المهدي البوعبدلي ، منشورات وزارة التعليم الاصلي ، سلسلة التراث ، قسنطينة 1973 ، ص 297 .

103 ـ هو الباي محمد بن عثمان المعروف بمحمد الكبير باي الغرب (1193 ـ 1213 هـ) فى عهده استرجعت وهران للمرة الثانية 1206 هـ ـ 1792 م .

104 ـ ابن سحنون الراشدي ، ص 247 .

105 ـ محفوظات دار ولاية الجزائر (سابقا) قصر الحكومة (حاليا) ، سجلات البايليك ، ملف 4 .

106 ـ ابن سحنون الراشدي ، ص 248 ـ 249 .

عزون حتى وادي الحراش عند تعرض المدينة لغارات الأساطيل الاسبانية والدانماركية (107) أو الاستعانة بعمال وصناع، عند تنفيذ بعض الأغراض الدفاعية، بأسعار زهيدة بالنسبة لما تتطلبه أجور عمال الورشات البحرية، أو تبعث بها اسطنبول الى الجزائر ، أو بفضل الأوتاوات التي تتعهد بها بعض الدول الأوربية ، أو الاعتماد على مجهودات قبائل المخزن في انشاء بعض التحصينات والمرافق الدفاعية بالأماكن الحصينة .

كل هذه الاجراءات التي التجأ اليها الحكام آنذاك وفرت على الخزينة مبالغ مالية معتبرة مما أنقص من نفقات مرافق الدفاع حتى أصبحت لا تتجاوز ، حسب شالير 60000 دولار اسباني (قرش مستعمل) (108) ، أغلبها ينفق في اشتراء العتاد الحربي من الأوربيين مثل الصفقة التي عقدها عثمان باشا مع الانكليز ليزودوه بمدافع وزنها الاجمالي 1074 قنطارا و 75 رطلا مقابل كميات من الحبوب تقدر بـ 5373 كيلة (109) .

ولهذا نجد مصاريف المرافق الدفاعية متواضعة اذا قارناها بصفقات اشتراء الأسلحة وكثرة التحصينات الحربية وتعدد المراكز والثكنات العسكرية (110) .

أما الصنف الثاني من النفقات العامة فهو المنشآت الثقافية والدينية التي نالت اهتمام الحكام لأسباب روحية وثقافية ، ولما كان لها من الأثر

---

(107) V. DE PARADIS, p. 88.

(108) SHALER, p. 50.

109 ـ مذكرات نقيب الاشراف ، ص 173 .

110 ـ مدينة الجزائر وحدها كانت تضم سبع ثكنات ، عن :

— BERBRUGGER, « Les casernes des Janissaires à Alger », R.A. 3 (1868), p. 132-136.

الحسن فى توطيد نفوذ الدولة وكسب التأييد والمساندة لها فى أوساط الأهالي .

وقد تطلب انشاء هذه المرافق الثقافية والدينية من مساجد وزوايا ومدارس أموالا ومصاريف ، نفترض بأن الخزينة شاركت فيها ولو بقسط ضئيل بجانب عائدات الأحباس وثروات بعض الحكام (111) والأثرياء ، معتمدين فى افتراضنا هذا على سياسة الدولة المالية التي تدفعها للقيام بواجبها فى هذا المضمار ، فضلا على أن دور العلم وأماكن العبادة الكثيرة والمنتشرة عبر أنحاء الايالة (112) لم تكن كلها وليدة نشاط المؤسسات الخيرية أو المبادرات الفردية وحدها لأن امكانياتها المالية تعجز عن الانفراد بتشييد مثل هذه المنشآت الدينية والثقافية المرتفعة التكاليف دون معاضدة الخزينة لها ماديا ومعنويا .

أما الفرع الآخر من المرافق العامة فيتمثل فى المنشآت العمرانية التي كانت وليدة الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية للطائفة التركية القابضة على ناصية الحكم والمتمتعة بحياة رغدة .

وقد لفتت قصور ومنازل وحدائق السادة الاتراك انتباه بعض الرحالة (113) بجمال هندستها وروعة أعمدتها ونقوشها ، وان كان لا يهمنا هنا سوى ما شيد بأموال الخزينة كقصور القصبة حيث أودعت

---

111 — من الامثلة على ذلك الاعمال الخيرية التي قام بها محمد بن عثمان الفاتح باي معسكر مثل اصلاحه مساجد الجمعة وبناء مشاهد الاولياء كمشهد الولي محمد ابن عودة ومشهد الولي أحمد بن يوسف ، وزيادته فى أحباس الجامع الاكبر وترتيب المدرسين فى الجوامع ، راجع ابن سحنون الراشدي ص 127 و 132 — 135 .

112 — كان يوجد فى مدينة قسنطينة وحدها حوالي 100 مسجد وزاوية ، راجع : *Tableau 1840*, p. 358. — كما أن مدينة الجزائر كانت تضم 106 مكانا للعبادة ، منها 14 مسجدا حنفيا و 92 مسجدا مالكيا ، راجع :

— *Tableau 1830-37*, p. 223.

ورغم كثرة هذه المنشآت الثقافية والدينية فاننا نفتقر الى احصاءات للنفقات المتعلقة بها ، وذلك لندرة المعلومات ، لا سيما لما أنشيء فى الفترة المتأخرة ، أو لتبعثر المعلومات فى سجلات الدولة واستحالة استخلاص نتائج ملموسة منها .

113 — منهم الدكتور شاو الانكليزي ، راجع : — SHAW, p. 295.

الخزينة عند نقلها من قصور الجنينة . أو كالقصر الذي أشاده بمدينة قسنطينة أحمد باي على مساحة تقدر بـ 5,609 أمتار . وأحضر له كل مستلزماته من مرمر وزليج ورخام من ايطاليا بواسطة التاجر الجنوى شيافينو SCHIAFFINO مقابل صفقات تجارية من القمح ، واستخدم فى بنائه بنائين مقابل أجرة يومية تحدد بخمسة قروش للصانع الماهر وقرش واحد للعامل البسيط وهذا ما دفع الحاج محمد زموري الخزناجي السابق للباي أحمد ، أن يعترف فى رسالته الى السيد فيرو Feraud بأن هذا القصر كلف خزينة البايليك ثمنا غاليا « ربما لا يقل عن مليون ونصف مليون قرش مستعمل » (114) .

لكن اذا كان هذا الجانب من المنشآت العمرانية من قصور ومنازل يعد أحد وجوه الانفاق لما يستلزمه من مصاريف ، فان منشآت عمرانية أخرى كالساحات العمومية والحدائق أهملت ولم تلق العناية اللائقة بها ، وهذا الشيء الذي دفع بعض الكتاب الى القول بأنه لا توجد هناك ساحات أو حدائق بمدن الايالة (115) .

ولعل السبب فى هذا الاهمال هو أن حكام الايالة كانوا يعتبرون هذا الصنف من المنشآت العمرانية اسرافا وعملا مضرا بالخزينة ، وهذا ما نستنتجه من رسالة بعثها داي الجزائر علي خوجة الى السلطان محمد الثاني يشتكي فيها من سلفه عمر باشا لاسرافه « فهو قد بدد خزينة المسلمين لاشادة البناءات والساحات غير النافعة والاعمال المضرة » (116).

---

(114) FERAUD (L. Ch.), *Monographie du palais de Constantine,* L. Arnolet, Constantine 1867, p. 10-17.

115 ـ مثل الدكتور شاو .

(116) TEMIMI, *Recherches,* d'après archives de la présidence du conseil à Istanbul-Hatti Humayyûm 22474.

وعلى كل فان مساهمة الخزينة فى نفقات المنشآت العمرانية كانت متواضعة لمزاحمة القطاع الخاص لها ، وتجنب الحكام صرف الاموال العامة فى منشآت لا يرون فيها فائدة .

وقد تتصل بالاعمال العمرانية الاخرى مرافق الخدمات الاجتماعية والاقتصادية وان كان أهم قطاع منها نال اهتمام السلطات وتطلب نفقات من خزينة الدولة هوتوفير ماء الشرب فىالمدن الرئيسية كالجزائر وقسنطينة والمدية ووهران وتلمسان والبليدة ، ففي مدينة الجزائر نجد أن مياه عيون الحامة وزبوجة وبرج مولاي حسن كانت تجلب ، رغم بعدها عن المدينة ، فى حنايا وسواقي لتزود العيون العمومية الكثيرة وسط المدينة (117) ، ولم تكتف السلطات بهذا بل عملت على تجميع المياه المتبقية فى خزان كبير بالمرسى لتلبية حاجة السفن من الماء .

وقد تطلبت هذه العيون والسواقي شبكة واسعة من المجاري لتصريف المياه المستعملة وايداعها فى حفير كبير غرب امارة البحر (118) .

ومع أن جزءا كبيرا من هذه الشبكة المائية شيد فى فترة سابقة قد ترجع الى أوائل القرن السابع عشر الا أن توسيعها والمحافظة عليها تطلب دائما نفقات تتراوح بين 162و174 ريالا حسب السجلات الرسمية (119). مما يكلف الخزينة أموالا نستدل على أهميتها من عجز الجيش الفرنسي عقب الاحتلال على المحافظة عليها فى كل من الجزائر والمدية مع حاجته الملحة اليها (120) ، بغض النظر عن العناية الخاصة التي تحظى بها هذه العيون ومستلزماتها من طرف مصالح سبل الخيرات .

---

117 ـ ذكر الدكتور شاو أن عدد العيون العمومية بمدينة الجزائر يناهز 150 عينا عمومية ، عن :
— SHAW, p. 294.

118 ـ لمزيد من الايضاحات ، راجع :
— *La régence d'Alger et le monde Turc*, S.N.I., Alger 1954, p. 83-88.

119 ـ محفوظات دار ولاية الجزائر ، سجلات البايليك ملف رقم 240 ، ص 26 .

(120) BOYER, L'évolution, p. 69.

ولهذا نرى أن هذا النوع من المرافق الاقتصادية قد نال ما يستحقه من العناية بينما بقيت قطاعات أخرى ضرورية لازدهار اقتصاد البلاد فى طي الاهمال أو أوكل أمر القيام بها الى مبادرات الاهالي مثل السدود التي تتطلبها طبيعة البلاد الفلاحية ويفرضها المناخ المتقلب .

غير أن هذه المشروعات الاقتصادية لم تتعد ، نظرا لامكانيات الاهالي المحدودة ، انشاء بعض السدود الترابية أو الخشبية البسيطة المعرضة للانهيار فى أوقات الفيضانات وقد وجدت بقايا بعضها بالسرسو وأعالي الشلف والجهات الشرقية من التطري مثل السدود الاربعة المقامة على نهر واصل وعين فقوسة (121) .

ولهذا لم تكلف مثل هذه المشاريع المتواضعة الخزينة الا القليل من المصاريف فدور البايليك فى هذا المجال وحتى فى أحسن الظروف كان يقتصر على توفير العمال مثل جلبه بنائين من بني واصيف بجرجرة لاشادة سد على وادي اللحم (122) ، وربما كان المسؤول الوحيد الذي أبدى اهتماما جديا بهذه المشاريع هو يحيى آغا ، وأغلب الظن أنه فعل ذلك لتحسين مردود ملكياته الخاصة بأحواش موزاية والرغاية وبني عمار بيسر (123) .

ويتضح لنا مما تقدم أن نفقات المنشآت الاقتصادية اقتصرت فى واقع الامر على تلبية حاجات ومطالب الطائفة التركية المقيمة بالمدن الرئيسية

(121) YACONO (X.), *Les Bureaux arabes et l'évolution du genre de vie des Indigènes dans l'Ouest de Tell algérien, Alger* 1953, p. 56.

(122) GUIN (L.), « Notes historiques sur les adaoura », R.A. 17 (1873), p. 105

(123) ROBIN (N.), « Note sur Yahia Agha », R.A. 18 (1874), p. 60.

مثل توفير المياه واقامة المنشآت الاقتصادية ذات الارباح العاجلة والمردود المباشر ، كالافران والمطاحن والمخازن (124) والاسطبلات .

وبناء على احصاء أجراه الفرنسيون اثر احتلالهم لمدينة قسنطينة فان عدد الافران فيها كان ثمانية عشر فرنا ، كل واحد منها ينتج يوميا مائة خبزة ، كما كان خارج المدينة اثنتان وعشرون رحى مائية ، وقد وضعوا أيديهم على اسطبلات الباي المقامة عند مدخل وادي الرمال بجوار كدية عاتي ، وقد كانت تتسع لعدد من الخيل يناهز ثمانمائة حصان (125) .

ولا تكتمل قائمة المرافق العامة الا بالقاء نظرة على النفقات المتعلقة بالمواصلات البرية والبحرية لأنها استلزمت نفقات مالية نظرا للخدمات العامة التي كانت تؤديها ، فقد كانت تدعم جهاز الدفاع وتعزز نفوذ الدولة عبر أنحاء البلاد وتسهل مهمة الحملات العسكرية ، فضلا عن كونها الشريان الحيوي لايصال الاوامر والقرارات الرسمية الى مراكز البايليك ، وتلقى التقارير والعوائد والدنوش من مختلف جهات الايالة .

كل هذه الخدمات جعلت طرق المواصلات تتجاوب مع وضع البلاد الاداري والمالي والعسكري ، دون أن تأخذ بعين الاعتبار مصالح الاهالي وحاجيات البلاد الحقيقية التي تجعل من الايالة الجزائرية حلقة وصل بين تونس والمغرب الاقصى ومنفذا طبيعيا للطرق الآتية من بلاد السودان عبر الصحراء .

ولهذا بقيت طرق الايالة منحصرة فى شبكة بسيطة تعرف بطرق

---

124 ـ من الامثلة على ذلك : أن حسن باي آخر بايات وهران أعطى الامر ببناء مخزن للحبوب بمعسكر سنة 1240 هـ (24-1825 م) عن :

— ROBIN, « La prève chronique », p. 32.

— (125) *Tableau 1830-37*, p. 81-82.

وزد فى كتاب السيد دي فنتان أن عدد الافران بقسنطينة يبلغ 18 فرنا ، عن

— DESFONTAINE, p. 342.

السلطان ، مركزهـا الجـزائر العاصمة ونهايتهـا وهـران والمـدية وقسنطينة (126) .

ورغم بقاء جزء كبير من هذه الطرق على حالته الطبيعية حسبما تفيدنا به التقارير الفرنسية عقب الاحتلال (127) ، فان ضرورة ابقائها صالحة لاستعمال القوافل والعربات البسيطة دفع حكام الايالة الى تبليط بعض المعابر الجبلية حتى تقاوم السيول وتحد من نمو الغابات ، والى اقامة بعض القناطر على الاودية المهمة كقناطر وادي الحراش ووادي الكرمة ووادي يسر ووادي الشلف (128) .

كما أن الخوف من انقطاع هذه الطرق بسبب الثورات جعل حكام الايالة يعملون على توطين قبائل المخزن الحليفة بالمناطق المنيعة والنقاط الحصينة ، فطريق الشرق نحو قسنطينة (129) ، تحف بها فى بعض جهاتها الوعرة قبائل المخزن كالزواتنة وعبيد آقبو وابن هارون . أما طريق الغرب نحو وهران (130) فتحرسها كذلك قبائل مخزن بوحلوان وعبيد وبني عبدي والبغدادي ووادي سلي ، كما تنتصب فى النقاط الحيوية من هذه الطرق بعض الحصون المنيعة والاسواق الرئيسية ، تقيم بها حاميـات عسكرية كبرج منايل وبرج حمزة وبرج بوحلوان وحصن سور الغزلان .

كل هذه الاجراءات الضرورية لجعل المواصلات البرية فى حالة استعمال تطلب نفقات مالية تحملتها الخزينة العامة بجانب المساهمات المالية لكل بايليك ، وان كانت الحاجة تضطر بعض الحكام الى تسخير قبائل الرعية

---

126 ـ راجع خريطة طرق المواصلات الملحقة بالرسالة .

(127) *Tableau 1846-49.*

128 ـ نفس المصدر : ص 331 .

129 ـ لمزيد من التفاصيل حول هذا الطريق ، راجع :

ROBIN (N.), Notice sur l'administration des Turcs, R.A. 1873, p. 134-135.

130 ـ هناك وصف مفصل لهذا الطريق بقلم : St. HYPPOLITE, Chef d'escadron.
— *Tableau 1839*, p. 315.

والاسرى للقيام ببعض الاعمال كبناء جسر الشلف قرب جبل دوى ، الذي استعمل لانجازه أكثر من 300 عامل جزائري و 167 أسيرا اغريقيا للعمل ليل نهار ، مدة شهرين تحت اشراف الحاج علي باشا لاتمام هذا الجسر يوم 30 رجب 1229 هـ / 1814 م (131) .

أما المواصلات البحرية فكانت ترتبط بنشاط الموانىء التي لم تعرف اصلاحات جذرية طيلة العهد العثماني ، حسبما يفهم من تقارير قياد الحملة الفرنسية (132) ، ولهذا لا نعتقد أنها قد كلفت السلطات نفقات صيانة وترميم .

وربما كان الميناء الوحيد الذي ظل محتفظا بنشاطه البحري هو ميناء الجزائر العاصمة ، وذلك يعود الى الاصلاحات التي أدخلت عليه منذ عهد خير الدين حيث جعلت مساحته ثلاثة هكتارات تتسع لخمس وعشرين سفينة حمولتها تتراوح بين مائة وخمسين وثلاثمائة طن ، ويعود ذلك الى نشاط دار صناعة السفن الواقعة في الجانب الشرقي منه (133) .

بينما المراسي الاخرى كعنابة وأرزيو ووهران والقالة لم تعد تثير اهتمام الدولة أو رعايتها ، مع أنها توفر للخزينة أرباحا وفوائد عن طريق تصدير كميات كبيرة من منتوجات البلاد .

فاذا كان وضع هذه المراسي الرئيسية يشكو تلك الحالة من الاهمال فان الموانىء الصغيرة كالقل ودلس وتنس وشرشال قد غمرها النسيان وأصبحت أماكن متواضعة لرسو السفن تترسب فيها الرمال كما هو

---

133 ـ ذكر شالير أن ثلاث سفن كانت تصنع بها سنة 1822 ، راجع :
—SHALER, p. 61.
بينما لم يجد بها الجيش الفرنسي عند استيلائه على المدينة الا سفينة واحدة في طور البناء ، راجع :
— LESPES, *Alger*, p. 136.
(131) TACHRIFFAT, p. 79.
(132) Tableau, 1830-43, p. T. I, II, III.

الحال بشرشال التي كانت تضم الورشة الثانية لبناء السفن بالايالة (134)، وأصبحت فى الفترة الاخيرة تمـلأ مرساها طبقات الرمـال وأنقـاض الزلازل (135) .

وما دامت وضعية المواصلات البرية منها والبحرية ، كما رأينا فانها لم تلق العناية اللائقة بها ولم تخصص لها الدولة الاموال اللازمة للانفاق عليها وجعلها فى وضع يساعدها على الازدهار والنمو ، فانها فيما يظهر لم تكلف خزينة الدولة نفقات مالية ذات بال الا بالقدر الذي تؤديه من المنافع العاجلة للحكام (136) ، وان كنا لا نملك فى هذا المجال احصائيات ذات أهمية تاريخية .



(134) LACOSTE, *La marine algérienne sous les Turcs,* Paris 1931, p. 15.

(135) *Tableau 1837,* p. 105.

136 — وربما السبب الرئيسي فى اهتمام الحكام بميناء الجزائر العاصمة ، هو تركز نشاط القرصنة به دون غيره من الموانيء الجزائرية .

جدول عـام لوجـوه الانفـاق

من المناسب بعد استعراض وجوه الانفاق المختلفة أن تثبت هذا الجدول العام لنفقات الخزينة ، وان كنا لا نسلم مطلقا بصحة تقديراته لأنها تعتمد أساسا على احصائيات أجنبية تقريبية تتراوح كميتها بين خمسة ملايين ومليوني فرنك ، تعود لفترات زمنية متباعدة .

ولهذا تنحصر الفائدة من هذا الجدول فى أخذ فكرة عامة عن قيمة المصاريف المالية للخزينة التي تكون جانبا رئيسيا فى النظام المالي للايالة الجزائرية .

المصادر المعتمدة	مقدار النفقـات التي تتحملها الخزينة	ملاحظات عـامة
شاو (137)	2300000 ف	حسب ريباندير Rehinder
شالير (138)	859000 دولار اسباني او قرش مستعمل	اعتمـده ديستـري وكذلك النشرة الفرنسية Aperçu H.
روزى (139)	5000000 ف	يتضمـن هـذا الرقـم كـل المصروفات بجميع أنواعها
روا (140)	520000 ق	يعود لفترة متأخرة
أكثر الاحتمالات تواردا	5000000 فرنك	نظرا لان احصاء شاو يعـود لفترة متقدمة ، كان يعتبر فيها الفرنك ذا قيمة مرتفعة

(137) SHAW, p. 209.
(138) SHALER, p. 50.
(139) ROZET, T. III, p. 400.
(140) ROY, p. 142.

8 ـ ميزات وجوه الانفاق :

يتضح لنا مما سبق أن المصروفات التي تتحملها الخزينة أغلبها مخصص لتسديد مرتبات الجند وارضاء موظفي الدولة وتجهيز المرافق الدفاعية والمحافظة على تبعية وخضوع الاهالي بتقديم الترضيات للأعيان والأشراف والمرابطين ذوي الكلمة المسموعة لدى مواطنيهم .

فكل هذه النفقات تتطلبها في الحقيقة ضرورة المحافظة على الاستقرار الداخلي وضمان مصالح الفئة الحاكمة المهددة بالعصيان (141) والثورة في حالة عجز الخزينة أو تقاعسها عن تسديد الاجور (142) ، ففرق الجيش لا تقيم وزنا لأي اعتبار اذا كان الامر يتعلق بجراياتها على حد تعبير الأب دان (143) .

وما دامت متطلبات أمن الايالة تستوجب هذه النفقات فليس من المستغرب أن تترك المشاريع العمرانية وشؤون الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية ، التي لا تمس الجند ولا تخدم مصالح الطائفة التركية للمبادرات الفردية أو لرعاية المؤسسات الخيرية أو توكل الى أعمال السخرة ، وحتى في الحالات الملحة لا تساهم الخزينة الا بجزء ضئيل من النفقات المالية .

وقد انعكس هذا الوضع في قلة الاعمال والمنشآت الاقتصادية التي حققتها الايالة بالنظر الى مداخل البلاد وقدرتها المالية ، مما يحمل الباحث على القول بأن فكرة استعمال مداخيل الضرائب في خدمة المصالح العامة ظلت غريبة كليا عن تصرفات حكام الايالة .

---

(141) GRAMMONT, *H. d'Alger*, p. 414.

142 ـ كالنهب الذي قامت به فرق اليولداش بالعاصمة عندما لم تدفع لها الاجور الشهرية اثناء مقتل الداي أحمد 1808 وتولية الداي علي الغسال (1808 ـ 1809) من :
— GRAMMONT, *H. d'Alger*, p. 369-370.

(143) DAN, p. 83.

كما أن هذا الوضع الذي تحكم فى نفقات الخزينة يجعل من المنطقي تقسيم وجوه الانفاق المختلفة الى نوعين : نوع يتعلق بالنفقات الضرورية التي يتطلبها أمن الدولة ويستجيب لأوضاع جهاز الحكم الخاصة . وهذا النوع من المصاريف تتحمله الخزينة مباشرة وهو كما رأينا ينحصر فى دفع أجور الجند والموظفين وتلبية متطلبات التجهيزات الدفاعية .

ونوع آخر تساهم فيه الخزينة بصورة غير مباشرة عن طريق صندوق بيت المال أوالمؤسسات الخيريةأو تساعد عليه بتنظيم أعمال السخرة(144) وتجنيد قبائل المخزن والرعية ، أو تخصص له أحد مصادر الدخل للانفاق عليه (145) .

لكن ندرة السجلات الرسمية المتعلقة بمصاريف الخزينة وتبعثر المعلومات الواردة ضمن الوثائق القليلة المتبقية (146) ، تجعل من الصعب على الباحث اجراء احصاء شامل ودقيق لأي نوع من أنواع المصاريف .

كما أن المعلومات المستخلصة من الكتب الاوربية التي تعرضت للموضوع (147) ، مع حرصها كل الحرص على ايراد ذكر المداخيل دون

---

144 — ذهب فانتور دوبارادي الى حد القول بأن سائر الاعمال التي تقوم بها المصالح الحكومية تنفذ بواسطة أعمال السخرة المجانية ، راجع V. De PARADIS, p. 88. —

145 — مثل تخصيص جزية اليهود البالغة 538 صائمة للانفاق على رجال الثقافة والدين راجع : TACHRIFFAT, p. 51.

147 — راجع الجدول العام لوجوه الانفاق ضمن هذا الفصل .

146 — اهم دفاتر سجلات البايليك بمحفوظات دار ولاية الجزائر (سابقا) وقصر الحكومة (حاليا) التي تعرضت لمصاريف الخزينة هي : دفتر 3 : مرتبات رؤساء البحر المدفعيين ، شراء البارود للبلاد . دفتر 4 : شراء البلاد للسفن والمدافع ، مرتبات المدفعيين : دفتر 10 : شراء الزيت والصابون ، المصاريف السنوية لحفظ القلاع الاربعة ، مصاريف عامة للدولة . دفتر 11 : شراء منتوجات مختلفة من الخارج . دفتر 18 : مصاريف السفن الحربية للدولة الجزائرية . دفتر 24 : صدقات للفقراء ، مصاريف . دفتر 67 : مصاريف الدولة فى مختلف شؤونها . دفتر 68 : مرتبات بعض الموظفين عند الدولة الجزائرية . دفتر 70 : مصاريف تتعلق بمصلحة المياه (السواقي) . دفتر 240 : تقاييد وحسابات تتعلق بمرتبات الائمة والمعلمين والخطباء . دفتر 267 : مصاريف تتعلق باصلاح الازقة والسواقي وغير ذلك . دفتر 385 : تقاييد وحسابات تتعلق بمصاريف المياه والعيون والسواقي .

المصروفات تتصف بالتناقض والتضارب،اذ بعضها يشير الىأن هناكعجزا ماليا تعانيه الخزينة من جراء نفقاتها الكثيرة ، فشالير مثلا يشير الى أن هذا العجز بلغ 424200 دولار اسباني (148) ، ويفهم من كلام حمدان خوجة أن الخزينة تلجأ الى تغطية عجزها المالي بأخذ أموال صندوق بيت المال (149) . بينما بعض الكتاب كالسيد باناتني يرى أن أجور الجند وهي أهم مصاريف الخزينة لا تضر بموارد الدخل ، بل ذهب الى القول بأن فى استطاعة الجزائر تجنيد قوة عسكرية يصل عدد أفرادها الى مائتي ألف رجل (150) .

وهذا التناقض بالذات هو الذي دفع بعض المؤرخين المحدثين الى التساؤل عن هذا العجز المنافي لوجود خزينة تضم عشرات الملايين وتتوفر على مداخيل عديدة وغنية (151) وان كنا نعتبر أن هذا التناقض فى الروايات والاختلاف فى الآراء سطحي لا يعتمد على أدلة منطقية واحصائيات دقيقة بل هو فى أساسه ناتج عن التأثر بسياسة الايالة التقشفية التي اعتبرت كل انفاق من الخزينة هو نوع من الاسراف واضعاف لقدرة البلاد المالية والحربية ، الامر الذي حمل بعض الكتاب آنذاك على القول بأنه : « لا توجد فى الدنيا دولة تقتصد فى الانفاق من خزينتها كدولة الجزائر » (152) .

أما الميزة الاخرى لوجوه الانفاق فهي تتصل بنظام الاجور الذي لم يطرأ عليه أي تغيير رغم تطور هذا النظام فى أقاليم أخرى من الدولة العثمانية كالاقطار العربية بالمشرق حيث طبق نظام ساليانة ، الذي

(148) SHALER, p. 50.
(149) H. KHODJA, p. 112.
(150) PANANTI, p. 467.
(151) ESQUER, p. 14.
(152) V. DE PARADIS, p. 88.

يكفل لرؤساء الالوية والايالات رواتب محددة من الخزينة (153) ، بينما ظلت الايالة الجزائرية تعتمد على أساليب عتيقة كالسماح للحكام والموظفين بأخذ ما يلزمهم من عائدات أقاليمهم وفوائد مهنهم وتشجيع الهدايا الالزامية والترضيات الطارئة .

ونحن نبرر بقاء هذا الوضع الخاص فى دفع الاجور الى تذبذب مصادر الدخل بين فترة وأخرى ، والى متطلبات تطبيق مبدا المساواة فى الاجور الاساسية عملا بالتقاليد الاسلامية (154) وبأخوة السلاح .

فالمساواة فى الاجور استلزمت تخصيص هدايا مختلفة القيمة تتناسب مع المنصب الحكومـي والمقـام الاجتماعي الذي يحظى به الموظف أو الجندي (155) .

فهذه المساواة تعكس الترتيب الاداري لمختلف موظفي الدولة واطاراتها العسكرية ، وان كانت هذه المساواة التي تطلبت التنوع فى الهدايـا لا تتجاوز نطاق الطائفة التركية (156) .

ولهذا نرى أن التنوع فى الهدايا والترضيات حال دون اقرار سياسة مالية قارة ومحددة تخدم مصالح النظام المالي للدولة فى ميدان النفقات

153 ـ الحصري (ساطع) ، **البلاد العربية والدولة العثمانية** ، ط 2 ، دار العلـم للملايين ، بيروت 1960 ، ص 31 .

154 ـ « كانت أعطيات الجند أيام الرسول صلى الله عليه وسلم وابي بكر رضي الله عنه فرض مقرر أو عطاء ثابت .. ولم يكن ثم تفضيل فى توزيع الفيء ، ولم تبدا المفاضلة فى الأرزاق على أساس توزيع الطبقات الاجتماعية الا فى عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه » ، راجع :

ـ عبد الرسول ، ص 273-274 .

155 ـ نور الدين عبد القادر ، ص 77 .

156 ـ هذا ما نلمسه فى تفاوت الاجور بين الجنود والاهالي وزملائهم الانكشاريين ، اذ رغم اشتراكهم فى الحملات العسكرية جنبا الى جنب ، ينال التركي 2 زياني بينما رفيقه من فرق زواوة لا يتسلم سوى زيانيا واحدا ، راجع :

— Tachriffat, p. 32.



الفصل الرابع

الخزينة

وحتى يكتمل الاطار الذي رسمناه لمصادر الدخل ووجوه الانفاق ، يجدر بنا أن نتعرف على خزينة الايالة الجزائرية من حيث أهميتها وموقعها ونظامها ودوائعها .

ولعل من المفيد أن نشير الى أن أغلب موظفي الدولة الجزائرية تتصل أعمالهم من قريب او بعيد بنشاط الخزينة المالي (1) ، الا أن الاشراف الحقيقي والتصرف العملي في شؤون الخزينة كان من نصيب الداي والخزناجي . غير أن اشراف الداي على الخزينة اشراف معنوي يتمثل في الحرص على ضمان المصادر المالية التي تزود الخزينة ومراقبة النشاط المالي كدفع أجور الجند دون تأخير ، أو اقرار تحديد أسعار المنتوجات ومعاقبة المتلاعبين بالاسعار ، والنظر في تقييم عملة الخزينة والعملات الاجنبية الاخرى (2) .

1 ـ أهم هؤلاء الموظفين : بيت المالجي ، خوجة الخيل ، وكيل الحرج ، آغا العرب ، بعض القياد والخوجات ، كخوجات : الغنائم وخوجة الرحبة والزرع والعيون ، الباي ، أعضاء ديوان البايليك المحلي ، شيخ البلد ، المحتسب المزوار ، الخ .
ولزيادة الايضاح ، راجع المدخل لهذه الرسالة أو :

— Tachriffat, p. 20-23.
— BOYER, « Des pachas triennaux », p. 114-119.
— ROZET, T. III, p. 113-116.
— VAYSSETTES, p. 116-117.

(2) PAYSSONEL et DESFONTAINES, *Voyages dans les régences de Tunis et d'Alger*, Publiés par M. Dureau de la Malle, Gide, Paris 1838, p. 412.

وقد تطلبت هذه الاعمال من الداي حضور جلسات ديوان موظفيه فى الصباح والانفراد بكتابه فى المساء (3) ، حتى يحقق ويسوي الامور المتصلة بنشاط الخزينة .

أما الخزناجي فهو فى الواقع صاحب الخزينة وحارسها المكلف بايداع مصادر دخل الدولة فى شكل نقود ومقتنيات ثمينة ، والاشراف على وجوه الانفاق المختلفة كدفع أجور الوجاق (4) ، ولهذا نستبعد حدوث التباس بين هذا الموظف السامي الذي جرت العادة على أن يكون تركيا ، والذي يعرف غالبا بالخزناجي وفى بعض الاحيان يرد ذكره تحت اسم الخزندار (5) ، وبين المشرف على مالية البايليك من نفقات ومصاريف محلية والمدعو أيضا بالخزناجي أو باش خزناجي (6) .

يباشر الخزناجي مهامه المالية بحضور الداي وأعضاء الديوان (7) ، فيتسلم موارد دخل الايالة الجزائرية ليودعها فى خزينة الدولة أو يسحب المبالغ المستحقة لسد نفقات الدولة ، وكانت العادة تقتضي عند اجراء هذه العمليات المالية المتعلقة بالخزينة الاعلان على المبالغ التي يتسلمها أو يدفعها كأجور بصوت عال فى حضرة الداي والديوان (8) .

ويساعد الخزناجي فى هذا العمل عادة بعض الكتاب كالمكتباجي أو كاتب الدولة الاول ، الذي بيده سجل محاسبات الدولة الرئيسي المشتمل

---

(3) V. DE PARADIS, p. 9.

(4) Tachriffat, p. 20.

(5) BEN CHENEB, *Mots turks et persans conservés dans le parler algérien*, Bastide Jourdan, Alger 1922, p. 38-39.

(6) Dubois THAINVILLE, p. 128.

(7) L. DE TASSY, p. 228.

(8) SHAW, p. 167.

على ما تحتويه سجلات بقية الكتاب الآخرين من مبالغ مالية (9) وقوانين عسكرية ، وأسماء ورتب وأجور الفرق الانكشارية من وجاق ومحلة ونوبة ، ولهذا يعتبر هذا الكاتب أهم مساعدي الخزناجي حتى أنه يمنح لقب أفنـدي (10) .

كما يعتبر من بين مساعدي الخزناجي الدفتردار أو وكيل الحرج الكبير (11) المكلف بتسجيل مصادر دخل الايالة الجزائرية كالضرائب ومراقبة مخازن الدولة ، وقد أزاحه المكتباجي عن مكان الصدارة فى الاشراف على السجلات المالية نظرا للتطور الذي عرفه نظام الحكم بالايالة الجزائرية ، فأصبح يعتبر موظفا ثانويا منذ نهـاية القرن الثامن عشر الميلادي (12) ، وكذلك الشأن بالنسبة لوكيل الحرج الصغير (13) المهتم بسجلات الديوانة وغنائم البحر .

ومن الراجح أن الحاجة الى هؤلاء الكتاب ذوي النفوذ الادبي والكلمة المسموعة والمكانة المرموقة (14) ، والاتصال المباشر بالخزناجي ترجع الى عدم ثقة نظام الحكم فى الموظفين ذوي الصلاحيات المالية خشيـة حدوث زيادة أو نقصان فى ودائع الخزينة أو زيادة ونسيان فى حسابات حسابات الدولة المالية .

أما بقية مساعدي الخزناجي فيأتي فى طليعتهم أمين السكة الذي يتكلف برعاية ومراقبة ضرب النقود المختلفة وتقدير قيمة المجوهرات بعد وزنها

(9) MORGAN (J.), «*Histoire des états Barbaresques.*, Tra. de l'Anglais par M. Boyer de Prebandie, T. I, *Royaume d'Alger*, Paris 1757.

(10) H. KHODJA, p. 104.

(11) WEISSMAN, p. 70.

12 ـ حسب ما يفهم من كتابات فانتور دوبارادي أن تاريخ هـذا التطور فى منصب الدفتردار هو سنة 1788 راجع : — V. DE PARADIS, p. 115-116.

(13) WEISSMAN, p. 70.

14 ـ نفس المصدر .

وفحصها (15) ، ويستعين أمين السكة فى عمله هذا بأجيرين من اليهود أحدهما للتحقق من النقود المشكوك فيها ويدعى « العيـــار » ، والآخر لوزن الانواع التي تتسلمها الخزينة (16) ويدعى « الوزان » .

اما الخزناجي نفسه فانه يتولى منصبه بعد ترشيحه من طرف الداي وأعضاء الديوان،وغالبا ما يرشح هؤلاء لمنصب الخزناجي من يتسمون فيهم الاخلاص بغض النظر عن كونهم عاجزين أو غير أكفاء (17) ، فالشرط الاساسي فى نظرهم أن يكون الخزناجي تركيـــا (18) ، ملما بثقافة تسمح لصاحبها بالقيام بهذه الوظيفة السامية ، ولكن حتى هذا الشرط الاخير لم يحترم فى كل المناسبات ، ولهذا تقلد هذا المنصب فى بعض الاحيان من لا يعرف الكتابة والقراءة ان صحت روايات بعض الرحالة (19) ، ولعل هذه الظاهرة راجعة فى أساسها الى الفوضى التي تحدث اثر اغتيال الدايات أو الى كون غالبية أعضاء الديوان أميين .

وهذا الاختيار ضروري لأهمية دور الخزناجي الذي يشرف على أمور الخزينة ، وهي المؤسسة التي تمثل العصب الحيوي للدولة وان كانت هذه الاهمية التي يحظى بها الخزناجي تعود فى واقع الامر الى التطور التاريخي والظروف الاقتصادية والسياسية التي عاشتها الايالة .

فالخزناجي الذي كان ابان الفترة الاولى مجرد خوجة بسيط مكلف بمهمة الاشراف على الصندوق المالي تحت أوامر الكتاب الكبار (20) ، أخذ يكتسب بالتدريج صلاحيات الكاهية أي المساعد الرئيسي للدايات

15 ـ جاء فى دفتر التشريفات أن هذا الموظف يشرف أيضا على تحضير وبيع الروائح العطرية ، راجع :
— Tchriffat, p. 20.
(16) SHAW, p. 167.
(17) D. THAINVILLE, p. 128.
(18) MORGAN, p. 352.
19 ـ مثل الدكتور شاو :
— SHAW, p. 167.
(20) BOYER, « Des pachas triennaux », p. 112.
21 ـ نفس المصدر : ص 113 .

حتى انحصر نفوذ الكاهية عشية الاحتلال الفرنسي فى الاشراف على الحرس المدني .

ولعل هذا التدرج فى الوصول الى النفوذ والسلطة يعود الى طبيعة نظام الحكم بالايالة ، الذي يعتمد أساسا على جمع الاموال وارضاء الاوجاق بالهدايا والمرتبات العالية التي يوفرها المكلف بالخزينة أو الخزناجي .

وهكذا أصبح الخزناجي الشخصية الثانية المؤهلة فى الايالة لتشغل منصب الداي حال شعوره ، وهذا الاختيار المتعارف عليه بقي معمولا به منذ موت الداي علي شاوش فى 5 أفريل 1718 حتى سنة 1805 . مما سمح باجراء نوع من الترقية التدريجية فى السلم الاداري مثل ترشيح خوجة الخيل لمنصب الخزناجي الذي كان يرتقي بدوره الى رتبة الداي (22) .

ونظرا لهذا التوسع فى النفوذ لم يعد منصب الخزناجي ذا طابع مالي فقط ، بل أصبح له صبغة عسكرية ، فهو يقود الحملات العسكرية عند اقتضاء الامر كما حدث للخزناجي ابراهيم خوجة الذي جرد الحملات على الناحية الوهرانية لاخضاع الثائرين سنتي 1734 و 1736 (23) .

وتؤكد كتابات المؤرخين والرحالة المعاصرين لتلك الفترة على مدى سلطة ونفوذ الخزناجي ، فنجد فانتور دوبارادى يذكره باسم الوزير الاول (24) وتينيدا THENEDAT يعتبره كبير البلاد بعد الداي ، يخضع لأوامره باي معسكر ويتقرب اليه بتقبيل يديه ورجليه (25) . وحتى

---

22 ـ نفس المصدر : ص 112 .

(23) GRAMMONT (H.D. De), « Relation entre la France et la régence d'Alger au XVII[e] siècle », *R.A.* 23 (1879), p. 127 et 149.

(24) V. DE PARADIS, p. 115.

25 ـ فى مذكراته التي سجل فيها قصة مغامراته التي انتهت به الى أن يصبح خزناجي باي معسكر ، راجع :
— EMERIT, « Mémoires de Thénédat », p. 351.

الوثائق الرسمية تشير اليه باحترام وتقدير ، ففي رسالة موجهة من طرف الخزناجي الى موظف سامي بالباب العالي تعود الى سنـة 1237 هـ ، الموافقة 21 ـ 1822 ، ورد ما نصه : « أمير ايالة جزائر الغرب .. من طرف المخلص سيدي أحمد خزناجي مدينة جزائر الغرب المحمية » (26) .

ويمكن أن نعترف على الاشخاص الذين شغلوا منصب الخزناجي وكان لهم تأثير بالغ على النظام المالي للايالة واليد المطلقة فى شؤون الخزينة ، اعتمادا على بعض الوثائق والكتابات التاريخية (27) ، التي ورد ذكر أسمائهم المرتبة على الشكل التالي :

ـ الخزناجي سي مصطفى : فى عهد الداي حسن باشا 1791 ـ 1798

ـ الخزناجي سي مصطفى آغا : فى عهد الداي مصطفى باشا 1798ـ1805

ـ الخزناجي محمد باشا : فىعهد الداي حاجي علي 1809 ـ 1815

ـ الخزناجي حسين الجزائري : فى عهد الداي عمر باشا 1815 ـ 1817

ـ الخزناجي يحي آغا : فى عهد الداي عمر باشا 1815 ـ 1817 .

ـ الخزناجي ابراهيم بن سليمان : فى عهد علي خوجة 1817 ـ 1818

ـ الخزناجي أحمد بن محمد : فى عهد الداي علي خوجة 1817 ـ 1818

ـ الخزناجي أحمد : فى عهد الداي حسين باشا 1818 ـ 1830

ـ الخزناجي ابراهيم آغا بن سليمان : فى عهد الداي حسين باشا 1818 ـ 1820

(26) DELVOULX (A.), « Recherches sur la coopération de la régence d'Alger à la guerre de l'indépendance grecque d'après des documents inédits ». *R.A.* 1 (1856), p. 134.

27 ـ من الممكن أن هناك بعض الاشخاص الذين تولوا منصب الخزناجي لم نتمكن من اثبات أسمائهم لتعذر التعرف عليهم من خلال المصادر التي أمكن الرجوع اليها ، وهذه المصادر المعتمدة فى اثبات هذه القائمة :

— FERAUD, « Ephénémides ».
— DEVOULX, « Recherches ».
— ROBIN, « Note ».
— TEMIMI, *Recherches*, document n° 7, p. 232, d'après B.A.H.H. 22 486.

وقد كان لهؤلاء الاشخاص الذين تولوا منصب الخزناجي دور رئيسي في تنفيذ سياسة مالية خاصة بالايالة الجزائرية تتميز بجمع الاموال من مصادرها المختلفة مع الاقتصاد في النفقات العمومية والخدمات الاجتماعية لاسيما اذا كانت تتعلق بمصلحة الاهالي (28)، مما سمح لبعض الرحالة الاوربيين أن يلاحظوا بأن مسؤولي الخزينة لم يفكروا في سحب أي مبلغ منها ولو كانوا في أشد الحاجة اليه (29) رغم ما تكدس في هذه الخزينة من غنائم البحر وأسلاب الحملات الداخلية وغنائم الحروب الخارجية كالاستلاء على مدينة تونس سنة 1755، حيث استولى الجزائريون على مجوهرات نادرة وسلاح ثمين وأموال طائلة تتراوح قيمتها حسب رواية فانتور دوبارادي من أربعة الى خمسة ملايين فرنك ذهبي أودعت كلها الخزينة (30).

ونحن وان كنا نعطي أهمية لهذه الغنائم والاسلاب في اغناء الخزينة الا أننا لا نطمئن الى كتابات بعض الأوربيين (31)، التي ذهبت الى حد القول بأن هذه الغنائم هي الاساس في تكوين الخزينة الجزائرية كما هو الشأن عند السيد غوراي صاحب الذكر المتعلقة بالخزينة الجزائرية في سنة 1791 (32) بل ندخل في اعتبارنا مجموع مصادر الدخل المتنوعة وعلى رأسها عوائد الضرائب والرسوم الداخلية، فكل ما نستفيده من روايات الكتاب الأوربيين هو اخذ فكرة عامة عن ضخامة الثروات المجمعة في الخزينة والتي دفعت حكام الايالة وعلى رأسهم الداي وموظفو الديوان الى

---

28 ـ راجع : الفصل الثالث : « وجوه الانفاق » المرافق العامة .

(29) *Aperçu historique statistique*, p. 163.

(30) V. DE PARADIS, p. 61.

بالاضافة الى غنيمة تحصل عليها الجيش الجزائري من التونسيين في معركة وادي بومرزوق سنة 1807، راجع : — GRAMMONT, *H. d'Alger*, p. 368.

31 ـ مثل الكاتب بيرو، راجع :

— PERROT (A.M.), *Alger esquisse topographique et historique du royaume et de la ville d'Alger*, Paris 1830, p. 50.

(32) KLEIN (H.), « Le trésor d'Alger en 1791 d'après un mémoire de M. Guerey* », *Feuillets d'Eldjazeir*, T. VI (1913), p. 90.

سن قوانين خاصة واتخاذ اجراءات احتياطية كفيلة بضمان سلامة الخزينة وحفظ أموالها من الايدي العابثة ، ونستطيع أن نذكر من هذه الاجراءات مثلا مرابطة ستة عشر نوبتجيا لحراستها (33) ، وتكليف الخزناجي وحده بالاهتمام بشؤونها لحصر مسؤولية الاشراف عليها في شخص واحد ، وعملا بهذه الاجراءات والقوانين أصبح الخزناجي هو الموظف الوحيد المسموح له بدخول الخزينة لملء أكياس النقود وافراغها ، عندما يحضرها له وكيل حرج الصوف والصائجي (34) ، ويقوم أحد خوجات القصر الكبار الموضوعين في خدمته باثبات قيمتها في سجل خاص (35) .

كما أن الخزناجي هو الشخص الوحيد الذي يستعمل مفتاح الخزينة (36) اذ يتسلمه من الداي بحضور رجال الديوان في سقيفة القصر كل صباح ثم يعيده اليه عند الزوال بعد صلاة الظهر ، وهكذا تظل الخزينة مغلقة كل مساء بالاضافة الى يومي الجمعة والثلاثاء (37) .

وزيادة في هذه الاحتياطات أختير موقع الخزينة بقصر الداي بجوار القاعة التي يجتمع فيها الديوان نفسه (38) ضمن مستوعات ثلاث لا نعرف عنها الا القليل من التفاصيل لندرة المصادر واندثار قصر الجنينة لتعرضه للتخريب من طرف سلطات الاحتلال الفرنسي .

وهذا ما يضطرنا الى أن نركز اهتمامنا على موقع الخزينة الجديد بحصون القصبة ، الذي اختاره لها الداي علي خوجة ، عملا بوصية مستشاره وخليفته حسين في شهر ديسمبر سنة 1817 (39) .

---

(33) V. DE PARADIS, p. 106. — عبد القادر ، نور الدين : ص 73 .

34 — الصائجي موظف يخضع لأوامر الخزناجي مكلف بعد النقود الداخلة والخارجة من الخزينة .

(35) BOYER, *La vie*, p. 115.

36 — للخزينة مفتاح واحد يستعمل لفتح ثلاثة أبواب ، واحد بمدخلها واثنين بداخلها .

(37) V. DE PARADIS, p. 107.

(38) SHAW, p. 169.

(39) MERLE (J.T.), *La prise d'Alger racontée par un témoin* préface et notes par M. H. d'Almeras, H. Jonquières, Paris 1930.

وبذلك استقرت الخزينة فى مكان حصين هو عبارة عن أقبية ودهاليز مقوسة سيئة الانارة دون مستوى الطبقة الارضية لقاعـة الديـوان ، ويؤدي الى هذه الدهاليز باب فى نهاية الرواق منخفض فى وضع منحرف بالنسبة للباب الرئيسي للقصر ، كتب فى أعلاه هذه العبارة « نصر من الله وفتح قريب ، يا فاتح الابواب افتح لنا أفضلها » (40) .

ويؤدي هذا الباب الى غرفة واحدة مكونة من جناحين يفصلهما حاجز علوه ثلاثة أقدام (41) ، ويتصل هذان الجناحان بغرفة ملحقة بها احتياطي مالي مخصص للمصاريف الجارية والقضايا المستعجلة (42) ، ومن هذه الغرفة الاخيرة نصل عن طريق باب داخلي الى غرفة فسيحة طولها يتراوح ما بين عشرين الى أربعة وعشرين قدما وعرضها حوالي ثمانية أقدام ، ذات نافذة محمية بشبابيك حديدية متينة تشرف مباشرة على الرواق ، ومما يلاحظ على هذه الغرفة الفسيحة أنها مقسمة بحواجز خشبية الى ثلاث غرف صغيرة (43) ، ليسهل استعمالها .

وقد أطلق بعض كتاب الحملة الفرنسية على الغرف الثلاث الاولى من الخزينة اسم الخزينة الصغرى (44) ، بينما أشاروا الى القاعة الاخيرة ذات الحواجز الخشبية بالخزينة الكبرى (45) .

أما تحديد مقدار ما تحتويه الخزينتان ، الكبرى والصغرى ، من الاموال والودائع فصعب التحقيق لأن التقديرات التقريبية لهذه الاموال

(40) *Fueillets d'El-Djair,* 1914, p. 53.

(41) DENNIEE (B.), *Précis historique et administration de la compagne d'Afrique,* Delannay, Paris 1830.

(42) *Un officier de l'armée d'Afrique favorable à Bourmont quelques notes sur le trésor d'Alger,* ? p. 5-6.

(43) DENNIEE, 51.

(44) FLANDIN (J.B.), *Notice sur la prise d'Alger de possession des trésors de la régence d'Alger,* Paris 1848, p. 7.

45 — نفس المصدر .

لا نعتمد على حساباتها ولا نطمئن اليها ، وذلك لاختلاف الروايات وغموضها وتضاربها واعتمادها على الاحصاءات الاحتمالية ، فضلا عن أن السجلات الرسمية للخزينة قد اختفت أو ضاعت اثر الاحتلال وأثناء الفوضى والنهب (46) ، المنظم من طرف اليهود وبعض الاهالي (47) ، فى جو من الغموض والمناورات التي تسبب فيها ضباط فرنسيــون متورطون فى اختلاس كميات كبيرة من ثروات الخزينة (48) ، مثل المقادير المالية غير المحددة ، التي اختفت من صندوق يحتوي على ثلاثين ألف فرنك (49) بشهادة السيد فيرينو Firino المكلف بدفع رواتب جيش الاحتلال .

ولهذا لا نثق بما أكده كتاب الحملة الفرنسية مثل فلاندان FIRINO ودوني Denniée من اثبات المعلومات التي أدلى بها الخزناجي للسلطات الفرنسية عند تسليمه لمفاتيح الخزينة . والتي مفادهـــا أن لا وجـــود لسجلات مصادر دخل الخزينة ونفقاتها (50) ، بل يتبادر الى أذهاننا الشك فى صحة هذه الروايات وتلك التقديرات لثروات الخزينة لعدة اعتبارات ، ذلك أن سلطات الايالة قد اشتهرت بحرصها عــلى ثروات الخزينة وتدقيقها فى الحسابات المالية واثبات كل ذلك فى سجلات رسمية حتى ولو كانت المبالغ تافهة لا قيمة لها .

فليس من المسلم به أن تهمل هذه السلطات تسجيل مصادر دخــل الخزينة ونفقاتها ، ومن المنطقي والحالة هذه ، أن تتوفر الخزينة على

---

(46) DENNIEE, p. 5.
(47) ESQUER, p. 365.
— DENNIEE, p. 56-57.
(48) FLANDIN, p. 22-40.
— EMERIT (M)., « Une cause d'expédition d'Alger, le trésor de la Casbah », *B.S.H.M.C.* (1954), p. 187.
(49) ESQUER, p. 362.
(50) DENNIEE, p. 51.

سجلات رسمية ، والدليل على صحة هذا الاستنتاج أن أحد هــذه السجلات وجد بالفعل وقام بنشره السيد دوفو DEVOULX تحت عنوان « الغنائم البحرية » (51) .

كما أن السيــد بيشون PICHON مستشار الدولة والمقتصد المــدني للجزائر بعد الاحتلال أشار فى كتابه عن الجزائر الذي ذكره السيــد فلاندان FLANDIN (52) ، الى وجود مدونة Nomonclature ضخمة لسجلات المحاسبات المالية للايالة الجزائرية مودعة فى وثائق أملاك الدولة ، تتضمن دفتر المصاريف العامة للايالة الجزائرية ، رغم اشارته الى فقدان سجلات وحسابات الخزينة (53) ، بالاضافة الى الدفاتر الرسمية التي تضمها محفوظات دار ولاية الجزائر اليوم (54) .

فبعد أخذ هذه الاحترازات والشكوك بعين الاعتبار ، لم يبق لنا الا اجراء احصاء تقريبي غير مسلم به لثروات الخزينة أساسه معلومات الرحالة ورجال الجيش الفرنسي .

وأول هذه التقديرات نستنتجه من حمولة البغال التي استعملت فى نقل ثروات الخزينة من قصر الجنينة الى حصون القصبة سنة 1817 ، باعتبار أن كل حمولة تزن ثلاثة قناطير وبذلك تكون قيمة ستة وسبعين حمولة ذهبا : 469 492 34 فرنكا .

---

(51) DEVOULX, « Le registre des prises ».
(52) FLANDIN, p. 21.

53 ـ نفس المصدر .

54 ـ أهم الدفاتر التي تتعرض لحسابات الدولة المالية بمحفوظات دار ولاية الجزائر هي : دفاتر 3 : ضرائب الدولة على اليهود ، ضرائب أودعت خزينة الدولة . دفتر 4: واردات وصادرات البلاد . دفتر 10 : المصاريف السنوية لحفظ القلاع الاربع ، ضرائب يدفعها شيوخ البلد ، مصاريف عامة للدولة . دفتر 11 : الضرائب . دفتر 12 : ضرائب تدفعها القبائل . دفتر 67 : مصاريف الدولة على مختلف شؤونها . دفتر 68 : مرتبات بعض الموظفين عند الدولة الجزائرية . دفتر 385 : تقاييد وحسابات تتعلق بم ـاريف المياه والعيون والسواقي . دفتر 387 : تقاييد تتعلق بمصاريف الاوقاف . رواتب بعض الموظفين . هناك قائمة أجمالية لهذه الدفاتر فى المراجع الملحقة بالرسالة .

وقيمة مائة وأربعين حمولة فضة : 000 544 30 فرنك زيـادة عـلى ثمن الجواهر والحلي والاشياء الثمينة المقدر ب : 000 500 3 فرنك ، فبذلك يكون مجموع ثروات الخزينة حسب هذا التقدير الاحتمالي : 269 537 68 فرنكا (55) .

ومما يؤخذ على هذا الاحصاء المتصف بالغموض والبعد عن الدقة أن حمولة البغال لا يمكن تحديدها بثلاثة قناطير دون زيادة أو نقصان ، كما لا يمكن الجزم بصحة عدد هذه الحمولات ، فضلا عن أن ملايين الفرنكات التي قومت بها الخزينة سنة 1817 ، اعتمد فيها على السعر المعمول به سنة 1830 ، دون أن تأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي طرأت على أسواق الذهب والفضة مدة لا تقل عن ثلاث عشرة سنة .

أما بقية التقديرات الاجمالية الاخرى للخزينة فهي تخضع لاعتبارات سياسية واقتصادية ، ولهذا جاءت متفاوتة يلمس فيها شيء من المبالغة المغرضة ويلاحظ فيها تعمد مقصود للحط من قيمة ثروات الخزينة ، والمرجح أن هذه المبالغة مردها رغبة قناصل الدول الاوربية فى حث دولهم على الاسراع فى وضع يدها على الخزينة ، كما أن مصدر الحط من شأن الخزينة قد يرجع الى اخفاء حقيقة ربما تكون ضد مصلحة بعض رجالات الجيش الفرنسي المتسببين فى اختفـاء بعض الامـوال والثروات .

فمن التقديرات التي فيها شيء من المبالغة ما كتبه شاو SHAW (56) ، من أن ثروات الخزينة تبلغ أربعين مليونا من القروش أي ما يساوي

---

(55) MERLE (J.T.), *Anecdotes historiques et politiques pour servir à l'histoire de conquête d'Alger en 1830*, Paris 1831, p. 291-292.

56 ـ مما ينقص من قيمة هذه المعلومات أنها تعود الى فترة متقدمة ، لأن السيد شاو مكث فى الجزائر بين سنتي 1720 و 1732 ، وان كانت هناك تعديلات أدخلها على كتابه السيد مكارتي MAKARTNY عندما قام بترجمته الى الفرنسية سنة 1830 .

مليون فرنك ذهبا (57) وكذلك مذكرة السيد غوراي GUE REY المؤرخة سنة 1791 (58) ، فهي تقدر الخزينة بأكبر من مائة مليون تورنو (59).

ومن هذه التقديرات أيضا ما أورده السيد شالير SHALER قنصل الولايات المتحدة الامريكية بالجزائر من أن مجموع الخزينة يساوي مائة وثلاثين مليونا من القروش القوية المعروفة بالدولار الاسباني ، أي ما يعادل مائة وستين مليونا من الفرنكات الذهبية (60) .

وقد جارى شالير فى تقديراته هذه كل من قنصل فرنسا السيد دوفال عندما قدم مذكرة للحكومة الفرنسية سنة 1828 (61) ، والسيد كليمان طونير وزير الحربية الفرنسي الذي أثبت فى تقريره للملك عن الحالة فى الجزائر سنة 1827 ما يقارب ذلك أي مائة وخمسين مليونا من الفرنكات (62) .

واذا رجعنا الى الاحصاءات التي تتصف بالتقليل من أهمية الخزينة فاننا نجدها صادرة فى أغلبها عن رجال كان سلوكهم مبعث الاقاويل والاتهامات كما أشرنا الى ذلك ، وكان مصير الخزينة بين أيديهم بعد الاحتلال مباشرة ، ومن أبرز هؤلاء المسؤولين بلاشك هم أعضاء اللجنة التي كونها قائد الحملة الفرنسية (63) ، مثل السيد فيرينو FIRINO

---

(57) SHAW, p. 210.

(58) KLEIN, p. 90.

59 – نوع من العملة الاجنبية كان استعمالها شائعا فى الجزائر فى القرن الثامن عشر وهي احدى عملات المدن الايطالية التي يستعملها الاسبان فى تعاملهم .

(60) FLANDIN, 7.

61 – نفس المصدر .

(62) A.M.G. H. fonds d'Algérie, rapport au roi sur Alger, Paris 14 Octobre 1827.

63 – حسب المعلومات الواردة فى ملف السيد دوبورمون قائد الحملة ، أن اللجنة الخاصة المكلفة بأمن الخزينة أفادت بأن أرباح الخزينة تقدر بأكثر من 80 مليونا من الفرنكات ، رغم ما ورد بعد ذلك فى تقرير نفس اللجنة الرسمي بأن أموال الخزينة لا تتعدى 50 مليونا ، راجع :

— A.M.G. H. 235, Papiers De Bourment.

العام للصندوق والسيد دونيي Dennieé المقتصد العام ، والجنرال طولوزي FLANDIN الذين حددوا أموال الخزينة بمقدار الكميات التي تم ارسالها الى فرنسا عن طريق البواخر ، وهي 94ر527 684 48 فرنكا (64) ، وهذا ما يتعارض مع معلومات الملازم الاول فلاندان Flandin القائلة بأن الخزينة لا تتعدى أربعة عشر مليونا من الفرنكات (65) ، والمستنبطة من القياس الجيو متري الذي أجراه السيد غاي Guy بطريقة طرح الفراغات المحتملة من حجم الخزينة الكلي المقدر بالامتار المكعبة (66) .

ومما يلاحظ أن تقدير اللجنة الخاصة (94ر527 684 48 ف) اعتمد عليه أغلب كتاب الفترة الاولى من الاحتلال دون أن يكلفوا أنفسهم عناء المناقشة والتمحيص ، وأظهروه في شكل عملية حسابية دقيقة ناتجة عن جمع قيمة الذهب الى قيمة الفضة ، وبذلك سلموا بأن مجموع ثروات الخزينة 527 684 48 (67) ، ومن هؤلاء الكتاب الذين أثبتوا هذه الأرقام نذكر : السيد كاريت Carette (68) والسيد جانتي GENTY de BUSSY (69) ، والسيد فياس FILLIAS دوبوسي (70) ، (71) والسيد هاتان HATIN (72) ، والسيد غارو GARROT والسيد روا (73) ، والسيد دوبربون DE BOURBON (74) .

---

(64) DENNIEE, p. 53.

65 ـ رغم ان احد الضباط قدر الخزينة الصفرى فقط باربعة عشر مليونا ، راجع :

— *Un officier de l'armée d'Afrique, quelques mots sur le trésor d'Alger,* Paris 1830, p. 5-6.

(66) FLANDIN, p. 7.

(67) A.M.G., Rapport de la commission.

(68) Carrette, Algérie, p. 225.

(69) G. DE BUSSY, p. 448.

(70) FILLIAS (A.), *Histoire de la conquête et de la colonisation de l'Algérie 1830/1860.* A. de Vresse, Paris 1860, p. 85.

(71) ROY, p. 185.

(72) HATIN (E.), *Histoire pittoresque de l'Algérie. Imp. Guiraudet,* Paris 1840, p. 187.

(73) GARROT, p. 681.

(74) DE BOURBON, T. II, p. 176.

وهكذا تضيع قيمة الخزينة بين هذه الاحتمالات المتضاربة والارقام المتفاوتة التي تتراوح بين مائتي مليون وأربعة عشر مليون فرنك . وتكاد تنحصر أغلبيتها في مائة وستين مليونا وخمسين مليونا من الفرنكات .

فكل ما نستفيده من هذه التقديرات هو اعطاء فكرة مجملة عن خزينة الايالة الجزائرية مدة ثلاثين سنة قبل الاحتلال ، عندما كانت تضم ثروات ضخمة من الاموال والمقتنيات الثمينة (75) ، قد لا تقل عن مائة مليون فرنك عملا بترجيح أكثر الاحتمالات شيوعا (76) ، رغم أن التقدير الدقيق والمسلم به شيء صعب المنال لظروف تلك الفترة الغامضة ولضياع الوثائق الرسمية وانعدام الشواهد المادية .

ولعل من المفيد أن نلخص هذه التقديرات والارقام التي تتعرض لثروات وأموال الخزينة في الجدول التالي :

(75) H. KHODJA, p. 113.

76 ـ وهذا ما تؤكده الوثيقة المرسلة للحكومة الفرنسية سنة 1803 التي ورد ذكرها في كتاب نظرة تاريخية واحصائية وطوبوغرافية على دولة الجزائر :

— PICQUET : *Aperçu Historique, Statistique et topographique.*

الذي سبق ذكره ، رغم أن السيد (Esquer) يستنتج أن الخزينة من المرجع تقييمها بخمسة وخمسين مليون فرنك ، كما أن السيد اميري يعتبر رقم 150 مليون فرنك هو أكثر الاحتمالات تواردا ، راجع :

— ESQUER, p. 364.

— EMERIT, « une cause », p. 181.

جدول عام لتقدير ثروات الخزينة

المصادر المعتمدة	مقدار ثروات الخزينة	ملاحظات
شاو D. Shaw	40 000 000 ق	حسب كارتي تقدر بـ 200مليون فرنك
راينال Raynal G.T.	100 000 000 ج	اغلبها من ذهب وفضة وحجارة كريمة، التقدير يعود الى سنة 1790
قرسي Guercy	اكثر من100 000 000 تورنوا	يعود هذا التقديـر الى سنة 1791
مـيرل Merle J.T.	68537269 ف	رغمانهغير معاصر الا أن تقديره يعود الى سنة 1817
شالير دوفال Shaler Duval	130 000 000 ق مستعمل 160 000 000 فرنك ذهبي	يعودهذا التقدير لثروات الخزينة الى سنة1822
كليمون طونير Clément Tonnerre	تقارب 150 000 000 ف	
دوبرمون De Bourmont	اكثر من 80 000 000 ف	بالاضافة الى الغنـائم الاخرى تبلغ ارباح الحملة الفرنسية أكثر من100 مليون فرنك
وثائق سويدية Document Suédois	حوالـي 40 000 000 ق اسباني مستعمل .	
لابي أورس L'Abbé Orse	تقارب 50 000 000 ف	
فلاندان Flandin	لا تتعدى 14 000 000 ف	
اللجنة الخاصة لمراقبـة ثروات الخزينة	48 684 527،94 ف	
القبطان ماتيري (77) Matterer	43 396 598 ف	بدون تقييم الودائع والسبائك

(77) MATTERER (The.), *Journal de la prise d'Alger par le Capitaine de frégate Matterer 1830*, Ed. de Paris, 1960, p. 134.

ونستنتج من التقديرات الواردة فى الجدول أن الخزينة كانت تحتوي على ثروات من الأموال والودائع لا يمكن التقليل من أهميتها وتأثيرها على الحياة الاقتصادية والمالية والادارية للبلاد .

كما أن هذه الثروات لا يمكن أن تبلغ هذا الحد من الضخامة الا بفضل اتباع سياسة مالية تتصف بالاقتصاد فى النفقات والتقليل من المصروفات وتطبيق نظام دقيق فى المحاسبات المالية .

فهذا الاسلوب المتبع فى السياسة المالية كان الدرع الواقي لثروات الخزينة من الايدي العابثة أثناء تمردات الجند واضطراب نظام الحكم واشتداد غارات الاساطيل الاجنبية .

وقد ساعد على هذه السياسة المالية التقشفية تلك المجاعات والأوبئة (78) ، وذلك الركود الاقتصادي الذي عاشته الجزائر فى أوائل القرن التاسع عشر مما جعل المحافظة على أموال الخزينة شيئا ضروريا لبقاء كيان الايالة الجزائرية ، وأدى الى عدم الانتباه لفوائد توظيف أموال الدولة فى المشاريع الانتاجية والخدمات الاجتماعية والاقتصادية التي تخدم مصالح الدولة ورعاياها (79) ، وتكون منطلقا لخلق نهضة اقتصادية ربما تكون مماثلة لما كان يجري آنذاك على يد محمد علي بمصر ، أو فى الضفة المقابلة للبحر المتوسط بأوربا الغربية .

---

78 ـ تعرضت الجزائر فى السنوات التي سبقت الاحتلال الى القحط والمجاعات ، على سبيل المثال : القحط الكبير سنة 1800 ، ومجاعة سنة 1809 ، وطاعون سنتي 1817 و 1819 ، راجع :

— H. KHODJA, p. 143.
— GUYON, M.A. n° 106.
— MARCHIKA, p. 178.

ـ انظر عوامل التأثير فى السياسة المالية : الاحوال الصحية والاقتصادية ، الفصل الاول من الرسالة .

79 ـ انظر : نفقات المرافق العامة فى فصل : وجوه الانفاق .

وفضلا عن هذا فان جدول ثروات الخزينة يؤكد لنا بأن مصادر الدخل تغطي وجوه الانفاق . فميزان العمليات المالية من مصاريف ومداخيل تكون والحالة هذه في صالح خزينة الدولة ، ولهذا السبب نأخذ بعين الاعتبار التقديرات القائلة بأن مداخيل الدولة أكثر من نفقاتها مثل تقدير السيد شاو ، الذي ذهب فيه الى أن هناك فائضا في مداخيل الدولة يناهز 000 1700 فرنك (80) .

ولنفس السبب نستبعد واقعية التقارير التي تسجل عجزا مزمنا تعانيه خزينة الدولة الجزائرية ، والتي أوردها السيد شالير ، وبعض الكتاب الذين اعتمدوا عليه مثل ديستري d'ESTRY ومحريري : « النشرة الاعلامية» التي وزعت على الجيش الفرنسي عشية الاحتلال (81) .

فالسيد شالير أورد أن ميزان الصادرات والواردات كان يسجل عجزا سنويا يبلغ 937000 دولار اسباني (82) ، مما يضطر الخزينة حسب قوله الى سد نفقاتها الباهظة باخراج 500000 دولار اسباني كل سنة من الاموال المودعة فيها (83) .

وهذا ما لا نسلم به لأنه ليس من المعقول أن تتوفر الخزينة على كميات مالية ضخمة وقع جزء كبير منها في أيدي الجيش الفرنسي ، في وقت يعاني فيه الميزان التجاري عجزا مزمنا ، وتتضاءل فيه مصادر الدخل بجانب وجوه الانفاق ، وان كنا لا ننفي بعض الروايات والتقارير ،

---

80 ـ باعتبار أن المداخيل 4000000 ، والمصاريف : 2300000 ف فالفائض اذا 1700000 ف حسب تقدير ريباندير Rébinder راجع :
— SHAW, p. 209.
(81) D'ESTRY, p. 142-143.
— *Aperçu Hist. Statistique*, p. 161-163.

82 ـ باعتبار أن الواردات سنة 1822 بلغت 1200000 دولار اسباني ، والصادرات لم تتجاوز 273000 دولار ، وبالتالي بلغ العجز المالي في الميزان التجاري 937000 دولار سنويا ، راجع :
— SHALER, p. 104.
(83) SHALER, p. 106.

التي تفيد بأن السنوات التي سبقت الاحتلال الفرنسي مباشرة قد تميزت بأزمة اقتصادية انعكست آثارها السلبية على الخزينة ، الا أنها لم تبلغ حد العجز والانهيار ، بل كانت هذه الأزمة انعكاسا طبيعيا للاوضاع التي كانت تعيشها الايالة آنذاك .

ولا يفوتنا قبل الانتهاء من الكلام عن الخزينة أن نسجل بأن ثروات الخزينة الجزائرية ، التي دار حولها الجدل والنقاش كانت دافعا ومحركا لأطماع ودسائس الدول الاوربية المتأثرة بالتقارير المغرضة لقناصلها مما جعلها تؤثر بدورها ولو بصفة غير مباشرة فى تقرير مصير الايالة الجزائرية. وربما كان ذلك هو الذي دفع السيد اميري الى اجراء دراسة ربط فيها قضية الخزينة بالاحتلال الفرنسي فى مقاله الذي وضع له هذا العنوان : « سبب لحملة الجزائر : « خزينة القصبة » (84) ، مما يضع الخزينة فى مكانها اللائق بها ضمن اطار النظام المالي للايالة ، فهي العصب الحساس لهذا الجهاز وهي المؤثر المباشر على سياسة الحكام فيما يتخذونه من قرارات تخص الحياة المالية والاقتصادية ، كما أنها تمثل رمز السياسة المركزية المالية للايالة الجزائرية قبل الاحتلال .

---

(84) EMERIT, « Une cause », p. 171-188.



الفصل الخامس

العملة

بما أن النظام المالي للايالة الجزائرية كان يخضع لقوانين التعامل النقدي ، فقد أصبح من الضروري التعرض لأوضاع العملة وأنظمتها المختلفة .

فالعملة تكون حجر الزاوية لكل تعامل مالي على المستوى المحلي أو الخارجي ، كما أن لها مدلولا حضاريا لا يمكن اهماله ، فهي تعطي صورة صادقة للرقي الصناعي للبلاد ، وتعكس الذوق الجمالي للحكام والمجتمع على حد سواء ، بما يوحي به شكلها وطريقة صنعها .

غير أن النقود التي كانت تستعمل بالايالة الجزائرية فى آخر الفترة العثمانية ليست محلية الصنع كلها ، فهي على صنفين ، عملة محلية وعملة مستوردة ذات أصل أجنبي .

فالعملة المحلية كانت تضرب بدار النقود ، التي تعرف عادة بدار السكة ، الواقعة بالقرب من قصر الداي ، غير بعيدة من جامع كتشاوة ، قبل أن يختار لها الداي علي خوجة سنة 1817 مقرا جديدا بالقصبة ملحقا بالخزينة العامة ، وذلك بعد أن أتم نقل ودائع الخزينة الى حصن القصبة .

وحتى لا يقع هناك تسرب للعملة أو تهاون فى صنعها ، أختير بعض الصناع الماهرين من اليهود للعمل بدار السكة تحت مراقبة أمين السكة

وحددت لهم مرتبات كانت تتناسب طردا مع الكميات التي يقـومون بصبها من العملة .

فقد كانوا ينالون 400 صائمة عن القنطار ، كما يتسلمون مقابل صب رطل من قطع السلطاني خمسة ريالات وعن صب رطل ربع سلطاني ثلاثة ريالات (1) .

أما السلم الاداري المعمول به فى صرف هذه الاجور ، فانه كان يخضع للرتبة الادارية لكل موظف ، ونستنتج من احدى الفقـــرات الواردة فى « دفتر التشريفات » : أن الفوارق المادية بين مختلف موظفي دار السكة كبيرة ، فقد جاء فى هذه الفقرة التي يعود تاريخها الى سنة 1785 ، ما يلي : « وفى عهد علي باشا أعطيت الاوامر الى أمين السكة ووكيل الحرج والعمال اليهود وصاحب الطابع ، لضرب أرباع بوجو وأثمان بوجو فضة . فعلى كل كيس يزن عشرة أرطال للامين عشر ريالات ولوكيل الحرج ريال ، وللعمال اليهود عشرون ريالا ، ولصاحب الطابع على كل قنطار واحد وعشرون ريالا ، ولراقم الطابع على القنطار سبع وسبعون ريالا » (2) .

أما عملية معالجة النقود بالنار لتنظيفها وطلائها من جديد ، فان أجور العمال تحدد بخمس ريالات مقابل معالجة ألف ريال اذا كانت الاوامر صادرة عن قصر الداي (3) .

وتتمثل مهارة عمال دار السكة فى المحافظة على شكل النقود ومعيارها رغم أن دار السكة لم تتوفر الا على آلات بسيطة كبعض الموازين وأحجار الرحى وقوالب صب العملة وسبكها .

(1) Tachriffat, p. 80.
(2) TACHRIFFAT, p. 81.

3 ــ نفس المصدر .

أما من ناحية الشكل فان عملة الجزائر كباقي عملات البلاد الاسلامية آنذاك لم تخل من طرافة الشكل وجمال النقوش ، واذا كانت تنعدم منها صور الحكام والشعارات والرموز الشكلية ، فهي مزينة بحروف عربية من الجانبين ، فعلى سبيل المثال نجد على وجه ريال بوجو هذه العبارة : « سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان محمود (4) خان عز نصره » . وعلى الوجه الآخر عبارة : « ضرب فى الجزائر 1241 »(5).

وتمتاز عملة الجزائر فى هذه الفترة عن غيرها من الفترات التي سبقت الوجود العثماني بالبلاد ، بأنها كانت ذات شكل مستدير ، مع أن نقود أقطار المغرب العربي كان يغلب عليها الشكل المربع ، لاسيما فى عهد الدولة الموحدية ، والدول التي انقسمت اليها من حفصيين وزيانيين ومرينيين (6) .

ولعل الحكام كانوا يميلون الى الشكل المستدير تمشيا مع طراز المسكوكات التركية باستانبول قاعدة السلطنة (7) .

الا أن الجانب الذي يبدو أن صناع العملة قد أعاروه اهتمامهم ليس الشكل ، وانما هو المحافظة على نوع ومعيار النقود ، فمن حيث النوع نجد العملة الجزائرية تدخل فى تكوينها عدة معادن ثمينة .

---

4 — السلطان محمود : (1808 — 1839) ، وكانت وحدة الذهب المستعملة فى الجزائر أثناء حكمه تساوي 12ر5 قرشا .

5 — معرض النقود الجزائرية فى مختلف العصور ، متحف قسنطينة . انظر كذلك : مجموعة الصور الخاصة بالعملة الجزائرية فى أواخر العهد العثماني الملحقة بآخر الرسالة .

6 — مما يلاحظ ان بعض النقود المكتشفة حديثا بقلعة بني حماد ، ذات شكل مستدير وبداخلها شكل مربع ، وهي تعود الى عهد المهدي امام الامة القائم بأمر الله ، متحف سطيف .

7 — حسن حسني عبد الوهاب ، **ورقات عن الحضارة العربية بافريقيا التونسية** ، المنار ، تونس 1956 ، المجلد الاول ، ص 465 — 466 .

فاستنادا الى بعض نماذج هذه العملة المحفوظة فى المتاحف الآن والى أقوال بعض المؤرخين ، نجد أن العملة الجزائرية كانت اما ذهبية أو فضية أو برونزية أو نحاسية (8) .

أما معيار مزج المعادن الثمينة فانه قد خضع لقوانين تحدد نسبة المزج وعدد القطع المضروبة للقنطار ، وكيفية استعمال بقايا المعدن أو اضافة بعض المعادن الثمينة كالفضة والذهب والعملات الاجنبية التي بليت من كثرة الاستعمال .

والقصد من هذه القوانين هو المحافظة على قيمة ورواج العملة الجزائرية ، وهذا شيء طبيعي ما دام البايليك قد احتكر سك النقود وأوكل أمر الاشراف عليها لموظفي دار السكة ، فهم وحدهم الذين كان لهم حق مراقبة عمليات صنع العملة عن قريب (9) .

لكن هذه القوانين المتعلقة بتحديد مقدار المعادن الثمينة الداخلة فى تكوين العملة انقصت من قيمتها سياسة الحكام التي تؤثر على نسبة المزج ، وتحكمت فيها الظروف الاقتصادية السائدة آنذاك .

ففي بعض الأحيان نجد أن مائة رطل من النقود قد صنعت من مزج 60 رطلا من الفضة الخالصة و 40 رطلا من النحاس (10) ، وفى بعض الاوقات نجد إن العملة الفضية صنعت من مزج 56 رطلا من الفضة بـ 35 رطلا من النحاس (11) .

---

8 ـ مما يجعلنا لا نثق برواية السيد دوبوا تانفيل التي تقول بان الجزائر التركية لم تعرف سك النقود النحاسية : — DUBOIS Thainville, p. 143.

ودليلنا على ذلك أن النص الوارد فى دفتر التشريفات والذي يعود تاريخه الى سنة 1686 ، فهو يثبت بأن الباشا ضرب دراهم صغيرة من النحاس ، وأوكل هذا العمل الى الحاج عمر أمين السكة والحاج محمد التونسي والصناع المهرة من اليهود ، راجع : — Tachriffat, p. 81.

(9) V. DE PARADIS, p. 164.

10 ـ مذكرات نقيب الاشراف ، ص 174 .

(11) Tachriffat, p. 80.

وقد يمزج رطل من الفضة بثلاثة أرطال من النحاس ، اذا كانت النقود مخصصة للبدو المتعاملين مع الباي ، وتعتبر النقود الفضية جيدة اذا صنعت من 60 رطلا من الفضة و 40 رطلا من الفضة المزوجة (12) .

لكن أحسن مزج للنقود الفضية هو بلا شك الناتج عن خلط 60 رطلا من الفضة الصافية بـ 40 رطلا من النقود الفضية القديمة (13) .

أما النقود النحاسية فانها كانت تخضع لعملية التصفية قبل صبها ، مما جعل كميتها تنقص بحوالي 50 ٪ ، اذ يستخلص من عشرة قناطر من معدن النحاس ، خمسة قناطير من النحاس الصافي لعمل الدراهم الصغيرة ، بينما يمزج ما تبقى من النحاس الخليط لضرب النقود الفضية (14) .

ولتوفير هذه المعادن النفيسة التي تتطلبها عملية مزج المعادن وصبها اضطرت دار السكة الى اشتراء السبائك الذهبية والفضية من الصاغة وبعض الأهالي الذين كانوا يملكون كميات كبيرة منها والذين كانوا قد تحصلوا عليها بفضل غنائم البحر وممارسة التجارة .

كما كانت دار السكة تستورد كميات من المعدن الثمين من البلاد الاوربية ومن أقطار السودان الغربي ، لأن المناجم المحلية لم تكن تغطي الا جزءا ضئيلا من متطلبات دار السكة .

فالفضة وهي أكثر المعادن الثمينة طلبا لا تعرف لها البلاد الجزائرية حسب المعلومات المتوفرة ـ الا منجمين ، أحدهما ببلاد القبائل

12 ـ نفس المصدر : ص 81 .
13 ـ نفس المصدر .

(14) Tachriffat, p. 81.

الكبرى بجبل قرب مصيبح (15) ، كان يستغله بعض الجزائريين المشهورين بتزوير العملة ، والآخر ببلاد الحراكتة ، وقد حاول أحمد باي آخر بايات قسنطينة استغلال هذا المنجم الأخير رغم رداءة نوعه وقلـة مردوده ، ليغطي نقص العملة في اقليم قسنطينة أثناء حكمه (16) .

ورغم انتاج الفضة المحلي واستيراد المعادن الثمينة من الخـارج ، فان حكام الايالة كثيرا ما كانوا يضطرون الى اخراج كميات من الذهب والفضة من الخزينة لسد حاجة دار السكة (17) ، أو لتسديد قيمـة بعض المواد المستوردة من طرف احدى البايليكات (81) .

لكن وجود عملات أجنبية بأسواق الايالة كان عاملا مساعدا على توفير النقود الضرورية للتبادل المالي والتجاري .

والملاحظ أن هذه العملات الاجنبية قد امتازت بتنوع أصنافها وتعدد مصادرها حتى يبـدو للباحث أن كل العمـلات المعروفة آنذاك كانت مستعملة في الايالة الجزائرية (19) .

ومن الاسباب التي جعلت الجزائر العثمانية تحصل على هذه النقود الاجنبية تعـاملها مع الشركات الاجنبية ، وحصولها على حصتها من الاتاوات والهدايا الدولية . ومن جهة أخرى تنج عن اجـراءات عتق الاسرى المسيحيين توفر كميات من النقود الاجنبية بالجزائر .

---

(15) Note parue au *moniteur Universel* du 6 Juin (1845) n° 157.

(16) NOUSCHI, *Enquête*, p. 586.

17 — محفوظات دار ولاية الجزائر ، سجلات البايليك ، دفتر رقم : 10 .
وردت في هذا الدفتر ما نصه : « استخراج كميات من الذهب والفضة من الخزينة لتحويلها الى عملة يومية في عهد أمين السكة الحاج محمد » .

18 — محفوظات دار ولاية الجزائر سجلات البايليك ، دفتر رقم : 24 .
ورد في هذا الدفتر أوامر تتعلق بارسال كمية من الذهب والفضة الى باي الغرب لقضاء بعض المشتريات .

(19) GARROT, p. 586.

ومن أهم العملات الاجنبية الرائجة فى الجزائر آنذاك ، عملات اسبانيا وتونس والمغرب الاقصى والاقطار العثمانية بالمشرق ، والدويلات الايطالية والنمسا والبرتغال وفرنسا . الا أن العملات التي احتلت مكانة خاصة فى أسواق الجزائر هي : الاسبانية والتونسية والمغربية والتركية .

أما العملة الاسبانية فقد ساعدها على غزو أسواق المغرب العربي وتدعيم قيمتها النقدية ولاسيما فى الجزائر ، تهاطل المعادن الثمينة على شبه جزيرة ايبريـا من العالم الجديد طيلة سنوات 1493 — 1660 (20)، اذ بلغت كمية انتاج مناجم أمريكا المصدرة الى أسواق اسبانيا من الذهب والفضة سنة 1605 وحدها ما قيمته 14500.000 دوقة (21) ، مما أبرز العملة الاسبانية فى شكل ظاهرة عالمية لم يقتصر انتشارها على المغرب العربي ، بل امتد مجال تداولها من المحيط الاطلسي الى بحر البلطيق ومنه الى الصين ، لاسيما خلال 1570 — 1630 (22) .

كما أن التجاء كثير من الاندلسيين واليهود المطرودين من اسبانيا الى المدن الساحلية للايالة الجزائرية ، واستقرارهم حاملين معهم ما يملكونه من نقود اسبانية ، ساعدا أيضا على شيوع العملة الاسبانية وتأقلمها واكتسابها ثقة السكان .

وربما كان النشاط الاقتصادي للجالية الاندلسية وحيويتها فى مجال الاعمال المالية هو الذي جعـل الحكـام يميلون الى تفضيل العملة

---

(20) SHAW (W.A.), *Histoire de la monnaie 1252-1894,* tra. de l'anglais, par M. Raffalovich-Guillammin et Cie., Paris 1896, p. 45.

21 — نفس المصدر : ص 48 .

(22) CHERIF, « Introduction de la piastre espagnol (Ryal) dans la régence de Tunis au début du XVII^e siècle », *C.T.* (1968), p. 50.

الاسبانية على غيرها من العملات الاجنبية الاخرى ، عند تعاملهم مع الدول الاوربية ، اذا كان الامر يتعلق بتسديد القروض ودفع الاتاوات .

لكن أهم أسباب انتشار العملة الاسبانية بالايالة الجزائرية حسبما نستنتجه من الاحداث التاريخية كان ينبثق من العلاقة القديمة التي كانت تربط الجزائر باسبانيا منذ مطلع العصور الحديثة . وقد تأكدت هذه العلاقة منـذ استيلاء الاسبان عـلى أغلب المراسي الجزائرية ، ومكوثهم مدة طويلة بوهران والمرسى الكبير (1509 — 1792) .

وقد عـززت هذه العلاقة حاجة اسبانيا للمواد الاولية الجزائرية ، لتزويد حاميتها بوهران ، كما أن رغبة الحكام الاسبان فى افتداء أسرى القرصنة والمحافظة على الاتفاقيات السلمية مع الجزائر خدمة لمصالحهم الاقتصادية ، جعلت هؤلاء الحكام الاسبان لا يمانعون فى تقديم الاتاوات والهدايا ويعقدون الاتفاقيات مع الجزائر ، مثل اتفاقية 1785 ، التي كانت سببا فى ازدياد رواج النقود الاسبانية بالاسواق الجزائرية (23) .

هذا بالاضافة الى الغنائم البحرية المتنوعة كأكياس النقود ، التي تكاثرت بعد أن أصبحت منطقة غرب المتوسط تجذب قراصنة المغرب العـربي نحوها ، نظرا لتزود اسبانيا بالنقود عن طريق محور برشلونة — جنوة — نتيجة تزايد قوة هولندا وانكليترا فى المحيط الاطلسي (24) .

كل هذه الاسباب جعلت النقود الاسبانية تنتصر فى ميدان التبادل النقدي بالجزائر ، منذ أواخر القرن السادس عشر ، رغم ارتباط الجزائر بالدولة العثمانية سياسيا وروحيا (28) .

---

(23) BOUTIN, p. 81.

(24) SAYOUS (A.E.), *Le commerce des Européens à Tunis de XII[e] siècle jusqu'à la fin du XVI[e] siècle*, p. 3. D'après Ferrugia de Candia (J.) : « Monnaies Hafesides du musée de Barbo », *R.T.*, nouvelle série, n° 35-36 (1938), p. 234.

27 — حسن حسني عبد الوهاب ، ورقات ، م ، 1 ، ص 464 . حسب المصدر ورد الجمع

وأهم أنواع العملات الاسبانية التي كانت مستعملة بالجزائر هي :

1 ــ الدبلون « EL DABLAM » الذي أصبح يعرف عند الاهالي بالضبلون والدبلون والدبنوني، وهو عبارة عن دينار مصنوع من الذهب(26).

2 ــ الدوكة « DUCAT » التي كانت تعادل قيمتها الدينار الذهبي .

3 ــ الكرونة « LA CORANA » التي كان لها رواج كبير فى كافة بلدان البحر المتوسط الغربي ، لأنها مصنوعة من الفضة الخالصة ، والدليل على رواجها ، ذكرها فى كثير من العقود والرسوم فى أوائل الفترة العثمانية (27) .

4 ــ الدورو الاسباني « DOURO » أصبحت قيمته مع مرور الوقت أقل من المحبوب الذهبي .

5 ــ الدرهم أو الريال الاسباني « RIAL » الذي انتشر وسيطر على الأسواق منذ أوائل العهد العثماني بسبب وجود معامل مختصة فى صنعه بمرسيليا وجنوة وبيزة ومونبيلي MONTPELLIER وملقاي MELGUEIL تزود به أسواق التعامل النقدي بالمدن الرئيسية للمغرب العربي كبجاية ووهران وتلمسان وتونس وسبتة ، بعد أن يتكفل التجار اليهود بنقله وبيعه بهذه المدن (28) .

وتأتي النقود التونسية (29) فى المرتبة الثانية من حيث انتشار النقود الاجنبية بالايالة الجزائرية ، وذلك بحكم روابط الجوار (30) ، وتشابه

26 ــ عبد القادر ، نور الدين : ص 234 .

27 ــ حسني عبد الوهاب ، ورقات ، م . 1 ، ص 464 . حسب المصدر ورد الجمع فيها على صيغة كراين .

(28) SAYOUS, p. 63. D'après Ferrugia, p. 234.

29 ــ هناك دراسة قيمة عن النقود الاسبانية بتونس العثمانية ربما تصلح لأن تكون مجال مقارنة مفيدة لانتشار العملة الاسبانية بالجزائر العثمانية ، راجع :
— CHERIF, « Introduction », p. 50-53.

(30) DUSGATE (P.), *Notice sur les poids mesures et monnaies de Tunis et sur leurs rapports, avec ceux de France et d'Angleterre*, Barrois l'ainé, Paris 1832, p. 21.

نظام الحكم التركي بالبلدين ، كما يعود ذلك أيضا الى أهمية التبادل التجاري بين البلدين .

فقد كانت هناك قوافل تجارية هامة تربط بين مدينتي قسنطينة وتونس ومن أهمها القافلة الشهرية التي تنطلق من مدينة قسنطينة متكونة من 200 الى 300 بغل ، محملة ببضائع تبلغ قيمتها مليون فرنك ، لتباع بمدينة تونس بمليون ونصف مليون فرنك (31) .

ومن جهة أخرى كان استيلاء الجيش الجزائري على ودائع الخزينة التونسية سنة 1755 ، وفرضه ضريبة سنوية على ايالة تونس احدى عوامل توفر النقود التونسية بالبلاد الجزائرية .

وأهم العملات التونسية المستعملة بالايالة الجزائرية :

ـ الدرهم الناصري (32) ثم النصري الحيدري الذي عرف بهذا الاسم الى حيدر باشا الحاكم العثماني الاول للقيروان سنة 1574 .

فقد أمر هذا الحاكم بضرب الدراهم باسم السلطان العثماني ، لتخلف الدرهم الناصري الذي ضربه السلطان الحفصي : أبو عمرو عثمان (839 ـ 893 هـ / 1435 ـ 1488 م) من الفضة على شكل مربع تقليدا للموحدين .

لكن الريال التونسي الفضي أزال الدراهم الناصرية والحيدرية من أسواق التبادل النقدي ، وأصبح هو العملة التونسية الرائجة بالجزائر الشرقية .

---

(31) *Tableau en 1830*, p. 364.

32 ـ نسبة الى الخليفة الموحدي الرابع محمد الناصر (454 ـ 481 هـ / 1062 ـ 1089 م)، وقد ضرب هذا الريال المنسوب اليه لاول مرة بتونس سنة 1212 بمناسبة زيارته لمدينة تونس .

وقد ظهر الريال التونسي فى أسواق العملة منذ الربع الاول من القرن السابع عشر ، وظل مقتبسا من الريال الاسباني أكثر من قرن ، ولم يتخلص من تبعية الريال الاسباني الا بعدما تمكنت تونس من سك ربع ريال سنة 1725 بنسبة 65 ٪ من وزنه فضة (33) وقد كانت هذه النسبة المرتفعة من معدن الفضة ذات أثر واضح فى تدعيم مكانته فى أسواق النقد بالجزائر .

وكانت المعاهدات التجارية المبرمة بين الجزائر وتونس 1730 — 1735 من العوامل المساعدة على توفر الريال التونسي بالنواحي الشرقية من الجزائر ، لان مفعول هذه المعاهدات انعكس على قيمة هذا الريال ، فانخفضت قيمته الى خمس قيمة السلطاني الجزائري (34) .

لكن هذا الوضع النقدي الذي كان فى صالح الجزائر لم يدم طويلا ، بعد أن أصبحت قيمة العملة التونسة فى الفترة الاخيرة من الحكم العثماني بالجزائر ، مرتفعة بالنسبة للعملات المستعملة ببايليك الشرق ، اذ بلغت قوتها الشرائية بقسنطينة فى أوائل عهد الاحتلال 85 ٪ ، بينما قيمتها الحقيقية لم تكن تتجاوز 60٪ (35) ، وربما كان هذا هو السبب الحقيقي فى تهريب العملة الجزائرية نحو تونس من طرف تجار قسنطينة فى عهد أحمد باي بعد أن تعرضت الجهات الشرقية من الجزائر لازمة نقدية حادة .

وبالاضافة الى عملتي اسبانيا وتونس نجد من بين العملات المستعملة بالجزائر ، بقايا النقود الزيانية المعروفة بالزياني الذهبي المقدر بحوالي

(33) CHERIF, p. 54.

(34) HUGON (H.), *Les Emblèmes des Beys de Tunis,* E. Laroux, Paris 1913, p. 20.

(35) NOUSCHI, *Enquête,* p. 121.

100 أسبر (36) ، بالاضافة الى مختلف النقود المغربية ، التي كان لها رواج بنواحي تلمسان وندرومة على يد تجار فاس وتلمسان .

وقد اشتهر من النقود المغربية المستعملة بالغرب الجزائري : البندقي أو العشراوي ، ونصف البندقي أو نصف العشراوي ، والمثقال ، والموزونة والفلس ، والريال ، والدرهم (37) .

ويجب أن لا ننسى الاشارة الى أن اشهر العملات العثمانية المستعملة فى الجزائر هي : المحبوب أو الزر محبوب الذهبي ، ونصف المحبوب(38)

وفى الجداول التالية نتعرف على قيمة مختلف النقود الاجنبية المستعملة بالجزائر :

(36) DAPPER, p. 178.

(37) RENE LE CLERC (R.), *Le commerce et l'industrie à Fez,* Paris 1905, p. 128-129.

38 ـ نصف المحبوب كان نادرا جدا بالايالة الجزائرية حسب معلومات :

— D. THAINVILLE, p. 142.

جدول النقود الاوربية المستعملة في الجزائر

ا ـ النقود الاسبانية

نوع النقود المستعملة	قيمة النقود المستعملة أو وزنها	المصادر والملاحظات
الدبلون الفضي	5،40 ف 24 أس أو 9 ص	— Shaler, p. 209. — La Primaudie, p. 192.
الدوكة (39)		
الكرونة (40)		
الدورو الاسباني	5،25 ف	— Prax, p. 4.
أو القرش الاسباني	5،43 ف	— Shaler, p. 307.
أو الدولار الاسباني قورش اشبيلية	3،40 ف	— D'Estry, p. 138.
القرش المكسيكي (41)	3،7 ب . ش	— Morgan, p. 374.
الريال الاسباني	15 أس	— La,primaudie p. 192.
الاسبر الفضي المربع	15 ر . أسباني	— Dapper, p. 178.
البستول الاسباني (42)	4ر4 ب . ش	— Morgan, p. 374.
الكاتريبل الاسباني (43)	86 ف	— Nouschi, *Enquête*, 120.
الكاتريبل المكسيكي المضعف (44)	1ر68 ف	— Deuniée, *Précis*, 52.

39 ـ نقود قديمة تعود الى أوائل العهد العثماني بالجزائر ، من النادر العثور عليها .

40 ـ نقود قديمة ونادرة .

41 ـ كان يعرف عند الاهالي بالجزائر بقرش بومدفع ، تحولت عنه أسبانيا منذ مطلع القرن السابع عشر . أما نظام البسيطة Las Pesetas فلم يظهر رسميا الا سنة 1876 م .

42 ـ من النقود القديمة النادرة « La Pistole »

(43) Le Quatruple d'Espagne.

(44) Le Double Quatruple du Mexique.

جدول النقود الاوربية المستعملة في الجزائر

ب ـ بقية النقود الاوربية

نوع النقود المستعمل	قيمة النقود المستعملة أوزنها	المصادر والملاحظات
دويلات المدن الايطالية :		
قرش ليفورن سكة البندقية	3،6 ب ش	— Morgan, p. 374.
نقود تسكانية « لاروز (45)»	2،6 ب ش	ـ نفس المصدر
	4،96 ف	— Morgan, p. 374.
النمسا :		
التالارى (46)	5،58 أو 5،25 ف	ـ نفس المصدر
البرتقال :		
الفروزاد البرتقال (47)	7 ب ش	— Nouschi, *Enquête*, 1
فرنسا :		
الجنيه الفرنسي (48)	5 ف	
الريال الفرنسي	5 ف	
لويز فرنسا (49)	20 ف	
الفرنك الفرنسي (50)	1 ف	

(45) La Rose.

(46) THALARI, Le Thalon.

(47) La Grozada.

48 ـ كان الجنيه الفرنسي هو الوحدة الاساسية للعملة الفرنسية ، حتى استبدل بالفرنك عند قيام الثورة الفرنسية .

(49) Le Louis de France de 2 F.

50 ـ يقدر بـ 290و32 مبلغ من الذهب الخالص .

جدول النقود الاسلامية المستعملة فى الجزائر

1 ــ النقود التونسية

نوع النقود	قيمة النقود أو وزنها	المصادر والملاحظات
السلطاني التونسي (51)	5ر3 غ ذهب	ينقسم الى نصف سلطاني
الريال التونسي (52)	16 خ	سلطاني وربع
	4ر3 ب ش	— Morgan, p. 374.
	75ر0 نصري	— Prax, p. 4.
الخروبة		
الدرهم الناصري	2 فـل	
الفلس أو الاسبر القفصي	نصف نصري	— Hugon, p. 17.
فلس رقيق « Bourbine »	12ر0 قفصي	
فلس « Bourbe »	5ر0 قفصي	

51 ــ اهم الانواع المستعملة منه ، ضربت فى عهد السلطان مصطفى 1222 هـ ــ 1807 م والسلطان سليم 1218 هـ ــ 1803 م .

52 ــ رفع قيمته مصطفى باشا الى 7 ب . ش فى سنة 1801 ، وكان قبل ذلك لا تزيد قيمته عن 15ر6 ب . ش ، راجع :

— D. THAINVILLE, p. 14.

جدول النقود الاسلامية المستعملة بالجزائر
2 ـ بقية البلاد الاسلامية

نوع النقود	قيمة النقود أو وزنها	المصادر والملاحظات
المغرب الاقصى :		
السلطاني المغربي	4ر2ب.ش أو 5ر10 ف	ذهب
البندقي أو العشراوي	65 أوقية	ذهب — Morgan, 473.
نصف البندقي أو نصف العشراوي	5ر32 أوقية	ذهب
مثقال درهم	4 أوقيات	— D'Estry, 138.
الموزونة (53)	؟	فضة — Leclevc
الفلوس : زوج فلوس	؟	نحاس p. 128-129
الثمينة	؟	
أربعة ريال فلوس	؟	
الدولة العثمانية واقطار المشرق العربي :		
ـ سلطاني أو محبوب (54) أو زر محبوب	9ب.ش ، وفى بعض الاحيان 10ب. ش أو 6ب.ش أو 24ر35ف	ذهب — D'Estry, 138.
ـ نصف محبوب	5ر4 ب . ش	ذهب — Aperçu, 165.

لكن العملات الأجنبية مع شيوعها وتنوعها ، تعتبر ثانوية بالنسبة للعملات المحلية .

فالنقود المحلية دعمت مكانتها فى ميدان التعامل النقدي ، ونالت ثقة التجار واقبال الأهالي ، نتيجة عاملين ، أولهما : قوة الاستعمال

53 ـ لها شكل اهليجي ، ليس به نقوش وعلامات ، راجع :
— Aperçu, 3° Ed. p. 97.

54 ـ حسب براكس أن المحبوب كان فى سنة 1812 لا تزيد قيمته عن 75ر6 ف ، راجع :
— PRAX, p. 4.

اليومي ، وثانيهما : المحافظة على نسبة مرتفعة من المعادن الثمينة كالذهب والفضة .

فبفضل هذين العاملين فرضت العملة الجزائرية وجودها وحافظت على مكانتها ، اذ أنها لم تعتمد على تشريع أو قانون حكومي يكسبها امتيازات خاصة فى المعاملات المالية ، ومن الراجح أن هذا الوضع المتمثل فى ترك النقود الجزائرية تحت رحمة الاستعمال اليومي ، هو السبب فى تعدد الوحدات الأساسية للنقود الجزائرية حسب نوع المعادن وأسلوب الاستعمال .

فالنقود الفضية كانت وحدتها الأساسية هي ريال بوجو والنقود الذهبية أساسها السكة أو السلطاني ، بينما النقود النحاسية برزت على رأسها الخروبة .

ومن حيث طريقة الاستعمال واجراء العمليات الحسابية الضرورية لكل تعامل مالي ، نجد أن بدقة شيك (55) أو ريال درهم يكون الوحدة الحسابية (56) لكل العملات النقدية الجزائرية .

لكن الوحدة الحسابية للنقود الجزائرية كانت لا تتعدى المجال النظري لاجراء العمليات الحسابية ، ولعل هذا هو الذي حد من صلاحياتها حتى غدت بعض المواد الأولية أصلح لأن تكون وحدة أساسية لقياس العملة ، ومن المحتمل أن هذا الوضع هو الذي دفع

55 — بدقة شك Pataque-Chique تعني باللغة التركية الدرهم الابيض ، ويطلق عليها الاغريق فى لغتهم الحديثة لفظ الاسبروس L'Aspros ، وهو تعريف لكل عملة فضية بيضاء ، وقد شاع استعمالها بالايالة الجزائرية ، واصبحت ترد أحيانا على اللسان الدارج بالبدقة شيك ، حتى أن المثل العامي يحتفظ بهذا اللفظ ، فيطلق مثلا على الشيء التافه : بأنه لا يساوي ولو بدقة . ونجد لهذه العملة تعريفا مقتضبا فى كتاب السيد شاو :

— SHAW, (éd. la Haye 1743, t. I), p. 408.

(56) Aperçu, 3e éd., p. 97.

السيد جانتي دوبوسي Genty de Bussy (57) ، أن يحدد قيمة النقود الجزائرية بمقارنتها بسعر قيمة الزيت ، باعتبار مادة الزيت أداة تبادل يومي لا يمكن الاستغناء عنها .

ولهذا أصبح من المناسب أن نستعرض مختلف النقـود الجزائرية حسب نوع المعادن المصنوعة منها ، فهي كما سبقت الاشارة اما ذهبية أو فضية أو نحاسية برونزية .

فالعملات الذهبية كانت تتكون من : السكة أو السلطاني ، ونصف السلطاني وربع السلطاني .

والعملات الفضية كانت تشمل : ريال بوجو أو بدقة قوردة ، وزوج بوجو أو دورو الجزائر ، والصائمة ، وربع بوجو ، وثمن بوجـو ، وموزونة ، وزوج موزونة ، والاسبر الفضي .

والعملات النحاسية البرونزية ، كانت تتفرع الى الخروبة وريال درهم الصغير ، وزوج دراهم صغار ، والاسبر النحاسي ، والفلس .

وفى الجداول التالية نتعرف على هذه العملات المختلفة ونحاول تقييمها بالبدقة شيك والفرنك الفرنسي والدينار الجزائري الحالي ، ان أمكن ذلك .

(57) G. DE BUSSY, p. 135.

أ ـ جدول النقود الذهبية الجزائرية

أنواع النقود الذهبية	قيمة النقود الذهبية	المصادر والملاحظات
السكة الجزائرية أو السلطاني	8ر5 ب.ش 13ر5 ب.ش 10 ب:ش أو 11 ف 9 الى 10 ب.ش 8ر5 ف 28ر56 ف	Emerit, « Le voyage », 377 — A.N.P. Tarif comparatif (58) — Boutin, p. 82. — D. Thainville, p. 142. — D'Estry, p. 138. ـ نفس المصدر
نصف سكة أو نصف سلطاني	6ر75 ب.ش أو 14ر28 ف 4ر449 ف	— A.N.P. Tarif comparatif — D'Estry, p. 138. ـ نفس المصدر ص140
ربع سكة أو ربع سلطاني	3ر60 ب.ش 3ر80 ف 7ر14 ف	— A.N.P. Tarif comparatif. — Shaler, p. 307. — D'Estry, p. 138.
السلطاني الجديد	8ر89 ف	ضرب في عهد محمود الثاني (1829 ـ 1807م)

(58) A.N.P., F 80, 970 Procès-verbal de l'établissement d'un tarif des monnaies en usage en Afrique.

جدول النقود الفضية الجزائرية

أنواع النقود الفضية	قيمة النقود الفضية	المصادر والملاحظات
ريال بوجو (59) أو بدقة قوردة أو قرش الجزائر أو قرش صغير	3 ب ش أو1ر86ف 1ر80 ف (60) 1ر60 ف	المصادر المعتمدة هي: — A.N.P. Tarif comparatif — D. Thainville, p. 143 — G. de Bussy, p. 136. — Baudicour, p. 34. — Tachriffat, p. 81. — d'Estry, p. 140. — Aperçu, 3ᵉ éd. p. 97. — BenachenЬ, p. 24.
ربع بوجو	0ر75 ف 0ر471 ف 0ر45 ف	
ثمن بوجو	0ر375 ب . ش 0ر225 0ر229	
زوج بوجو او دورو الجزائر	6 ب . ش 3ر723 ف	
الموزونة	0ر125 ب . ش 0ر75 ف	
زوج موزونة	0ر25 ب . ش 3ر155 ف	

59 ـ البوجو القديم يساوي 1ر883 ف والبوجو الجديد المضروب في سنة 1829 يساوي 1ر805 ف ، راجع :

— D'Estry, p. 140.

60 ـ يقوم الآن بحوالي 5ر5 د.ج او 5ر5 ف.ف ، ومتوسط وزنه 10 غ .

تابع لجدول النقود الفضية الجزائرية

انواع النقود الفضية	قيمة النقود الفضية	المصادر والملاحظات
بدقة شيك أو ريال درهم (61)	0ر45 ف	— G. de Bussy, p. 136.
	0ر578 ف	— D'Estry, p. 140.
	0ر33 ف	— A.N.P. Tarif
	8 م	— Aperçu 3e éd. p. 97.
	0ر62 ف	
	1ر38 ف	— Dictionnaire géné. (62)
نصف بدقة شيك	0ر31 ف	
	0ر17 ف	
	4 م	
	0ر2890 ف	
الصائمة (63)	1 . 50 س	

61 ـ ظلت حتى سنة 1822 تعتبر عملة حسابية فقط .

(62) *Dictionnaire général de la Biographie de l'Histoire de Mythologie, de géographie ancienne et moderne,* Fd. Tandou, Paris 1803, p. 2051.

63 ـ عملة تستعمل لاجراء المعاملات الحسابية وتسديد أجور موظفي الدولة ، كثيرا ما تختلف قيمتها من وقت لآخر .

ج ــ جدول النقود النحاسية الجزائرية

انواع النقود النحاسية	قيمة النقود النحاسية	المصادر والملاحظات
خروبة	0،16 ب . ش	— A.N.P. Tarif
	0،03875 ف	— D. Thainville
غرامس دراهم صغار	0،0134 ف	— D'Estry, p. 140.
زوج غرامس صغار	0،0053 ف	— Aperçu, 3e éd. p. 97
اسبر شيك (64) او دراهم صغار	0،0026 ف	— Rozet, T. 3, p. 105

ويبدو من خلال الجداول السابقة أن النقود المعدنية هي أساس كل تعامل مالي ، لأن العملات الورقية حسب المعلومات المتوفرة لدينا تعتبر غير موجودة بالمعنى الصحيح ، وان كانت هناك بعض المعاملات المالية كانت تتم عن طريق تسديد السندات والحوالات المالية .

وقد كان هذا النوع من التعامل المالي يتم فى نطاق التجارة الخارجية لبعض التجار الجزائريين من حضر ويهود (65) ، أو اذا كان الامر يتعلق بتسديد الديون وتصفية الحسابات المتبقية فى ذمــة بعض القنــاصل والشركات الاجنبية .

64 ــ ذكر روا بأن هناك عملة ذهبية تعرف بالاسبر ، راجع :
كما ذكر شاو أن لاسبر عملة فضية صغيرة ، تساوي 1،66 سنم ، راجع :
— SHAW, p. 188 et 209.

65 ــ جاء فى كتاب : كيف دخل الفرنسيون الجزائر ما يؤكد ذلك : « ان هناك سفنا صغيرة للجزائريين كانت تخترق الحصار الفرنسي المضروب على السواحل الجزائرية منذ سنة 1827 ، وتنهب السفــن التجــارية الفرنسية وتذهب الى تونس والى بعض أراضي مملكة نابلي وأسبانيا لتبيع ما نهبته هناك ، فاذا باعوه اخذوا بثمنه اوراق حوالات ليقبضوها من بلاد الجزائر » ، عن : الجزائري ، أحمد ، **كيف دخل الفرنسيون الجزائر وصف شاهد عيان** ، نشر وتقديم صلاح الدين المنجد ، دار الكتاب الجديد ، بيروت 1969 ، ص 23 .

وكانت هذه السندات المالية تدفع على شكل حوالات وكمبيالات ورقية (66)، لازالت بعض النماذج منها محفوظة في دفتر الشركة الفرنسية التي كان لها نشاط تجاري بمدينة القالة (67) .

ولعل أهم عقبة حالت دون استعمال العملة الورقية ، وكانت حجر عثرة أمام التوسع في الأخذ بمثل هذه السندات ، هو تحايل الشركات الأجنبية في رفع نسبة أرباحها ، وامتناع الأهالي عن قبولها لأنها عملات غير مأمونة العاقبة ، فضلا عن أنها تكلفهم في كثير من الأحيان خسارة مالية ، تنتج عن الفوائد التي تتقاضاها الشركات مقابل منح سندات مالية .

وقد حرصت الشركة الافريقية التي كانت تتعامل مع بايليك الشرق على اصدار السندات المالية ، لأنها وجدت فيها خير مخرج لها من الأزمات التي تعرضت لها نتيجة الصعوبات المالية في تسديد ما تستورده من البضائع والسلع ، وهذا ما يفهم من مذكرة سنة 1768 (68) .

ولهذا كان مسؤولو هذه الشركة يستعينون عند الاقتضاء بضباط الداي لارغام العرب على قبول أوراقهم المالية ذات الفوائد المرتفعة ، رغم أنها كانت غير مضمونة التسديد (69) .

من الأمثلة على هذه السندات المالية ، سند يعود تاريخه الى سنة 1820 ، وجد ضمن أحد المخطوطات العربية بالمكتبة الوطنية الجزائرية (70) ، وقد جاء في هذا السند على لسان أحد تجار مدينة

---

66 – يقصد بها Mandats أو Traites أو Lettres de change

(67) A. Ch. C.M., Compagnie Royale d'Afrique, journal de la calle.

(68) A. Ch. C.M., Compagnie royale d'Afrique, dossier « Piastre ».

(69) ERNEST-PICARD (P.), *La monnaie et le crédit en Algérie depuis 1830.* Plon, Paris 1930, p. 40.

(70) B.N.A. Manuscrit arabe, n° 45. D'après Ernest, p. 41.

الجزائر يعرف بابن المرابط يتعهد بخطه على ورقة بأن يسدد لباي قسنطينة ما على الشركة الفرنسية بحصن فرنسا ، مقابل أن تسدد الشركة المذكورة ما عليه من ديون بمرسيليا مترتبة على استيراده لبضائع فرنسية .

وهذا نص السند المالي : « الحمد لله ، أشهد على نفسي باستلام ثلاث كمبيالات مجموع قيمتها 40000 فرنك من ديوان القنصلية الفرنسية المختصة محسوبة على مرسيليا بفائدة 13 صوردي ونصف للريال الدرهم الواحد ، مما يجعل مجموع قيمتها 59360 ريال درهم ، فى 27 جمادي الثانية سنة 1237 هـ » .

أما اذا رجعنا الى النقود المعدنية المستعملة فى الجزائر سواء كانت محلية أو أجنبية ، فاننا نلاحظ أنها كانت تواجه أوضاعا صعبة ، نظرا لصعوبة تحديد قيمتها تحديدا دقيقا وثابتا .

وهذه الصعوبة راجعة الى عدم استقرار الوضع الاقتصادي بالبلاد وما أنجر عنه من تذبذب فى أسعار التبادل التجاري مما جعل قيمة النقود تتغير من وقت لآخر .

لكن الأحوال الاقتصادية وحدها لا تفسر اهتزاز قيمة العملة لأن سياسة الحكام الأتراك لها دخل فى هذا الوضع ، فالدايات كان يحق لهم بحكم صلاحياتهم أن يقرروا قيمة العملة (71) ويحددوا كمية المعادن الداخلة فى تكوينها (72) ، كما كانوا يصدرون الأوامر لاضافة بعض المعادن الثمينة للقطع النقدية ، التي أضر بها الاستعمال ، بواسطة الطلاء أو المزج (73) .

---

(71) ROY, p. 80-81.
(72) Aperçu, p. 164.
(73) HATIN, p. 96.

كما أن بعض هذه الأوامر كانت تتعلق بتخفيض قيمة العملة ، مثل الأمر الذي أصدره الداي الحاج علي باشا فى 1 رجب 1226 هـ — 23 جـويلية 1811 م ، والقـاضي بتخفيض قيمة العمـلة الجـزائرية المستعملة (74) .

وكذلك الأمر الذي ينص على تخفيض قيمة النقـود الجـزائرية ، الصادر من طرف الداي حسين باشا بتاريخ 1 ذي القعدة 1238 ، الموافق لـ 9 أوت 1823 م (75) .

وتشير احدى رسائل القنصل الفرنسي بالجـزائر السيـد دوفال Doval المؤرخة فى 21 أكتوبر 1817 ، الى أن الداي علي باشـا وافق على تخفيض قيمة البدقة شيك من 8 الى 6 موزونات ، وكـذلك أقر قيمة القرش المستعمل « le piaste forte » بما يعادل 5 بدقة شـيك عوض 5ر7 بدقة شيك (76) .

وهذا ما جعل وزن بعض النقود يخضع لمزاج الحكام (77) . فالسكة الذهبية كانت فى أول عهـدها تزن 400ر3 غ وتبلـغ قيمتهـا 60ر9 فرنكات ، ثم أصبحت بعد اعادة سكها تزن 187ر3 غ وانخفضت قيمتها الى 90ر8 فرنكات ، والبوجو الفضي كان يزن 10 غ ثم أصبح يقل

---

74 — محفوظات دار ولاية الجزائر ، سجلات البايليك ، الدفتر رقم 13 .

75 — نفس المصدر : الملف رقم 10 .
من الراجح أن تخفيض العملة يعود سببه الى عجز ميزانية الدولة عن تسديد المصاريف التي تواجهها .

(76) A.D.B.R.M. 14 169, d'après Ernest-Picard, p. 44.

77 — ليس هذا الوضع خاصا بالنقود الجزائرية فقط بل هناك نقود تروجها الوكالات الاجنبية ويختلف وزنها من مركز تجاري لآخر ، مثل القرش الذي تصدره شركة افريقيا الفرنسية فهو يزن فى القالة 18ر16 حبة ، وفى عنابة 16ر19 حبة ، وفى القل 16ر4 حبات راجع : — ERNEST-PICARD, p. 46.

(78) TOCCHI (E.), *Notice sur les poids et mesures et sur les monnaies d'Alger,* Marseille 1830. Procès-Verbale de la commission de 1830.
حسب تقرير هذه اللجنة المكلفة بتحديد أسعار النقود الجزائرية : أن السكة القديمة تزن 64 حبة ، ووزن السكة الجديدة 60 حبة ، كما أن قيمة السلطاني 37ر8 فرنكات ، لكن اذا توفرت فيه الشروط المطلوبة أصبحت قيمته 80ر8 فرنكات .

ولا يمكن اغفال دور اليهود فى التحكم فى قيمة العملة ، فالتعامل التجاري وما يتطلبه من مبادلات نقدية ، كان خاضعا لنفوذ اليهود ، اما بطريقة غير مباشرة وذلك فى مجال المبادلات المالية المترتبة عن النشاط التجاري ، أو بطريقة مباشرة عندما يتحتم الرجوع الى الصرافين اليهود المنتشرين عند كل زاوية شارع (79) ، ويصبح الالتجاء الى السماسرة اليهود أمرا ضروريا عند كل عملية مالية مهما كانت بسيطة .

كل هذه الاوضاع عملت على الحد من استقرار أسعار العملة ، وجعلت تلك التقديرات والارقام العديدة المثبتة فى كتب كثير من المؤرخين والكتاب مجرد احصاءات وأرقام واردة على سبيل التقريب .

ومع هذا فان العملة الجزائرية ، لها بعض الصفات التي تصبغ عليها نوعا من الاستقرار والثبات مثل محافظتها على ما كان متعارفا وجاريا به العمل فى البلاد منذ القديم ، فلم تصبح تابعة للمسكوكات التركية فى قيمتها ومكاناتها وأسمائها ، شأنها فى ذلك شأن بقية أقطار المغرب العربي كتونس (80) .

وهذا ما يدفعنا الى طرح آراء بعض الكتاب القائلة بأن عملة الجزائر لها نفس قيمة العملات المماثلة لها باسطنبول (81) .

فمن المعقول أن تكون بعض العملات العثمانية المستعملة فى الجزائر هي التي ينطبق عليها هذا الرأي (82) دون غيرها من العملات المحلية الصادرة عن دار السكة الجزائرية .

---

(79) L. DE TASSY, p. 248.

80 _ حسني عبد الوهاب ، ورقات ، م 1 ، ص 466 .

(81) HATIN, p. 96.

82 _ هذا ما تؤكده رواية السيد بوتان ، راجع :

— BOUTIN, p. 82.

أما الصفة الثانية التي اكتسبتها العملة الجزائرية فى مجال التقييم ، فهي : كون الاجانب لم يأخذوا بعين الاعتبار واقع النقود الجزائرية ، بل كانوا يحددون أسعار عملاتهم وكذلك العملات الجزائرية حسب قيمة نقودهم الخاصة (83) .

وقد نتج عن هذا الاجراء تحكم المعاملات التجارية وتقلبات الأحوال الاقتصادية فى العملات الاجنبية ، حتى أصبحت تختلف باختلاف أسعار البضائع (84) ، رغم أن الواقع يفرض على هذه العملات الاجنبية مهما كانت مكانتها أن تتخذ من العملة المحلية قاعدة لتقييمها .

ومن الراجح أن التجاء الاجانب الى هذا الاجراء المنافي للقوانين النقدية ، ناتج عن وضعية النظام النقدي الجزائري . فهذا النظام كان يجعل قيمة العملات المحلية لا تتعدى النطاق النظري لكثرة تغيره وعدم خضوعه لأي تشريع .

فالبوجو وهو يكاد يكون الوحدة الاساسية الشائعة بالنسبة للنقود الفضية ، لا يمكن أن تتخذه أساسا لتقييم النقود الفضية الاخرى ، لأن النظام المالي جعله يتعرض لألف تعديل وتغيير على حد قول السيد جانتي دوبوسي Genty de Bussy (85) .

أما الوضع الآخر الذي كان له تأثير مباشر على العملة الجزائرية ، فيكمن فى ضيق نطاق استعمال النقود فى التبادل التجاري ، فالنقود بصورة عامة ظل استعمالها محدودا لا يتعدى الحواضر الكبرى كالجزائر ووهران وقسنطينة وتلمسان وعنابة ومعسكر .

(83) MORGAN, p. 373.
— ROY, p. 80.
(84) GARROT, p. 586.
(85) G. DE BUSSY, p. 134-135.

ولولا المصالح الحكومية والروابط التجارية بين هذه المدن والبلاد الاوربية مع نشاط الشركات التجارية الاجنبية ، لكان وضع العملة بهذه المدن الرئيسية لا يختلف كثيرا عن الارياف ، التي بقيت بعيدة في مجملها عن التعامل التجاري النقدي .

ونرجح أن ندرة استعمال العملة بالارياف راجع الى طبيعة الجبايات التي كانت غالبا ما تتم بالمواد العينية ، وهذا ما دعم مبدأ المقايضة بالاسواق الريفية الجزائرية .

ثم أن الخزينة التي كانت تحتوى على ثروات نقدية مجمدة ، قد ساعدت ولو بطريقة غير مباشرة على نقص العملة المتداولة ، وبالتالي زاد الضغط على دار السكة حتى أصبحت غير قادرة على تزويد البلاد بما تحتاجه من نقود منذ أواخر القرن الثامن عشر .

فدار السكة الجزائرية عجزت عن توفير كميات كافية من النقود ، الامر الذي زاد في صعوبة حركة التبادل التجاري في الميدان الداخلي والخارجي ، لأن التجارة لا تقوم الا اذا توفرت النقود الضرورية لكل صفقة تجارية (86) .

وهناك سبب آخر لقلة النقود يعود الى ندرة المعادن الثمينة بالايالة الجزائرية ، وتناقص ذهب السودان بعد أن استطاع البرتغال منذ السنوات الاولى للقرن السادس عشر تحويل التجارة القائمة على ذهب السودان وغانة عن طريقها المباشر نحو البحر المتوسط عبر الصحراء وبلاد المغرب العربي ، الى المحيط الاطلسي نتيجة الاكتشافات البحرية وما صاحبها من تحول جذري في طريق التجارة العالمية (87) .

(86) A.D.B.R., M 14 178.

(87) BRAUDEL (F.), « Monnaies et civilisation de l'or du Soudan à l'argent d'Amérique, un drame méditerranéen ». *A.E.S.C.*, n° 2 (1946), p. 11-15. et 22.

فبعد أن كان المغرب العربي ومن ضمنه الايالة الجزائرية بلادا غنية بذهب السودان من القرن الثالث عشر الى العقد الاخير من القرن الخامس عشر أصبح طيلة الفترة العثمانية يعاني أزمة اقتصادية تتمثل فى ندرة معدن الذهب .

وقد نتج عن قلة العملة بالايالة الجزائرية ضعف القوي الشرائية لغالبية السكان ، ودليلنا على ذلك أن احدى العبارات الواردة فى أحد المخطوطات تنص على أن « باقي الغلل من مأكولات ومشروبات كلها رخيصة السعر الا أن الدراهم قليلة بأيدي الناس فى ذلك الزمان جدا وعزيزة الى الغاية » (88) .

فرغم انخفاض أسعار المواد الاولية (89) ، كالحبوب والزيوت والجلود والصوف (90) ، ظلت مستويات الاسعار مرتفعة بالنسبة الى الطاقة الشرائية لمجموع السكان، وبالتالي زادت نفقات كلفة المعيشة ، وتضخمت حدة الفوارق الاجتماعية بين الارياف والمدن ، لاسيما بعد أن أصبح التجار يستحوذون على انتاج الفلاحين اذا لم يحتكره البايليك بأسعار عينية زهيدة .

أما فى الفترات التي تتوفر فيها النقود بالاسواق ـــ وهي قصيرة ونادرة ـــ فان الاستهلاك كان يزداد والاسعار ترتفع ، فأسعار المواد الاولية حسب السيد بوتان Boutin (91) ، قد تضاعفت ثلاث مرات بين سنتي 1790 و 1808 عندما أدى الصلح مع اسبانيا سنة 1785 الى

88 ـ العنتري : ص 7 .

89 ـ أسعار القمح كانت منخفضة فى الجزائر فى أواخر الفترة العثمانية بنسبة الثلث عما هي عليه بفرنسا ، راجع :
— CLAUZEL, p. 143.

90 ـ راجع جدول أسعار المواد الغذائية .

(91) BOUTIN, p. 81.

كثرة النقود في البلاد ، مع أن الانتاج المحلي بقي على ما هو عليه بفعل سلبية الحكام وعدم تشجيعهم للنمو الاقتصادي .

ومن المشاكل التي عانتها العملة الجزائرية أيضا في أواخر العهد العثماني تعرضها لمنافسة النقود المزيفة ، لاسيما بعد أن انتشرت هذه النقود المزيفة وتضخمت كميتها (92) في أسواق التبادل التجاري وأصبحت تشكل خطرا على العملة الجزائرية والاجنبية على السواء .

وحتى يحافظ البايليك على احتكار سك النقود بدار السكة (93) ، حاول عبثا الحد من انتشار النقود المزورة بانزال عقوبة الاعدام على المزورين (94) ، فكان كل من يقبض عليه متلبسا بجريمة تزوير النقود يعاقب بالموت حرقا ليكون عبرة لغيره (95) .

كما أن البايليك عمل للحد من تسرب النقود المغشوشة من منطقة القبائل ، باعطاء قائد سباو صلاحيات تخول له مراقبة الاشخاص المتعاملين مع مزوري العملة . وحتى يبعد خطر تسرب النقود المزورة الى المدن الكبرى كان في بعض الاحيان يمتنع عن منحهم رخصة السفر ويعمد الى مصادرة أملاكهم ان هم خالفوا أوامره .

وفي السنوات الثلاث التي سبقت الاحتلال الفرنسي للعاصمة الجزائرية عمد قائد الجيش الآغا يحي الذي كان يتمتع بالاحترام والهيبة لدى

(92) ROZET, T. II, p. 118.

93 – من الراجح أن احتكار البايليك لسك العملات لم يتجاوز النقود الفضية ، فالنقود الذهبية على ما يظهر ترك سكها حرا شريطة أن تتوفر فيها الشروط الضرورية المتعلقة بالوزن والمزج والشكل ، راجع : — ERNEST-PICARD, p. 44.

(94) « Ahad-Aman ou réglement politique et militaire », texte tra. en arabe par M. Ben Mustapha et reproduit en français par Devoulx, *R.A.* 4 (1859), p. 215.

حسب بعض المؤرخين أن عقوبة الاعدام لا تلحق الا بمزوري النقود المحلية فقط ، راجع : — ERNEST, p. 44.

(95) L. DE TASSY, p. 248.

الاهالي ، الى اجراء حاسم بعد أن أحس بتكاثر النقود المـزورة فى الاسواق بصورة مفزعة .

ويتلخص هذا الاجراء فى القاء القبض فى يوم واحد على كل رجل ينتسب الى القبائل المعروفة بترويجها للنقود المزورة فى أسواق الجزائر وقسنطينة وعنابة وسطيف واستطاع أن يضع فى السجن بهذه الطريقة حوالي مائة شخص ، وأعلن الباشا أنه سوف يقتلهم اذا لم يسلموا له أحجار الرحى وقوالب صب النقود المستعملة فى صناعة العملة المزورة ، وبقي هؤلاء الاشخاص فى السجن ولم يطلق سراحهم الا بعد أن دفعوا غرامة كبيرة (96) .

ولربما يكون فى هذه الرواية شيء من المبالغة والتحريف الا أنها تدل ، رغم ذلك ، على مجهودات الحكام فى القضاء على خطر النقود المزيفة .

ولسوء الحظ ان هذه المحاولات الجادة وان كانت قد أضرت بنشاط المزورين فانها لم تمكن البايليك من السيطرة على مصادرة تسرب النقود المزورة وتطهير الاسواق منها وذلك أن التجار الاوربيين من اسبـان وايطاليين وفرنسيين كانوا يمارسون تهريب النقود المغشوشة التي كانت تدر عليهم أرباحا وفيرة ، لأنه من السهل ادخال النقود الى البـلاد بالتحايل على موظفي الجمارك الجزائرية (97) .

فضلا عن أن قسما من هذه النقود المزيفة كان يصنع محليا بجبال جرجرة ، وقد اشتهر بذلك سكان آيت الاربعاء وعلى اوخروبة .

(96) Moniteur Universel, 6 juin (1845), n° 157.
(97) L. DE TASSY, 298.

فهاتان القبيلتان كانتا تصدران انتاجهما من النقود المزورة عن طريق السكان المجاورين كبني يني وبني مغيلة وبني بودرار وبني واصيف (98)

وبطول الزمن وحكم التجربة اكتسب صناع العملة المزورة بجرجرة مهارة وكفاءة يشهد لها ، مما ساعدهم على تصريف عملتهم المغشوشة الى المدن بسهولة ، فلم يعد يقف فى وجهها سوى مهارة وحنكة الصرافين عند قيامهم بتصريف النقود (99) .

وكان لانتشار النقود المزورة نتائج سلبية على التبادل المالي ، اذ انعدمت الثقة فى العملات المطروحة للتعامل حتى ذهب بعض الكتاب الى أن أغلب النقود الجزائرية مزيفة أو مغشوشة ولا تتعدى نسبة المعدن الثمين المطلوب فيها الخمس (100) .

لكن هذه الاقوال على ما يظهر مبالغ فيها بدليل أن السلطات الفرنسية بعد احتلالها للعاصمة حاولت تقدير نسبة النقود المزورة فى مدينة الجزائر سنة 1830 وتوصلت الى نتائج مفادها أن النقود المزورة بالنسبة لبدقة شيك بلغت 3٪ وبالنسبة لربع بوجو 4٪ (101) من مجموع صنف ربع بوجو المتداول .

وعلى كل فان هذا الوضع جعل النقود المحلية لا تتلقى قبول التجار ولا تحظى بثقة الاهالي ، بينما غدت النقود الاجنبية ذات رواج (102) ،

---

(98) Moniteur Universel, 6 Juin (1845), n° 157.
— L. DE TASSY, p. 248.

(99) MORGAN, p. 376.
— ANDEL (P.), *L'Orfévrerie algérienne et tunisienne,* Alger 1902, p. 73.

(100) ERNEST-PICARD, p. 47.

(101) TOCCHI, d'après Ernest, p. 48.

102 ـ جاء فى مذكرة السيد دوبوا تانفيل : أن النقود الذهبية والفضية لاسبانيا والبرتغال والبندقية مطلوبة جدا فى الجزائر ، من :
— D. THAINVILLE, p. 142.

فسكان المدن لم يعودوا يقبلون الا على النقود الفضية الاجنبية مثل الدوكة والبسطول الاسباني (103) ، ولم يعيروا أي اهتمام للنقود النحاسية والذهبية (104) لمزاحمة النقود المغشوشة لها .

ويرجع هذا الاضطراب الذي أحدثته العملات المزورة لعدم توفرها على الكمية المطلوبة من المعدن الثمين ، مما جعل وضع العملة الجزائرية فى أواخر العهد التركي ينطبق عليه قانون جريشام الذي ينص : « على أن النقود الرديئة اذا ظهرت بالاسواق تطرد النقود الجيدة من التداول حيث يقبل الاغنياء على اقتناء العملات الجيدة واكتنازها وبذلك تختفي من التداول » (105) .

وختاما لدراستنا لأوضاع العملة فى الجزائر العثمانية نسجل الاستنتاجات التالية :

أولا : نظام النقد الجزائري فى أواخر الفترة العثمانية لم يكن يخضع لقوانين تنظمه وتوجهه لخدمة الاقتصاد المحلي ، وقد انعكست هذه الوضعية فى اختلاف أسعار العملة حسب الامكنة والاوقات ونوع البضائع ، فالايالة الجزائرية عرفت بسبب هذا الوضع انخفاضا محسوسا فى قيمة النقود الفضية ، فلم تعد القطع الجيدة تساوي ثلاثة أرباع قيمة القطع القديمة (106) ، كما أن القطاع القسنطيني تعرضت فيه العملة الى انخفاض فى قدرتها الشرائية طيلة الفترة الممتدة من 1823 الى 1837 (107) لتأثر الناحية الشرقية باحتلال العاصمة ومجاورتها لايالة

---

(103) DAPPER, p. 178.

(104) G. DE BUSSY. p. 137.

105 ـ عجمية ، محمد عبد العزيز ، واسماعيل ، محمد محروس . **التطور الاقتصادي** ، دار الفكر العربي ، القاهرة 1968 ، ص 229 .

(106) ERNEST-PICARD, p. 44.

(107) NOUSCHI, *Enquête*, p. 121.

تونس واعتماد اقتصادها على تصدير المواد الاولية الخام عن طريق شركة حصن فرنسا .

ثانيا : أدى شيوع مبدأ المقايضة الى الحد من تطور الاقتصاد الجزائري ، وبقائه بعيدا عن الانظمة النقدية السائدة آنذاك بأوربا الغربية ، وبالتالي لم يعد استعمال النقود يتجاوز نطاق الحواضر الكبرى، بينما المعادن الثمينة لم تجد الاقبال على اقتنائها والتعامل بها (108) .

ثالثا : تمتعت الجزائر باستقلال مالي عن الدولة العثمانية ، ومن مظاهر السيادة الجزائرية فى الميدان المالي ، وجود دار السكة المكلفة بضرب النقود ، كما أن العملة المضروبة فى الجزائر كانت تختلف من حيث القيمة والنظام عن غيرها من العملات العثمانية أو الاوربية .

رابعا : كانت العملة النقدية هي المعمول بها فى التعامل المالي ، بينما ظلت العملات الورقية مجهولة ، رغم أنه فى هذه الفترة عرفت العملات الورقية فى أوربا رواجا واقبالا ملحوظا .

هذا اذا استثنينا بعض السندات والحوالات المالية التي كانت تسدد بها بعض القروض وتصفي بفضلها بعض الحسابات المالية للوكالات الاجنبية العاملة بالبلاد وللتجار الاثرياء من اليهود والحضر ، لأن التجارة الخارجية والمبادلات الداخلية تضطرهم الى هذا النوع من التعامل المالي الورقي .

خامسا : كانت الايالة الجزائرية سوقا حرة للتعامل النقدي فالعملات المحلية والاجنبية كانتا مطروحتين للتداول بدون تمييز ، كل منها تحاول السيطرة على السوق المالية معتمدة على مبدا التنافس الحر .

---

108 ـ لاحظت اللجنة المكلفة بتحديد قيمة العملات الجزائرية أن المعادن الثمينة غير ممكن تقييمها لأنها لم تكن موضع عناية وتقدير من طرف الاهالي ، راجع :
— ERNEST, p. 59.

وقد استغل هذا الوضع قناصل الدول الاوربية ومديرو الشركات التجارية الاجنبية فأصبحوا يصدرون للايالة الجزائرية النقود المعدنية مقابل استيراد السلع والبضائع ، لاسيما بعد أن وجدت هذه النقود الاجنبية اقبالا متزايدا من الاهالي (109) .

سادسا : العملة الجزائرية لم يكن لها وحدة أساسية بالمعنى الصحيح، لأن كل نوع من أنواعها كان يعتمد فى تقييمه على نسبة المعدن الثمين المتكون منه ، وعلى وزنه وحجمه ، وعلى مدى مقدرته على الصمود أمام بقية النقود المحلية والاجنبية .

فاذا أخذنا بعين الاعتبار هذه المزايا التي لا تتوفر الا فىالنقود الاساسية نجد أن بدقة شيك ، تعتبر العملة المفضلة فى مجال الحسابات المالية ، وان لم تستطع اكتساب مكانة تخول لها صفة العملة الاساسية لباقي العملات ، لشدة منافسة البوجو الفضي والسلطاني الذهبي .

سابعا : لم تساهم العملة الجزائرية والأجنبية فى خدمة التطور الاقتصادي كما يجب ، ويرجع ذلك الى تهرب سكان الارياف من التعامل النقدي ، وشيوع النقود المزورة والمغشوشة وانخفاض أسعار المواد الاولية المصدرة (110) .

كما أن انعدام روح المبادرة الاقتصادية واتباع أسلوب الادخار جعل النقود تقل فى الاسواق وتتركز فى أيدي الطبقة الموسرة المتكونة من أغنياء اليهود والحضر ، أو تتراكم فى الخزينة العامة .

ثامنا : ظل استعمال النقود النحاسية والذهبية ضئيلا جدا ، بينما أصبحت النقود الفضية هي السائدة ، لاسيما النوع المعروف بالبوجو

(109) G. DE BUSSY, p. 137.

110 – راجع قائمة أسعار الحاجات المتداولة الملحقة بالرسالة .

بالنسبة للنقود المحلية ، والصنف المعروف بالقرش الاسباني أو قرش بو مدفع بالنسبة للنقود الاجنبية .

وسبب الاقبال على النقود الفضية يكمن فى سهولة استعمالها فى قضاء الحاجات اليومية بخلاف النقود النحاسية أو الذهبية ، فالنقود النحاسية أهملت لبخس أثمانها ، والنقود الذهبية لم تلق الرواج لصعوبة التعامل بها نظرا لارتفاع قيمتها ، ولأنها تثير اهتمام الحكام (111) ، فيتعرض أصحابها للمصادرة والتغريم والحجز فضلا عن أن كثيرا من السكان كانوا يجهلون قيمة الذهب الحقيقية (112) ، ومنهم من كان لا يعرفه مطلقا ، بدليل أن أحد شيوخ الاهالي المتعاملين مع شركة افريقيا بحصن فرنسا صرح لموظفي هذه الشركة ، بأن مواطنيه لا يعرفون الا القليل عن الذهب ، ولا يفضلون سوى القرش الاسباني فى معاملاتهم (113) .

111 ـ وقد استغل بعض الكتاب الغربيين هذا الاهتمام ، فاتهموا الاتراك بحبهم المفرط للذهب وتهالكهم على جمعه مثل الوصف المبالغ فيه للسيد داراند ، راجع :

— D'ARANDA (E.), *Relation de la captivité et liberté de sieur Emanuel d'Aranda, Jadis exclave à Alger, J. Mommart,* Bruxelles 1662, p. 394.

112 ـ هذا ما يؤكده أيضا تقرير اللجنة المكلفة بتحديد أسعار العملات الجزائرية ، راجع :

— Procès-Verbal de la commission du 29 Avril 1830.

(113) A. Ch. M. Compagnie Royale d'Afrique, mémoire 1768, « Piastre ».

الفصل السادس

السّياسة المالية نقد واستنتاج

ان دراسة تأثير النظام المالي على الحياة الاجتماعية والاقتصادية للبلاد الجزائرية ، تمكننا من اعطاء صورة واضحة عن طبيعة السياسة المالية للايالة . كما تمكننا من تقرير أهم النتائج المترتبة على هذه السياسة ، اعتمادا على ما سبق التعرض اليه فى الفصول السابقة .

فتأثير النظام المالي على الحياة الاجتماعية لسكان الايالة الجزائرية لا يمكن اهماله ، لأن الرغبة فى المحافظة على الامتيازات المادية والتحكم فى المناصب الحيوية للدولة من مصادر دخل ووجوه انفاق كان لها مفعول كبير فى بلورة الاوضاع الاجتماعية الخاصة لكل طائفة من طوائف المجتمع .

وانطلاقا من هذه الفكرة نرى أن جماعة الكراغلة ظلوا مبعدين عن المهام الحيوية للدولة من طرف جماعة الاتراك (1) ، وذلك حتى لا يتمكنوا من التحكم فى الموارد المالية والاقتصادية (2) ، رغم قرابتهم للعنصر التركي الحاكم .

وهؤلاء الكراغلة بقوا بعيدين أيضا عن الاهالي ، رغم تأصلهم بالبلاد، نتيجة سياسة الترضية والتسامح التي انتهجتها الدولة معهم ، وذلك للحد من ثوراتهم والمحافظة على هدوئهم .

(1) GRAMMONT, « Les relations », p. 414.

2 ـ عبد القادر ، نور الدين . ص 228 .

ولعل السر فى بقاء الكراغلة ملتصقين بالحكم التركي يكمن فى حرصهم على الامتيازات الممنوحة لهم ، أو فى طلبهم المزيد منها .

كما أن الدوافع المادية كانت هي القوة التي يستمد منها العنصر الاندلسي المستقر بالايالة الجزائرية تلاحمه الاجتماعي ، والتي تزيد فى شدة تآزره وارتباطه ، وربما يرجع السبب فى تلاشي العنصر الاندلسي بالمدن الجزائرية الى ضعف نشاط أفراده فى الميدان المالي ، نتيجة مضايقة واستبداد الحكام الاتراك .

أما جماعة الحضر فقد كانت الاعمال الاقتصادية خير حافز لهم على البقاء فى حالة هدوء ، اذ لم يطمحوا لارتقاء مناصب سامية تؤهلهم لقيادة البلاد ، بل بقوا قانعين بما يملكونه من دكاكين وبساتين وثروات .

ونفس الخدمات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت جماعة البـــراني تقوم بها ، كانت هي الاخرى انعكاسا للوضع المالي والاقتصادي بالحواضر الجزائرية ، أكثر مما هي مؤهلات طبيعية اختص بها أهالي كل جهة (3) .

وكذلك الامر بالنسبة لطبقة الدخلاء المتكونة من الاسرى المسيحيين وأفراد الجالية اليهودية . فالاسرى رغم اختفائهم من الحياة الاجتماعية فى السنوات الاخيرة لحياة الايالة ، الا أنهم كانوا طبقة مميزة فى المجتمع الجزائري ، فقد تحددت وضعيتهم الاجتماعية بفضل الخدمات الاقتصادية والاعمال التي يؤدونها ، مثل الاستخدام فى قصر الداي ودور الحكومة، أو العمل بالبساتين والسجون والاشراف على الحانات (4) .

---

3 ـ اشتهر اهالي بعض الجهات بالمهن التي يقومون بها فى مدينة الجزائر ، اذ اشتهر الاغواطيون بالتنظيف ، والبساكرة بحمل الاثقال والحراسة ، والقبائل باعمـــال البناء ، والزنوج بخدمة المنازل ، راجع :

— DELVOUX, *Notice sur les corporations*, p. 71-72.

(4) VIALAR (M. le Baron), *Alger, appendice au rapport de M. Passy, Ministère de la Guerre*. Herhan, Paris 1835, p. 7.

ويرجع السبب فى اقبالهم على المهن المذكورة ، الى الارباح المالية التي كانت توفرها لهم تلك الخدمات .

أما الجالية اليهودية فكانت أوضاعها الاجتماعية تتأثر بالدور الذي كانت تلعبه فى الميدان المالي . فكثير من أفرادها كانوا يقومون بدور الوساطة التجارية ، وتقديم القروض المالية بفوائد مرتفعة عند الحاجة ، كما أنهم كانوا لا يتورعون عن عرض خدماتهم على رجال الدولة الجزائرية فى المهام الاقتصادية والقضايا المالية .

وقد تعرضوا للاحتقار من الأهالي كرد فعل على الأموال التي جمعوها ، والنفوذ الذي كان لهم على الأجهزة المالية للبلاد (5) .

وهذا ما دفع أغنياء اليهود الى التقرب من الحكام ، بتوفير الحاجات المادية لهم ، حتى لا يتعرضوا للتضييق والقمع ، ويتمكنوا من اكتساب الامتيازات التجارية والتهرب من الضرائب .

ومع عدم اهمالنا للعوامل الروحية والجغرافية والتاريخية المتحكمة فى البنية الاجتماعية ، فاننا نرى أن الأوضاع المالية ساهمت الى حد كبير فى فرض تنظيم اجتماعي خاص بالمدن الجزائرية ، فالأتراك كانوا طبقة عسكرية حاكمة منتفعة ماديا بنظام الحكم السائد ، والكراغلة كانوا يقومون بدور الوساطة بين بقية السكان وجماعة الأتراك ، بواسطة المناصب المسندة اليهم والتابعة للحكام الأتراك ، والجالية اليهودية تعيش فى عزلة عن بقية المجتمع لا يهمها سوى مكاسبها المادية وأرباحها التجارية .

(5) FERAUD,« Ephémérides », p. 308.

وبالطبع فان تنظيما اجتماعيا بهذا الشكل تكاد تستحيل فيه أي انتفاضة جماعية (6) ، أو تغيير جذري لأجهزة الحكم أو للأنظمة الاقتصادية السائدة فى المدن والحواضر الجزائرية ، فهو مناف لنمو روح الوحدة الوطنية فى البلاد (7) . رغم توفر الشروط والعوامل المشجعة على تكوين مجتمع متلاحم قادر على التطور .

فهناك من سكان الأرياف من كان متعاملا مع السلطة التركية مقابل فوائد مادية ومعنوية ، وتمثل هذا الصنف من السكان قبائل المخزن الحليفة . أما الصنف الثاني فقد كان خاضعا مباشرة للأتراك ، ومعرضا للاستغلال ، ونعني به قبائل الرعية التي اضطرتها ظروف المعيشة أن تقيم فى المناطق الخاضعة للأتراك ، وهناك صنف آخر بقي بعيدا عن النفوذ التركي ، تتزعمه بعض العائلات الشريفة ، وهذا الصنف فرضت عليه الظروف الاقتصادية أن يكون على اتصال دائم بالمناطق الخاضعة للسلطة المركزية بالجزائر ، فهو لا يستطيع أن يكتفي بانتاجه المحلي بالمناطق الجبلية أو الصحراوية بل هو مضطر الى التبادل التجاري فى الأسواق الريفية الواقعة تحت رحمة الحكام الأتراك ، أو انتجاع الكلأ والرعي فى الأراضي الواقعة تحت نفوذ الحكومة الجزائرية .

وهكذا نلاحظ أن الظروف الاقتصادية ، ولا سيما الجانب المالي منها من ضرائب ورسوم وعوائد ، قد تدخلت فى تصنيف سكان الأرياف باعتبار أن قسما منهم نال الامتيازات مقابل العمل لصالح النظام المالي ، ومنهم من اضطرته ظروف المعيشة أن يبقى على اتصال دائم بالسلطة الحاكمة ، وان كان هذا الاتصال الذي حد من استقلالهم تفرضه المصلحة المتبادلة ويساهم فيه الرؤساء المحليون .

---

(6) GALLISSOT (R.), « Abdel-Kader et la nationalité algérienne et interprétation de la chute de la régence d'Alger et des premières résistances à la conquête française 1830-1839 », *R.H.* T. 89, (1965).

(7) JULIEN, *H. d'Afrique du Nord,* T. II, p. 19.

ومن هؤلاء السكان الريفيين من بقي يعاني أنواع الاستغلال ويعيش حياة التعاسة والشقاء وهم الأغلبية الذين يقع على كاهلهم تدعيم النظام المالي بأكبر قسط من المداخيل المالية ومد الدولة بما تحتاجه من مواد أولية ، رغم أنهم لم يلقوا رعاية الحكام ولم تشملهم اهتمامات الدولة .

ومما سبق نستنتج أن الحكومة الجزائرية ، وما تميزت به من أنظمة مالية ، قد ساعدت على الابقاء على الهياكل الاجتماعية بالأرياف ، مستعينة بتعاطف رجال الدين من مرابطين وعلماء وشيوخ ورؤساء محليين مع الحكام (8) . ومعتمدة على ملاءمة نظام الملكية الجماعية فى البوادي لسياسة الحكام الأتراك الرامية الى اثارة التنافس الداخلي والانقسام العشائري لتأمن شر الثورات والعصيان (9) .

أما من حيث الحياة الاقتصادية ، فاننا نلاحظ أن النظام المالي كان يتحكم فيها بالاجراءات المالية المتبعة ، مثل قانون الاحتكار الذي كانت تمارسه الحكومة لتشرف عن طريقه على قطاعات الانتاج الرئيسية بالبلاد (10) ، وذلك رغبة منها فى الحصول على الأرباح الوفيرة .

وترجع أهمية نظام الاحتكار الى كونه أصبح يتحكم بطول المدة فى الانتاج الزراعي والحيواني ، ويخضع له التبادل التجاري ، وتتكيف معه الأنظمة المالية المتعلقة برسوم الاستيراد أو التصدير أو المتصلة بالقوانين

8 — لأخذ فكرة عن دور هؤلاء الرؤساء المحليين ، راجع :
— BERQUE, « Esquisse », p. 19.
— CARETTE-WARNIER, *Description*, p. 17-19.

9 — الح بعض المؤرخين فى أهمية استغلال الاتراك للنزاعات المحلية ، مثل :
— SHAW, p. 212.
— MERCIER, (E.), *Comment l'Afrique septentrionale a été arabisée*, L. Merle, Constantine, p. 16.
— JULIEN, *H. d'Algérie, cont.*, p. 15.

10 — بونو ، ص 118 .

المعمول بها فى استخلاص الضرائب ، بالاضافة الى أنه كـان انعكاسا سلبيا لعلاقة الجزائر التجارية مع الخـارج ، باعتبـار أن الاقتصـاد الجزائري فى تلك الفترة كان قائما على تصدير المواد الأولية واستيراد الأشياء المصنوعة أو التي لا تتوفر بالبلاد .

ورغم أن نظام الاحتكار كان اجراء تفرضه وضعية البلاد المالية بعد أن تناقصت المدخولات واحتاجت الدولة الى مداخيـل مالية تحصـل عليها من احتكارها لتصدير بعض المواد الأولية الداخـلة فى التعامـل التجاري مثل الصوف الذي تشتريه الدولة بثماني قروش لتبيعه من جديد بعشرة قروش ، والشمع الذي تحصل عليه الحكومة بستين بدقة شيك لتصديره للخارج بسعر 163 بدقة شيك (11) .

ولكن هذا التنظيم الاحتكاري كان له تأثير خطـير عـلى الأوضاع المالية وانعكاس سلبي على النمو الاقتصادي ، فقد كان عاملا مساعدا على تدمير التجارة واهلاك الزراعة ، أو بعبارة أوضـح كان عامـلا محطما للاقتصاد (13) ، وسببا فى قلة الانتاج وعدم تلبيته لحاجـات السكان (14) .

وسبب هذه الوضعية البائسة هو أن الفوائد التي كان يوفرها هذا النظام الاحتكاري ، لم تكن تذهب لخزينة الدولة ، فدور الحكومة فى هذه العملية كان يقتصر فى الحقيقة على الاجراءات الادارية والتنظيمات الجمركية ، بينما أرباح الوساطة مع الخارج تفوز بها البيوتات اليهودية والشركات التجارية الأوروبية تحت غطاء دور الوساطة الذي تقوم به مع الأسواق الأوروبية .

(12)V. DE PARADIS, p. 20-24.
(13) SHALER, p. 102-103.

14 ـ نفس المصدر : ص 102 .

وهكذا أصبحت المعاملات التجارية التي نتجت عن نظام الاحتكـار مناقضة لمصلحة الدولة الجزائرية ومضرة بالاقتصاد الجزائري (15) ، ذلك أن جل الفوائد كانت تذهب الى جيـوب السماسرة اليهـود والتجار الاوربيين لاسيما وأن الدولة الجزائرية كانت تنظر الى هؤلاء التجار وكأنهم أداة ضرورية للاقتصاد الجزائري ، لا يمكن الاستغناء عنها لعقد الصفقات التجارية مع الدول الاوربية .

وربما يرجع ذلك الى اطلاع اليهود على الاحوال الاقتصادية فى العالم المسيحي وانفتاحهم على أوربا وعدم تمكن الجزائريين من أداء أعمالهم التجارية ، نظرا للعداء الذي كانوا يواجهونه عند حلولهم بالبلاد الاوربية، زيادة على عدم تشجيع الدولة لهم على ممارسة التبادل التجاري مع الخارج .

فرغم اشتهار الجزائريين باخلاصهم وأمانتهم فى الاعمال التجارية لم يجد تجارهم التشجيع اللائق ولا الرعاية الكافية من الدولة ، مما جعل الأجانب يستفيدون من التجارة بين الجزائر وأوربا (16) ، وبالخصوص بعد أن تلاشى النشاط البحري الجزائري المتعلق بالتجارة السلمية ، منذ أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر ، تاركا المجال رحبا أمـام البحرية التجارية الفرنسية واليونانية ذات التجهيز الجيد (17) .

وهناك جانب سلبي آخر لنظام الاحتكار ، وهو أنه ساعد على تسرب المواد الاولية الجزائرية الى أيدي التجار الاجانب بثمن بخس ، وهذا ما سبب بالفعل عجزا ماليا كبيرا فى الميزان التجاري الجزائري (18) ،

(15) GALLISSOT, « Les Rapports », p. 87.
(16) EMERIT, « L'Essai », p. 370.

17 ـ نفس المصدر : ص 369 .

18 ـ رغم اهمية الصادرات الجزائرية الا أن الميزان التجاري كان يسجل عجزا مزمنا فى مطلع القرن التاسع عشر ، بلغ حسب بعض الاحصائيات : 4 ملايين فرنك ، راجع :
— *Tableau 1830-37*, p. 324.

وأدى الى هبوط أسعار المنتوجات المحلية التي يتحكم فيها قانــون تصدير الحبوب . وقد أدى هذا الوضع الى قلة الانتاج وانخفاض كميات المواد المصدرة وظهور مجاعات فصلية بالبلاد (19) .

والنتيجة الحتمية لمثل هذا النظام الاحتكاري هي هبوط أسعار المواد الاولية المعدة للتصدير ، وارتفاع قيمة المواد المصنوعة والمستوردة من الخارج ، وانخفاض مستوى المعيشة لاعتماد الاهالي على الزراعة والرعي، ولهذا لا نسلم بالرأي القائل بأن فقر البلاد الجزائرية وتأخر سكانها هو الذي منع تطور التجارة ونموها ، كما ذهب الى ذلك السيد ماصون Masson (20) .

بل نرى أن الاحوال الاقتصادية هي التي لم تشجع السكان على تطوير الانتاج ، وقد أورد محمد الصالح العنتري ما نصه : « بحيث أنك لا تجد فى ذلك الزمان ولا فى الذي قبله وبعده من يهتم بأمر الزرع أبدا من أجل بخس قيمته ... كانت أمور الحراثة فى زمان الترك ضعيفة لم تتعلق بها أغراض الناس كوقتنا هذا » (21) .

ويمكن أن نستنتج من ذلك أن سياسة الدولة الجزائرية فى مجــال الاقتصاد ، واتباعها نظام الاحتكار حال دون قيام برجوازية وطنية حقيقية بالبلاد ، مما ترك الميدان خاليا للاجانب ولاسيما للتجار اليهود والفرنسيين لتكوين هذه الطبقة الاجتماعية ، التي اكتسبت مهارة وحذقا فى تصريف البضائع ولو كانت كمياتها متواضعة جدا ، والتمكن من تغليط الديوانة واخراج أموالها ومكاسبها التجارية من الجزائر الى أوربــا .

ومعنى ذلك أن الامتيازات الاجنبية قد زادت رسوخــا وتشعبــا ، وأصبح من المستحيل اخضاعها للانظمة المالية والاقتصادية المعمول بها فى

(19) BOYER, *L'évolution*, p. 53.
(20) Masson, *H. des Etablissements*, p. 579.
21 ـ العنتري : ص 8 .

البلاد آنذاك ، وبالخصوص بعد أن سيطر اليهود على الاسواق التجارية وأخذوا يمارسون ضغطا ماليا على الجهاز الحكومي ، كان له فيما بعد أثر على مستقبل الجزائر نفسها (22) . ويتجلى ذلك فى ابعاد بقية السكان عن كل مساهمة جدية قادرة على التأثير فى المجالات الاقتصادية الحيوية .

وما دامت الحالة الاقتصادية بالجزائر العثمانية فى أوائل القرن التاسع عشر على هذا الوضع فان الدولة لم تعرف التوازن الاقتصادي الحقيقي، ولم تتمكن من خلق سوق اقتصادية متكاملة .

وقد حال دون تكوين سوق داخلية موحدة ومتاكملة صعوبة التبادل التجاري ، وذلك لوعورة التضاريس وعدم توفر طرق المواصلات ووسائل النقل (23) ، مع كثرة الثورات والفتن ، وضعف القوة الشرائية لدى سكان الارياف بالخصوص (24) .

ومما يلاحظ أن الانتاج الجزائري كان يمر فى أوائل القرن التاسع عشر بدورات متعاقبة من الازدهار فى المواسم الخصبة النادرة ، ويعاني من الأزمات الخانقة عند حلول القحط والمجاعة ونشوب الثورات وحدوث الكوارث الطبيعية من زلازل وفيضانات .

فالارياف كانت تعيش ، نتيجة لذلك ، فى انكماش وعزلة ، وكانت المدن بدورها تشهد مرحلة تدهور عمراني (25) ، وتناقص بشري ، فلم

---

22 ـ بشهادة الكونت بوربون : أن اليهود كانوا سببا غير مباشر للغزو الفرنسي نظرا لما كانوا يمارسونه من نفوذ مالي على الحكام ، راجع :

— BOURBON, p. 17.

كما لا ننسى قضية الديون التي تورط فيها بكري وبوشناق وأدت الى ضربة المروحة .

(23) JULIEN, *H. d'Algérie cont.*, p. 17.

(24) ROGET-PARET, p. 70.

(25) « Monde rural et monde urbain, histoire de phénomène urbain jusqu'en 1830 l'Algérie en voie d'urbanisation », *Information rapide Bulletin mensuel*, série 7, S.N.E.D., Alger 1969, p. 31.

يعد السكان المدنيون يتجاوزون فى أحسن الظروف 6 ٪ من مجموع السكان (26) .

وما دامت الاحوال المالية والاقتصادية على النحو الذي وصفنا ، فانه يحق لنا أن نتساءل عن طبيعة الاقتصاد الجزائري وبالخصوص نظرة الحكام الى الانظمة المالية .

وفى هذا الصدد نميل الى القول بأن الايالة الجزائرية كانت فى الثلاثين سنة التي سبقت الاحتلال تمارس اقتصاد ما قبل الرأسمالية pré-capitaliste المتميز بقلة الانتاج وانخفاض مستوى المعيشة انخفاضا محسوسا . وبقاء أموال كثيرة مجمدة فى الخزينة ، أو محفوظة عند أصحاب الثروات ، مع التركيز على استخلاص الضرائب واعطاء أهمية للاتاوات والغنائم البحرية .

كما لا ننسى تلك النظرة العائلية السائدة فى اقتصاديات الريف والمدينة على حد سواء ، أو ما يعبر عنه بالاكتفاء الذاتي على مستوى الافراد ، ومع هذا فان الاقتصاد الجزائري قبل الاحتلال الفرنسي لم يكن يغلب عليه أي نموذج معين من الانتاج فهو يتميز بأوضاع خاصة تنجت عن الحكم الديمقراطي العسكري السائد والتنظيمات الاجتماعية وتفاوت مستوى المعيشة . والضغوط الاوربية التي كانت تمارس ضد الدولة الجزائرية فى المجالات الديبلوماسية والاقتصادية .

ولهذا نستبعد أن يكون الاقتصاد الجزائري قد اكتسب ملامح الانتاج

(26) ROGET-PARET, p. 70.

الآسيوي (27) ، لأن هذا النظام كما هو محدد الآن لم يتبلور آنذاك فى الجزائر بصفة واضحة ولو أن الدولة الجزائرية كانت فى تلك الفترة تقوم بدور أساسي فى الاقتصاد ، بجانب التأثير العائلي المتمثل فى طرق تبادل الثروات وتوجيه الانتاج نحو الاكتفاء على مستوى كل أسرة .

ومع هذا فان الاقتصاد الجزائري قبل كل شيء كان اقتصادا فى أساسه قائما على مبدا توفير الحاجات الاولية الضرورية لحياة الاهالي .

ويستمد هذا الطابع الريفي للاقتصاد الجزائري من الاوضاع الطبيعية للبلاد والاحداث التاريخية التي مرت بها والتنظيمات الاجتماعية التي خضع لها سكان الجزائر منذ العصور الوسطى ، ووجهتهم الى ممارسة الزراعة وامتهان الرعي (28) .

ومما يلاحظ أن الحكم العثماني للبلاد الجزائرية استطاع أن يحافظ على هذا الوضع ، وأن يضمن التوازن الاقتصادي (29) والاجتماعي للمجتمع الجزائري ، فرغم الركـود الاقتصادي لم تتعرض الاجهــزة الاقتصادية الى الانهيار التام ، الا بعد الاحتلال الفرنسي ، وذلك أن وجود العنصر التركي بالجزائر لم يهدد الاهالي بسكان أجانب يحلون

---

27 ــ حكم مؤتمر المؤرخين المنعقد فى لينينغراد سنة 1931 ، ضد مفهوم نظام الانتاج الآسيوي ، وذلك لأنه ضد وحدة التاريخ والمجتمعات البشرية التي تمر حتما حسب النظرية الشيوعية : من الاشتراكية البدائية الى العبودية الى الاقطاعيــة الى الرأسمالية الى الاشتراكية .

وقد عرف الاستاذ غدولي M. Gdelier الانتاج الآسيوي بأنه يمتاز بسيطرة جهاز الدولة والمجتمعات العشائرية أو العائلية على الاقتصاد . كما ذهب السيد دوكوا G. Dhoquois الى أن هذا النظام الآسيوي يربط أهمية الدولة بما تقوم به من أعمال الري الكبرى ، راجع :

— DHOQUOIS (G.), « Les Etapes de la formation algérienne, propositions pour une recherche », *R.A.S.J.E.P.*, n° 2 (1968), p. 374-379.

29 ــ نظرا للاءمة التقنية الفلاحية للظروف الطبيعية للبلاد ، يمكن أن يوصف الاقتصاد الجزائري قبل الاحتلال بأنه اقتصاد متوازن .

محلهم ، ولم يبادر الى حجز الاراضي الزراعية على نطاق واسع (30) ، فالسلطة المركزية ظلت فى نظر الاهالي ظاهرة اصطناعية (31) ، ولم تؤثر على أوضاعهم الاقتصادية والمعايشة عكس ما حدث عند حلول الفرنسيين بالبلاد .

ويتمثل هذا التوازن الاقتصادي فى التقنية التي تمارس بها الفلاحة والرعي ، والتي خلفت نوعا من التوازن بين الظروف الطبيعية والمتطلبات البشرية ، الأمر الذي حال دون حدوث هزات اقتصادية عنيفة أو ظهور تناقض داخلي حاد ، وبالتالي بقيت الأجهزة الاقتصادية والأنظمة الاجتماعية بالأرياف على ما كانت عليه منذ حلول الحكم العثماني بالبلاد .

لكن هذا التوازن الاقتصادي فى الأرياف اتصف بالجمود ، فالفلاحون عندما حيل بينهم وبين التوسع فى الأراضي السهلية الداخلة فى حوزة الملاك الأتراك والكراغلة والحضر ، أو المستقرة عليها قبائل المخزن ، لم يجدوا بدا من الالتجاء الى نظام اقتصادي مغلق ، كما فعل سكان المناطق الجبلية بالأوراس وشمالي قسنطينة وجرجرة والونشريس ، وفى بعض الجهات حاولوا الانطواء على أنفسهم بممارسة الرعي المتنقل بالهضاب العليا وسهول وهران الداخلية .

وبذلك اشتدت القطيعة بين الريف والحواضر ، وأصبحت الروابط الاقتصادية بينهما غير متوازنة ، فالجبايات التي أرهقت كاهل الفلاح فى الريف هي التي ساهمت ولو بصورة غير مباشرة فى زيادة استهلاك الأشياء الكمالية فى المدن ، وعملت على خلق طبقة من تجار اليهود الأثرياء .

(30) JULIEN, *H. d'Algérie*, p. 19.

(31) HADJ-SADOUK (M.), « A travers la Berberie orientale du XVIII siècle avec le voyageur Al-Warthilani », *R.A.* (1951), p. 360.

كما أن انعزال سكان الأرياف وتضاؤل علاقة المدن التجارية بالريف جعل المدن تعتمد فى معيشتها أكثر فأكثر على امكانياتها الخاصة لا سيما ما تنتجه الفحوص القريبة منها والواقعة فى حيازة الملاك الحضريين (32).

وهكذا أصبحت الجزائر فى الفترة التي سبقت الاحتلال الفرنسي مباشرة ، تعيش فى وضعية اقتصادية مبنية على انعزال المدن وانكماش الارياف ، متصفة بالجمود والركود ، وقائمة على شدة الفوارق الجهوية التي جعلت المناطق الجبلية عبارة عن ملاجىء مكتظة بالسكان ، ومن السهول الخصبة أماكن نادرة السكان حيث تمارس الزراعة الواسعة والرعي المتنقل وتسود الحياة البدوية .

لكن هذه الأحوال الاقتصادية السيئة لا تسمح لنا بأن نقر التهم القاسية ، التي ألصقها كثير من الكتاب الأوربيين (33) بتصرفات السلطات الجزائرية فى الأمور المالية .

وملخص هذه التهم الأوربية ، أن الأتراك الحاكمين فى الجزائر لم يكونوا مهتمين الا بحاضرهم ، فالمستقبل لا يعيرونه أدنى اهتمام ، وبذلك اتصفت حكومتهم بالآنية والعمل من أجل فائدتها الخاصة (34)، فهي على حد تعبير أحد الكتاب المعاصرين « عبارة عن أداة تعمل من أجل ملء أكياس الخزينة وجيوب الأقلية الحاكمة المسيطرة ، فثروات البلاد أصبحت فى هذا الوضع أشبه شيء بقطعة حلوى كل موظف يأخذ منها حسب ما يخول له منصبه » (35) .

(32) PRENANT et Al., *L'Algérie passé et présent,* p. 206-207.

33 ــ من هؤلاء الكتاب والمؤرخين ، السيد بوايي ، الذي يرى بأن الحكومة التركية بالجزائر كما يسميها ، حكومة استعمارية فى أسوأ معاني هذه اللفظة ، راجع :

— BOYER,« Introduction », d'Alger », p. 238.

(34) YACONO, « La régence d'Alger, d'après Procès-Verbaux des commissions de 1833-1834. Rapt : de la Pinsonnière. *R.O.M.M.* n° 1 (1966), p. 238.

(35) BENACHANHOU, p. 27.

وقد لاحظ هؤلاء الكتاب أن الحكم العثماني بالجزائر قد احتل البلاد ولم يستطع حكمها والانتفاع بادارتها وتسيير شؤونها (36) ، مما جعل احتلالهم العسكري يبرزهم فى نظر الأهالي كمجموعة من قطاع الطرق واللصوص الذين لا يتورعون عن الاغتصاب وانتهاك الأعراض وتوجيه الاهانات للدول الاوربية بعد أن فقدوا كل ما يتصل بالشرف والكرامة (37) .

ويذهب هؤلاء الكتاب فى أحكامهم الى أن الادارة التركية للجزائر ، هي التي تسببت فى تحطيم البلاد ماليا واقتصاديا ، فالحكام الأتراك فى نظرهم هم الذين تسببوا فى العجز المالي المقدر بملايين الفرنكات (38) ، باعتبار أنهم لا يملكون أي قدرة على ممارسة وتسيير الشؤون المالية « Incapables de gérer des finances (39) .

لكن هذه الأحكام المتحاملة على حكام الجزائر قبل الاحتلال مناقضة للواقع ، لأنها منطلقة من فكرة معينة ترى أن الوجود الفرنسي فى الجزائر له ما يبرره (40) ، أو متأثرة ــ ولو قليلا ــ بقيام حكم وطني بزعامة الأمير عبد القادر ، يعبر عن مطامح الأهالي الوطنية (41) .

(36) YACONO, « La régence d'Alger, n° 2, p. 238.
كما أن السيد غرامون يرى أن الاتراك كانوا يحتلون البلاد ، ولم يكونوا يحكمونها معتمدا فى ذلك على ملاحظات السيد بايسونال والسيد دي فونتان ، راجع :
— GRAMMONT, *H. d'Alger*, p. 413.

(37) PANANTI, p. 410.
— D. THAINVILLE, p. 150.

(38) YACONO, « La régence d'Alger », n° 2, d'après Provès-Verbaux des commissions (1.338,441).

(39) BOURBON, p. 17.

40 ـ هذا ما يذهب اليه جوليان عندما يركز على مساوىء الادارة التركية ، وبذلك يخلص الى القول بأن الاستعمار التركي أقسى من الاستعمار الفرنسي ، أنظر :
— JULIEN, *H. d'Algérie cont.*, p. 1.

41 ـ هذا ما يفهم من كتاب السيد عبد الرحمن بن آشنهو ، أنظر :
— BENECHANHOU, *Etat algérien*.

والحقيقة هي أن حكام الجزائر فى أواخر الفترة العثمانية لم يكونوا على هذه الحالة من سوء الادارة المالية ، فرغم الانهيار المالي والضعف الاقتصادي وتصرفات بعض الحكام ، الا أنهم كانت لهم نيات حسنة فيما يقومون به من أعمال ومهام تتصل بالناحية المالية ، فالحكومة الجزائرية فى تلك الفترة كانت حسب حمدان خوجة « ترى فى نمو ثروات مواطنيها فائدة لها وغناء لنفسها » (42) .

فاذا كان هناك ما يؤخذ على الحكومة الجزائرية ، فهو العزلة والضعف والانحراف الذي أصبحت عليه الأقلية التركية فى تلك الفترة (43) ، والمتمثل فى اعتمادها على قوة السلاح واعتزازها بالحياة الحربية (44) ، واتباعها سياسة التهدئة المعززة بالحضور العسكري خدمة لنظامها المالي الثقيل (45) .

وبذلك أصبح من السهل على بعض الحكام استغلال الموارد المالية لمصلحتهم الخاصة ، خدمة لأغراضهم الشخصية وتلبية لحاجاتهم الاستهلاكية .

وربما نجد اجابة صريحة على هذا الظلم المالي الذي يمارسه بعض الحكام من خلال رد الباي حسن آخر بايات وهران على أحد أصدقائه ومقربيه الذي لامه على كثرة الضرائب التي أضرت بالبلاد ، فقد أجابه الباي بقوله : « حكام الجزائر أخذوا مني كل ثرواتي ، ولهذا تراني أخرب البلاد (46) .

---

(42) H. KHODJA, p. 90.
(43) LAROUI, p. 521-252.
(44) DAN, p. 95.
(45) LAROUI, p. 251-252.
(46) BOUDIN, « La prêve chronique », p. 32.

أما رأي الأهالي فى هذه الأوضاع المالية القاسية ، فيمكن تلمسه فى الأدب الشعبي ، الذي كان خير وسيلة عبر بها الشعب الجزائري عن موقفه من الحالة الاقتصادية عامة ، وعلى سبيل المثال نورد هذه الأبيات للشيخ بلقاسم الرحموني الحدادي (47) ، فهي تعكس الأوضاع الاقتصادية التي كان يعيشها الشعب الجزائري فى الأرياف والمدن .

وقد جاء فى هذه القصيدة ما يلي (48) :

عام مكبرة هاي سيدي   بالكساد وغلات النعما

كيف نخبر هاي سيدي   بالفساد فى كمان حوما

باح كل شيء بلا كتما   فى بلدة قسنطينة الدهما

واش تنظر هاي سيدي

ركاب

واش تنظر فيها هلكت   راهي فسدت

ما بقت تسمى بلدة . .

ويمكن بعد هذه الملاحظات ، ابراز خصائص النظام المالي الذي كان المتحكم الأساسي فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، فيما يلي :

1 ــ كان للنظام المالي تأثير مباشر على النظام الاداري للبلاد (49) ، وذلك أن الادارة الجزائرية قبل الاحتلال كانت تهدف من وراء كل

---

47 ــ حسب الروايات المتواترة أن هذا الشاعر الشعبي ولد وعاش بمدينة قسنطينة فى عهد صالح باي (1771 ــ 1793) ووافته المنية فى عهد الباي ابن شاكر (1814 ــ 1818) ، عن :

— COUR (A.), Constantine en 1802, d'après une chanson, *R.A.*, 60 (1919), pp. 124-127.

48 ــ نفس المصدر : ص 127 .

(49) COLOMBE (M.), *L'Algérie Turque, in initiation à l'Algérie*, Maison-Neuve, Paris 1957, p. 115.

عمل تقوم به الى جمع الضرائب والرسوم ، (50) وضمان المداخيل المالية للدولة .

فالحكام على اختلاف درجاتهم فى السلم الوظيفي كانوا يهتمـون بجمع الأموال ، مما جعلهم يتناسون مع مرور الوقت حقيقة السلطة وأهدافها السامية فى خدمة المصلحة العامة ، ولم يعودوا يهتمون الا بالتنظيمات الادارية والحربية التي تهدف الى ضمـان مداخيل الدولة المالية .

فالأحوال المالية هي التي كانت تمثل معيارا صحيحا يعكس مدى استقرار أجهزة الحكم ، فعندما تصبح الأحوال المالية متيسرة غالبا ما تعـرف البلاد هدوءا واستقرارا سياسيا ، واذا داهم البلاد القحط أو حلت بها المجاعة أو تناقصت الثروات أو حدث تأخر فى دفع رواتب الجند والموظفين فان الانتفاضات تتعدد ويكثر تعاقب الحكام .

فالانتعاش الاقتصادي الذي عرفته البلاد فى النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، كان سببا فى استقرار نظام الحكم ، فلم تعرف الايالة سوى أربعة دايات (51) ، فى مدة تعادل خمسين سنة ، وذلك فى الفترة التي بين (1748 — 1798) .

وهذا عكس ما حدث فى أوائل القرن التاسع عشر الذي شهد ضغطا ماليا وانهيارا اقتصاديا ، اذ تعاقب على حكم الايالة فى مدة لا تزيد عن

(50) GALLISSOT, « Abd-el-Kader », p. 43-44.

51 ــ هم :

1 ــ محمد بكير داى 1748 ــ 1754 م .

2 ــ بابا علي داى 1754 ــ 1766 م .

3 ــ محمد بن عثمان داى 1766 ــ 1791 م .

4 ــ حسن داى 1791 ــ 1798 م .

اعتمدنا فى اثبات هذه القائمة على « دايات الجزائر حسب دائرة المعارف التركية » ، مجلة تاريخ وحضارة المغرب ، عدد 6ـ7 (1969) ص 41ـ48 .

ثلاثة عشر سنة (1805–1818) ستة دايات (52) ، كان لأغلبهم نهاية أليمة .

2 – عرفت الايالة الجزائرية منذ مستهل القرن التاسع عشر اختلالا فى التوازن المالي .

وقد بدأت بوادر هذا الاختلال المالي تظهر منذ مجيء الباشوات الى الحكم (1585–1659) . فقد عرف الباشوات بتهالكهم على جمع الأموال واخفائها والتظاهر بنفاذها عند دفع رواتب الجند ، وقد كان سلوكهم هذا سببا فى انتفاضات القرن السابع عشر العديدة (1600– 1656) (53) .

ثم أعقب فترة الباشوات فترة الآغوات المملوءة بالفوضى والاغتيالات والتنافس على الحكم ، ولم تعد الأوضاع المالية الى التحسن الا بمجيء الدايات الى الحكم فى النصف الثاني من القرن السابع عشر ، وقد ساعد على هذا الانتعاش ، توفر مصادر مالية كافية ، عن طريق الأتاوات والغنائم وتحسن مردود الضرائب والتدخل فى شؤون الايالة التونسية (54) .

لكن الأحوال المالية بدأت تسوء منذ نهاية القرن الثامن عشر ، وأصبحت البلاد تعاني أزمة مالية خانقة ، رغم التجاء الحكام الى الزيادة فى مردود الضرائب ولو بواسطة القوة العسكرية ، مع محاولة احياء

---

52 – نفس المصدر .

(53) BOYER, « Les Pachas trienaux », p. 102-104.

54 – كان الهدف الاساسي من التدخل فى شؤون الايالة التونسية هو الحصول على مكاسب مالية ، كانت الخزينة فى حاجة ماسة لها ، وبالفعل فرض الجزائريون اتاوة سنوية على تونس قدرت سنة 1728 بـ 10٫000 سكة ذهبية ، واستخلاص غرامة مالية من الحكومة التونسية تقدر بـ 50٫000 قرش ، ثم الاستيلاء على الخزينة التونسية برمتها سنة 1756 بما فيها من اموال وودائع .

نشاط البحرية بتشجيع غـزوات الـرايس حميـدو قصد الانتفـاع بالغنائم .

لكن كل هذه الوسائل لم يكن لها على ما يظهر ، تأثير ايجابي على الأوضاع المالية ، وان زادت فى تدعيم مركز الجـزائر الـدولي ازاء السلطنة العثمانية والدول الأوربية ، وأعطت صلاحيات أكثر للدايات على حساب السلطات المخولة للديوان وضباط الجيش الانكشاري .

وعلى كل فان اختلال التوازن المالي قد انجر عنه ضغط مالي على الأرياف ، وساهم فى نشوب ثورات عديدة وجدت فى الطرقية وسيلة للتعبير عن عدائها وكراهيتها للسلطات الحاكمة . كما أن هذا الانهيار المالي كان عاملا مباشرا فى انعزال الحكومة الجزائرية وعدم تجـاوب السكان معها ، مما جعلها تنهار فى أول صدام حقيقي لها مع قـوة أجنبية غازية .

3 ـ تعتبر الضرائب أساس كل نظام مالي واقتصادي فى البـلاد الجزائرية (55) ، فهي التي تؤثر على النشاطات الاقتصادية المنتجة ، وهي من حيث أهميتها بمثابة العمود الفقري لمصادر الدخل .

وقد زاد من أهمية الضرائب تعدد مصادرها بحيث لم يبق بمعزل عن النظام الجبائي أي فرع من فروع الانتاج الفلاحي أو الصناعي ، أو أي جانب من جوانب التعامل التجاري ، فلم يحد من صلاحيات هذا النظام الجبائي سوى الاستقلال المحلي لبعض الأقاليم الجبليـة والصحراوية عن السلطة المركزية (56) ، كما لم يعد ينقص من مداخيل

---

55 ـ هذا ما يستنتجه السيد نوشي من دراسته الاقتصادية ، راجع :
— NOUSCHI, *Enquête*, p. 102.

56 ـ حسب رين أن السلطة المركزية لحكومة الاتراك بالجزائر ، تمارس نفوذها الشرعي على سدس البلاد فقط ، راجع :
— RINN, « Le royaume d'Alger », p. 137.

الضرائب المالية سوى مواسم القحط والمجاعات والجفـاف والآفـات الطبيعية ، فهي على حد تعبير السيد غرامون : « لم تفلت أي مـادة منتجة قابلة للدفع من نظام الضرائب المطبق بالايالة » (57) .

ومما يلاحظ أن للنظام المالي ، فيما يخص الضرائب ، جوانب سلبية وأخرى ايجابية .

فمن الناحية الايجابية نلاحظ أن ما يميز نظام الضرائب هو ملاءمته لواقع البلاد ، فكل منطقة كان يؤخذ منها ضريبة تتلاءم مع انتاجها المحلي ووضعها الاجتماعي ، فالصحراء تفرض عليها المعونة ، والهضاب العليا تؤخذ منها الغرامة ، والمناطق التلية يستخلص منها العشور ، وهكذا .

وتظهر كذلك ملاءمة نظام الضرائب لأوضاع البلاد الاجتماعية فى تعامل الدولة مباشرة مع أمناء النقابات المهنية ورؤسـاء المجمـوعات السكانية بالأرياف ، دون الالتجاء الى الأفراد فى أخذ ما يلزمها مـن الضرائب والجبايات ، وهذا ما جعل الادارة الجزائرية آنذاك توصف بأنها ادارة غير مباشرة لها طابع شبه اقطاعي (58) .

وهذا السلوك الاداري غير المباشر فى الحقيقة يعتبر أمـرا ضروريا ترمي من ورائه السلطات الجزائرية الى ضمان سيطـرتها على وسائـل الانتاج ، وأخذ نصيبها من هذا الانتاج .

(57) GRAMMONT, *H. d'Alger*, p. 410.

58 ـ اعتمادا على مميزات الاقتصاد الجزائري آنذاك ، مع عدم الاخذ براى بعض الكتاب الذين يذهبون الى أن الضرائب المباشرة كانت تطبق على اليهـود والمسيحيين فقط .

كما نلمس واقعية النظام الجبائي فى استخدام النفوذ الروحي للمرابطين والاستعانة بقوة الشيوخ والرؤساء المحليين مقابل احترام نفوذهم والاعتراف بسلطتهم المحلية ، حتى يسهل على الدولة الجزائرية استخلاص الضرائب وجمع الأموال اللازمة وتجنيد قوات مساعدة لاستخدامها فى الحملات العسكرية (59) .

وتتمثل هذه الواقعية أيضا ، فى أن الضرائب العينية منها والنقدية توجه لتلبية حاجة البايليك حسب متطلبات وجوه الانفاق المناسبة ، فالضرائب العينية كالحبوب والثمار والمواشي كانت ضرورية لتزويد الأوجاق بالأقوات والضرائب النقدية تصرف كأجور للانكشارية ، وتزيد فى ثروات الخزينة مع غيرها من مداخل الاتاوات والغنائم .

لكن نظام الضرائب رغم ملاءمته لواقع البلاد وتلبيته لمطالب الحكومة ومرونة تطبيقه ، فان له جوانب سلبية أنقصت من صلاحيته وأبقت جزءا من مداخيله خارج مراقبة الدولة .

وفى هذا الصدد نلاحظ أن هناك قسما من الضرائب العينية والنقدية لم تنتفع به الخزينة ولم تسجله الدفاتر الرسمية للحكومة ، بل كان من نصيب الجباة والموظفين المختلفين .

وقد تسبب فى ذلك كله الالتجاء الى نظام الالتزام وافساح المجال أمام الوسطاء ، واعطاء رخصة للموظفين بأخذ مرتباتهم من الضريبة التي كانوا يقومون بجمعها ، وبالتالي أصبح من السهل على هؤلاء الموظفين الاحتفاظ بجزء من مصادر الدخل التي قاموا بتحصيلها (60) .

---

(59) CARETTE-WARNIER, *Description*, p. 390.
(60) D'ESTRY, p. 141.

ونظام الالتزام هذا هو الذي خول للموظفين جمع الضرائب والرسوم مقابل مبالغ مالية محددة تقدم مسبقا للسلطات .

ورغم أن هذا الاجراء كان الدافع اليه حرص السلطات الحاكمة بالايالة على تأمين موارد دخل مستقرة للخزينة ، الا أنه قد ترتبت عليه آثار سلبية على النظام المالي للبلاد ، وكانت له انعكاسات خطيرة على الأهالي بالخصوص ، لأن الجباة كانوا يعملون على تعويض الأموال التي اشتروا بها مناصبهم (61) . وفى الوقت نفسه كانوا يجهدون أنفسهم للحصول على المبالغ المالية اللازمة للاحتفاظ بوظائفهم وتأمين مستقبلهم خشية التعرض للعزل والتغريم .

وقد أدى نظام الالتزام الى انهاك موارد السكان المتواضعة ، وتسبب فى حرمان الدولة الجزائرية من فوائد وأرباح وفيرة ، ذهب قسم منها الى جيوب الجباة ، رغم تنبه بعض الحكام الى مفاسد هذا النظام الجبائي (62) ، ومحاولتهم تحديد نسب الضرائب المسموح بها للجابي (63) .

4 ـ يظهر الضغط المالي على الأرياف فى الطرق التي كانت تستخلص بها الضرائب مثل تجريد الحملات من أجل تحصيل الضرائب من المناطق المستعصية كأراضي الجنوب .

وقد كان الحكام يرون فى هذه الحملات وسيلة فعالة لضمان الجبايات الا أنها فى الحقيقة قد أضرت بالحياة الاقتصادية وكان لها نتائج سلبية

(61) BOUDIN, « Prève chronique », p. 34.
(62) H. KHODJA, p. 126-127.
(63) TACHRIFFAT, p. 53.

ومما يلاحظ أن البلد الاسلامي الوحيد الذي تخلص من نظام الالتزام هو مصر ، فقد تمكن محمد على من الغاء هذا النظام على مراحل امتدت من 1811 الى 1813 ، عن جلال يحي ، **المدخل** ، ص 116 .

على الانتاج الزراعي والفلاحي وعلى مردود الضرائب نفسه ، فهي قد تسببت في خسائر فادحة ألحقت بالمناطق التي كانت تتوجه لها الحملات ، مما زاد في الركود الاقتصادي بتلك الجهات والحاق الدمار بالمزروعات ، ولهذا اعتبر بعض الدارسين أن هذه الحملات كانت احدى العوامل التي ساعدت على شيوع الحياة البدوية بمناطق الهضاب العليا القسنطينية (64) ، وجنوب التيطري (65) ، والسرسو ، والجنوب الوهراني (66) ، والصحراء الشرقية (67) .

كما أن هذه الحملات زادت من نفور السكان الريفيين من الحكام ، وأوحت الى بعض الكتاب الى اعتبار القوة التركية الحاكمة جماعة من الغزاة حريصة كل الحرص على الانتفاع بنظام جبائي ثقيل فرضته بقوة السلاح ، وعملت من ورائه على استدرار أكبر فائدة ممكنة (68) .

لكن الحكومة الجزائرية كانت في واقع الأمر مضطرة الى اتخاذ مثل هذه الوسائل للحصول على ما تحتاجه من الجبايات ، نظرا الى ضآلة موارد الدولة الاخرى من غنائم واتاوات ، وتزايد مطالب موظفي الدولة، في الوقت الذي لم يشهد فيه الاقتصاد أي تطور لزيادة الانتاج وتوفير مصادر دخل جديدة تلبي حاجات الدولة المالية المتزايدة .

5 ـ جل المصاريف كانت موجهة لتسديد النفقات الضرورية ، كصرف مرتبات الجند وارضاء موظفي الدولة وتجهيز المرافق الدفاعية والمحافظة على تبعية الأهالي واكتساب عطف الأشراف والمرابطين ، وبالتالي فهي ترمي الى المحافظة على الاستقرار الداخلي وضمان مصالح الفئة

(64) FERAUD, *Notice sur Ouled Abd-en-Nour*, p. 151.
(65) FREDERMANN et Aucapitaine, p. 292-301.
(66) EMERIT, « Thédenat », p. 40.
(67) DESPOIS (J.), *Le Hodna (Algérie)*, P.U.F., Paris 1953, p. 136.
(68) FERAUD, *Le Sahara de Constantine*, p. 80.

الحاكمة ، دون أن يخصص جانب منها للأعمال العمرانية أو الخدمات الاجتماعية أو المشاريع الاقتصادية (69) ، التي تخدم مصالح الدولة الأساسية وتكون في فائدة رعاياها ، وتهيء الظروف لخلق نهضة اقتصادية بالايالة ، ربما تكون شبيهة بمشاريع محمد علي بمصر (70) أو بالتطور الاقتصادي لأوربا الغربية .

ومن جهة ثانية فان مصاريف الايالة الجزائرية كانت لا تخضع لتصميم واضح أو خطة محددة ، بل كانت هذه المصاريف انعكاسا لسياسة الحكام الاقتصادية وصورة صادقة لظروف البلاد .

كما أن المساواة في الأجور بين موظفي الدولة عملا بالتقاليد الاسلامية وبأخوة السلاح استلزمت تخصيص هدايا مختلفة القيمة تتناسب في أهميتها مع المنصب الحكومي والمقام الاجتماعي الذي يحظى به كل موظف أو جندي ، وبالتالي كان هذا النوع من الهدايا والترضيات عملية منافية لضبط سجلات النفقات ، وتحديد قيمة الأجور المختلفة .

وقد نتج عن انعدام ضبط المصاريف وتحديد النفقات ظهور عجز مالي في احتياطي الخزينة كما أشار اليه السيد شالير (71) ، والسيد حمدان خوجة (72) ، وتأرجح مصادر الدخل بين الزيادة والنقصان في الفترة التي سبقت الاحتلال ، مما يعطي انطباعا للدارس مفاده أن صرف أموال الدولة كان يتم بطريقة ارتجالية ، منافية لكل سياسة مالية قارة ومحددة وقادرة على النهوض بالأنظمة المالية .

69 ـ انظر : الفصل الثاني : وجوه الانفاق ، فقرة المرافق العامة .

70 ـ انظر : شكري (محمد فؤاد) ، (وآخرون) ، بناء دولة محمد على ، دار الفكر ، القاهرة ، 1948 .

(71) SHALER, p. 50.

(72) H. KHODJA, p. 112.

6 ـ كان للخزينة العامة تأثير مباشر على سياسة الحكام فيما يتخذونه من قرارات تخص الحياة المالية والاقتصادية للبلاد ، كما أن الخزينة تمثل فى حد ذاتها رمز السياسة المركزية فى المجال المالي ، فهي العصب الحساس للنظام المالي للايالة الجزائرية .

وهذا ما جعل المحافظة على أموال الخزينة شيئا ضروريا لبقاء كيان الدولة الجزائرية ، وقد أدى هذا الى ظاهرتين مهمتين فى المجال المالي ، أولهما : أن المحافظة على ثروات الخزينة ارتبطت بعدم الانتباه الى فوائد توظيف أموال الدولة فى المشاريع الانتاجية ، الأمر الـذي لم يسمـح بظهور مشاريع عمرانية واقتصادية هامة تساعد على الخروج بالبلاد من الركود الاقتصادي ، والظاهرة الثانية لسياسة المحافظـة على ودائـع الخزينة هي : أن الحكام آنذاك تبنوا سياسة التقشف والاقتصاد فى النفقات غير الضرورية كما يرونها (73) .

وقد ساعدهم على هذا التقشف تلك الأوبئة والمجاعات وذلك الركود الاقتصادي الذي خيم على الايالة الجزائرية فى أوائل القرن التاسـع عشر ، وأنقص كثيرا من احتياطي الخزينة العامة .

7 ـ انعكس الاهتمام بالأمور المالية فى التنظيم الاداري والقضائي للايالة الجزائرية ، فالادارة الجزائرية كانت فى خدمة القضايا المالية ، وبالفعل لم تكن هناك وظائف عمومية مدنية أو عدلية أو اقتصادية ، لا تشترى بالنقود أو لا تباع بالالتزام أو لا تستند لاعتبارات مادية .

كما أن المهام المالية هي أهم ما يطلب من الموظفين عند القيام بوظائفهم وبذلك أصبح جميع الموظفين تغلب عليهم الصفة المالية .ن المحتسب الى أمين النقابات الى مختلف الخواجات والشواش (74) .

(73) TEMIMI, *Recherches*, p. 237. Documents n° 10.
(74) COLOMBE, p. 115.

وهذا التركيز على الأمور المالية فى الادارة الجزائرية قبل الاحتلال ، وان كان قد أكسب الخزينة ثروات وأموالا كثيرة ، فانه جمد نشـــاط الموظفين وجعلهم يعيشون فى ظل الخوف من اجراءات العزل ، وبذلك أصبح همهم الوحيد هو التمكن من جمع أكبر كمية من المال فى أقصر وقت حسب السيد كولومب (75) .

أما السلطة القضائية فرغم أنها كانت تعتمد أساسا على أصول الشريعة الاسلامية ، فانها كانت تطبق باهتمام متزايد الاجراءات القضائية التي تتصل بالنظام المالي .

ولهذا نجد عقـوبات هـذه السلطة التشريعية شديدة عندما يتعلق الأمر بتزوير العملة أو تهريب الأموال (76) واقتراف السرقات ، فالمدن فى هذه الحالات يعاقب بالضرب المبرح مع دفع الثمن مضاعفا ، والمحتال يعاقب بالضرب مع دفع المبلغ الذي ادعاه ، أما اللصوص والمزورون الذين لا يحترمون القوانين الاقتصادية والموازين والأسعار ، فكانوا يعاقبون بالموت ، وقد تصل العقوبة الى حد الحرق . فاليهود المتلبسون فى مثل هذه الحالات غالبا ما يحرقون جزاء جرائمهم (77) .

8 ــ كانت المعاملات النقدية تتحكم فى النظام المالي ، وبذلك اكتسى النظام النقدي الجزائري فى أواخر الفترة العثمانية أهمية كبيرة ، اذ أصبح من القضايا الحيوية فى الحياة الاقتصادية .

ولكن هذا النظام النقدي نفسه لم يساهم بصورة فعالة فى تطوير الأجهزة المالية للايالة الجزائرية ، لأنه لم يكن يخضع لقوانين تنظمه أو

75 ــ نفس المصدر : ص 116 .

(76) V. DE PARADIS, p. 20.
(77) SHAW, p. 179.

توجهه لخدمة الاقتصاد المحلي ، ولأنه كان أيضا يتأثر بالأوضاع التي كانت عليها العملة الجزائرية ، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي :

ـ انعدام الوحدة الاساسية للعملة الجزائرية ، فقد كانت هناك أنواع عديدة للعملة (78) ، كل منها يستمد قيمته من نوع المعدن الثمين المتكون منه ، ومن مواصفات وزنه وحجمه ، وعلى مدى مقدرته على الصمود أمام بقية النقود المحلية والأجنبية .

ـ كانت الجزائر سوقا حرة للتعامل النقدي ، وقد استفادت من ذلك المصالح الاقتصادية الأجنبية ، فبادرت الى تصدير النقود المعدنية مقابل استيراد السلع والبضائع ، وقد ساعدها على ذلك اقبال السكان المتزايد على النقود الأجنبية (79) اعتقادا منهم بأنها أجود وأضمن لهم .

ـ ظلت العملة الجزائرية نادرة بالأسواق لأسباب منها اختفاء المعادن الثمينة ، ومنافسة النقود الأجنبية ، وتضرر سمعتها من منافسة النقود المزورة والمغشوشة ، التي كانت تتسرب الى المدن الجزائرية من المناطق الداخلية بجرجرة أو من بعض مدن جنوب فرنسا (80) .

وقد ساعدت هذه الظروف على بقاء النقود المعدنية مجمعة فى صناديق أغنياء اليهود والحضر ، أو متراكمة فى الخزينة العامة ، وبذلك انعدمت روح المبادرة الاقتصادية ، وأقبل الناس على الادخار ، وأصبحت البوادي والأرياف تفضل مبدأ المقايضة على كل تعامل نقدي غير مأمون العواقب .

(78) G. DEBUSSY, p. 135.
(79) D. THAINVILLE, p. 142.
— G. DE BUSSY, p. 137.
(80) ERNEST-PICARD, p. 47.
— *Moniteur Universel,* n° 157, 6 Juin (1845).
— SAYOUS, p. 63, d'après Ferrugia de Candia, p. 234.

بينما العملات الورقية لم تستطع أن تفرض وجودها ، فهي لم تتعد كونها نوعا من السندات والحوالات المالية فى أيدي التجار والشركات الأجنبية المتعاملة مع الخارج .

ومع هذا فان النظام النقدي يحملنا على القول بأن الايالة الجزائرية كانت تتمتع باستقلال تام عن الدولة العثمانية .

فمظاهر السيادة الجزائرية فى المجال المالي كانت تتمثل فى وجـود دار السكة المكلفة بضرب النقود المحلية المتميزة عن غيرها من العملات العثمانية والأوربية على حد سواء .

كما كان للايالة الجزائرية خزينة عامة تعكس السياسـة المالية ذات الطابع المركزي ، وتضم ثروات هامة أثارت أطماع ودسائس السـلك الديبلوماسي الأوربي بالجزائر ، مما جعلها تؤثر ، ولو بصورة غـير مباشرة ، فى تقرير مصير الايالة الجزائرية (81) ، فليس من المعقول أن تسير دولة أوربية جيشا من حوالي أربعين ألف جندي من أجل ضربة مروحة ! .

81 ــ أجرى السيد اميرى دراسة ربط فيها قضية الخزينة الجزائرية بالاحتلال الفرنسي ، قد تساعد على تسليط بعض الاضواء على أهمية الخزينة ، انظر :

— EMERIT, « Une cause ».

الملاحق

جداول ـ لوحات ـ خرائط

ـ جدول بأسعار بعض الحاجات المتداولة .

ـ جدول المقاييس والمكاييل والموازين .

ـ نشرة فرنسية لتحديد أسعار النقود الجزائرية بتاريخ 7 ماي 1830 .

ـ لوحة : الخطوط البيانية لتطور النشاط البحري للايالة الجزائرية .

ـ مخطط : حصن القصبة ، الطابق الأرضي حيث توجد الخزينة العامة ومخازن البايليك .

ـ خريطة : استعمال الأرض فى أواخر الفترة العثمانية .

ـ خريطة : ضرائب القطاع الريفي بالجزائر ، فى أوائل القرن التاسع عشر .

ـ خريطة : ملكيات البايليك « عزل البايليك » بالشرق الجزائري .

ـ خريطة : الجزائر الوسطى فى أواخر العهد العثماني .

ـ خريطة : توزيع السكان بالجزائر فى أوائل القرن التاسع عشر .

ـ خريطة : المواصلات والتقسيم الاداري بالايالة الجزائرية .

ـ لوحة : تمثل بعض القطع النقدية المضروبة فى الجزائر العثمانية « القطع الفضية والنحاسية » .

ـ لوحة : تمثل بعض القطع النقدية المضروبة فى الجزائر العثمانية « القطع الذهبية » .

ـ لوحة : تمثل أهم النقود التونسية المستعملة بالجزائر العثمانية .

ـ النص العربي والفرنسي لمرسوم عام 1834 القاضي بتحديد استعمال النقود الجزائرية فى الفترة العثمانية ، والصادر بتاريخ 4 جانفي 1834 بالجريدة الرسمية .

(1) جدول بأسعار بعض الحاجات المتداولة

الحاجات المتداولة	الأسعار المعمول بها
1 ـ المواشي والحيوانات الداجنة :	
ـ البقرة الواحدة	4 أو 5ر. 5 أو 6 ق . 8 صو
ـ الخروف الواحد	5 ث . ب 10 صـو 4 ف
ـ الخروف : الربـــع منه أو الطابق	20 الى 24 صو 30 ص في الشتاء
ـ الخروف : الكيلو منه	2 ص
ـ الدجاجة الواحدة	1 ب أو 9 صـو
ـ زوجا حمام	10 فـل
ـ بيضة واحدة	1ر6 فـل
2 ـ المواد الغذائية :	
ـ القمـح : هكـل	على الأكثر 8 ف
الصاع	من 1 ر الى 1ر5 ر
ـ الخبـز : النوع الرفيع	خبزة 10 أوقيات = 1 صو
النوع الرديء	من الشعير للعســـاكر : 10 خبزات = 1 صو
ـ الملـح : الرطـل	2 ص
الربعية	15 در . أو 20 صو
بقية المواد الغذائية :	
ـ التمر : الرحل	5ر2ر.
ـ الزيت : اللتر	0ر25 ف .
القلة	2 ب . ش .
الرحل الجبلي	5 صو .
ـ الكسكس : القنطار	5 ب . ش
ـ الأرز : القفة	9ر2 ب . ش

الحاجات المتداولة	الأسعار المعمول بها
3 ـ الفواكه :	
ـ التين	100 كلغ = 3 ف .
ـ التين الأخضر	الرطل = 1ر0 ف .
ـ اللوز	100 كلغ = 3 ف .
ـ الزبيب	100 كلغ = 4 ف .
ـ العنب	الرطل = 5ر0 ف .
ـ العنب	القنطار = 23 م . سنة 1788
ـ الزيتون الأخضر	القنطار = 6 ف .
ـ الزيتون الأسود	القنطار = 3 ف .
ـ البرتقال	100 حبة = 50ر1 ف .
ـ الليمون	100 حبة = 75ر0 ف .
ـ العناب	100 حبة = 2 ف .
ـ الخوخ	100 حبة = 60ر0 ف .
4 ـ الخضر :	
البصل	100 حبة = 30ر0 ف
ـ الطماطم	100 حبة = 1 ف
ـ الخيار	100 حبة = 1 ف
5 ـ المواد الأولية القابلة للتصدير :	
ـ الصوف	40 كلغ = 40 ف
ـ الحبوب المحفوظة في المطامير للتصدير	هكل = 12 ف
ـ الجلود	40 كلغ = 64 ف
ـ الشمع	40 كلغ = 165 ف

— A.N.P. F. 80, Notes sur Alger, monnaies, poids, mesures.

— V. DE PARADIS, p. 26.

— Tachriffat, 50.

— BOUTIN, p. 81.

— Souvenir d'un officier français, p. 36.

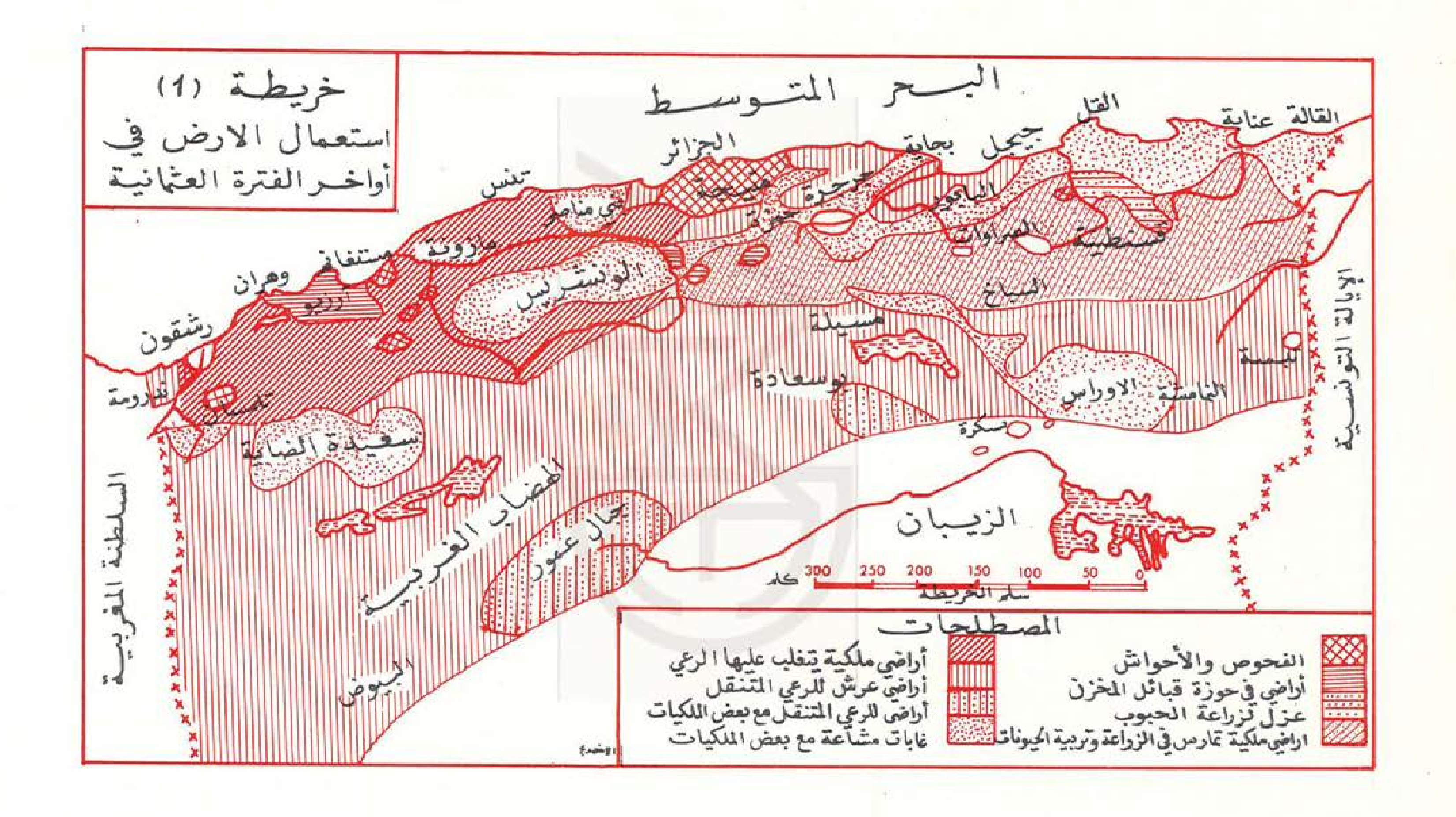
— BAUDICOUR, *La colonisation*, p. 43-45.

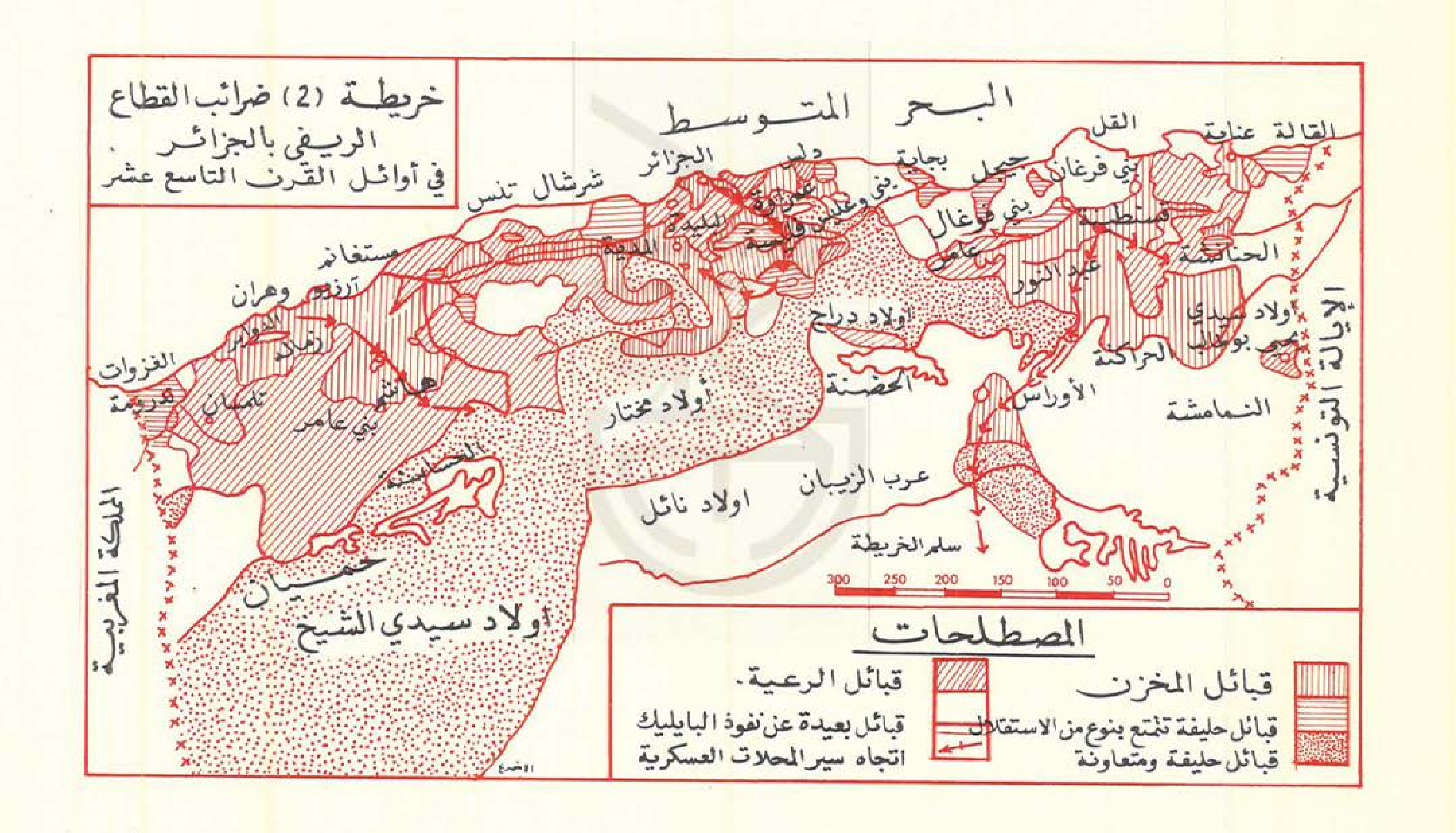
— CLAUZEL, p. 143.

— GRAMMONT, (H. D De), *Relations entre la France et la régence d'Alger* p. 88.

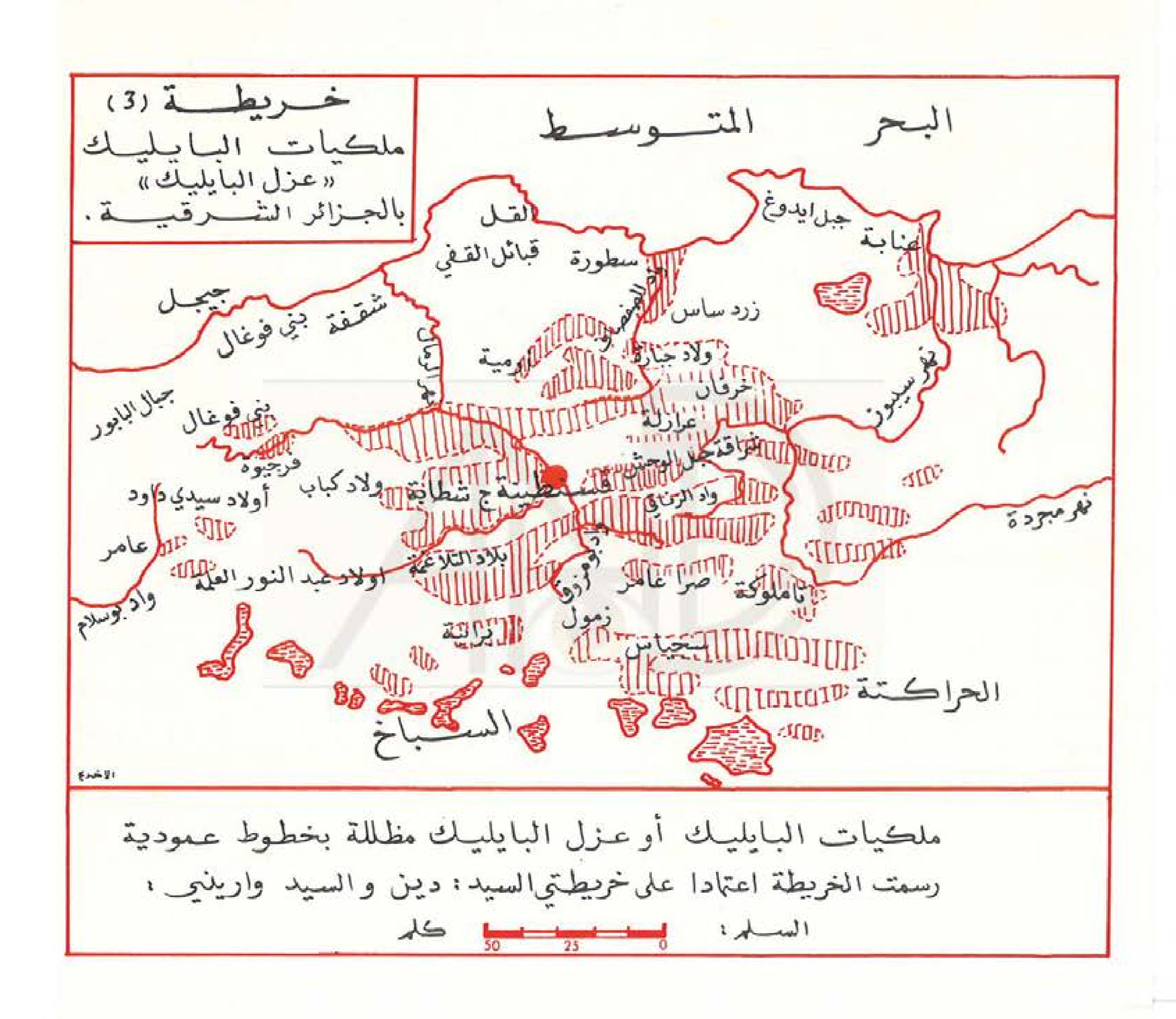
1 ـ جدول المقاييس والمكاييل والموازين

انواعها	ما يعادلها	استعمالاتها
(1) الأوزان :		
ـ القيراط	0ر207 غ	للماس
ـ المثقال	4ر669 غ	للذهب الفضة والجواهر
ـ الرطل الفضي	435ر797 غ	للسلع والبضائع
ـ الرطل العطاري	446ر080 غ او 506ر880 غ	للخضر والفواكه واللحوم والخبز
ـ الرطل الخضاري	614ر340 غ او 639ر453 غ	للزبدة والتمور والزيت والصابون
ـ الرطل الكبير	921ر510 غ	للاوزان الثقيلة ،وهو يختلف من مكان لآخر ، فقنطار مدينة الجزائر يساوي 130 كلغ مرسيلي ، وقنطار مدينة عنابة يساوي 120 كلغ مرسيلي
ـ القنطار العطاري	54ر608 كلغ	
ـ القنطار الخضاري	61ر434 كلغ	
ـ القنطار الكبير	92ر151 كلغ	
(2) المكاييل :	0ر075 ل	للزيت . تنقسم الى النصف ـ الربع ـ الثمن .
ـ المد	16ر66 ل او	ينقسم الى النصف ـ الربع ـ الثمن .
ـ القلة	18ر17 ل	
ـ الصاع	48ر80 ل	ينقسم الى النصف ـ الربع ـ الثمن .
ـ القفيز او القيسة	300 كلغ	
(3) الأطوال :		
ـ الذراع التركي	0ر070 م	للاقمشة الحريرية والكتانية والأشياء المطرزة والموشاة
ـ الذراع العربي		
ـ الذراع القياسي او	0ر520 م او 0ر480م	للاقمشة القطنية والحبال .
الذراع التركي المستعمل	0ر633م او 0ر640م	يستعمله أصحاب الدكاكين .


خريطة (1)
استعمال الارض في
أواخر الفترة العثمانية
البحر المتوسط
القالة
عنابة
القل
جيجل
بجاية
الجزائر
تنس
مازونة
مستغانم
وهران
رشقون
ندرومة
تلمسان
الونشريس
سعيدة
الضاية
المتيجة
جرجرة
البابور
الصراوات
قسنطينة
السباخ
مسيلة
بوسعادة
الاوراس
النمامشة
تبسة
بسكرة
الزيبان
جبال عمور
الهضاب الغربية
البيوض
الإيالة التونسية
السلطنة المغربية
سلم الخريطة
300 250 200 150 100 50 0 كلم
المصطلحات
الفحوص والأحواش
أراضي في حوزة قبائل المخزن
عزل لزراعة الحبوب
أراضي ملكية تمارس في الزراعة وتربية الحيوانات
أراضي ملكية يتغلب عليها الرعي
أراضي عرش للرعي المتنقل
أراضي للرعي المتنقل مع بعض الملكيات
غابات مشاعة مع بعض الملكيات



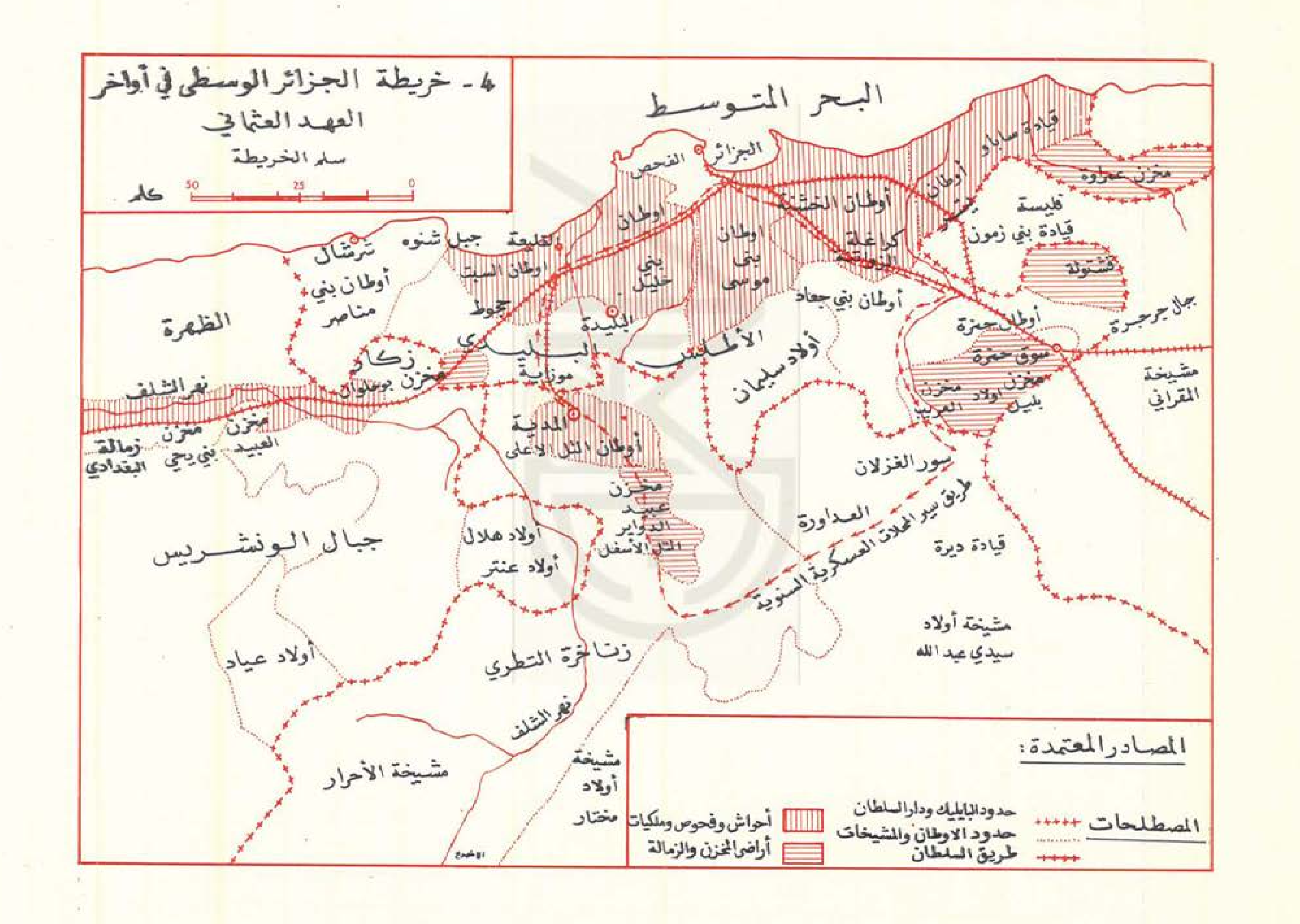
خريطة (2) ضرائب القطاع الريفي بالجزائر في أوائل القرن التاسع عشر
البحر المتوسط
القالة
عنابة
القل
بني فرغان
جيجل
بجاية
دلس
الجزائر
شرشال
تنس
مستغانم
وهران
الغزوات
تلمسان
بني عامر
قسنطينة
الحنانشة
عبد النور
بني فوغال
أولاد دراج
الحضنة
الأوراس
النمامشة
الحراكتة
عرب الزيبان
اولاد نائل
أولاد مختار
أولاد سيدي الشيخ
حميان
المملكة المغربية
الإيالة التونسية
سلم الخريطة
300 250 200 150 100 50 0
المصطلحات
قبائل المخزن
قبائل الرعية.
قبائل حليفة تتمتع بنوع من الاستقلال
قبائل بعيدة عن نفوذ البايليك
قبائل حليفة ومتعاونة
اتجاه سير المحلات العسكرية



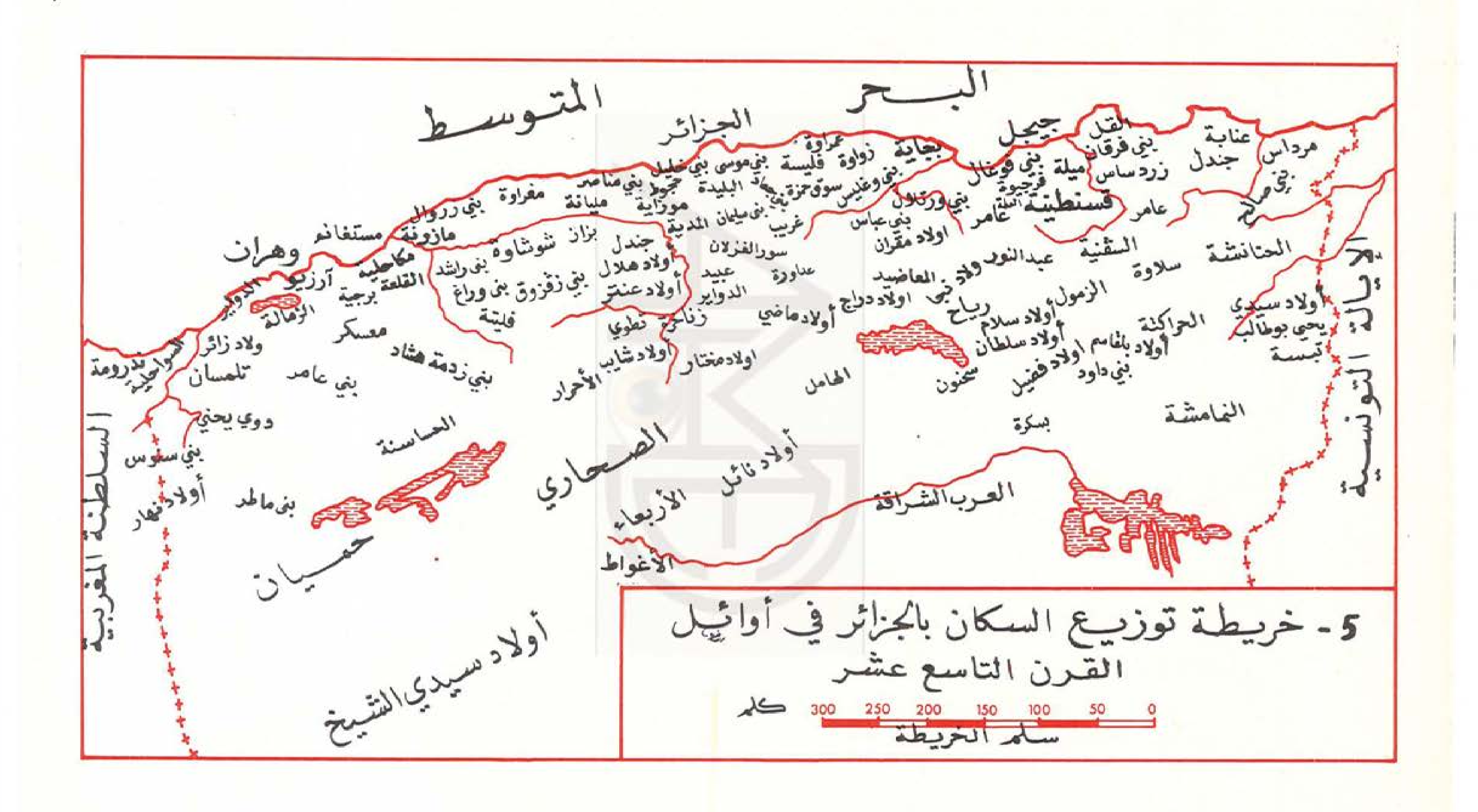
ملكيات البايليك أو عزل البايليك مظللة بخطوط عمودية

رسمت الخريطة اعتمادا على خريطتي السيد: دين و السيد واريني :

السلم : 50 25 0 كلم



4 - خريطة الجزائر الوسطى في أواخر العهد العثماني
سلم الخريطة
50 25 0
كلم
البحر المتوسط
الجزائر
الفحص
أوطان الخشنة
كراغلة الزواتنة
أوطان بني موسى
أوطان بني خليل
أوطان بني جعاد
البليدة
القليعة
جبل شنوه
شرشال
أوطان بني مناصر
أوطان السبت
الظهرة
مخزن بوعلوان
زكار
نهر الشلف
مخزن العبيد
مخزن بني يحي
زمالة البغدادي
موزاية
المدية
أوطان التل الأعلى
الأطلس البليدي
أولاد سليمان
مخزن عبيد الدواير
التل الأسفل
أولاد هلال
أولاد عنتر
جبال الونشريس
أولاد عياد
زناخرة التطري
مشيخة الأحرار
مشيخة أولاد مختار
سور الغزلان
العداورة
طريق سير المحلات العسكرية السنوية
قيادة ديرة
مشيخة أولاد سيدي عيد الله
قيادة سباو
مخزن عمراوة
فليسة
قيادة بني زمون
فشتولة
جبال جرجرة
أوطان حمزة
سوق حمزة
مخزن بليل
مخزن أولاد العريب
مشيخة المقراني
المصادر المعتمدة:
المصطلحات
حدود البايليك ودار السلطان
حدود الاوطان والمشيخات
طريق السلطان
أحواش وفحوص وملكيات
أراضي المخزن والزمالة

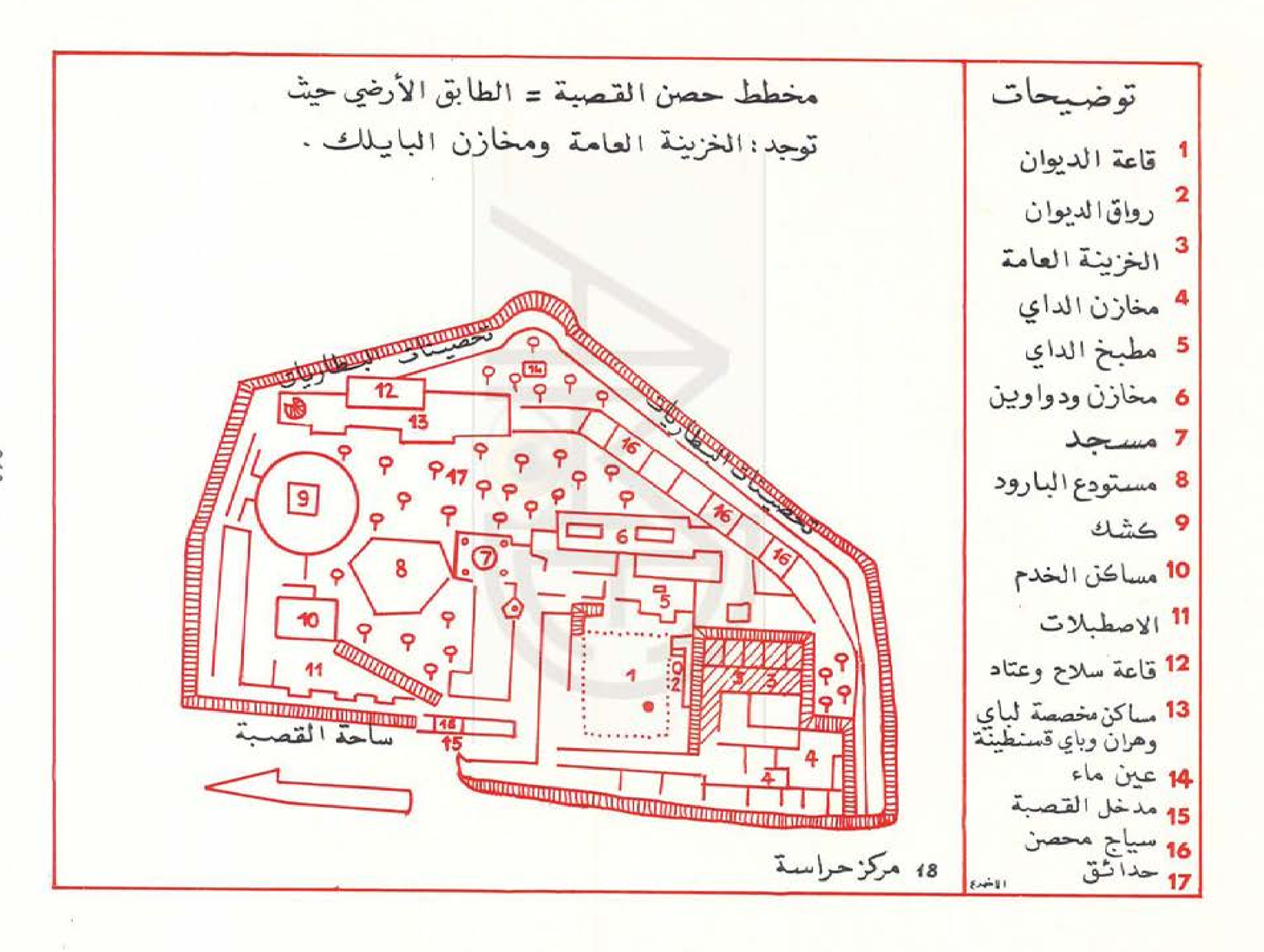


5- خريطة توزيع السكان بالجزائر في أوائل القرن التاسع عشر



خريطة المواصلات والتقسيم
الإداري بالإيالة الجزائرية
في أوائل القرن التاسع عشر
البحر المتوسط
القالة
عنابة
سطورة
القل
جيجل
بجاية
دلس
الجزائر
شرشال
تنس
مستغانم
مازونة
آرزيو
وهران
رشقون
الغزوات
ندرومة
تلمسان
معسكر
القلعة
الونشريس
المدية
دار السلطان
سور الغزلان
البرج
ميلة
العثمانية
الكاف
تبسة
الأوراس
بسكرة
بايليك الشرق
بايليك التيطري
بايليك الغرب
الزيبان
الصحراء
الأغواط
إيالة تونس
سلطنة المغرب
سلم الخريطة
0 50 100 150 200 250 300 كلم
المصطلحات
طريق السلطان
طريق مهمة للتجارة
القناطر الرئيسية
مراكز الحاميات العسكرية
حدود الإيالة الجزائرية
حدود البايليك
العاصمة
مراكز البايليك

مخطط حصن القصبة = الطابق الأرضي حيث توجد: الخزينة العامة ومخازن البايلك.

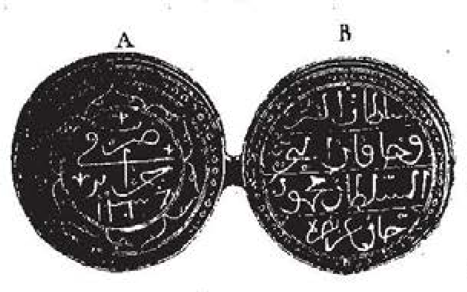




حزينة القصبة

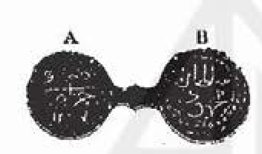
ملحــق رقــم :

1 ـ نماذج من العملة الجزائرية المضروبة بدار السكة من 1144 الى 1240 هـ (1731 ـ 1824)

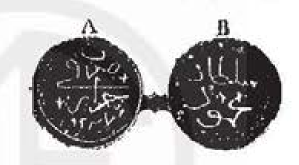


ريال بوجو « فضة » ضرب بالجزائر سنة 1238

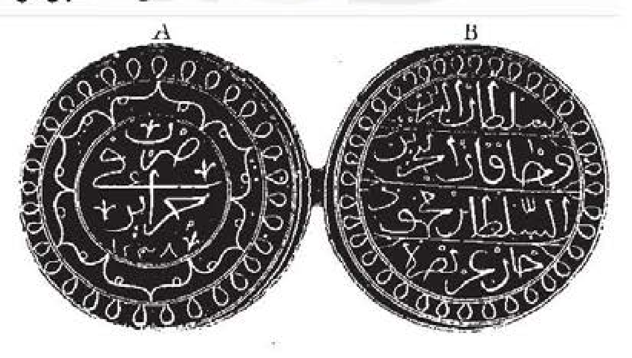
بدقة شيك « ربع بوجو » النوع القديم « فضة » ضرب بالجزائر 1185 هـ



زوج دراهــم صفــاز « اثنين : اسبرشيك » نحاس ، الجزائر 1237



خروبة « نحاس مغلف بالفضــة » مضروبــة بالجزائر 1237 هـ



زوج بوجو «دورو في الجزائر» (فضة) ضرب بالجزائر1238هـ

ملحق رقم :

2 ـ نماذج من العملة الجزائرية المضروبة بدار السكة
1144 ـ 1240 هـ 1731 ـ 1824 م



نصف سلطاني «النوع القديم»
ذهب ،ضرب بالجزائر 1144هـ



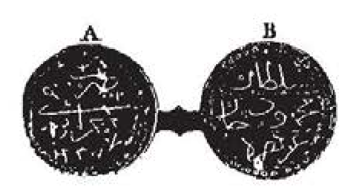
خمسة دراهم صفار
ضرب بالجزائر 1137 هـ

نصف سلطاني أو نصف
سكة ذهب ، ضرب
بالجزائر 1147 هـ



سلطاني «سكة الجزائر»
ذهب ، ضرب بالجزائر
1237 هـ

ربع سلطاني «ربع سكة»
ضرب بالجزائر 1240 هـ



نصف سلطاني « ذهب »
ضرب بالجزائر 1237 هـ

ملحــق رقم : 13

لوحة تمثل بعض النقود التونسية المستعملة بالايالة الجزائرية

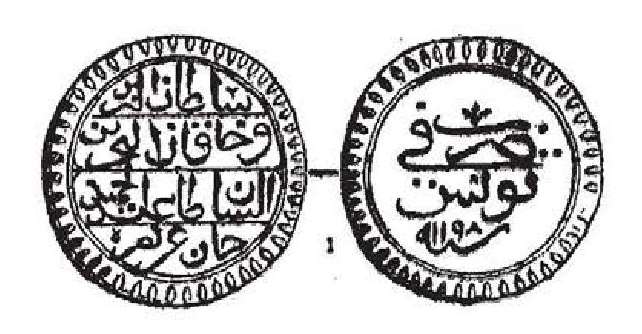


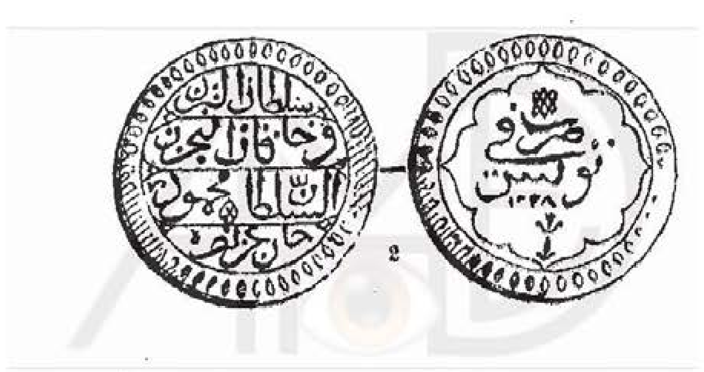
أ ـ نقود تونسية مضروبة فى عهد الباي علي بن حسين ، 9 : فلس « نحاس » باسم السلطان مصطفى (1186 هـ) 106 ـ سلطاني « ذهب » باسم السلطان مصطفى (1181) ، الفلس « نحاس » باسم السلطان مصطفى (1191 هـ) .

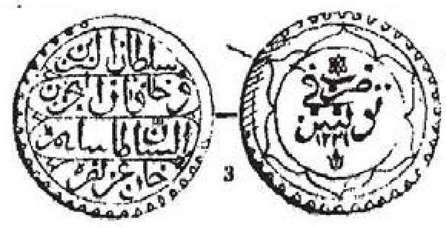
ب ـ نقود تونسية مضروبة فى عهد لحمودة باشا (1782 ـ 1814) من نوع القروش الفضية ، 1 ـ باسم السلطان عبد الحميد « 1198 هـ » . 2 ـ باسم السلطان محمود « 1228 هـ » . 3 ـ باسم السلطان سليم « 1221 » . عن : — Hugon (H). Les Emblèmes des Beys de Tunis, E. Leroux, Paris 1913, p. 19 et 21.



N° 1. Nasri carré d'argent, date illisible, sultan Ahmed ben Mohamed (2 sultans ont porté ce nom : le 1er de 1603 à 1617, le 2e de 1703 à 1730).
N° 2. Hussein, 1er bey husseinite : 1/4 piastre argent, 1140. Sultan Ahmed
N° 3. Ali, 2e bey husseinite : qafci cuivre, 1157
N° 4. Ali, 2e bey husseinite : 1/8 piastre argent. Sultan Mahmoud, 1153.
N° 5. Ali, 2e bey husseinite : 1/4 piastre argent. Sultan Mahmoud, 1150.
N° 6. Ali, 2e bey husseinite : caroube argent. Sultan Mahmoud, 1167.
N° 7-8. Ali ben Hussein, 4e bey : qfaças cuivre. Tunis, 1173 1180.
N° 9. Ali ben Hussein, 4e bey : fels cuivre Sultan Mustapha, 1186.
N° 10. Ali ben Hussein, 4e bey : sultani or. Sultan Mustapha, 1181.
N° 11. Ali ben Hussein, 4e bey : fels cuivre. Sultan Abdulhamid, 1191.







N° 1. Hamouda Pacha, 5e bey : piastre argent. Sultan Abdulhamid, 1198. — 10 grammes.
N° 2. Hamouda Pacha, 5e bey : piastre argent Sultan Mahmoud, 1228. — 13 gr. 1/2.
N° 3. Hamouda Pacha, 5e bey : 1/2 piastre argent. Sultan Sélim, 1221 — 7 gr. 60.

علم الناس

الامر الذى وفع بتاريخ ١٤ يولى عــام 1829 لاجل السكة
القديمه وهو ان الريال الذى يسوى سته افرانــك
اوثلاثه افرانك الريال الذى يسوى اواربعه اوعشرين
او تناش اوسته سولدى وايضا الريال ذهب متــاع
ثمانين اواربعين فرانك م يجوز في تاريخ اول يولـــى
عـــام 1834 ولكن الخزناجى والصائجيه الذين يفبلوا دراهم
المخزن ياخذوهم بسومتهم المعروفه الى مدة اول يولى
الأتى فمن هذه المدة لم يفبلوهم الابسومه المــزان
سكة الفضه بسوم مايه وثمانيه وسبعين فرانــك
وثلاثه وخمسين سنتيم الكيلوكرام وسكه الذهب
ثلاث الاف واحد وتسعين فرانك الكلوكــرام على
ما امر في ١٧ برَاريَال عـــام ١١ بخصوص تعيين السكه
حتى امر م خرج في دوله الجزاير لاجــل ريال الذى
يسـوى ثلاثين صولدى وريال الذى يســـــوى
خمشتاش صولدى ونعــلم ايضا الناس ان هذا الريالة
يجوزوا كما زمان الصابف والخزناجى يفبلهم بسومتهم .

L'article unique de la loi du 14 juin 1829, relative au cours des anciennes monnaies, est ainsi conçu :

« Les écus de six livres, trois livres, les pièces » de vingt-quatre sous, douze sous et six sous » tournois, ainsi que les pièces d'or de quarante- » huit livres, de vingt-quatre livres et de douze » livres, cesseront d'avoir cours forcé pour leur » valeur nominale actuelle., au 1er avril 1834. » Néanmoins, les percepteurs, receveurs parti- » culiers et généraux, les recevront au compte du » Gouvernement pour leur valeur nominale ac- » tuelle jusqu'au 1er juillet suivant. A compter de » cette époque, ils ne seront plus reçus aux hôtels » des monnaies que pour le poids qu'ils auront » conservé, savoir : les espèces d'argent comme » lingots, et payées comme lingots au titre de » neuf cent-sept millièmes, sur le pied de cent » quatre vingt-dix-huit francs cinquante-trois cen- » times le kilogramme; (et les espèces d'or au titre » de neuf cents millièmes, sur le pied de trois » mille quatre-vingt-onze francs le kilogramme, » conformément au tarif du 17 prairial an XI. »

Aucune autre disposition de loi ou d'ordonnance n'ayant été publiée dans la régence, en ce qui concerne les pièces de trente et de quinze sous, le public est prévenu qu'elles doivent continuer d'avoir cours et qu'elles seront reçues comme par le passé dans toutes les caisses du gouvernement.

Le présent avis traduit dans les deux langues, sera immédiatement publié et affiché et répété dans les deux *Moniteurs* qui suivront sa date

Alger, le 31 décembre 1833.

Le Maître des requêtes,
Intendant civil de la régence d'Alger,
GENTY.

Tarif Comparatif de la valeur réciproque des Monnaies du Pays d'Alger et des Monnaies de France.

NOMS DES MONNAIES.	RAPPORT DES DIVERSES MONNAIES ENTRE ELLES.	ÉVALUATION EN ARGENT DE FRANCE — Francs.	Cent.	Millim.	OBSERVATIONS.
Monnaies d'Argent.					
RIAL-BOUDJOU, ou [illegible] (entier).	3 Pataques-Chiques ou 4 Rébia-Boudjou (piécettes neuves) ou 8 Témin-Boudjou (demi-piécettes neuves) ou 24 Mouzounés	1	86	"	Le Boudjou est l'unité monétaire; [illegible]
REBIA-BOUDJOU. (Piécette neuve).	¾ de la Pataque-Chique ou ¼ du Rial-Boudjou ou 2 Témin-Boudjou (demi-piécettes neuves) ou 6 Mouzounés	"	46	50	
TEMIN-BOUDJOU. (Demi-Piécette neuve).	3/8 de la Pataque-Chique ou 1/8 du Rial-Boudjou ou ½ Rébia-Boudjou (piécette neuve) ou 3 Mouzounés	"	23	25	
ZOUDJ-BOUDJOU, ou [illegible], ou Pataque d'Alger.	2 Rial-Boudjou ou 6 Pataques-Chiques ou 8 Rébia-Boudjou (piécettes neuves) ou 16 Témin-Boudjou (demi-piécettes neuves) ou 48 Mouzounés	3	72	"	* La Pataque-Chique [illegible]
PATAQUE-CHIQUE,* ou Piécette ancienne, Rial-Drahem (en arabe).	⅓ du Rial-Boudjou ou 8 Mouzounés	"	62	"	La pièce de la Pataque-Chique, qui est fictive, [illegible]
MOUZOUNÉ (Monnaie de compte).	⅛ de la Pataque-Chique ou 29 Aspres-Chiques	"	07	75	Cette petite monnaie d'argent, du Maroc, [illegible]
DOUBLE-MOUZOUNÉ.	¼ de la Pataque-Chique	"	15	50	
DEMI-PATAQUE-CHIQUE.	⅙ du Rial-Boudjou ou 4 Mouzounés	"	31	"	
Billon et Cuivre.					
KHAROUB.	½ Mouzouné	"	03	87½	Pièce de cuivre blanchi.
KHAMSA-DRAHEM-SEGHIR.	5 Aspres-Chiques	"	01	34	Pièce de cuivre.
ZOUDJ-DRAHEM-SEGHIR.	2 Aspres-Chiques	"	"	53	*Id.*
ASPRE-CHIQUE, ou Drahem-Seghir.	29e Partie du Mouzouné	"	"	26	*Id.*

NOMS DES MONNAIES.		RAPPORT DES MONNAIES DE FRANCE ET D'ESPAGNE AVEC LES MONNAIES SUSDITES.	OBSERVATIONS.
	Argent.		
FRANCE.	PIÈCE DE UN FRANC	12 Mouzounés 26 Aspres. ou 1 Pataque-Chique 4 Mouzounés 26 Aspres.	
	PIÈCE DE DEUX FRANCS	1 Boudjou 1 Mouzouné 23 Aspres. ou 3 Pataques-Chiques 1 Mouzouné 23 Aspres. ou 25 Mouzounés 23 Aspres.	
	PIÈCE DE UN FRANC CINQUANTE CENT. (30 Sous.)	2 Pataques-Chiques 3 Mouzounés 10 Aspres. ou 19 Mouzounés 10 Aspres.	
	PIÈCE DE SOIXANTE-QUINZE CENT. (15 Sous.)	1 Pataque-Chique 1 Mouzouné 20 Aspres. ou 9 Mouzounés 20 Aspres.	
	PIÈCE DE CINQUANTE CENTIMES	6 Mouzounés 13 Aspres.	
	PIÈCE DE VINGT-CINQ CENTIMES	3 Mouzounés 7 Aspres.	
	PIÈCE DE CINQ FRANCS *	2 Boudjous 16 Mouzounés 14 Aspres. ou 8 Pataques-Chiques 14 Aspres. ou 64 Mouzounés 14 Aspres.	* Les pièces d'or et les anciennes monnaies de France suivront le rapport avec la pièce de 5 francs.
	Billon ou Cuivre.		
	PIÈCE DE CINQ CENTIMES (1 Sou)	18 Aspres ½.	
	PIÈCE DE DIX CENTIMES (2 Sous)	37 Aspres ½.	
ESPAGNE.	PIASTRE FORTE D'ESPAGNE à Colonnes (Colonnato) *	2 Boudjous 21 Mouzounés 19 Aspres. ou 8 Pataques-Chiques 5 Mouzounés 19 Aspres. ou 69 Mouzounés 19 Aspres.	* Nota. Le Ministre des Finances a réglé, [illegible] la valeur monétaire de cette Piastre [illegible]

RAPPORT des Monnaies d'or du Pays d'Alger avec ses Monnaies d'argent.

(Selon le Règlement de 1825, en vigueur à Alger.)

NOMS DES MONNAIES D'OR.	NOMS DES MONNAIES D'ARGENT.	OBSERVATIONS.
SOLTANI (Sequin d'Alger)	4 Rial-Boudjou ½. ou 13 Pataques-Chiques ½. ou 108 Mouzounés.	
NOUSS-SOLTANI (Demi-Sequin d'Alger)	2 Rial-Boudjou ¼. ou 6 Pataques-Chiques ¾. ou 54 Mouzounés.	
ROBAA-SOLTANI (Quart de Sequin d'Alger)	1 Rial-Boudjou ⅛. ou 3 Pataques-Chiques ⅜. ou 27 Mouzounés.	
MAHBOUB ou ZER-MAHBOUB (Sequin du Caire)	3 Rial-Boudjou. ou 9 Pataques-Chiques. ou 72 Mouzounés.	
NOUSS-MAHBOUB (Demi-Sequin du Caire)	1 Rial-Boudjou ½. ou 4 Pataques-Chiques ½. ou 36 Mouzounés.	

A Marseille, le 7 Mai 1830.

APPROUVÉ:
Le Général en Chef,
Cte de BOURMONT.

Les Membres de la Commission des Monnaies:
Baron DENNIÉE, *Intendant en Chef*; FIRINO, *Payeur Général*; BRICOGNE, *Receveur Général des Finances*; [illegible] DEVAL, *Consul de France*; PICARD, *Directeur de la Monnaie*; TOCCHI.

المصادر المعتمدة في جدول المقاييس والمكاييل والموازين :

— A.N.P. F. 80. Notes sur Alger, monnaies, poids, mesures.

— BOUTIN, p. 82.

— DUSGATE, p. 5-7.

— *Aperçu*, p. 149.

— ROZET, T. III, p. 106-107.



ملحق رقم : 14

النص العربي والفرنسي لمرسوم عام 1834 ، القاضي بتحديد استعمال النقود الجزائرية في الفترة العثمانية ، والصادر بتاريخ (4 جانفي 1843) بالجريدة الرسمية Moniteur algérien عن المقتصد المدني للايالة الجزائرية السيد جانتي Genty



ببليوغرافية البحث

ـ نبذة عن المصادر :

1 ـ دور المحفوظات :

ا ـ محفوظات دار ولاية الجزائر العاصمة ـ سابقا ـ مديرية الوثائق الوطنية بقصر الحكومة ـ حاليا ـ

ب ـ المحفوظات الوطنية بباريس .

ج ـ محفوظات وزارة الحربية الفرنسية بفانسان

د ـ محفوظات ما وراء البحر بايكس آن ـ بروفانس

هـ ـ محفوظات الغرفة التجارية بمرسيليا

2 ـ مخطوطات عربية :

3 ـ الكتب المطبوعة بالعربية :

4 ـ الكتب المطبوعة باللغة الأجنبية :

ا ـ المعاصرة والقريبة من فترة البحث

ب ـ المتأخرة عن فترة البحث

5 ـ المقالات بالعربية

6 ـ المقالات باللغة الأجنبية

7 ـ مراجع عامة



نبــــذة عن المصـــادر

لم يحظ النظام المالي ، موضوع هذه الرسالة ، بدراسات متخصصة ، ولم يلق العناية اللائقة به من طرف الباحثين ، وذلك راجع اساسا الى طبيعة المصادر المتعلقة بالحياة المالية للجزائر العثمانية .

فهذه المصادر ، فضلا عن ندرتها ، فان الموجود منها عبارة عن نتف من المعلومات المتفرقة ، من الصعب على الباحث حصرها والخروج منها بنتائج ذات مدلول تاريخي محدد .

وترجع المصادر عند ترتيبها الى الأصناف التالية :

1 ــ المحفوظات الوطنية والأجنبية :

فالمحفوظات الوطنية تتمثل فى سجلات بيت المال وسجلات البايليك ، المودعة بدار ولاية الجزائر سابقا ، وقصر الحكومة حاليا . وهي مـع كثرة دفاترها (بيت المال 64 دفترا ، والبايليك 386 دفترا) ، وأهمية الأخبار التي تتضمنها عن مداخيل الدولة ونفقاتها ، والتفاصيـل التي تحتويها عن الجوانب المالية ووجوه الحياة الاقتصادية للبلاد الجزائرية قبل الاحتلال ، فان الاستفادة منها صعبة ، وذلك لتبعثـر وتداخل المعلومات المسجلة فيها ، وعدم التسلسل التاريخي لها .

وقد تصفحنا الدفاتر الموضوعة باللغة العربية وهي جل الدفـاتر ، واستعنا لمعرفة مضمون باقي الدفاتر التركية بالدكتور عبــد الجليل التميمي ، الذي مكننا من الاطلاع على الفهرس العام لتلك الدفاتر .

أما المحفوظات الأجنبية التي رجعنا اليها فى هذا البحث ، فهي :

ــ المحفوظات الوطنية بباريس .

ــ محفوظات وزارة الحربية بفانسان .

ــ محفوظات الغرفة التجارية بمرسيليا .

ــ محفوظات ما وراء البحار بايكس ــ آن ــ بروفانس .

والجدير بالذكر أن هذه المحفوظات تتضمن تقارير ومعلـومات ذات فائدة في الحياة المالية للايالة . وقد استعنا بها لتطوير البحث مع شيء من الحذر والتمعن ، لأنها تعكس الجانب الذي يهم الدول الأوربية من الاقتصاد الجزائري فقط .

2 ـ المخطوطات :

ويغلب عليها السرد للاحداث على الطريقة التقليدية دون التركيز على القضايا المالية ، باستثناء مخطوطين كان لهما فائدة في هذا البحث ، وهما: مخطوط سنين القحط والمسغبة ببلد قسنطينة ، لمحمد الصالح العنتري، ومخطوط مجموعة اوامر تركية لمؤلف مجهول .

3 ـ المصادر المعاصرة المطبوعة :

وهي صنفان : صنف موضوع باللغة العربية ، والصنف الآخر مكتوب باللغات الأجنبية .

فالمصادر المكتوبة أصلا بالعربية ذات اهمية في الموضوع مثل « الثغر الجماني » لابن سحنون ، و «المرآة» لحمدان خوجة ، و « دفتـر التشريفات و « مذكرات نقيب الاشراف » .

ويلاحظ أن الانتفاع بالمصدرين الأخيرين كان محدودا بعض الشيء ، وذلك لأننا اضطررنا الى الاعتماد على ما نشر من دفتر التشريفات من طرف السيد دوفو سنة 1852 ، بعد أن استحال جمع معلومات ذات فائدة من الدفاتر الأصلية المتداخلة .

اما مذكرات نقيب الاشراف للحاج أحمد الشريف الزهار (1781 ـ 1872) فقد استعنا بما نشر منها الأستاذ أحمد توفيق المدني في كتابه : محمد عثمان باشا ، وهو في الحقيقة القسم المهم من المذكرات ، لتعرضه للامور المالية في الفترة العثمانية ، وذلك لعدم التمكن من الاطلاع على النسخة الأصلية الوحيدة والموجودة في حوزة الأستاذ توفيق المدني (1) ونعتقد أن طريقة الاستفادة من هذين المصـدرين لا تؤثر على نتيجة البحث .

اما باقي الكتب المعاصرة لفترة البحث ، فاننا حاولنا الانتفاع بها قدر الامكان ، مع أنها لا تشمل سوى اشارات قليلة ومتفرقة عن الأحـوال المالية لا يمكن أن تعطي صورة متكاملة للتعامل المالي للبلاد .

ويضاف الى المصادر المعاصرة ، مصادر أخرى معاصرة ايضا ، مدونة باللغات الأجنبية ، اغلبها كان وصفا لمشاهدات وتقاليد رحلات لبعض

---

1 ـ نشرت

الرحالة والدبلوماسيين ورجال الدين ، ومن أهم هذه الكتب الأجنبية التي تضمنت معلومات عن الأنظمة المالية كتب : شاو ، ولوجي دوتاسي ، وشالير .

وقد اعتمدنا فيما يخص كتاب السيد شاو على طبعتين ، طبعة لاهاي الفرنسية 1743 ، وهي طبق الأصل ، وطبعة باريس 1830 التي قام باخراجها مع الترجمة والتحقيق السيد ماك كارتي ، حرصا منا على الانتفاع بتعليقات واضافات المترجم ، لقربها من الفترة الزمنية للبحث .

ولا يفوتني هنا أن أشير الى أنني أخضعت المصادر الاجنبية المعاصرة للفحص والتحري ، بالاضافة الى أن الاحصاءات والاحكام التاريخية المستخلصة من هذه الكتب الاجنبية أخذت لتؤكد الخط العام للرسالة ، دون أن يكون لها أدنى تأثير على ما توصلنا اليه من استنتاجات ، فهي تعتبر معلومات توضيحية مساعدة أكثر منها معلومات أساسية يقوم عليها صلب الرسالة .

وحتى نستطيع أن نضع هذه المصادر المعاصرة الاجنبية في مكانها المناسب من فترة البحث فاننا نشير الى أصحاب هذه الكتب مرتبين زمنيا حسب الفترة التي تعرفوا فيها على الايالة الجزائرية ، وهي فترة تمتد من منتصف القرن السابع عشر الى الاحتلال الفرنسي :

- الأب دان : 1634
- الدكتور شاو : 1720 - 1732
- بايصونال : 1724 - 1725
- لوجي دوتاسي : 1725
- دي فونتان : 1783 - 1786
- لابي بوراي : 1785 - 1786
- لابي راينال : 1788 - 1790
- القنصل كيرسي : 1791
- بوتان : 1808
- دي بوا تانفيل : 1809
- شالير : 1826 .

ويضاف الى الكتب الأجنبية المعاصرة ، كتب أخرى ظهرت في أوائل عهد الاحتلال تضمنت معلومات ذات صلة مباشرة بالبحث ، مثل جدول المؤسسات الفرنسية (1830 — 1844) ورحلات السيد روزي وتقييد السيد روا .

والعامل المشترك لهذه الكتب الأجنبية سواء منها المعاصرة أو التي ظهرت مع الاحتلال ، هو معاداة الجزائر العثمانية ، والتمهيد للهيمنة الأوربية وتبرير لاحتلال الفرنسي ، حتى أن المعلومات التي جمعتها هذه الكتب كانت تقصد الى استكشاف الأمور امام القوة الأجنبية الغازية ، لا خدمة المعرفة في حد ذاتها .

ولهذا كان موقف الباحث منها حرجا ، فالاقتباس منها في كثير من الأحيان يتم بعد ترو وتمعن .

4 — الكتب التاريخية والدراسات المتخصصة :

التي كان لها صلة بفترة البحث ، أو التي تعرضت لبعض جوانب النظام المالي ، وهي تمتاز بكثرتها وتنوعها لا سيما ما كتب منها باللغات الأجنبية .

وقد رجعنا اليها عندما اضطررنا الى استكمال رسم الخطوط الثانوية للنظام المالي ، أو ايضاح بعض القضايا المالية من الموضوع ، دون أن نعتمدها كمصادر أساسية نستقي منها مادة البحث ، أو يكون لها تأثير على ما توصلنا اليه من احكام واستنتاجات .

وفي الأخير رأينا من المفيد أن نثبت قائمة مختصرة لبعض المراجع العامة المساعدة على البحث التاريخي لتكتمل الفائدة بهذه الببليوغرافيا .

1 ـ دور المحفوظات

أ ـ محفوظات دار ولاية الجزائر العاصمة «سابقا»
ومديرية الوثائق الوطنية بقصر الحكومة «حاليا»

1 ـ سجلات بيت المال :

دفـتر 4 : التركات التي آلت الى بيت المال مع ذكر أسماء الهالكين والورثة ، مرتبة زمنيا (1214ـ1233 هـ) .

دفتـر 6 : سوق الرقيق ، والتركات تحت اشراف سليمان بيت المالجي (1233 ـ 1241 هـ) .

دفتـر 27 : الزكوات والأعشار والمعاملات التجارية لبيت المـال ، التركات (1170 ـ 1258 هـ) .

2 ـ سجلات البايليك :

دفتـر 1 : مدخول ضرائب المؤسسات الاجنبية واللزمـة القبليـة ، (1112 ـ 1242 هـ) ، (1700ـ1829 م) ، (تركي) .

دفتـر 2 : الضرائب التي كان يدفعها التونسيون فى عهد علي باشا باي ، ارسال زيت تونس الى الجـزائر ، 1160 ـ 1175 هـ ، 1747 ـ 1762 م (تركي) .

دفتـر 3 : مرتبات رؤساء البحر المدفعيين ، ضرائب الدولة على اليهود .. مداخيل بيع المرجان بعنابة .. شراء البارود للبلاد .. بيع الصوف للانكليز ، ضرائب أودعت خزينة الدولة .. 1236ـ1245 هـ ، 1820 ـ 1830 م (تركي) .

دفتـر 4 : شراء البلاد للسفن والمدافع ، مرتبات المدفعيين .. واردات وصادرات البلاد ، غنائم القرصنة البحرية .. 1235 ـ 1245 هـ / 1820 ـ 1830 م (تركي) .

دفتـــر 10 : شراء الزيت والصابون ، المصاريف السنوية لحفظ القلاع الأربع ، ضرب عملة جديدة ، تخفيض جديد للعملة ، أداء الجمارك على السفن الاجنبية ، ضرائب يدفعها شيوخ البلد ، مصاريف عامة للدولة .. 1207 – 1245 هـ / 1793 – 1830 م (تركي) .

دفتـــر 11 : الضرائب ، بيع منتوجات البلاد ، شراء منتوجات مختلفة من الخارج .. 1217 – 1252 هـ / 1830 – 1837 م . (عربي) .

دفتـــر 12 : ضرائب تدفعها القبائل ، معلومات تتعلق بالقبائل .. 1137– 1140 هـ / 1724 – 1727 م (عربي) .

دفتـــر 13 : انخفاض العملة في عهد الباشا الحاج علي ، ضرب عملـة جديدة 1226 / 1811 م .

دفتـــر 18 : مصاريف السفن الحربية للدولة الجـــزائرية 1237 هـ (تركي) .

دفتـــر : 20 جمارك على البضائع المستـــوردة 1232 – 1236 هـ / 1818 – 1821 م (تركي) .

دفتـــر 24 : صدقات للفقراء ، مصاريف 1233 – 1238 هـ / 1818 – 1822 م (عربي) .

دفتـــر 25 : ما تدفعه القبائل من ضرائب عينية 1237 – 1239 هـ .

دفتـــر 67 : مصاريف الدولة في مختلف شؤونها مرتبة من 1079 الى 1196 هـ .

دفتـــر 68 : مرتبات بعض الموظفين عند الدولة الجزائرية 1091 هـ .

دفتـــر 69 : مرتبات ائمة ومعلمي الجامع الكبير وغيرهم 1085 هـ / 1675 م .

دفتـــر 70 : مصاريف تتعلق بمصلحة المياه « السواقي » ، تسليم مرتبات المعلمين الشهرية 1079 – 1090 هـ / 1668 – 1679 م .

دفتــر 73 : تقايد تتعلق بكراء الأملاك الموقوفة على الفقراء والأيتـام وعلى الحرمين الشريفين مع ذكر أسمـاء الدور والمحــلات التجارية 1212 ــ 1221 هـ .

دفتــر 90 : ما يسدده البايات الثلاث من دنوش الى الجزائر العاصمة كميات البارود التي سلمت الى بايليك الغرب ، هدايا الى الباب العالي 1206 ــ 1240 هـ / 1791 ــ 1824 م .

دفتر 240 : تقايد وحسابات تتعلق بمرتبات الأئمة والمعلمين والخطباء 1142 ــ 1147 هـ .

دفتر 245 : مدفوعات زكاة الحبوب ومصاريف الحزابين 1163 هـ

دفتر 267 : مصاريف تتعلق بأصلاح الازقة والســواقي وغــير ذلك 1147 هـ

دفتر 385 : تقايد وحسابات تتعلق بمصاريف المياه والعيون والسواقي 1118 ــ 1126 هـ

دفتر 387 : تقايد تتعلق بمصاريف الاوقاف ورواتب بعض الموظفين 1199 ــ 1209 هـ .

ب ـ المحفوظات الوطنية بباريس

A.N.P.

1 — A Etra B III 301. Résultat de la pêche du corail dans les eaux des concessions d'Afrique depuis 1817 jusqu'en 1826 — Mémoire sur les concessions, 15 Juin 1821.

2) — F 80 970. Tarif des monnaies en usage en Afrique suivi de notes statistiques sur Alger. « monnaies, poids et mesures ». Instruction sommaire sur l'assiette de l'impôt en Algérie et sur la recherche des immeubles et biens meubles de toute nature provenant de l'ancien beylik, Alger 1842.

4 — F 80 1760. Commerce avant la conquête « 5e période ».

5 — F 80 1822. Résumé des recherches sur l'impôts, particulièrement dans le Tell oriental et dans le Tell occidental, par Mr. le Recteur Warnier 1841.

6 — F 80 2039. Cartes manuscrites, cartes de détail et plan urbains 1847-1895.

ملاحظة : مجموعة «F 80» نقلت في المدة الاخيرة الى ارشيف ما وراء البحر باكس ـ آن ـ بروفانس ، ما عدا قسم الخرائط منها .

ج ـ محفوظات وزارة الحربة الفرنسية بفانسان (باريس)

A.M.G.

Série H « Algérie »

— H 1 225. Armée d'Afrique finance, inventaire du trésor de la régence d'Alger, procès-verbal de la commission Tholozé-Férino, Denniée.

— H 1 225. Discription de la ville de Constantine corrigée sur les travaux renseignement, capitaine d'état major, F. Hypolite, Mars 1832.

— H 1 226. Rapport Rosseau sur le système monétaire de Constantine, 29 Septembre 1838.

— H 1 227. Notice sur la province de Constantine, organisation administrative et financière sans date postérieur à 1839.

— H 1 1825. Maison de commerce de Me Paret.

د ـ محفوظات ما وراء البحار بايكس ـ آن ـ بروفانس

A.O.M.

أهم الملفات التي كان لها اتصال بالبحث تحمل الارقام التالية :

— B 16 à B 35.

— B 371 à B 2 120.

— 3 B 2 à B 28 et 3 B 1592.

أما مضمون الدفاتر التي انتفعت بها فهي :

— Tableau numérique des bateaux de divers nations qui ont été employés à la pêche du corail pendant l'hiver de 1822 à 1823 et été de 1822.

— Etat des objets composant les présents offert à Ahmed Bey de Constantine.

— Entrée des laines de Constantine 1820.

— Entrée des laines de Constantine 1820.
1817.

رسالة محمد خوجة وكيل الحرج الى مركانتية عنابة بتاريخ جويلية 1827 .

هـ ـ محفوظات الغرفة التجارية بمرسيليا

A.CH.C.M.

— Fonds XI Dossier de l'Algérie avant 1830.

Concession d'Afrique, rapport de M. Paret 1827.

Concession d'Afrique, rapport du consul général.

— L III Commerce, concession d'Afrique régence d'Alger.

Consulat général, état général approximative des dépenses des frais où à faire pour le commerce.

— L III Compagnie royal d'Afrique, Barbarie (1768-1774). 1774).

Compagnie royale d'Afrique mémoire 1768, dossier « Piastre ».

Compagnie royale d'Afrique, journal de la Calle.

2 ـ مخطوطات عربية

ـ أحمد باي ، الحاج : **رسائل أحمد باى الى حسين داى 1241 ـ 1245 هـ . والى أحمد بن حمزة آغا ابراهيم الخزناجي** ، مخطوط رقم 1642 ، بالمكتبة الوطنية الجزائرية .

ـ التميمي ، عبد الجليل : **فهرس موجز للوثائق العربية والتركية .** دراسة غير مطبوعة .

ـ الزبيري ، محمد العربي : **التجارة الخارجية الشرق الجزائري قبل الاحتلال 1792 ـ 1830** ، أطروحة غير مطبوعة ، الجزائر 1972 .

ـ العنتري ، محمد الصالح : **تاريخ قسنطينة من دخول الاتراك الى الفتح الفرنسي** ، مخطوط رقم 2320 ، بالمكتبة الوطنية الجزائرية .

ـ العنتري ، محمد الصالح : **سنين القحط والمسغبة ببلد قسنطينة** ، مخطوط رقم 2330 ، بالمكتبة الوطنية الجزائرية .

ـ مجهول : **شذرات فى الحسبة** ، مخطوط رقم 1376 ، بالمكتبة الوطنية الجزائرية .

ـ مجهول : **مجموعة أوامر تركية تحت اسم كتاب قنون بالجزائر على الاسواق وغيرها** ، مخطوط رقم 1378 ، بالمكتبة الوطنية الجزائرية .

ـ محمد الكاتب : **دفتر تشريفات من الداى شعبان سنة 1103 هـ الى الغزو الفرنسي** ، كتبه محمد الكاتب ، مخطوط تحت رقم 1649 ، بالمكتبة الوطنية الجزائرية ، ترجم قسم منه تحت اشراف دوفو سنة 1852 .

3 ـ الكتب المطبوعة بالعربية

1 ـ ابي ضياف ، أحمد بن : **من اتحاف أهل الزمان في أخبار ملوك تونس وعهد الامان** ، ج 3 ، تونس 1964 .

2 ـ احمد باي : **مذكرات احمد باي وحمدان خوجة وبوضربة** ، تقديم وتحقيق وترجمة محمد العربي الزبيري ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر 1973 .

3 ـ انيس ، محمد : **الدولة العثمانية والشرق العربي 1514 ـ 1914** ، المكتبة الانجلو ـ مصرية ، القاهرة بدون تاريخ .

4 ـ التميمي ، عبد الجليل : **بحوث ووثائق في التاريخ المغربي 1816 ـ 1871** ، الدار التونسية للنشر ، تونس 1972 .

5 ـ الجزائري ، احمد : **كيف دخل الفرنسيون الجزائر ، وصف شاهد عيان** ، نشر وتقديم صلاح الدين المنجد ، دار الكتاب الجديد ، بيروت 1962 .

6 ـ الحصري ، ساطع : **البلاد العربية والدولة العثمانية** ، دار العلم للملايين ، بيروت 1960 .

7 ـ الدوري ، عبد العزيز : **مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي** ، دار الطليعة ، بيروت 1969 .

8 ـ سحنون الراشدي ، أحمد بن محمد بن علي بن : **الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني** ، تحقيق وتقديم المهدي البوعبدلي ، منشورات وزارة التعليم الاصلي ، سلسلة التراث ، قسنطينة 1973 .

9 ـ سعد الله ، أبو القاسم : **تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال** ، معهد البحوث والدراسات العربية ، قسم البحوث التاريخية والجغرافية ، القاهرة 1970 .

10 ـ شكري ، محمد فؤاد ـ عبد المقصود العيناني ـ سيد محمد خليل : **بناء دولة محمد علي** ، لجنة التاليف والترجمة والنشر ، دار الفكر العربي ، القاهرة 1948 .

11 ـ عبد القادر ، نور الدين : **صفحات في تاريخ مدينة الجزائر من اقدم** عصورها **الى انتهاء العهد التركي** ، نشر كلية الآداب الجزائرية ، مطبعة البعث ، قسنطينة 1965 .

12 ـ عبد الرسول ، علي : **المبادىء الاقتصادية في الاسلام والبناء الاقتصادي للدولة الاسلامية** ، دار الفكر العربي ، القاهرة 1968 .

13 ـ عبد الوهاب ، حسن حسني : **ورقات عن الحضارة العربية بأفريقيا التونسية** ، الجزء الاول ، مكتبة المنار ، تونس 1965 .

14 ـ فارس ، محمد خير : **تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني الى الاحتلال الفرنسي** ، مطابع الف باء ـ الأديب ، دمشق 1969 .

15 ـ كوران ، آرجمنت : **السياسة العثمانية اتجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر** ، ترجمة : عبد الجليل التميمي ، منشورات الجامعة التونسية ، تونس 1970 .

16 ـ لقبال ، موسى : **الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي ، نشأتها وتطورها** ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر 1971 .

17 ـ المبارك ، الشيخ الحاج أحمد : **تاريخ حاضرة قسنطينة** ، تصحيح وتعليق نور الدين عبد القادر ، الجزائر 1952 .

18 ـ المدني ، أحمد توفيق : **حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر واسبانيا 1492 ـ 1792 ، وثائق ودراسات** ، الشركة الجزائرية للنشر والتوزيع ، قسنطينة 1968 .

19 ـ المدني ، أحمد توفيق : **محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766 ـ 1791 ، وخلاصة مفصلة عن تاريخ الجزائر في العصر التركي** وترجمة علمائها وادبائها ، **نشر المكتبة المصرية بالجزائر ، المطبعة** العربية بالجزائر ، الجزائر 1356 .

20 ـ الميلي ، مبارك بن محمد الهلالي : **تاريخ الجزائر في القديم والحديث** ، ج 3 ، نشر مكتبة النهضة الجزائرية ، طبع بدران وشركاه ، بيروت 1964 .

21 ـ الناصري ، أبو العباس أحمد بن خالد : **كتاب الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى ،** تحقيق وتعليق جعفر ومحمد الناصري ، الجزء الثامن ، دار الكتاب ، الدار البيضاء 1956 .

22 ـ نصر ، زكرياء احمد : **تطور النظام الاقتصادي ، مقدمة لدراسة الاقتصاد السياسي ، ط 2** ، دار النهضة العربية ، القاهـــرة 1965 .

23 ـ هطال التلمساني ، احمد بن : **رحلة محمد الكبير باي الغرب الى الجنوب الصحراوي** الجزائري ، تحقيـــق وتقديم محمـــد بن عبد الكريم ، عالم الكتب ، القاهرة 1969 .

24 ـ يحي ، جلال ، **السياسة الفرنسية فى الجزائر 1830 الى 1960 ،** دار المعرفة ، القاهرة 1959 .

25 ـ يحي ، جلال : **العالم العربي الحديث ،** المدخل ، مجموعة المكتبة التاريخية ، نشر دار المعارف ، القاهرة 1967 .



4 ـ الكتب المطبوعة باللغة الاجنبية

أ ـ المعاصرة والقريبة من فترة البحث

— ALGERIE, *L'Algérie en* 1830 *vue à travers des témoignages de l'époque, documents algériens,* Alger 1957.

— *Aperçu historique, statistique et topographique sur l'état d'Alger,* Paris 1830.

— BLANCHI (M.X.), *Relation de l'arrivée dans la rade d'Alger de vaisseau de la majesté la Provence,* Paris 1830.

— BOUTIN, *Reconnaissance de villes forts et batteries d'Alger,* publié par G. Esquer, Paris 1927.

— CLAUZEL (Général), *Observation du général Clauzel sur quelques actes de son commandement à Alger,* Paris 1831.

— Commission d'Afrique, *Procès-verbaux et rapports de la commission d'Afrique,* T. I et II, Imp. Royale, Paris 1834.

— Consulats (Les), *Réglement concernant les consulats la rédigence le commerce et la navigation des Français dans les échelles du Levant et de Barbarie,* Imp. Impériale, Paris 1812.

— Contremoulins (P.M. de Nantes), *Souvenirs d'un officier français prisonnier en Barbarie pendant les année* (1811-1814), Anselin-Delaunay de langle, Paris 1830.

— DAN (P.), *Histoire de barbarie et de ses corsaires des royaumes et des villes d'Alger, de Tunis, de Salé et de Tripoly,* seconde éd. P. Rocdet, Paris M. DC. XLIX.

— DAPPER (D'O. D.M.), *Description de l'Afrique,* Wolfgang Amsterdam 1686.

— D'ARANDA (E.), *Relation de la captivité et liberté de sieur Emanuel d'Aranda jadis esclave à Alger,* J. Mommart, Bruxelles, 1962.

— DENNIEE (Le Baron), *Précis historique et administration de la campagne d'Afrique,* Delannay, Paris 1830.

— D'ESTRY (S.), *Histoire d'Alger,* 3e éd. Mame 1845.

— DESFONTAINE et PAYSSONEL. *Voyages dans les Régences de Tunis et d'Alger,* T. II, Gide Paris 1838.

— DEVOULX (A.). *Les archives du consulat général de France à Alger, recueil de document inédit,* Bastide, Alger 1865.

— DUBOIS THAINVILLE. *Mémoire sur Alger* 1809. Publié par G. Esquer, Paris 1927.

— DUSGATE (R.). *Notice sur les poids, mesures et monnaies de Tunis et leurs rapports avec ceux de France et d'Angleterre,* Barrois, l'aîné, Paris 1832.

— FLANDIN (J.B.). *Notice sur la prise de possession des trésors de la régence d'Alger,* Paris 1848.

— FLANDIN (J.B.). *Prise de possession des trésors d'Alger,* Paris 1834.

— FRANÇOIS LACROUTES (J.B.). *Notes sur Alger à l'occasion de budget pour l'année* 1836. Le poussielgne, Paris 1835.

— GENTY DE BESSY (M.P.). *De l'établissement des Français dans la régence d'Alger.* T. I et II, 2e éd., Paris 1839.

— HAEDO (Fray Diègo de). *Histoire des rois d'Alger épitiome de los Reyes de argel,* tra. et annotée (H.D. de) Grammont. A. Jourdan, Alger 1881.

— HAMDANE BEN-OTHFAN KHODJA (Sidy). *Aperçu historique et statistique sur la régence d'Alger,* intitulé en arabe, le miroir, T. I, Goetschy Fils, Paris 1833.

— *Itinéraire de Royaume d'Alger.* J.M.H.B., second tirage, Toulon 1830.

— KERCY. *Mémoire sur Alger* 1791, publié par G. Esquer Champion, Paris 1927.

— LA BORD (Le Conte de). *Sur la guerre actuelle avec la régence d'Alger,* Paris 1830.

— LAUGER DE TASSY. *Histoire d'Alger et du bombardement de cette ville en* 1816, Pitan, Paris 1830.

— LE FEVRE (J.). *Histoire des dernières révolutions du royaume de Tunis et des mouvements du royaume d'Alger,* Paris 1689.

— LE ROY (M.). *Etat général et particulier du royaume d'Alger,* Vandole, la Haye ?

— MALLE (Bureau de la). *Province de Constantine, Recueil de renseignement pour l'expédition ou l'établissement des Français dans cette partie de l'Afrique sept.* Gide, Paris 1837.

— MATTERER (The). *Journal de la prise d'Alger par le capitaine de frégate Matterer,* 1830. Ed. de Paris, Paris 1960.

— MERLE (J.T.). *Anecdotes historiques et politiques pour servir à l'histoire de la conquête d'Algérie* 1830. Paris 1831.

— MERLE (J.T.). *La prise d'Alger racontée par un témoin. Préface et notes par M.H. D'Almeras.* H. Jonquieres, Paris 1930.

— MONTAGNE (D.J.). *Avantage pour la France de coloniser la Régence d'Alger.* Delaunay et Vimont, Paris 1831.

— MORGAN (J.). *Histoire d'Etats barbaresques,* Trad. de l'anglais par M. Boyer de Prebaudie, T. 1, Royaume d'Alger, Paris 1757.

— ORSE (l'abbé). *Alger pendant cent ans et la Rédemption des captifs,* A. Lectere et Cie, Paris ?

— PANANTI. *Relation d'un séjour à Alger contenant des observations sur l'état actuel de cette régence,* Trad. de l'anglais par Blanquiere. Le Normont, Paris 1820.

— PARES (A.J.). *Un Toulonnais à Alger au XVII^e siècle.* Meifrund, (P. Joseph) 1723-1814, Rieder, Paris 1931.

— PELLISSIER. *Annales algériennes,* la première éd., vol. I, II et III, Auselin et Gautier Laguione Alger 1836.

— PELLISSIER. *Mémoire historique et topographique sur l'Algérie.* Imp. Royale, Paris, M. DCCC XLIX.

— PERROT (A.M.). *Alger esquisse topographique et historique du royaume et de la ville,* Ladvocat, Paris 1830.

— PAYSSONEL et DESFONTAINE. *Voyages dans les régences de Tunis et d'Alger,* publiés par M. Bureau de la Malle, Gide, Paris 1838.

— PICQUET (Ch.). *Aperçu historique, statistique et topographique sur l'état d'Alger à l'usage de l'armée expéditionnaire d'Afrique* avec appendice, 2e éd., Paris 1830.

— PLANTET (E.). *Les consuls de France à Alger avant la conquête* 1579-1830. Extrait des études, Paris 1930.

— PLANTET (E.). *Correspondance du Dey d'Alger avec la cour de France* 1570-1833. *Recueillie dans les dépôts d'archives* (A.E.)

— POIRET (l'abbé). *Voyage en Barbarie ou lettres écrites de l'ancienne Numidie, pendant les années* 1785 *et* 1786. Vol. I et II. J.B.F., Paris M.DCC.LXXXIV.

— QUESNE (J.S.). *Histoire de l'exclavage en Afrique (pendant trente-quatre ans) de P.J. Dumont. natif de Paris,* Pillet ainé, Paris 1830.

— RAYNAL (Ch). *De la domination française en Afrique,* Paris 1932.

— RAYNAL (G.T.). *Histoire philosophique et politique des établissements et du commerce des européens dans l'Afrique sept.* T. second. P. Maurus et Cie, Paris 1826.

— RAYNAL (P.). *L'expédition d'Alger* 1830. *Lettres d'un témoin publiées avec une introduction et des notes par A. Bernard,* Paris 1930.

— RENAUDOT (M.). *Alger tableau du royaume de la ville d'Alger et de ses environs état du commerce de ses forces de terre, de mer.* 4e éd., Revue et corrigée Mongie ainé, Paris 1830.

— ROCQUEVILLE (Le sieur de). *Relation des mœurs et du gouvernement des Turcs.* O. de Vasennes ,Paris 1675.

— ROY (J.J.E.). *Histoire de l'Algérie depuis les temps les plus anciens jusqu'à nos jours.* A. Mame et Fils. Tour 1864.

— ROZET (M.P.). *Voyage dans la régence d'Alger ou description du pays occupé par l'armée française en Afrique,* 3 T., A. Bertrand, Paris 1833.

— SALAME (I.). *A. Narrative of the expedition to algiers in the year 1816 under the command of lord exmonth bey,* London 1819.

— SHALER (W). *Esquisse de l'état d'Alger,* tra. de l'anglais et enrichi de notes X. Bianchi Ladvocat, Paris 1830.

— SHAW (Le Docteur). *Voyage dans la régence d'Alger ou description géographique physique, philosophique etc. de cet état,* tra. de l'anglais avec de nombreuses augmentations. J. Mac Carthy, Paris 1830.

— SHAW (Le Docteur). *Voyage dans la régence d'Alger ou description...,* éd. La Haye 1743.

— *Tableau de la situation des établissements français dans l'Algérie.* T. I, 1830-37 ; T. II 1830-37 ; T. III 1838-39 ; T. III et IV 1839-43.

— TACHRIFFAT, *Recueil de notice historiques sur l'administration de l'ancienne régence d'Alger,* publié par Revoulx, Imp. du Couvene. Alger 1853.

— TOCCHI (E.) *Notice sur les poids et mesures et sur les monnais d'Alger,* Marseille 1830.

— VALLAND (Le Baron). *Réfutation du rapport de la commission du budget en ce qui concerne nos possions en Afrique,* Paris 1835.

— VENTURE DE PARADIS. *Alger au XVII^{e} siècle,* édité par E. Fagnon. Alger 1868.

— VIALAR (M. le Barron). Alger appendice du rapport de M. Herham, Paris 1835.



4 ـ الكتب المطبوعة باللغة الاجنبية

ب ـ المتاخرة عن فترة البحث

— ABADI (L.). — *Essai sur la constitution de la propriété individuelle en Algérie.* L. Marle, Constantine 1882.

— ABRIBAT (J.). *Essai sur les contrats de quasi aliénation de locution perpétuelle auxquels, l'institution aux Habous à donné naissance,* J. Jourdan, Alger 1902.

— ALBERTINI (E.), MARÇAIS (G.), YVER (G.). *L'Afrique du Nord française dans l'his*toire, éd. archat, Paris 1937.

— AUCAPITAINE (Le Baron Henri). *Confins militaires de la Grande Kabylie sous la domination turque, province d'Alger,* Moquet, Paris 1857.

— AUCAPITAINE (Le Baron Henri). *Etude sur la caravane de la Mecque et le commerce de l'intérieur de l'Afrique.* J. Claye, Paris.

— AUMERAT (J.F.). *La propriété urbaine et le bureau de bienfaisance musulman d'Alger,* A. Jourdan, Alger 1900.

— BOUDICOUR (L.). *La colonisation de l'Algérie,* Paris 1856.

— BOUDICOUR (L.). *La guerre et le gouvernement de l'Algérie,* Sagnier et Bray, Paris 1853.

— BENACHENHOU (A.). *L'Etat algérien en* 1830, *ses institutions sous l'Emir Abdelkader,* S.N.E.D. Alger.

— BERBRUGGER (A.). *D'une mémoire sur la peste en Algérie depuis* 1552 *jusqu'en* 1819, in exoloration scientifique de l'Algérie. T. II, imp. Royale, Paris 1847.

— BERNARD (A.). *L'Algérie, histoire des colonies françaises et de l'expansion de la France dans le monde,* T. II, Plon, Paris, 1930.

— BERNARD (A.). La Croix W. *L'évolution du nomadisme en Algérie,* A. Jourdan, Alger, A. Challamel, Paris, 1906.

— BERNARD (B.). *Les anciens impôts de l'Afrique du Nord.* Ed. des tablettes, St. Raphaël, Paris 1925.

— BLANQUI. *L'Algérie rapport sur la situation économique de nos possessions dans le Nord de l'Afrique,* Paris 1840.

— BLONDEL (L.). *Aperçu sur la situation, politique, commerciale et industrielle des possessions françaises dans le Nord de l'Afrique ?* 1836.

— BONNAFONT. *Géographie médicale d'Alger et ses environs.* Brachet et Bastide, Alger 1839.

— BOSSY (M.). *Alger et livourne et leurs relations économique à la fin de XVI^e et au début du XVII^e siècle,* mémoire D.E.S. faculté des lettres, Alger 1971.

— BOURBON (De-Princes). *La dernière conquête du roi Alger* 1830. T. I et II, éd. C. Lévy, Paris 1930.

— BOUYAC (R.). *Histoire de Bône depuis leur fondation jusqu'en* 1830. A. Challamel, Paris 1892.

— BOYER (P.). *L'évolution de l'Algérie médiane (ancienne département d'Alger) de* 1830 *à* 1956, Adrien - Maisonneuve, Paris 1960.

— BOYER (P.). *La vie quotidienne à Alger à la veille de l'intervention française, Hachette,* Paris 1963.

— CARETTE (E.). *Algérie,* F. Didot, Paris 1862.

— CARETTE (E.). *Du commerce de l'Algérie avec l'Afrique centrale et les états barbaresques,* Guyot, Paris 1844.

— CARETTE et WARNIER. *Description et division de l'Algérie,* Hachette, Paris 1847.

— CAT (E.). *Petite histoire de l'Algérie - Tunisie - Maroc,* T. I, A. Jourdan, Alger 1889.

— CHARLES (L.). *Les jesuites dans les Etats barbaresques, Algérie et Maroc,* P. Lethielleux, Paris 1914.

— CHARLES - ROUX (F.). *France et Afrique du Nord avant* 1830, *les précurseurs de la conquête,* Félix - Alcan, Paris 1932.

— CLAMAGERAN (J.J.). *Histoire de l'impôt en France,* Guillamin et Cie, Paris ?

— CLAUSOLLES (P.). *L'Algérie pittoresque, histoire de la régence d'Alger, depuis les temps les plus reculés jusqu'a nos jours,* 2e partie, Paya, Toulouse 1843.

— COUR (A.). *L'établissements des dynasties des chérifs du Maroc et leur rivalité avec les Turcs de la régence d'Alger* 1509-1830. Ed. Leroux, Paris 1904.

— DARCY (J.). *France et Angleterre cent années de rivalité coloniale, l'Afrique,* Perrin et Cie, Paris 1904.

— DECHAUD (E.). *La marine à la prise d'Alger,* P. Perrin, Oran ?

— DESPOIS (J.). RAYNAL (R.). *Géographie de l'Afrique du Nord-Ouest,* Payot, Paris 1907.

— DEVOULX (A.). *Notice sur les corporations religieuses d'Alger,* Alger 1912.

— DEVOULX (A.). *Les Raïs Hamidou,* A. Jourdan, Alger 1859.

— DOUIN (G.). *Mohamed Aly et l'expédition d'Alger.* I.F.A.O., Le Caire 1929.

— DUPUY (E.). *Américaines et Barbaresques* (1776-1824). R. Roget et E. Chernoviz, Paris 1901.

— EMERIT (M.). *L'Algérie à l'époque d'Abdel-Kader,* la Rose, Paris 1951.

— ERNEST-PICART (P.). *La monnaie et le crédit en Algérie depuis* 1830. J. Carbonel, Alger, Plon, Paris 1930.

— ESQUER (G.). *Iconographie historique de l'Algérie,* Plon, Paris ?

— ESQUER (G.). *Les commencements d'un empire, la prise d'Alger* 1830, la Rousse, Paris 1929.

— ESTERHAZY (W.). *Domination turque dans l'ancienne Régence d'Alger,* Ch.Gosslin, Paris 1840.

— ESTERHAZY (W.). *Notice historique sur le maghzen d'Oran,* Oran 1849.

— FAURE-BIGUET (G.). *Histoire de l'Afrique sept. sous la domination musulmane,* H. Ch. La Vauzelle, Paris ?

— FERAND (L. Ch). *Monographie du palais de Constantine.* L. Arnolet, Constantine 1867.

— FERAND (L. Ch). *Notice historique sur la tribu des Ouled Abden-Nour,* Alessi et Arnolet, Constantine 1864.

— FERAND (L. Ch). *Le Sahara de Constantine, notes et souvenirs,* A. Jourdan, Alger 1887.

— FEY (H.L.). *Histoire d'Oran, avant, pendant et après la colonisation espagnôle,* A. Berrier, Oran 1868.

— FILLIAS (A.). *Histoire de la conquête et de la colonisation de l'Algérie* 1830-1860, A. de Vresse, Paris 1860.

— FILLIAS (A.). *Notice sur les produits maritimes du littoral algérien,* Cursach, Alger 1878 ?

— GALIBET (L.). *Histoire de l'Algérie ancienne et moderne, Turne,* Paris 1843.

— GARROT (H.). *Histoire générale de l'Algérie,* Alger 1910.

— GRAMMONY (H.D. De) *Correspondance des consuls d'Alger* (1690-1742) *d'après les archives de la chambre du commerce de Marseille,* AA. 490, Alger 1890.

— GRAMMONY (H.D. De). *Histoire d'Alger sous la domination Turque* 1515-1830, E. Leroux, Paris 1887.

— GRAMMONY (H.D. De). *Relations la France et la régence d'Alger au XVII^e^ siècle.* A. Jourdan, Alger 1885.

— HATIN (E.). *Histoire pittoresque de l'Algérie,* Imp. Guiraudet, Paris 1840.

— HUGON (H.). *Les emblèmes des Beys de Tunis,* Ernest Leroux, Paris 1913.

— ISNAR (H.). *La réorganisation de la Propriété rurale ses conséquences sur la vie indigène dans la Mitidja,* Joyeux, Alger ?

— JULIEN (Ch. A.). *Histoire de l'Afrique du Nord de la conquête arabe à 1830.* T. II, 2e éd., Payot, Paris 1964.

— JULIEN (Ch. A.). *Histoire de l'Algérie contemporaine, la conquête et les débuts de la colonisation* 1827-1871. P.U.F., Paris 1964.

— LACOSTE. *La marine algérienne sous les Turcs,* Paris 1931.

— LACOSTE (Y.), NOUSCHI (A.), PRENANT (A.). *L'Algérie passé et présent,* éd. Sociales, Paris 1960.

— LAPENE (E.). *Tableau historique de l'Algérie depuis l'occupation romaine jusqu'à la conquête par les Français en* 1830, S. Lamort Metz 1845.

— LAPRIMAUDIE (M.F. étie de). *Le commerce et les navigations de l'Algérie avant la conquête française,* Ch. Lahure et Cie, Paris 1861.

— LAUJOULET (Th.). *Le commerce en Algérie notes sur le peuplement utile de l'Afrique française, Hachette,* Paris 1851.

— LESPES (R.). *Alger, esquisse de géographie urbaine,* 1ere éd. Carbonel, Alger 1925. 2ème éd., Paris 1830.

— LESPES (R.). *Oran étude de géographie et d'histoire urbaines,* F. Alcan, Paris 1938.

— MARCHIKA (J.). *La peste en Afrique sept., histoire de la peste en Algérie de* 1363 *à* 1830. J. Carbonel, Alger 1927.

— MARTIN (M.). *La vie et condition des exclaves chrétiens dans la régence d'Alger.* A. Jourdan, Alger 1900.

— MASSON (P.). *Histoire du commerce français dans le levant du XVIIe siècle.* (Thèse), Hachette, Paris 1896.

— MASSON (P.). *Histoire des établissements de commerce français dans l'Afrique Barbaresque* 1560-1793. Hachette, Paris 1903.

— MASSON (P.). *Marseille et la colonisation française essai d'histoire coloniale,* 2e éd., Hachette, Paris 1912.

— MAUROY. *Du commerce des peuples de l'Afrique sept.* Paris 1845.

— MERCIER (E.). *Comment l'Afrique sept. a été arabisée.* La Marle, Constantine 1874.

— MERCIER (E.). *Constantine au XVIe siècle élévation de la famille El-Feggoun.* L. Arnolet, Constantine 1874.

— MERCIER (E.). *Constantine avant la conquête française* 1837, *notice sur cette ville à l'époque du dernier Bey, Braham,* Constantine 1937.

— MERCIER (E.). *Histoire de l'Afrique sept (Barbarie) depuis les temps les plus reculée jusqu'à la conquête française* 1830. T. III, E. Leroux, Paris 1891.

— MONLAU (J.). *Les états Barbaresques,* Que sais-je. P.U.F. 1964.

— NETTEMENT (A.). *Histoire de la conquête d'Alger, écrite sur de documents inédits et authentiques.* J. Le Coffre, Paris 1856.

— NOUSCHI (A.). *Enquête sur le niveau de vie des populations rurales Constantinois de la conquête jusqu'en* 1919 *essai d'histoire économique et sociale,* P.U.F. Paris 1961.

— PECHOT (L.). *Histoire de l'Afrique du Nord avant* 1830. 3 T. Gojosso, Alger 1914.

— PELION (M.D.). *Considérations politiques et militaire sur Alger,* Paris 1838.

— PERRIER (J.A.N.). *De l'hygiène en Algérie,* in exploration scientifique de l'Algérie, T. II, imp. Rayale, Paris 1847.

— PICQUET (V.). *Les civilisations de l'Afrique du Nord, Berberes-Arabes-Turcs,* A. Colin, Paris 1909.

— PRAX (M.). *Algérie commerce de l'Algérie avec la Mecque et le Soudan,* Just. Rouvier, Paris 1849.

— *Régence (la) d'Alger et le monde turc,* école républicaine S.N.I., Alger 1953-54.

— RENE-LECLERC (Ch.). *Le commerce et l'industrie à Fez,* Paris 1905.

— ROTALIER (Ch. de). *Histoire d'Alger, et piraterie des Turcs dans la Méditerranée.* T. II, Paulin, Paris 1841.

— ROSSIER (C.). *L'Algérie de* 1830 *à* 1840 *les commencement d'une conquête.* T. I, 3e éd. Plon, Paris 1900.

— ROZET (H.P.). *Alger* in l'univers pittoresque, F. Didot, Paris 1862.

— SARI (D.J.). *Les villes précoloniales de l'Algérie occidentale Kalaâ-Mazouna-Nedroma.* (Thèse de IIIe cycle) S.N.E.D., Alger 1970.

— SAUVAGET et MANTRAN. *Réglements fiscaux ottomanes les provinces syriennes,* Beyrouth 1951.

— SERRES (J.). *La politique turque en Afrique du Nord sous la monarchie de Juillet,* P. Genthner, Paris 1925.

— SHAW (W.A.). *Histoire de la monnaie* 1252-1894, trad. de l'anglais, par M. Raffalovich, Guillaumin et Cie, Paris 1896.

— SPONNER (F.C.). *L'économie mondiale et les frappes monétaires en France* 1493-1680. S.E.V., P.E.N. ?

— TEMIMI (A.). *Recherches et documents d'histoire maghrébine la Tunisie, l'Algérie et Tripolie de* 1816-1871, P.U.T., Tunis 1971.

— VALENSI (L.). *Le Maghreb avant la prise d'Alger* 1790-1830. Paris 1969.

— WEISSMAN (N.). *Les janissaires.* (Thèse de doctorat). Imp. Orient, Paris 1964.

— YACONO (X.). *Les bureaux arabes et évolution de genre de vie des indigènes dans l'Ouest du Tell algérien,* Alger 1953.



5 ـ المقالات بالعربية

ـ آبار ، ميشال « الجزائر في القرن السابع عشر لرحالة اسكتلندي » ترجمة حنفي بن عيسى ، مجلة **الثقافة** الجزائرية ، عدد 3 ، (1971) ، ص 41 ـ 45 .

ـ بونو ، سلفاتور « العلاقات بين الجزائر وايطاليا خلال العهد التركي » ترجمة أبي القاسم بن التومي ، مجلة **الاصالة** ، العدد ، العدد 6ـ7 (1972) ، ص 68 ـ 103 ، 113 ـ 118 .

ـ التميمي ، عبد الجليل « حول الدفاتر التركية والعربية بالجزائر » مجلة **الاصالة** ، العدد 14ـ15 (1973) ، ص 35ـ41 .

ـ الجديري ، محمد بن محمد بن عبد الرحمن الجيلالي بن رقية التلمساني « الزهرة النائرة فيما جرى في الجزائر حين أغارت عليها جنود الكفرة » تحقيق سليم بابا عمر ، **مجلة تاريخ وحضارة المغرب** ، كلية الاداب الجزائرية ، العدد 3 (1967) ، ص 2 ـ 32 .

ـ دان ، بير « تاريخ البلاد البربرية وقراصنتها » ترجمة مقتضبة وتقديم أبي العيد دودو ، **مجلة كلية الاداب** ، العدد الثاني سنة (1970) ، ص 58 ـ 66 .

ـ سعد الله ، أبو القاسم « الديبلوماسية الجزائرية الامريكية قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر » مجلة **المعرفة** الجزائرية ، العدد 15 و 16 (1964) ، ص 6 ـ 25 .

ـ سعد الله أبو القاسم « مدينة الجزائر في كتاب انجليزي قديم » ، **الاصالة** ، عدد 8 (1972) ، ص 27 ـ 36 .



6 ـ المقالات باللغة الأجنبية

— AHAD-AMAN. *Ou « Réglement politique et militaire »*, texte traduit en arabe par M. Ben Mustapha et reproduit en français par Devaulx, R.A. 4-5. 1859-60.

— AHMED-BEY. « Une lettre du Bey de Constantine en 1827 », texte et trad. par E. Bigenet. *R.R.* 43 (1899), p.p. 172-181.

— ARMAND. « Histoire des Ouled Naïl » *R.A.* 15, 16, et 17, p.p. 300-312 et 374-390.

— « Article (L'). Unique de la loi du 14 Juin 1829 relative du cours des anciennes monnaies ». M.A. N° 102, 4 Juin (1834).

— AUCAPITAINE (Le Baron Henri). « Etude sur la caravane de la Mecque et le commerce de l'intérieur de l'Algérie », extrait des publication de *A.N.A.M.C.* Juillet-Août (1861).

— BELIN (M.). « Du régime des fiefs militaires dans l'Islamisme et principalement en Turquie ». *J.A.* T. 15 (1870), pp. 187-301.

— BEN-DJELLOUL. « La prise d'Alger en 1830 d'après un écrivain musulman », trad. L. Féraud, recueil des notes et mémoires de la *S.A.P.C.* (1865), pp. 67-79.

— BERBRUGGER (A.), DEVOULX (A.). « Les casernes de Janissaires à Alger » *R.A.*, T. 3 (1858), pp. 132-150.

— BERBRUGGER (A.). « Un consul à Alger au 18e siècle, Bruce ». *R.A.* 6 1862, pp. 332-348.

— BERBRUGGER (A.). « Documents sur Alger à l'époque du consulat I ». *R.A.* 6 (1862), pp. 128-134.

— BARENGUER (A.). « Documents suédois sur la prise d'Alger ». *R.H.C.M.* N° 4, 1968, pp. 35-49.

— BERQUE (A.). « La Bourgeoisie algérienne », Hespéris (1948), pp. 1 à 29.

— BERQUE (A.). « Esquisse d'une histoire de la seigneurie algérienne ». *R.M.* T. 7, n° 2 (1949), pp. 18-24 et 168-180.

— BODIN (M.). « La préve chronique du Bey-Hasan, extrait et trad. de la Tal'at-os-sâd-isso'oud, de mazari ». *S.G.A.O.* T. 44 (1924), pp. 23-61.

— BOUSQUET (G.H.)et BOUSQUET, MIRANDELLE (G.W.). « Thomas Hecs journal voyage à Alger 1675-1676, trad. M.M. Bousquet ». *R.A.* T. 101 (1957), pp. 85-128.

— BRAHMI (D.). « Quelques jugements sur les maurs andalous dans les régences turques au XVIII^e^ siècle ». R.H.M.C. N° 9 (1970), pp. 39-51.

— BRAUDEL (F.). « Monnaies et civilisations d'or du Soudan à l'argent d'amérique un drame méditerranéen ». *A.E.S.C.* N° 1 (1946), pp. 9-22.

— BRESNIER (L.J.) et BERBRUGGER (A.). « Epoque de l'établissement des Turcs à Constantine ». *R.A.* T. 1 (1856), pp. 399-402.

— BOYER (P.). « Beys et Beyliks, essai sur l'origines de l'administration provinciale dans la régence d'Alger in *Atti del Icongresso Internazionale di studi nord africani*, pp. 163-181, cagliani 22-25, Gennaio 1965.

— BOYER (P.). « La conquête de l'Algérie », in initiation à l'Algérie, initiation à l'Algérie, Paris (1957, pp. 125-140.

— BOYER (P.). « Contribution à l'étude de la politique religieuse des Turcs dans la régence d'Alger (XVI-XIX^e^ siècle) ». *R.O.M.M.* N° 1 (1966), pp. 11-49.

— BOYER (P.). « Des pachas triennaux à la révolution d'Ali Khodja Dey (1571-1817) ». *R.H.* N° 495 (1970), pp. 99-124.

— BOYER (P.). « L'évolution démographique des populations musulmanes du département d'Alger (1830-1948 ». *R.A.* + 98 (1954), pp. 308-358.

— BOYER (P.). « Introduction à une histoire intérieure de la régence d'Alger^e^». *R.H.* N° 478, (1966), pp. 297-316.

— BOYER (P.). « Le problème kouloughli dans la régence d'Alger ». *R.O.M.M.* N° spécial (1970), pp. 78-94.

— CANAR (M). « Une description de la côte Barbaresque au XVIII^e siècle par un officier de la marine russe (Kokovtsov) ». *R.A.* T. 93 (1949), pp. 131-186.

— CAZENAVE (J.). « Histoire d'Oran par le marquis de Tabaloss ». *S.G.A.O.* T. 51 (1930), pp. 331-380

— CAZENAVE (J.). « Les présides espagnôles d'Afrique, leur organisation au XVII^e siècle d'après la B.N.P. ». *R.A.* T. 63 (1922).

— CHERIF (M.H.). « Introduction de la piastre espagnôle « Ryâl » dans la régence de Tunis au début du XVII^e siècle ». *C.T.* (1968), pp. 45-53.

— COLOMBE (M.). « L'Algérie turque » in initiation à l'Algérie, Paris (1957), pp. 99-123.

— COLOMBE (M.). « Contribution à l'étude du recrutement de l'odjaq d'Alger dans les dernières années de l'histoire de la régence d'Alger ». *R.A.* T. 87 (1943), pp. 165-183.

— COURTOIS (A.). « Etude sur le Palais d'El-Hadj Ahmed, dernier Bey de Constantine ». *B.S.G.A.N.* 34^e année, 1929, pp. 233-263.

— CROMBET (P.). « Alger au temps des Turcs ». *R.P.* 65^e année (1958).

— DELPECHE (A.). « Résumé historique sur le soulèvement des derk'aoua de la province d'Oran de 1800 à 1813 ». *R.A.* T. 17, 1873, pp. 38 et sq.

— DELPHIN (G.). « Histoire des Pachas d'Alger de 1515 à 1745 ». *J.A.* série 19 (1922), pp. 161-233.

— DENY (J.). « A propos du fonds arabe - Turc des archives du gouvernement général de l'Algérie ». *R.A.* T. 62 (1921), pp. 375-378.

— DENY (J.). « Les registres de solde des Janissaires ». *R.A.* T. 61 (1920), pp. 19-96 et 212-260.

— DESPARMET (J.). « L'entrée des Français en Algérie par le Cheikh Abdelkader. *R.A.* T. 71 (1970), pp. 225-256.

— DESPOIS (J.). « Les greniers fortifiés de l'Afrique du Nord ». *C.T.* T. I (1953).

— DEVOULX (A.). « Edifices religieuses d'Alger ». *R.A.* T. 4-6 (1860-1862).

— DEVOULX (A.). « Lettres adressées par les marabouts arabes du Pachas d'Alger ». *R.A.* 17, 1873, pp. 171-190 et 262-280.

— DEVOULX (A.). « Recherches sur la coopération de la régence d'Alger à la guerre de l'indépendance grecque d'après des documents inédits ». *R.A.* T. 1-2 (1856-1857), pp. 129-136, 207-211, 299-302, 464-473 et 137-138.

— DEVOULX (A.). « Le registre des prises maritimes ». *R.A.* T. 16 (1872), pp. 70-80, 146-166, 133-240, 292-303.

— DEVOULX (A.). « Un exploit des Algériens en 1802 ». *R.A.* 9 (1865), pp. 126 et sq.

— DHOQUOIS (G.). « Les étapes de la formation algérienne, propositions pour recherches ». *R.A.S.J.E.P.*, vol. V, n° 2 (1968), pp. 373-383.

— EISENBETH (M.). « Les juifs sous l'occupation turque ». *R.A.* (1953).

— EMERIT (M.). « L'Algérie de 1830 comparée aux autres pays méditerranéens ». *I.H.* 25e année, n° 2 (1963), pp. 194-196.

— EMERIT (M.). « Les aventures de Thedenat exclave et ministre d'un Bey d'Afrique (XVIIIe siècle) ». *R.A.* T. XCII (1948), pp. 143-184.

— EMERIT (M.). « Une cause de l'expédition d'Alger, le trésor de la Casbah ». *B.S.H.M.C.* (1954), pp. 171-188.

— EMERIT (M.). « Un document inédit sur Alger au XVIIe siècle ». *A.I.E.O.* T. XVII (1959), pp. 234-242.

— EMERIT (M.). L'essai d'une marine marchande Barbaresque du XVIIIe siècle ». *C.T.* n° 11 (1955), pp. 363-370.

— EMERIT (M.). « L'état intellectuel et moral de l'Algérie en 1830 ». *R.H.M.C.* T. I (1954), pp. 199-212.

— EMERIT (M.). « Les liaisons terrestres entre le Soudan et l'Afrique du Nord au XVII[e] siècle et au début du XIX[e] siècle ». *T.I.R.S.* N° 19 (1954) ,pp. 30-47.

— EMERIT (M.). « Une mémoire sur Alger par pétis de la Croix (1695 ». *A.I.E.O.* T. XI (1935).

— EMERIT (M.). « La situation économique de la régence d'Alger en 1830 ».*I.H.* 14[e] année, n° 2 (1952), pp. 169-172.

— EMERIT (M.). « Les tribus privilégiées en Algérie dans la première moitié du XIX[e] siècle ». *A.E.S.C.* N° 1 (1966).

— EMERIT (M.). « Le voyage de la condamine à Alger 1731[e]». *R.A.* (1954), pp. 353 à 181.

— « Encyclopédie turque, les dirigeants de l'Algérie pendant la période turque 1515-1830 ». *R.H.C.M.* N° 6-7 (1969), pp. 38-41.

— FARRET (J.). « La segmentarité au Maghreb, l'homme ». *R.F.A.* T. VI, n° 2 (1966), pp. 105-111.

— FERRUGIA DE CANDIA (J.). « Monnaies hafsites du musée du Bardo ». *R.T.* Nouvelle série n° 35-36 (1938), pp. 231-288.

— FERRUGIA DE CABDIA (J.). «°Monnaies Husseinites ». *R.T.* N° 21 (1935), pp. 15-36.

— FERAUD (L. Ch). « Causes de l'abandon du comptoir de collo par la compagnie française en 1795 ». *R.A.* T. 21 (1877), pp. 124-140.

— FERAUD (L. Ch). « Ephémérides d'un secrétaire officiel sous la domination turque à Alger de 1775 à 1805 ». *R.A.* T, 18 (1874), pp. 295-319.

— FERAUD (L. Ch). « Notes sur Bougie, légendes-traditions. *R.A.* *T.* 3, (1858), pp. 296-308.

— FERAUD (L. Ch). « Un vœu d'Hussein Bey de Constantine 1807 ». *R.A.* T. 7 (1863), pp. 84 et sp.

— FERAUD (L. Ch). « Zebouchi et Osman - Bey ». *R.A. T.* 6, (1862), pp. 120-127.

— FEDERMANN et AUCAPITAINE. « Beylik de Titterie ». *R.A.* (1867) pp. 292-301.

— FEDERMANN et AUCAPITAINE. « Notice sur l'histoire de l'administration du Beyalik de Titterie ». *R.A.* T. IX, pp. 280 et sp.

— GALLISSOT (R.). « Abd-El-Kader et la nationalité algérienne ». *R.H.* T. 89 (1965), pp. 339-368.

— GALLISSOT (R.). « Essai de définition du mode de production de l'Algérie précoloniale ». *R.A.S.J.E.P.* Vol. V, n° 2 (1966), pp. 385-412.

— GALLISSOT (R.). « Le Maghreb précolonial, mode de production archaïque ou mode de production féodal ? ». La Pensée, n° 142 (1968), pp. 57-93.

— GALLISSOT (R.). « Le mode de propriété des terres algériennes en 1830 ». *B.I.H.F.L.A.* N° 2 (1965), pp. 15-17.

— GORGUOS (A.). « Notice sur le Bey d'Oran Mohamed El-Kabir ». *R.A.* T. 1-2 (1856-1857), pp. 403-454, 28-46, 223-241.

— GRAMMONT (H.D. De). « Etudes algériennes, la course, l'exclavage et la rédemption à Alger ». *R.H.* T. 25 (1884), pp. 1-42.

— GRAMMONT (H.D. De). « Relations entre la France et la régence d'Alger au XVI^e siècle ». *R.A.* T. 23 (1879), pp .5-32, 95-114, 134-160.

— GUIN (L.). « Notes historique sur les adouara ». *R.A.* T. 17 (1873), pp. 24, 104, 187.

— GYEN. « Sur la peste d'Alger de 1817-1818 ». *M.A.* N° 106, 108, 109, pp. 111-114 et 116.

— HADJ-SADOUK (M.). « A travers la Barbarie orientale du XVIII^e siècle avec le voyage El-Warthila ». *R.A.* (1951).

— HAEDO (Fray Diego de)». « Histoire des rois d'Alger, tra. et annotée par H.D. De Grammont ». *R.A.* T. 24-25, pp. 37-401, 5-97.

— HUGON (H.). « Numismatique Beylicale les pièces d'or de 1272-1274 (1855-1858 ». *R.T.* Nouvelle série, n° 18 (1934).

— JULIEN (Ch. A.). « La question d'Alger devant les chambres sous la restauration ». *R.A.* T. 63 (1922), pp. 270-305, 425-456.

— KEHL (C.). « Oran et l'Oranie avant l'occupation française ». *B.G.A.O.* T. 63, 26, année (1942), pp. 5-59.

— KLEIN (H.). « Le trésor d'Alger en 1791 d'après un mémoire de M. Guerey ». *Feuillets d'El-Djazaïr.* T. VI (1913), pp. 2-21.

— KOHT (H.). « Des répercussions de la conquête de l'Algérie sur la politique scandinave ». 2ème Congrés nationale des *S.H.A.* Alger, Avril (1930), pp. 243-252.

— KURAN (E.). « La lettre du dernier Dey d'Alger au grand-Vizir de

l'empire O'ttoman ». *R.A.* T. 96 (1952), pp. 188-195.

— LETOURNEAU (R.). «Le moyen-âge et les temps modernes, centenaire de la ». *S.H.A.* (1856-1956), pp. 121-143.

— LUTFIL (O.). « Problèmes fonciers dans l'empire O'ttoman (problème et Bilan) ». *A.H.S.* T. I, n° 3 (1939), pp. 233-237.

— MAINZ (E.). « Les juifs d'Alger sous la domination turque ». *J.A.* (1952), pp. 197-217.

— MANTRAN (R.). « Les données de l'histoire moderne et contemporaine de l'Algérie et de la Tunisie, notes pour une étude plus approfondie ». *A.A.N.* (1922), pp. 343-248.

— MANTRAN (R.). « Le statut de l'Algérie de la Tunisie de la tripolitaine dans l'empire O'ttoman ». *Atti del i congresso internazionale di studi nord-africani cagliari 22-25 gennaio* (1965), pp. 205-216.

— MASSON (P.). « A la veille d'une conquête concessions et compagnies d'Afrique 1800-1830 ». *B.G.H.D.* r1909). P. 48-124.

— MATHIEX (J.). « Le ravitaillement maghrébin de Malte au XVIII^{e} siècle ». *C.T.* N° 6 (1954), pp. 191-202.

— MERCIER (E.). « Le habous ou oukaf, les règles et ses jurisprudence ». *R.A.T.L.* j. N° 11 (1895), pp. 173-222.

— MERSIOL (E.). « La régence d'Alger vue par un Alleman à la fin du XVIII^e^ siècle ». 2ème congrés national des sciences historiques d'Alger 1930, publié. *S.H.A.* Alger (1932).

— « Monde rural et monde urbain, l'Algérie en voie d'urbanisation », secrétariat social, d'Alger, *information rapide,* bulletin mensuel série 7. S.N.E.D. Alger (1969).

— NEAL (Sir. M.), BERBRUGGER (A.). « Guerre de 1824 entre l'Angleterre et Alger ». *R.A.* T. 8 (1864), pp. 202-218.

— « Notes Bibliographiques, un historien arabe d'Alger du XVIII^e^ siècle ». *R.C.F.* T. XV 11^e^ année (1923), pp. 318-324.

— « Note » parue au *moniteur universal* de 6 Juin (1845), n° 157.

— NOUSCHI (A.). « Constantine à la veille de la conquête française ». *C.T.* N° 11 (1955), pp. 371-383.

— PARFENTIEFF (B. De). « Etude de droit public malikite ». *R.O.M.M.* N° 1, 1966, pp. 161-199.

— PAVY (Mgr.). « Supplément, la piraterie musulmane ». *R.A.* T. 2 (1857), pp. 337-352.

— PLAYFAIR (« Episodes de l'histoire des relations de la Grande Bretagne avec les états Barbaresques avant l'occupation française ». *R.A.* (1878-1880).

— PRENANT (A.). « Le rapport ville-campagne dans l'histoire du Maghreb, collogue de géo-maghrébin, Tunis 5-10/10/1967 », la pensée, n° 142 (1968), p. 91-93.

— PRUVOST (R.). « Une expédition anglaise contre les pirates d'Alger 1620-1621 ». *C.F.L.A.* 1881-1931 (1932), pp. 411-435.

— RICHE (R.). « Notes documents, la corporation des bijoutiers à Constantine avant 1830 ». *R.A.* T. CV (1961), pp. 177-181.

— RINN (L.). « Carte du royaume d'Alger sous le dernier Dey ». *R.A.* T. 43 (1899).

— RINN (L.). « Le royaume d'Alger sous le dernier Dey ». *R.A.* T. 41-43 (1897-1899), pp. 331 et sq.

— ROBIN (N.). « Note sur l'organisation militaire et administrative des Turcs dans la Grande Kabylie ». *R.A.* T. 17 (1873), pp. 132-140, 196-207.

— ROBIN (N.). « Note sur Yahia Agha ». *R.A.* T. 18 (1874), pp. 59-75, 118.

— ROGET-PARET. « Quand l'Algérie ne savait pas qu'elle était Algérienne ». *Preuve*, n° 188, 16e année (1966).

— ROOVER (R.). « Le marché monétaire au moyen-âge et du début des temps modernes, problèmes et méthodes ». *R.H.* N° 495 (1970), pp. 5-40.

— SACERDOTI (A.). « Venise et les régences d'Alger, Tunis et Tripoli (1699-1764) », tra. de Mlle Despois. *R.A.* T. 101 (1957), pp. 273-297.

— TURBET-DELOF (G.). « Un état résent du royaume d'Alger en 1684. *R.HC.M.* N° 6-7 (1969), pp. 22-61.

— VADALA (P.). « Notes et documents l'émigration maltaise en pays musulmans, l'Algérie ». *R.M.M.* T. 14, n° 4 (1911), pp. 47-48.

— VALENSI (L.). « Archaïsme de la société maghrébine ». *La pensée*, n° 142 (1969), pp. 77-84.

— VATIN (J.C.). « L'Algérie en 1830 ». *R.A.S.J.E.* P. vol. VII, n° 4 (1970), pp. 977-1058.

— VAYASSETTES (E.). « Histoire des derniers Beys de Constantine depuis 1793 jusqu'à la chute d'Hadj-Ahmed ». *R.A.* 3-4 (1858-1863),

T. 3, 1958, pp. 107-128, 193-198, 259-270.

T. 4, 1859-60, pp. 127-132, 201-210, 439-445.

T. 5, 1861, pp. 93-113.

T. 6, 1862, pp. 206-213, 383-392.

T. 7, 1863, pp. 114-120.

— WATBLED (E.). « Etablissement de la domination turque en Algérie ». *R.A.* T. 17 (1873), pp. 285-299, 352-363.

— YACONO (X.). « Peut-on évaluer la population de l'Algérie, vers 1830 ? ». *R.A.* 98 (1954), pp. 277-307.

— YACONO (X.). « La régence d'Alger en 1830 d'après l'enquête des commissions de (1833-1834) ». *R.O.M.M.* N° 1 et 2 (1966), pp. 229-244, 227-247.

— YVER (G.). « Mémoine de Bouderbah ». *R.A.* 57 (1913), pp. 218-224.



7 ـ مراجـــع عـــامة

— BENCHENEB (M.). *Mots turcs et persans, conservés dans le parler algérien,* Bastide - Joudan, Alger 1922.

— BERNOIN (Ch.). « *Concordance des Eres hégirienne et grégorienne pour les XII, XIII et XIV siècle de l'hégire,* P. Fontana, Alger 1885.

— BIANCHI (T.X.) et KIEFFER (J.D.). *Dictionnaire turcs-français.* 2 vol., Imp. Royale, Paris 1830.

— DENY (J.). *Grammaire de la langue turque (Dialicte Usmanli),* Paris 1921.

— DIRAN Kélékian, Dictionnaire, turcs-français, édition Mihran, Constantinople 1911.

— *Encyclopédie de l'Islam,* nouvelle édition. E.J. Brill, Paris 1954-60.

— LAFFONT (R.). *Histoire du développement culturel et scientifique de l'Umanité, vol.* V, Laffont, éditeur, Unesco, Paris 1969.

— LAROUI (H.). *L'histoire du Maghreb un essai de synthèse.* « *textes à l'appuis* ».Maspero, Paris 1970.

— MANTRAN. *Inventaire des documents d'archives turcs de Dar El Bey Tunis.* P.U.F. Paris 1961.

— PLAYFAIRE (R.L.). *Bibliogry of Algeria from the expedition of Charles V in* 1541 *to* 1887, muray, London 1868.

— TAILLIART (Ch.). *L'Algérie dans la littérature française, essai de bibliographie méthodique et raisonnée jusqu'à l'année* 1924, Champion, Paris 1925.



الفهارس

المدخل الى الفهارس

من اللائق التنبيه الى ان وضع هذه الفهارس قد تم بناء على الملاحظات التالية :

- الحرص على تنويع الفهارس وتجزئتها ، ولهذا أفردت فهارس خاصة بالاعلام ، والقبائل والجماعات ، والاماكن ، والوظائف وبعض الاسماء الاخرى .

- الآخذ باللقب دون الاسم عند فهرست الاعلام ، الا ما اشتهر منها فقد رتبته حسب شهرية .

- اسقاط الاسماء التي تتكرر في اغلب الصفحات والتي يمكن العثور عليها باستمرار ، مثل : النظام المالي ، الايالة الجزائرية ، الدولة الجزائرية ، الحكم التركي ، الجزائر العثمانية ، البايليك ، المسلمون، انواع العملات والمقاييس والمكاييل والاطوال .

- عدم اثبات الاسماء التي تتضمنها الجداول ، وذلك لسهولة التعرف عليها ، وعدم ارتباطها بسياق البحث .

فهـرس الأعـــلام

فهـرس القبـائل والجماعـات

فهـــرس الأماكن والبلدان

فهرس الوظائف

وبعض الأسماء الأخرى



فهـرس الموضوعـات

الفهــارس 321



طبع بمطابع الشركة الوطنية للنشر والتوزيع

مطبعة أحمد زبانة

ـ الجزائر ـ

د. ناصر الدين سعيدوني

النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية

1800 - 1830

السعر في الجزائر : 40 د.ج